

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دورالمحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية
اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص : سياسة مقارنة

تحت إشراف الأستاذ :

ا.د عمر فرحاتي

من اعداد الطالب :

فؤاد جدو

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. فوزي نورالدين	أستاذ محاضراً	جامعة بسكرة	رئيسا
ا.د عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
ا.د صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
د مصطفى اسعيد	أستاذ محاضراً	جامعة بسكرة	ممتحنا
د نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضراً	جامعة بسكرة	ممتحنا
د مكي الدراجي	أستاذ محاضراً	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر

بعد حمد الله و الثناء عليه أن انعم على بالقدرة على إتمام هذه الاطروحة، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على قبوله الإشراف على هذا العمل و دعمه لي لإتمامه كما اشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من الزملاء و الأساتذة و الباحثين من قريب او بعيد.

إهداء:

إلى روح والدي رحمه الله

إلى امي حفظها الله

إلى عائلتي كل باسمه

إلى زملاء العمل و الدراسة

مقدمة

يعتبر الأمن من بين الموضوعات الراهنة الأكثر تداولاً ودراسة في حقل العلوم السياسية بسبب التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإن كان لنهاية الحرب الباردة أثر في إعادة صياغة مضامين الأمن سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية في ظل إفرزات العولمة و التحديات العابرة للأوطان.

تحول الأمن من هدف عام إلى سياسة قائمة بحد ذاتها أو ما يعرف بالسياسة الأمنية التي تقوم على عقيدة تتبناها الدول بشكل أساسي لرسم توجهاتها في إطار تحقيق أهدافها وحماية مصالحها وأمنها و وجودها في ظل التهديدات الأمنية الراهنة .

و رسم هذه السياسة الأمنية لا يمكن أن تكون بمعزل عن تصورات السياسة الخارجية التي تعتبر الإطار الأشمل لتحقيق ذلك في ظل تكامل السياستين اللتين تهدفان إلى تحقيق المصلحة الوطنية و حماية الأمن و تحقيق الأهداف، و في الغالب تقوم السياسة الخارجية على توظيف محددات عديدة لرسمها و من بينها المحدد الأمني الذي أصبح مطروحاً بشكل أساسي في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فالساسة الخارجية للدول أصبحت قائمة على البعد التعاوني و التفاعلي في مواجهة التحديات الحالية، التي تتطلب التنسيق المستمر و الاستشراف في رسم السياسات واتخاذ القرارات بما يخدم المصالح المشتركة للدول بصفة عامة، كما سبق وأن أشرنا إلى أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت من الضروري أن تكون هناك تكتلات دولية وإقليمية من أجل مواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة، فالسياسة الخارجية لم تعد تقوم وفق المصالح الخاصة بكل دولة بل أصبحت تقوم على بعد أساسي وهو التعاون المشترك في رسم أبعاد السياسة الخارجية للدول سواء كانت ذات بعد إقليمي أو متجاوزة أو حتى متباعدة .

و تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي تعرف جدلا سياسيا كبيرا نتيجة لتداخل الفواعل في هذه المنطقة، بالإضافة إلى التحول في مصادر وطبيعة التهديدات، فمن قبل كان التهريب أحد أهم المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة، غير أنها عرفت تحولات نتيجة للتحول في طبيعة التهديدات أين تقاطعت الجريمة المنظمة بالهجرة السرية والإرهاب وبالتمنية في هذه المنطقة، وهذا ما دفع إلى التغيير في دور الفواعل فأصبحت سياسات الدول تتحرك وفق مصالحها و أحيانا تصطدم في ما بينها و قد تصل إلى حد الاختلاف مع توجهات دول المنطقة في حد ذاتها.

و من جانب اخر فالتحولات التي حدثت في ليبيا -هذه الدولة الجارة للجزائر- أثرت في البعد الأمني للمنطقة ككل و الجزائر خصوصا، و إن كان الدور الفرنسي مؤثرا خاصة ما لاحظناه من أشكال الدعم المقدم للإطاحة بالنظام الليبي السابق و التدخل في منطقة الساحل الافريقي، وهذا ما خلق خيارات استراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية في تحديد التوجهات اتجاه افرازات و انعكاسات الأوضاع في ليبيا. من خلال هذه الدراسة سنحاول تقديم تصورات حول العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية كمعطى عام نبين من خلاله مستويات التأثير والتأثر في البيئة الدولية الراهنة، التي تتميز بكثير من الاضطراب من خلال دراسة السياسة الخارجية الجزائرية التي لها دور كبير في المنطقة العربية والإفريقية، ولكن ركزنا في هذه الدراسة على الساحل الافريقي من خلال ربط السياسة الخارجية الجزائرية بالتحولات الأمنية في المنطقة.

و من جانب اخر اردنا ان نركز في هذه الرسالة حول طرح جديد و هو تقديم معيار جديد في عملية تصنيف السياسة الخارجية من خلال متغير أساسي و هو مدى تفاعل السياسة الخارجية اتجاه القرارات الخارجية و البيئة الإقليمية و الدولية اين اسقطنا هذا المعيار على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال هذا المنظور و خلال الفترة الزمانية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

كما نلاحظ ان الدراسات التي تناولت البعد الأمني للجزائر أنها ركزت فقط على متغير الأمن إما في فضاءاته الإقليمية كالمتوسط أو الإفريقية بدون تحديد المحددات التي تؤثر في الأمن الجزائري فحاولنا تقديم المحدد الأمني كعامل مؤثر في صنع السياسة الخارجية الجزائرية في العموم وفي منطقة الساحل الإفريقي بالخصوص في ظل التهديدات الأمنية الراهنة.

1- أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع السياسة الخارجية والأمن أهمية بالغة لما لهذا الجانب من دور بالغ في حقل دراسات العلوم السياسية، خاصة في ظل التحولات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و بالأخص في منطقة الساحل الإفريقي.

للأمن أهمية كبيرة حيث أصبحت كل دول العالم ومنها الدول الكبرى تراهن على تحقيقه في إطار تعميم منطق الأمانة في جميع المجالات المختلفة والمرتبطة بالإنسان في ظل تحول الأمن من أمن الدول إلى أمن الأفراد وهذا ما تسعى اليه الدول في إطار صياغة ما يعرف بالسياسة الأمنية.

السياسة الخارجية تكمن أهمية دراستها في هذا الجانب من زاوية الدور الذي يلعبه الأمن في رسم السياسة الخارجية ليس بالنسبة للدولة بشكل منفرد، بل دورها في رسم السياسة الخارجية التفاعلية في إطار جوارى أو إقليمي أو دولي، بحكم إفرزات منطق الأمانة.

التحولات التي حدثت في المنطقة العربية وخاصة الدول الجارة لنا كان لها الأثر البالغ في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ما يحدث في ظل الضغوطات الدولية و تقاطع المصالح، خاصة من طرف الدول الكبرى وتحديدا فرنسا، وهذا يدل على أهمية البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية للدول.

فالسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي لها رؤية تقوم وفق معطيات محددة تحكمها طبيعة المنطقة وكذا الخصوصية الديمغرافية والجيوستراتيجية للمنطقة، وهو ما دفع إلى إبراز

محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تحليل ونقد هذه السياسة على ضوء العقيدة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، فالنقطة المهمة في هذا الموضوع هي كيفية تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال تبيان العلاقة ما بين الأمن والسياسة الخارجية، من خلال بناء معايير محددة ضمن إطار علمي يسمح باستقراء النتائج والفهم الجيد لعملية تحليل وتفسير السياسة الخارجية على ضوء دور الأمن، وهذا ما نسعى إليه في هذا الموضوع من خلال تحويل العلاقات إلى إطار نظري وفق تصورات مستقبلية لسيناريوهات المنطقة التي تحتم على الجزائر رسم خياراتها وفق هذه التحولات من جهة، والمبادئ و الأسس التي تقوم عليها من جهة أخرى.

2- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. إبراز العلاقة و مستويات التأثير ما بين الأمن والسياسة الخارجية.
2. وضع تصنيف جديد للسياسة الخارجية و الجزائرية تحديدا
3. إبراز أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا.
4. ضبط محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.
5. تقديم قراءة تحليلية و نقدية للسياسة الخارجية الجزائرية وفق العقيدة الأمنية الجزائرية .

3- مميزات اختيار الموضوع: لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين دون سواه هو في

الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتماماته بحكم الميل نحو

الدراسات الموضوعية التي ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة، من حيث قيمته العلمية وكذا

حدثة الموضوع وصلاحيته البحث فيه.

أ- المبررات الموضوعية:

من بين الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث، هو أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم تصورا تحليليا للسياسة الخارجية من خلال دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

أيضا من بين الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع هو كون الدراسات في العلوم السياسية تناولت موضوع السياسة الخارجية والأمن كموضوعين منفصلين من حيث الإطار العام، ولهذا أردنا من خلال هذه الدراسة الربط بشكل تحليلي بين السياسة الخارجية والأمن في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

التحولات التي نشاهدها بشكل يومي خاصة في الدول المجاورة لنا تدفعنا إلى المساهمة من خلال البحث في إيجاد تصورات علمية من خلال المساهمة في بناء ركائز محددة خاصة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية و مواجهة الأطماع الخارجية.

ب - المبررات الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع ميولي الشخصية لموضوع الأمن و السياسة الخارجية، وكذا رغبتني في تنمية معارفي في هذا المجال، إلى جانب اهتمامي بالجزائر و سياستها الخارجية.

4- إشكالية الدراسة :

اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال على اعتبار إفريقيا منطقة حيوية لها وعمقا استراتيجيا لأنها ومصالحها الوطنية، لكن من جانب آخر بقيت هذه الدبلوماسية في الغالب مرتبطة في مرحلة ما بحركية دعم حركات التحرر وتنمية إفريقيا، غير أن التحولات التي حدثت خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدت إلى بروز اهتمام آخر بإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي مما جعل هذه المنطقة ضمن أولويات الدبلوماسية الجزائرية لما لها من تبعات كبيرة وخطيرة على الجزائر ومن هذا المنطلق تركزت هذه الدراسة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور المحدد الأمني في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل

الافريقي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة ؟

5- التساؤلات الفرعية:

تطرح هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التي تعمل على تفكيك الدراسة بشكل أوسع وهي:

1. ما هي محددات العلاقة بين المحدد الأمني والسياسة الخارجية؟
2. ما هي أهم الأبعاد السياسية والاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟
3. ما هي أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ؟
4. ما مدى تحقيق الدبلوماسية الجزائرية أهداف ومصالح الجزائر في مواجهة التحديات الخارجية؟

5. ما هي أهم السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الجزائرية ؟

6- الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات فإننا نضع الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: التغيير في طبيعة العلاقات الدولية يؤدي إلى التغيير في مضامين الأمن.
2. الفرضية الثانية: التحول في طبيعة التهديدات يحتم على الدول التكيف في رسم سياساتها الخارجية لمواجهتها.
3. الفرضية الثالثة: أصبح منطق الامتنة يحتم التوجه نحو التعاون الإقليمي في السياسة الخارجية الجزائرية .
4. الفرضية الرابعة: يعتبر العمق والأمن الإفريقي خيار استراتيجي لسياسة الخارجية الجزائرية و حماية أمن الجزائر .

5. **الفرضية الخامسة:** السياسة الخارجية الجزائرية تقوم وفق رؤية إقليمية خاصة بمنطقة الساحل

الإفريقي وعلى خصوصية العقيدة الأمنية الجزائرية.

7- المقاربة المنهجية :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج في دراسة هذا الموضوع إلى جانب استخدام بعض الإقتربات لتحليل الموضوع:

* المنهج المقارن :

يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الأساسية في البحث و طبيعة موضوع دراستنا يحتم علينا استخدام المنهج المقارن حيث استخدمنا المنهج المقارن بهدف مقارنة السياسة الخارجية الجزائرية في فترات حكم رؤساء الجزائر السابقين والرئيس عبد العزيز بوتفليقة من جهة، و من جهة أخرى مقارنة مختلف المقاربات الأمنية التي تناولت موضوع الأمن بين ما بعد الحداثة والبنوية إلى جانب مقارنة السياسات الخارجية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.

* منهج دراسة الحالة:

تطلبت هذه الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة من خلال دراسة منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر إسقاط للسياسة الخارجية الجزائرية، فمنهج دراسة الحالة استخدمناه لغرضين وهما: الاستدلال من خلال دراسة منطقة الساحل الإفريقي كبعد استراتيجي لسياسة الخارجية الجزائرية و هذا يمكننا من فهم تأثيرات الامن على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، والتعمق أيضا في دراسة منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة استراتيجية للجزائر و القوى الكبرى.

* المنهج التفكيكي التركيبي:

تقوم هذه الدراسة على محدد أساسي الا و هو الامن و هذا يتطلب توظيف المنهج التفكيكي التركيبي فهذا المنهج يبتعد عن مجرد تحليل المعنى إلى محاولة طرح المفهوم بذاته كحاوية معرفية

وليس كسياق معرفي انطولوجي وعملياتي، والذي يقوم على تفكيك الظواهر وفق أربعة عناصر وهي: الفواعل والمتغيرات والقطاعات والعمليات، فكل حركية مركبة بطبيعتها ناتجة عن إدراكات وحسابات وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي " العمليات"، و هذا المقصود أما التعاون أو النزاع فقد ركزنا على تطبيق هذا المنهج في هذه الدراسة من أجل تفكيك الدور الذي تقوم به الدول وكذا الفواعل في منطقة الساحل الإفريقي كفاعل أساس في إطار عملياتي وهو تداخل وتقاطع المصالح في المنطقة من خلال متغيرات إقليمية ودولية وحتى داخلية ضمن قطاع أساسي وهو رسم السياسة الخارجية في إطار نسقي محدد بالأمن والأمن الإنساني بالتحديد، و بالتالي نفكك حسب أربعة أسئلة و نركب على ضوء الإشكالية الهدف من الدراسة، وهذا لطبيعة الموضوع المركب والذي يحتوي على متغيرات عديدة توجب علينا استخدام هذا المنهج في الدراسة.

بالإضافة إلى العديد من الأدوات البحثية كأداة تحليل المضمون من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية خاصة المراسيم الرئاسية و التنفيذية و قراءة تأثيرها في السياسة الخارجية الجزائرية إلى جانب الوثائق الأخرى التي تضمنتها سياسات الدول الكبرى تجاه هذه المنطقة.

كما اعتمدنا على اقتراب الدور والذي استخدمناه هنا في تحليل الدور الجزائري الإقليمي وتبيان أبعاده في المنطقة المغاربية والمتوسطية والإفريقية، فهذا الاقتراب يساعد في فهم هذا الدور باستخدام مستويات تحليلية افقية و عمودية للسياسة الخارجية الجزائرية.

8- الحدود الزمنية والمكانية للدراسة: ركزنا في هذه الدراسة على المحدد الزماني و هو ما بعد احداث 11

سبتمبر 2001 إلى غاية يومنا هذا لكننا لم نهمل البعد التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة التحريرية إلى يومنا هذا لكن بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تغيرت معطيات كثيرة على الساحة الدولية و التي تعتبر الجزائر جزء منها، اما المحدد المكاني فهو منطقة الساحل الافريقي بشكل أساسي إلى جانب ليبيا .

9- الدراسات السابقة :

كما سبق وأن ذكرت فإن جلّ الدراسات ركزت على موضوع الأمن منفصلا عن السياسة الخارجية الجزائرية وإن وجد فإنه يتم حصر الدبلوماسية كأداة في دعم الأمن الجزائري، أو نجد دراسات قائمة على تفكيك منطقة الساحل الافريقي كفضاء قائم بحد ذاته من خلال دراسة التحولات الأمنية والتهديدات الموجودة في هذه المنطقة، فمن الدراسات التي تطرقت إلى موضوع السياسة الخارجية الجزائرية و الساحل الافريقي نذكر منها أطروحة دكتوراه للطالبة دالغ وهيبة الموسومة بالسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي من 1999 إلى 2014 أين تطرقت الباحثة في هذه الاطروحة إلى محددات السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الافريقي وتأثيراتها ونتائجها على الجزائر وعلى المنطقة.

كما اعتمدنا على بعض المراجع في بناء هذه الدراسة وأهمها كتاب الأمن في منطقة الساحل و الصحراء للباحث كريم مصلوح، والذي قدم فيه دراسة تحليلية لمنطقة الساحل وأهم التهديدات التي توجد في هذه المنطقة والانعكاسات التي تنجر عن هذه التهديدات الأمنية في ظل السياسات المنتهجة من طرف الدول الكبرى وخاصة فرنسا، لاحتواء هذه المنطقة. كما يوجد كتاب للباحث لبهلول نسيم و الذي قدم مجموعة من الكتب والمقالات التي ركزت على الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي واليات مواجهتها سياسيا خاصة مع الأطماع الغربية بالمنطقة وأهم كتاب هو هيمنة الاتجاه العسكري على الأمن القومي الجزائري، بالإضافة إلى كتاب الباحث والبروفيسور عبد القوي بوحنية والذي احتوى على مقال مهم بعنوان: الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي، هذا المقال الذي حاول فيه تحديد الدور الجزائري من خلال الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء منطقة الساحل الافريقي وفق المتغيرات الدولية من جهة، و المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى مذكرات ودراسات سابقة في

الماجستير والدكتوراه التي حاولت معظمها التركيز على البعد الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي و انعكاسها على الأمن الوطني دون التركيز على السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في تحقيق الأمن الوطني.

10- خطة الدراسة : اعتمدنا على طريقة الفصول لتحليل و دراسة الموضوع رغم تعقده وتشعبه أين قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية، فالفصل الأول كان إطارا مفاهيميا ونظريا للدراسة، تطرقنا فيه إلى الأمن من حيث المفهوم والتحويلات التي عرفها الأمن إلى جانب أهم الإقتربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن خاصة المقاربة الأمنية ما بعد الوضعية، أما الفصل الثاني فخصناه للتحويلات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال دراسة منطقة الساحل الإفريقي سياسيا وتاريخيا و اجتماعيا واقتصاديا، إلى جانب دراسة طبيعة التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاسها على الجزائر وهذه التهديدات التي لخصناها في الإرهاب و الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة .

أما الفصل الثالث فكان لمحددات السياسة الخارجية الجزائرية نحو منطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق إل مبادئ و محددات السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى اليات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية كما تطرقنا إلى التحويلات التي عرفتھا السياسة الخارجية الإفريقية منذ ما قبل الاستقلال أي مرحلة الثورة التحريرية إلى غاية يومنا هذا، أما الفصل الرابع فتطرقنا فيه إلى سلوك السياسة الخارجية الجزائرية على ضوء السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق للعلاقة بين العقيدة الأمنية الجزائرية و السياسة الخارجية الجزائرية، أين تطرقنا فيه إلى العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث النشأة و المبادئ والاليات، كما حاولنا التطرق إلى مستويات التأثير بين السياسة الأمنية الجزائرية و السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي من خلال فهم السلوك الخارجي الجزائري تجاه الأزمات في الساحل الإفريقي من خلال أزمة مالي، وجاء الفصل الخامس في أربعة مباحث رئيسية أين تناولنا في هذا الفصل التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

في إطار التصارع و التنافس الغربي على المنطقة، أين تطرقنا فيه إلى الأهمية الإستراتيجية الفرنسية، والتدخل الفرنسي والإستراتيجية الجزائرية لمواجهة مستقبلنا مع إبراز الدور الأمريكي من خلال قوات الأفريقيوم وغيرها من السياسات الأمريكية من المواقف الخارجية الجزائرية، دون إغفال للقوى الإقليمية كالمنظمات الإقليمية مثل تجمع الساحل والصحراء والاكواس، واليات الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة هذه التكتلات، وحاولنا تقديم إطار للتقييم وتقديم السيناريوهات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة و المستقبلية من خلال قراءتين إحداهما خاصة بسيناريو الانكفاء على الذات والثاني خاص بالتحول والتكيف.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة:

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري الذي يعد ركيزة أساسية لدراسة موضوعنا هذا من خلال محاولة ضبط اهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات الدراسة بشقيها المفاهيمي والنظري حتى تسهل عملية التحليل والتفسير والربط بجميع مستوياته في الفصول الأخرى.

ولهذا اوجبت علينا ادبيات البحث العلمي ان نتطرق في هذا الفصل إلى تقديم مقارنة مفاهيمية لتطور مفهوم الامن و كذا اهم المستويات التي تعمل على تحليل الامن من خلال اهم النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة للأمن بمفهومه الشامل و الكلي خاصة الواقعية الجديدة و كذا اسقاط المقاربة الأمنية على السياسة الخارجية في اطار مقاربات كالدولة الفاشلة بحكم خصوصية انموذج الدراسة التي تركز على منطقة الساحل الافريقي كشرط ازموي.

اما الجانب الثاني في هذا الموضوع فهو يتناول تقديم مقارنة مفاهيمية للسياسة الخارجية في اطارها الموسع و ارتباطها مع العلاقات الدولية دون اسقاط البعد النظري للسياسة الخارجية خاصة مع المضامين الجديدة لتفسير السياسة الخارجية في ظل التحولات التي يعرفها حقل العلاقات الدولية بصفة عامة و السياسة الخارجية بصفة خاصة في ظل هيمنة منطق الامننة على مختلف المفاهيم في الوقت الراهن من خلال تقديم اطار تحليلي قادر على تفسير موضوع بحثنا هذا.

ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث فالأول تطرقنا فيه للأمن من حيث المفهوم واهم المقاربات النظرية المفسرة مع التركيز على مقارنة الدولة الفاشلة والواقعية الجديدة والثاني والثالث خصصناهما للسياسة الخارجية من حيث المفهوم و التفسير النظري بشكل تفصيلي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن:

يعتبر الامن مفهوما ديناميكي يتغير بتغير التحولات الدولية خاصة ما بعد الحرب الباردة اين توجهت الدراسات الأمنية إلى بناء مقاربات جديدة تختلف عن الأطر التي كانت تضعها الواقعية في مرحلة الحرب الباردة اين انتقلنا إلى مفهوم الامن الإنساني و الذي اقترن بمتغير أساسي و هو الدول الفاشلة اين الانتقال إلى اطار اشمل و هو منطق الامنة .

و لهذا سنركز في هذا المبحث على دراسة الامن من حيث تحولات المفهوم إلى جانب اهم المقاربات النظرية للأمن من خلال التركيز بشكل ادق على ما يعرف بالسياسة و العقيدة الأمنية التي لها علاقة بموضوعنا من خلال ربط الامن بمتغير السياسة الخارجية .

1- التحولات في مفهوم الأمن .

2- مفهوم السياسة الأمنية.

3- المقاربات النظرية للأمن .

المطلب الأول: تحولات في مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي ارتبطت بالإنسان في ماضيه و حاضره و مستقبه فهذا المفهوم ليس بالجديد و انما يعتبر عنصر أساسي في الحياة الإنسانية و يمكن أن نستدل بالآية الكريمة من سورة قريش " و آمنهم من خوف"، و من خلال الآية السابقة نجد أنه في حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي و بدونه تصعب عليه ممارسة حياته بصورة طبيعية .

تتكون كلمة الامن في اصلها اللاتيني sinecura من كلمتين sine و تعني بدون و cura تعني الرعاية و الاهتمام و الجمع بين الكلمتين يعني غياب الرعاية و العلاج أي عكس ما تعنيه كلمة الامن اليوم حيث يستخدم مصطلح الامن في مواضيع تتعلق بالفرد و ليس بالجماعة و الدولة¹.

لقد بذلت في العشريات السابقة جهود كبيرة لتعريف الامن و إعادة تعريفه و هو الامر الذي انتج حجما هائلا من الادبيات و يمكن تصنيفها وفق الابعاد الثلاثة التالية²:

- الوحدة المرجعية بمعنى من و ما يجب تأمينه ؟ : قد تكون الدولة او النظام الدولي او الافراد او الجماعات او المجتمع او النوع البشري عموما .

¹ عبد النور منصورى ، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني و افق الامن الإنساني ، الجزائر : دار التنوير ،

2013 ، ص 16

² مرجع نفسه ، ص 22

- طبيعة التهديد الذي يواجه الوحدة المرجعية سواء عسكريا كان ام غير عسكري ، خارجيا ام داخليا.

- الوسائل المستعملة لتحقيق الامن.

و في تعريف اخر للأمن : "هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل"¹.

من خلال هذا التعريف نجد ان الكاتب ركز على الدوافع المحققة للأمن من خلال وضع الامن كشعور بالدرجة الاولى و بتالي يصبح هنا وسيلة و غاية في نفس الوقت .

هذا من جهة و من جهة أخرى نجد ان باري بوزان يرى بان الامن كمفهوم تدرج من نص السلام البريطاني عام 1650 إلى ميثاق السلام الذهبي ثم ميثاق فيينا عام 1815 إلى صياغة ميثاق الأمم المتحدة عام 1945.²

كما عرف مفهوم الامن مرحلتين فالأولى تعرف بمرحلة التقلصية و تميزت باختزاله في الدولة كموضوع مرجعي و في البعد العسكري كقطاع للتحليل و المرحلة الثانية ندعوها التوسعية و تميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات و الافراد و افقيا نحو القطاعات الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئية .

لتحديد مفهوم الامن لم يكن بالأمر السهل لان تحديد هذا الاطار واجهته مجموعة من المشكلات و الصعوبات في ضبط هذا المفهوم و أهمها :³

1- التركيز على الجوانب العسكرية للأمن و الانشغال المفرط بها على حساب جوانبه الأخرى .

¹ معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية و نظام الامن الجماعي ، الجزائر : الديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 15 .

* تنص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على أنه "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله باديء ذي بدء بطريق المفاوضة والتحكيم والوساطة والتسوية القضائية أو يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي قع عليها اختيارهم (معمر بوزنادة ، مرجع سابق ،ص64)

²Barry buzan , lene hansen , international security , v3 ; los angels : sage publication , 2007 , p 1

³علي عباس مراد ، الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية ، الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2017 ، ص 11

2- التعامل مع الامن من منظور جزئي احادي و اهمال طبيعته الكلية المركبة بوصفه محصلة لتفاعل العوامل الذاتية و الموضوعية و المؤثرات الداخلية و الخارجية .

3- الافتقار للأنموذج التحليلي النظري لمفاهيم الامن و محدداته و مشكلاته و القابل للتطبيق على الاشكال المتعددة و الأنواع المختلفة لتلك المشكلات.

و بحكم الطبيعة النظرية العامة و الشاملة لمثل هذه الدراسة و الانموذج التحليلي الذي تقترحه فقد اقتضي ذلك التأسيس لهما بمفهوم نظري عام و شامل للأمن و بالتالي تكون له القدرة على دراسة الأنواع المتعددة و الاشكال المختلفة من المفاهيم و المشكلات الأمنية .

ف نجد ان الامن قد تمت معالجته من قبل في اطر متعددة فنجد ارسطو قد عالج مسألة الامن في كتابه السياسة من منظور مقارب حيث ربط وجود الانسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي الذي راي في دولة المدينة مثاله الوحيد ، و اعتبر اكبر تهديد يمكن ان يواجهه الدولة المدينة هو التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها الذي يؤدي إلى وقوع ثورات .

كما كانت أفكار ميكيا فيلي و هوبز و كذا المدرسة الواقعية ان النزعة المصلحية الانانية انها هي التي تتعكس على سلوك الأنظمة و بتالي تكون لكل دولة نظرتها في مسألة الامن هذه الأخيرة التي ترتبط بالأساس بالأهداف و المبادئ¹.

ركز روبرت ماكنمارا في تعريفه للأمن من خلال كتابه " جوهر الامن " حيث ركز على البعد التنموي كعامل أساسي في تحقيق الامن " في أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فان الامن معناه التنمية و الامن ليس المعدات العسكرية و ان كان قد يتضمن المعدات العسكرية و الامن ليس هو القوة العسكرية و ان كان قد يتضمنها و الامن ليس النشاط العسكري التقليدي و ان كان قد يشملها ان الامن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن ان يوجد امن و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل امنة بسبب ان مواطنيها لا يمكنهم ان يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية"².

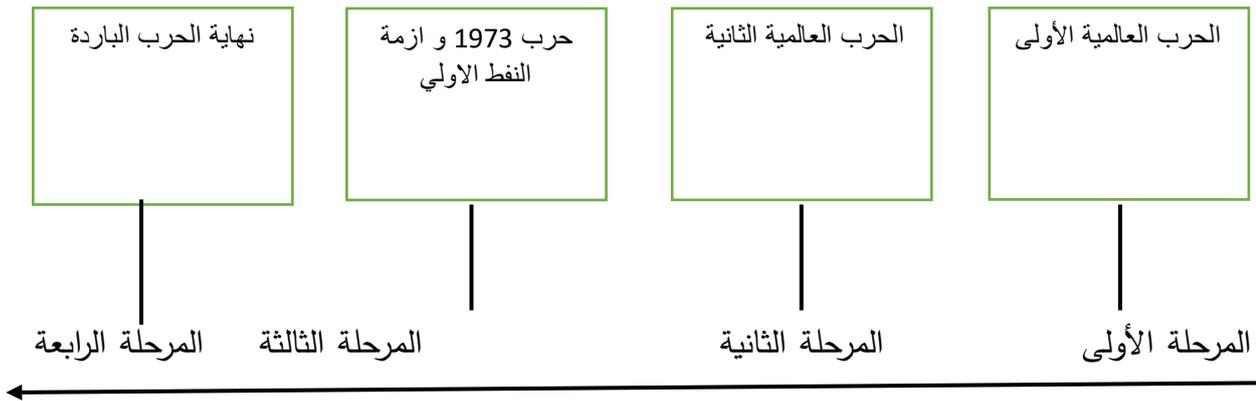
فمن خلال هذا التعريف نجد ان الكاتب ركز على البعد الحيوي الا و هو التنمية التي لم يقدمها بشكل أساسي مثلا باري بوزان و ويفر في تعريفاتهم او حتى التعريفات الرسمية كدوائر المعرفة المختلفة الا ان ماكنمارا اعطى بعدا مهما للتنمية كمعيار أساسي في بناء الامنة بصورة اعم كما قدمها في ما بعد

¹ على عباس مراد ، مرجع سابق ، ص 20

² جلال حدادي ، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص

باري بوزان و ويفر في مركب الامن و بالتالي فاهم متغير للأمن هو التركيز على العملية التنموية التي تمس الانسان بالمقام الأول لان عدم وجوده قد يغير في توجهات المواطنين كمتغيرات أخرى بحثا عن فرص حياتية افضل مما يعطي ابعادا و انعكاسات للأمن كالهجرة غير الشرعية و التي تعطي طابعا اجراميا منظما يهدد العالم و ليس الدول المصدرة لهذه الظاهرة .
و يمكن ان نستعرض التطور التاريخي للأمن :

رغم حداثة الامن في الدراسات الحديثة الا ان الامن في بعده الإنساني موجود بصفة أساسية له و ملازمة مع حياة الانسان و لهذا نجد ان الامن تم تناوله بصور مختلفة في العديد من الحضارات و الثقافات و الكتابات القديمة ، فنجد " سن تسو " الصيني الذي جاء في كتابه " فن الحرب " اين طرح كيفية تحقيق الامن في ظل التهديدات العسكرية¹ ، كما جاء في القران الكريم في العديد من الآيات الكريمة توضح أهمية الامن في حياة الانسان و وضعت أسس و تشريعات كيفية تحقيق الامن ، و في العصور الحديثة نجد أفكار ميكيافيلي اين وضع أسس تحقيق الامن بكل السبل و الطرق .
و يربط الباحث شارلز فيليب دافيد الية تطور الجدل الفكري و النظري حول مفهوم الامن و انتقاله من مرحلة لأخرى ببروز احداث دولية مفصلية كان لها الأثر الكبير في تحديد و تغيير طبيعة العلاقات الدولية حددها أساسا بالحربين العالميتين و حرب أكتوبر 1973 و كذا نهاية الحرب الباردة و فقا للمخطط التالي :



المثالية – الواقعية التقليديين – العلميين الواقعيين – الليبراليين – الراديكاليين مقاربات أمنية جديدة
المخطط توضيحي لتطور الامن زمانيا حسب شارلز فيليب دافيد ، المصدر : جلال حدادي ، مرجع سابق ص 17

¹ جلال حدادي ، مرجع سابق ، ص 16

فالباحث يوضح هنا بان المرحلة الاولي التي تمتد من 1919 إلى 1939 دار نقاش فكري و نظري بين اتباع المدرسة المثالية و نظرائهم من الواقعية و في المرحلة الثانية دار النقاش بين التقليديين و العلميين اين تمحور النقاش حول فشل مشروع الامن الجماعي الذي نادى به عصبة الأمم المتحدة بعد نشوب حرب عالمية ثانية و بعد حرب أكتوبر 1973 و ظهور ازمة النفط بدا النقاش حول مفهوم الامن و محدداته و طبيعته ما بين الواقعيين و الليبراليين و الراديكاليين ، و اخر مرحلة فتطرق إلى العلاقة ما بين الاخطار و الفواعل الجديدة المهددة للأمن¹.

اما هانس مورغنتو : فهو ينظر للأمن من منظور الامن الدولي القائم على تحقيق التوازن بين قوى الدول الكبرى² ، بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة و هو مبرر وجود أي دولة³.

اما التعريفات التقليدية الواقعية للأمن و التي قادها وولتر ليبمان حيث جاء تعريف والتر ليبمان walter lippmann للأمن القومي كما يلي " تكون الامنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب في تجنب الحرب و هي قادرة اذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب"⁴ و ان كان هذا التعريف و ظف في بعض الدراسات في وصف الامن الوطني او القومي و ان كان تركيزه على الامن بمفهومه العام اين ركز على طبيعة التهديد الذي حصره ليبمان في الحرب.

اما التعريفات النقدية الموسعة للأمن فحسب ريتشارد اولمان richard ullman " فالأمن مهدد من الان فصاعدا بالأحداث المتتابة التي تثير القلق في لحظة من الزمن بتقهقر كبير لنوعية حياة شعب دولة ما من جهة و تخفيض بشكل نوعي الخيارات المتاحة و هامش المناورة للحكومة و الكيانات الأخرى غير الحكوماتية داخل الدولة من جهة أخرى "⁵.

¹ جلال حدادي ، مرجع سابق ، ص 18

² جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 414 ،

³ محمد نعمان بلال ، الاستراتيجية و الدبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004 ، ص 94

⁴ سيدي احمد قوجيلي ، "تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي" ، مجلة دراسات استراتيجية ،

ابوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 169 ، 2012 ، ص 10

⁵ قط سميير ، نظريات الامن في العلاقات الدولية مفاهيم و مقاربات ، بسكرة : دار بن زيد للطباعة و النشر ، 2016 ،

اما مفهوم الأمن عند ارنولد والفرز "A . Wolfers" هو " غياب التهديد ضد القيم المكتسبة¹. فمن خلال هذا التعريف نجد ان ارنولد حدد التهديد ضد القيم التي تحدها الدولة و اكتسبتها.

أما باري بوزان **Barry Buzan** فيعرف الأمن بأنه «العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية»².

يعتبر تعريف باري بوزان من بين اهم التعريفات التي حظيت باتفاق واسع للأمن و في هذا التعريف نجد ان الامن حسب باري بوزان جاء في اطار توازن المفهوم حول البعد الذاتي لمفهوم الامن القائم على التحرر على مستوى الافراد و مستوى اخر و هو البعد الدولي اين يكون الامن مرتبطا أساسا بالبعد الهوياتي للدول و المجتمعات بجميع ابعادها³.

و هناك نوعين من الأمن حسب باري بوزان و هما :

الأمن اللين Soft security: يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، المخدرات ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.
الأمن الصلب hard security: التهديدات المباشرة أي العسكرية.

مفهوم الامن الوطني :

مع التحولات التي عرفتھا الأنظمة السياسية الأوروبية اين تحولت من أنظمة سياسية شخصية تسلطية إلى أنظمة مؤسسة دولة و بتالي تحول مفهوم الامن اين اصبح الامن مرتبط بالدولة و أركانها ، بحيث تحولت العلاقات الدولية في هذا المقام إلى التركيز على الامن كمعيار مستقبلي قيمي في العلاقات الدولية ، اين بدا الاهتمام بالأمن الوطني في الاربعينيات من القرن الماضي على يد الأمريكي والتر ليبمان عام 1943 ثم بإصدار الإدارة الامريكية للقانون الخاص بتشكيل مجلس الامن القومي عام 1947⁴.

¹Dario Battistella ; théories des relations internationales, 2 –ème édition ; paris : science po Edition , 2006 , p 461

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة المصرية، 2005، ص 13

³ قط سميير ، مرجع سابق ، ص 21

⁴ Ken booth, steve smith ; international relations theory today , Pennsylvania university press; 1995 , p 328

و في تعريف اخر للأمن القومي : حسب لجنة الحكمانية العالمية اعتبرت الامن القومي بانه "حماية الدولة و حدودها ، سكانها و مؤسساتها و قيمها من أي هجوم اخر " ¹ ، و نجد ان هذا التعريف يركز على محورية الدولة و اعتبارها وحدة التحليل في المسائل الأمنية ، فالدولة هي هيكل تنظيمي معقد و كيان اجتماعي و أيضا وسيلة لترقية الامن قبل ان تكون وحدة تحليل مرجعية للأمن .
و للأمن القومي بعدان اساسيان : ²

البعد الأول : البعد القومي لتصبح سياسات و مصالح و اهداف قومية .

البعد الثاني : البعد الشامل لتصبح سياسات و مصالح و اهداف شاملة .

اما تعريف فرانك سيموني للأمن القومي فهو " الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف أساسا إلى تحقيق الشروط الوطنية و الدولية لتعزيز حماية و توسع القيم الأساسية الوطنية ضد منافسين موجودين او محتملين " ³ ، و يلاحظ على هذا التعريف الطابع النخبوي بتركيزه على المؤسسة الحكومية و قد يبدو هذا التوجه على انه اعلان لإرادة هدفها تعزيز القوة الاستعمارية او الامبريالية .

و في تعريف اخر للأمن الوطني حسب بينلوب هرتلند ثينبرغ بانه " قدرة امة على صون و بنجاح مصالحها الوطنية باي طريقة و في أي مكان بالعالم " ⁴ .

فكل التعريفات أجمعت على ان الامن القومي مرتبط بمصلحة الدولة و حماية شعبها و بعدها القومي من أي تهديد اخر لان هذا المفهوم الذي بدأ مع منتصف الاربعينات من القرن الماضي أي كانت الدولة هي المحور الأساسي في العلاقات الدولية و بالتالي هي محور الامن .

و توجد مجموعة من المقاربات الخاصة بالامن عموما و الامن الوطني خصوصا و منها :

1- المقاربة التقلصية للأمن : نموذج الامن القومي ⁵ :

جاء استخدام الامن في صيغته الأولى باعتباره مرادفا لحماية و بقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة اذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة حيث ساد هذا الاستخدام في الفترة 1950-1985 أي في الحقبة التي حددها ستيفن والت stephen walt و دافيد بالدوين david baldwin و الممتدة منذ نشأة الدراسات الأمنية

¹ عبد النور مصمودي ، مرجع سابق ، ص 28 ،

² علي عباس مراد ، مرجع سابق ، ص 25

³ عبد النور منصور ، مرجع سابق ، ص 18

⁴ قط سمير ، مرجع سابق ، ص 23

⁵ سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 9

كحقل دراسة إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينات ، اين تزامنت هذه الفترة مع هيمنة نموذج مركزية الدولة الذي كان يعتبر ان الدول هي الفواعل الأمنية الوحيدة و ان بقاء و استقلال الدولة هي القيم الأساسية موضوع التهديد و تجسد هذا في مفهوم الامن القومي .

فمن خلال هذا التعريف نجد ان الامن القومي اصبح هو محور التفسيرات التي وضعتها جل الدراسات الأمنية في تلك الفترة مركزة على متغير واحد الا و هو الدولة فقط في اطار مقارنة ادق و هي الامن الوطني او القومي كما يرتبط بعنصر اخر الا و هو معيارية الدولة في الحفاظ على سلامتها التي تزيد او تقل حسب قدرة الدولة في هذا المجال.

اما تعريف فرانك تراغر frank trager و فرانك سيموني frank simonie للامن القومي كما يلي " هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية و الدولية اللازمة لحماية و توسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين او المحتملين " ¹

و هنا نجد ان هذا التعريف ركز على وصف الامن كجزء أساسي في عملية رسم السياسات الأمنية للدول في اطار مواجهة التهديدات التقليدية.

كما يضيف باري بوزان تعريف آخر للأمن القومي " بأنه قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدةها الوظيفية" ².

و في تعريف اخر للأمن القومي: "هو الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر" ³.

فمفهوم الأمن القومي ارتبط خاصة في ظل التسليح النووي بأمن الدولة أو مجموعة من الدول ، وأصبح مرتبط بقدرة المجتمع البشري على تطوير مظاهر الصراع.

يرى بوزان Buzan أن الأمن القومي يرتبط بالمعطين رئيسيين للتهديدات و الانكشافات يقول إنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات و الانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه عندها يمكن أن يعطي معني للأمن القومي كمشكلة سياسية فالأمن يعكس عمل التهديدات و الانكشافات سويا، أنه يمكن سياسة الأمن القومي إما أن "تتجه نحو الداخل لتخفف من انكشافات الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتخفف من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره" ⁴، ونجد أن التهديدات من الصعب تمييز الخطير منها

¹سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 11

²Dario Battistella ; op.cit. , p 463

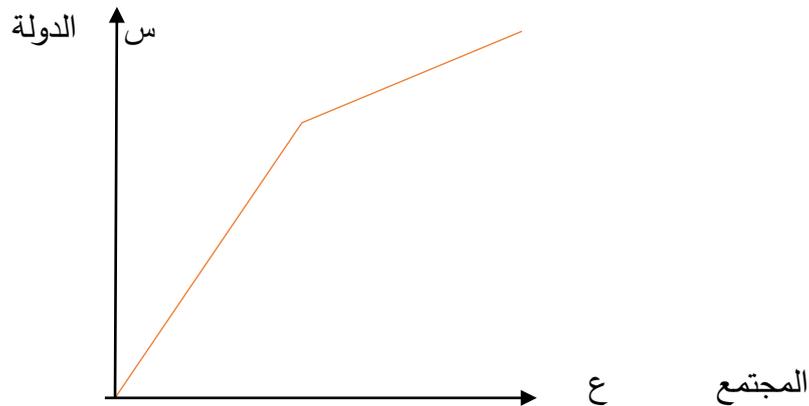
³Ibid.p 465

⁴ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص16

وتلك التي تظهر كنتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.و هناك من يري أن الأمن القومي يقوم وفق قاعدة السيولة في الأوضاع و المواقف fluidity of situation or position أي حسب الظروف التي فيها الدولة إلى جانب المبادئ التي تعمل فيها¹.

و بقيت هذه التعريفات محل التداول حتى عقد الثمانينات عندما اعلن عدد من الباحثين مثل باري بوزان و ريتشارد يولمان و كين بوث و اولي وايفر و غيرهم عن عدم رضاهم التام عن البنى المفهومية التقليدية المقدمة للأمن و اختزاله في الدولة و القطاع العسكري ، فجاءت المقاربة التوسعية للأمن كما يلي :

2- المقاربة التوسعية : نموذج الامن المتعدد المستويات²:يشير هنا مفهوم التوسع إلى التحرك الافقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى كالسياسية و الاقتصادية و المجتمعية و البيئية التي يفترض ان تكون الحقل المجالي لدراسة الامن الذي يمثل في المحور ع من المخطط في الشكل الموالي اما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الافراد كموضوعات مرجعية للأمن و الممثل في المحور س من الشكل الموالي .



موضوع مرجع الأمن: البيئي المجتمعي الاقتصادي السياسي الافراد القطاع العسكري

قطاعات تحليل الامن

الشكل : مستويات و قطاعات تحليل الامن

المصدر : سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 14

من جهة أخرى كان منظرو بحث السلام يقومون بتطوير مفاهيم جديدة حول ظاهرة السلم و الامن حيث وضع كينيث بولدينغ مصطلح السلام المستقر في الوقت نفسه نادى فيه يوهان غالتونغ بالسلام الإيجابي فالأمن عند هذين المفكرين إلى جانب اعتباره عمليا و دائما يجب ان يقوم على السلام

¹محمد نعمان بلال ، مرجع سابق ، ص 89

²مرجع نفسه ، ص 13

الإيجابي أي ليس غياب الحرب بل يجب بناء سلام حقيقي و هذا ما دعا إلى الغاء العنف البنيوي كالصراع بين دول الشمال و الجنوب .¹

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز²:

1. إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة.

3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة .

4. إعداد سيناريوهات واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.

إذا رأينا المقاربة التقليدية الواقعية للأمن حيث تم اختزالها في المجال العسكري فقط حيث اعتبروا الأمن كجزئية اشتقت وارتبطت بالقوة ، لكن وجد هناك اختلاف في مفهوم الأمن خاصة لدول الجنوب "العالم الثالث" وهذا ما أثبتته الدراسة التي قدمها محمد أيوب حيث لاحظ اختلاف في المسائل الأمنية بين الدول النامية والمتقدمة حيث نجد أن المشاكل الأمنية في العالم الثالث تأتي من الدول المجاورة مما يخلق العديد من المشاكل داخل الدول أو إلى صراعات ما بين الدول و يمكن أن نستعرض تصورين للأمن⁽³⁾:

التصور السلبي: يرى الأمن أولاً وقبل كل شيء كغياب للتهديد والحل يتضمن في إزالة التهديد

المعني أو تحصين الدفاعات .

التصور الايجابي:

* أحسن طريقة للبحث عن الأمن غالباً ما تكون طمأنة الذين يرتابون .

* الأمن لا يعني فقط إزالة التهديد المحقق والعمل على معالجة مصادر اللامن .

ولهذا أخذ الأمن أبعاداً أخرى في ظل التحولات التي عرفها ويعرفها العالم خاصة في الجانب

الاقتصادي والاجتماعي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

وللأمن أربع مستويات⁴ :

الأول: أمن الفرد ضد أي خطر .

الثاني: "الأمن الوطني" ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية.

¹ سيد احمد اقوجيلي ، مرجع سابق ، ص 14

² زكريا حسين ، الامن القومي ، القاهرة : اكااديمية ناصر العسكرية ، 2007 ، ص13

³ عنتر عبد النور ، مرجع سابق ، ص18.

⁴ زكريا حسين، مرجع سابق، ص14

الثالث: الأمن الجماعي يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على مواجهة التهديدات المشتركة.

الرابع: الأمن الدولي وتتولاه المنظمات الدولية "الأمم المتحدة".

وهنا وضع بوزان أبعاداً أساسية للأمن¹:

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ، نظم الحكومات الأيديولوجيات التي يستمدتها من شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية في ظل الانكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني وتتداخل هذه العناصر في نقاط مركزية تؤثر في الإشكالية الأمنية.

هناك من يعتبر البعد السكاني في أحد مكونات الأمن القومي مثل **صمويل هنتغتون** حيث يرى بأن النمو السكاني عن طريق الهجرة و ما تخلفه من إفرازات بالإضافة إلى أبعاد أخرى للأمن كالأمن المائي والأمن الغذائي².

و هناك من يضع الأمن الصحي من بين أهم أبعاد الأمن حيث ما تفرزه الأمراض مثل السيدا الذي

يخلف 40 مليون شخص مصاب و حوالي 2.5 مليون شخص يموتون به و كذا جنون البقر و أنفلونزا ا

الطيور كلها تهدد حياة البشر و بالتالي يعتبر الأمن الصحي من بين أهم الأبعاد الأساسية للأمن³.

2/ مفهوم الأمن الجماعي: كان الأمن الجماعي هو المحرك الأساسي في خلق و بناء المنظمات الدولية باعتبارها الحل الوسط بين الفوضى الدولية وبين الحكومات العالمية.

ويرى البعض أن الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين⁴:

الأول: يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان ،وقد تحول دون وقوعه

¹Dario Battistella ; op.cit. .p 479

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص17

³Paul D Williams , security studies, new York : Routledge , 2008 , p 200

⁴ معمر بوزنادة ، مرجع سابق، ص21

الثاني: التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه .

ونجد أن الأمن الجماعي ارتبط بفكرة العدوان أي يهدف لمعاقبة أي دولة تلجأ لاستخدام القوة بشكل غير مشروع في تعاملها مع الآخرين .

ويمكن تلخيص الافتراضات التي يقوم عليها الأمن الجماعي بما يلي¹:

1. في حالة قيام حرب أو صراع مسلح يتم اتفاق دولي على تحديد الطرف المعتدي واتخاذ

إجراء جماعي وسريع ضده قبل أن يتسع نطاقه.

2. كل دولة ملزمة بمقاومة العدوان بغض النظر عن المصالح والصفقات .

3. إتاحة قدر من الحرية والمرونة للدول في اختيار إجراءات مواجهة العدو.

4. إدراك الدولة المعتدية أنها ستعرض لمقاومة أقوى منها.

و يمكن ان نلخص اهم الفروقات بين أنواع الامن من خلال الجدول التالي :

نوع الامن	الخصائص
الامن الإقليمي	يضم هذا النوع على مركب جغرافي و سياسي في ان واحد و يضم دائرتين واحدة داخلية أي كل ما له علاقة بالامن الداخلي و الثانية بالامن الخارجي الإقليمي و هذا الأخير يمكن ان يكون منفردا بالدولة او مجتمعا كدول الخليج او الامن القومي العربي.
الامن الجماعي	ارتبط هذا المفهوم بنظام القطبية الثنائية و الذي طرحه وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بمعنى مسؤولية جميع دول منطقة معينة عن حماية تلك المنطقة و يختلف عن الامن الإقليمي ان الامن الجماعي لم يكن المقصود به توسيع الدائرة الجيوسياسية له بقدر ما توظف في ادارة المعاهدات و الاتفاقيات

¹ أنور ماجد العشقي ، الاستراتيجية الأمنية العربية و مواجهة العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم ، 2006 ، ص

لاحتواء دول المعسكر الشرقي .	
<p>يقوم الامن الدولي على نقطتين أساسيتين و هما :</p> <p>الامن يرتبط مع الدول فقط أي كل الدول دون استثناء .</p> <p>و يرتبط ايضا بطبيعة النظام الراسمالي و العولمة العابرة للحدود و هذا ما يضيفي شمولاً على هذا المفهوم</p>	الامن الدولي
<p>هو الاحداث و يشمل الامن العالمي ليس فقط الدول بل كل الوحدات سواء الدولاتية او غير الدولاتية كالمنظمات و الشركات و هذا يعني أيضا تحولا في نوعية المطالب الأمنية كالديمقراطية و مكافحة الإرهاب و التلوث</p>	الامن العالمي

الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد المصدر علي عباس مراد ، مرجع سابق ، ص ص

59 ، 60.

اما الامن الإنساني فيعتبر تحولا اخر في الامن فقد عرف مفهوم الأمن الإنساني بشكل أوسع في فترة ما بعد الحرب الباردة سنة 1994 من خلال تقرير التنمية البشرية، غير أن هذا المفهوم وجد من قبل ففي عام 1966 طرح بلاتز BLATZW.E. رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory في كتابه بعنوان الأمن الإنساني : بعض التأملات¹: Human Security ، Some Reflections ، حيث ربط بين أمن الدولة بأمن الأفراد ، غير أن طرحه لم يلق جدلا كثيرا ، كما سبق وأشرنا أن مسألة الأمن كانت مرتبطة في فترة الحرب الباردة بمنطق أمن الدولة ومحاولة تجنب حرب نووية ، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة تحول هذا الاهتمام إلى الأفراد في ظل تحول مصادر التهديد وقطاعات التهديد الأمني .

¹ خديجة عرفة محمد " مفهوم الأمن الإنساني " مأخوذة من موقع مجلة التجديد العربي . www.arabeditor. net بتاريخ: 2009/03/02 .

ونجد أن العلاقة بين الأمن الإنساني أخذت أبعاداً أخرى في ظل التداخل في إطار المفاهيم أي وجدت تقاطعات وعلاقات مع مفهوم التدخل الإنساني والتنمية البشرية والحكم الراشد، حقوق الإنسان إلى جانب التركيز في الوقت الحالي على الأبعاد الإنسانية في رسم واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والأمنية وهذا ما يعكس تطور المفهوم على المستوى الأكبر وهذا ما أردنا توضيحه في المطلب السابق من خلال عرضنا لأهم التحولات في مفهوم الأمن لمختلف المقاربات الأمنية¹.

من جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن الإنساني أصبح له أبعاد على المستوى الإجرائي والتطبيقي من خلال الالتزام بالأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية والخارجية سواء للدول أو للفواعل الدولية الأخرى كما جاء في الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي واليابان وكذا المنظمات غير الحكومية والمبادرة الإفريقية للأمن الإنساني .

إذا عدنا إلى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة نجد أنها تقدم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني الذي سبق و إن نشأ و تطور مع المفكر Pnud ، فالأمن الإنساني حسب الأمم المتحدة يقوم في جوهره على الفرد إذ يُعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول² ونستخلص من خلال تعريفها أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم :

- ◆ الفرد أو الإنسان هو جوهر الأمن .
- ◆ أمن الأفراد يرتبط بأمن الدول "بقاء المفهوم الواقعي مسيطر " .
- ◆ إيجاد اليات ومؤسسات جديدة تعمل على ضمان الأمن .

و في تعريف لدوامة الامن : في ظل النظام الدولي المتسم بالفوضوية تشعر كل دولة بالتهديد من مخاطر هجوم دولة أخرى و تسعى إلى تحصين امنها عبر الحصول على المزيد من القوة و الدول

¹ Barbara Von Tigerstrom , Human security and international law , Oregon : hart publishing , 2007, p 91

²تقرير التنمية البشرية 2004 للأمم المتحدة مأخوذ من موقع : www.un.org/dudp/pdf 22.03.2009

الأخرى تنظر إلى الأمر على أنه تهديد لها و بالتالي تصبح سلسلة لا متناهية من الفعل و رد الفعل ¹ ، و هذه التي اعتبرها كين بوث بدوامه الامن .

و يمكن ان نقدم في الأخير ملخص لمفهوم الامن حسب مختلف المقاربات و التيارات الفكرية

في العلوم السياسية:

مفهوم	المقاربة النظرية
<p>1-ريمون آرون <u>Reymond A</u> :إنه في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.</p> <p>و لهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا ويمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها.</p> <p>2-باري بوزان <u>Barry Bousan</u> انتقد المنظور الواقعي لربط الأمن بالقوة وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية.</p> <p>حيث يرى للأمن ثلاثة شروط أساسية :</p> <p>*الدول هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن باعتبارها المصدر الأعلى للسلطة.</p> <p>*الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن "علاقة مبنية ومتبادلة الاعتماد بين الدول".</p> <p>*الأمن لا يكون إلا في ظل الفوضوية ، حيث تري أن الأمن لا يكون إلا في ظل نظام تحكمه الفوضى</p> <p>ولهذا فإذا تغيرت الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي "توجب إعادة النظر محل إطار إشكالية الأمن".</p>	<p>الأمن من المنظور الواقعي</p>
<p>3-كينت والتز " <u>K Waltz</u> " في ظل الفوضى ، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه</p>	

¹ عبد النور مصمودي ، مرجع سابق ، ص 29

<p>الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة¹. ولهذا في ظل حالة الفوضى الأبدية التي تميز النظام الدولي يمثل الأمن الغاية الاسمي لذا تواصل الدول لامتلاك القوة والنفوذ لضمان أمنها اتجاه أي تهديد يحتمل من طرف دولة أخرى ، فكينث والتز (الواقعية الجديدة) يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة وإنما يحكمها مبدأ كل لنفسه أو المساعدة الذاتية، وأن الأمن هو الغاية الاسمي. ولذلك تبقى الدول في تحالفات وتنافس وفق منطق اللعبة الصفرية ومأزق الأمن ، لذا تعتقد الواقعية البنيوية "البلدان تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى دوما إلى النزاع"² في محاولة لربط مفهوم الأمن و النزاع في إطار واحد.</p> <p>4-جون هرز أكد في بداية الخمسينات من القرن الماضي عن المعضلة الأمنية أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب، وتعتمد على مبدأ "كل لنفسه" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى ،وهذا ما يدفع الدولة الأخرى للبحث عن المزيد من القوة وبالتالي تكون حلقة مفرغة للأمن والقوة ،وهذا ما أسماه هرز "دوامة الأمن"</p>	
<p>أما لليبراليين أعادوا النظر في الأمن من ناحية الاتساع ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة من تهديدات دول أخرى ، بل من تهديدات صادرة عن فاعلين غير الدولة ، كما ركزوا على الاختلال في الميادين الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها باعتبارها مصادر كامنة للصراعات.</p>	<p>الأمن من منظور ليبرالي</p>
<p>1-كلما ازدادت شدة اعتماد التبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات مثل التزود بالمواد الطاقوية والبنية لبعض الدول المعتمدة بكثرة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.</p> <p>2-التنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرة نحو "المركز" ، هذا ما قد يعزز</p>	<p>الأمن في الدراسات الأمنية النقدية</p>

¹ Dario Battistella , op.cit.p 465

²عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 19

<p>مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.</p> <p>3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية " المركز - المحيط " مثل البيئة .</p> <p>4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية وتمثل تناقض بين المناطق المزدهرة الغنية والمناطق الفقيرة البائسة .</p> <p>ولهذا نجد من خلال المظاهر يحاول النقاد الإجابة على سؤالين من يجب تأمينه ؟ وما يجب تأمينه ؟ باستخدام مفهوم " المركب الاجتماعي التاريخي " كأداة تحليلية .</p> <p>لهذا نجد أن الفرد يعتبر كموضوع مرجعي أساسي للأمن باعتبار أن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد ولا يمكن أن تكون هي المعنية بالأمن.</p> <p>وبتالي اقترحوا مفهومين للأمن وهما¹ :</p> <p>الأمن البشري "Human Security" : الذي يعتبر الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن ، هذا لأنهم يعتقدون أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن الأهداف ، فالدولة هي الوسيلة ، والفرد هو الهدف الغاية ، كما يبرر الاهتمام بالأمن البشري بسبب تدفقات الهجرة القادمة من المحيط إلى المركز، مما تخلق العديد من التوترات والصدمات داخل المجتمعات.</p> <p>الأمن العالمي global security</p>	
--	--

من خلال ما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للأمن "هو حالة يتحقق بموجبها ضمان لأمن و سلامة حياة الإنسان من جميع المخاطر و الحروب من خلال تحقيق تنمية مستدامة و استقرار سياسي".

¹Jean Jacque roche , op. cit. p 81

المطلب الثاني : مفهوم السياسة الأمنية

مفهوم السياسة الأمنية :

تعتبر السياسة الأمنية من بين اهم المجالات التي أصبحت جزءا أساسيا من حقل العلوم السياسية خاصة مع تحول حقل الدراسات العسكرية إلى أوسع مجال و هو الجانب الاستراتيجي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

و لكي نحدد مفهوم السياسة الأمنية هناك صعوبة في ذلك بسبب تداخل مع مفاهيم أخرى و هي السياسة العسكرية و العقيدة الأمنية و غيرها لكن سنحاول ضبط مفهوم السياسة الأمنية بشكل عام وفق المقاربات الأمنية التي تناولت هذا المجال .

السياسة الأمنية لها ابعاد داخلية كقوة الدفاع المدني مع التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي امني داخلي شامل كمكافحة الجريمة و المخدرات و التركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية و تنمية لتحقيق رفاهية الافراد و بالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل حدود الدولة .

اما الجانب الاخر فيتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج و سياسات تضمن بها حدودها الخارجية و امنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم او من دول العالم الأخرى بالإضافة إلى وضع الانسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدل الاهتمامات العسكرية من خلال المساهمة في ارسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الامن التعاوني و الامن اللين و التدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية .

و لبناء سياسة امنية لا بد ان تتوفر مجموعة من الشروط و هي :¹

1- التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية و الخارجية و يقصد بها مدى استجابة السياسة الأمنية

للتحديات و المخاطر الانية و المستقبلية و هذا لضمان سياسة امنية فعالة.

2- الاعتماد على توجهات السكان و الافراد و هذا ما يصب في خدمة المصلحة الوطنية.

اما مفهوم **العقيدة العسكرية**: تجتمع تعاريف العقيدة العسكرية على تنوعها عند اعتبارها مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة لفلسفة الدفاعية للدولة و ما يستلزمه من توفير للإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على أرض الواقع، في التعريف لماجدة جوزيف غوبلز " مجموعة من القيم والمبادئ

¹ بلال قريب ، " السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه التحديات و الرهانات " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة

باتنة ، قسم العلوم السياسية) ، ص 45

الفكرية التي تهدف إلى ارساء نظريات العلوم العسكرية و علوم فن الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية¹.

اما تعريف **العقيدة الأمنية** فهي تعرف "بانها مجموعة الآراء و المعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الامن في الدولة "²

من خلال التعاريف السابقة ان العقيدة الأمنية عبارة عن منطق فكري في الأصل قبل ان يصبح سياسة قائمة بحد ذاتها تقوم على تصور أصحاب القرار مدى الجاهزية لمواجهة أي تهديد خارجي يمس بالأمن الوطني .

و في تعريف اخر للعقيدة الأمنية " بانها السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح و تشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب و غايتها و طرق ادارتها و الأسس الجوهرية لإعداد البلاد و القوات المسلحة للحرب "

و من جانب اخر تعرف العقيدة الأمنية " بانها مجموعة الآراء و الأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة و أهدافها و طبيعتها و حول اعداد البلاد و القوات المسلحة و وسائل الصراع اللازمة لخوضها ضمن استراتيجية معينة "³

فهناك من يرى بان العقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد و المبادئ و النظم العقائدية المنظمة و المترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني و قراراتها على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي و التي تحدد نظرة صناع القرار لبيئتهم الأمنية⁴ ، و في المقابل هناك من يراها " موضوع اطاره كبير يمتد عموديا من اعلى التنظيمات السياسية في الدولة و يتدرج حتى ادني المستويات العسكرية إلى ان يصل إلى الافراد في ثلاث مستويات و هي الاستراتيجية ، العمليات و التعبوي "⁵

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تعتمد عليها الدولة في مواجهة التهديدات المختلفة ، و في الغالب تكون العقيدة الأمنية خاصة للدولة التي تتبني سياسة احترافية في بناء امنها و

¹ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 123.

² قط سميير ، مرجع سابق ، ص 39

³ منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 122

⁴ سليم بوسكين ، " تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014 " ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية) ، 2015 ، ص 89

⁵ بهلول نسيم ، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة و الاستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة ، عمان : دار الحامد للنشر ،

جيوشها على مجموعة من المقاربات و النظريات اين يكون لصانع القرار فيها دورا مؤثرا في رسم و صناعة هذه العقيدة وفق خلفيته أيضا التي تكون لها ابعاد إيديولوجية .

كما تقوم العقيدة العسكرية و الأمنية على اعتبار ان المبادئ مشتركة في بنائهما و هي ¹ :

- التوجه العام للدولة مع مرجعياتها الايديولوجية و الفكرية.
 - المسار التاريخي للدولة وماله من تأثير في تحديد مبادئ و منطلقات سياساتها الآنية و المستقبلية مثل قضايا التحرر .
 - طبيعة مهددات الأمن الوطني و البيئة الخارجية للدول.
 - مستويات تطور التكنولوجي و التقني للجيش الوطنية لما لذلك من أثر في رسم السياسات الدفاعية و طريقة انتشار القوات المسلمة.
- ما يمكن ملاحظته أن العقيدة الأمنية لها أبعاد تتعدى البعد العسكري بين الجوانب السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية.

و يمكن ان نقدم تعريفا حول السياسة الأمنية الذي يختلف عن تعريف العقيدة الأمنية كما يلي :
تتسع السياسة الأمنية تبعا لمقاربتنا الامن الإنساني و الامن الشامل في التحليل لتشمل مختلف السياسات الوطنية و التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الامن و مواجهة مختلف التهديدات و الاخطار الأمنية بتنوع مستوياتها و تعدد طبيعة مهدداتها كحماية السيادة و مكافحة الإرهاب ² .

و في الأخير يمكن ان نقدم تصورا و تعريفا اجرائيا للسياسة الأمنية لكن لا بد من ضبط العقيدة من حيث المفهوم اين نجد ان العقيدة تقوم في المقام الأول على التوجهات الفكرية و العقائد و الأيديولوجيات في حين السياسة الأمنية هي الخطة العامة التي ترسمها الحكومات و الجهات المختصة لتطبيق تلك العقيدة على ارض واقع وفق المرجعيات التي تقوم عليها عقيدة دولة ما .

المطلب الثالث : المقاربات و المدارس النظرية للأمن

قبل الحديث عن المقاربات النظرية للأمن لابد من طرح بعض الملاحظات الأساسية تتعلق أساسا بالتحول في دور الفواعل و عددها من جهة و من جهة آخر في العلاقات الدولية.

¹ منصور لخضاري ، مرجع سابق، ص 123-124.

² مرجع نفسه ، ص 17

حيث أفرز هذا التحول نوعين من العلاقات الدولية علاقات دولاوية و كذا علاقات عبر القومية تتشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية خاصة في ظل وجود مرجعين أساسيين هما الفرد و الإنسانية .

هذه التحولات أثرت على مسألة التنظير في الدراسات الأمنية بداية من مستوى التحليل إلى غاية المقاربات المقدمة للتحليل ، حيث ذهب بعض المنظرين إلى وضع ثلاث مستويات الدراسات الأمنية :
يجدر بنا الحديث في البداية و الإشارة إلى مستوى التحليل في للدراسات الأمنية :
الأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد، وكذا الفرد كوحدة للتحليل ،وهذا ما تعتمد عليه المدرسة النقدية.

و سنقدم اهم المدارس الأمنية التي تناولت الامن من زاويا مختلفة و هي :

1- مدرسة أبريستويت للدراسات الأمنية النقدية :

تعتبر مدرسة ابريستويت Aberystwyth اخر المدارس و أحدثها في الدراسات النقدية حيث تقع هذه المدرسة في نفس المدينة المشتق منها اسمها و هي عبارة عن بلدة صغيرة بالساحل الغربي من ويلز و تعتبر معقل اول قسم للسياسة الدولية في العالم عام 1919 و التي أصبحت مع بداية التسعينات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوت و ريتشارد وأين جونز فخلافا لمدرسة كوينهاجن فانصار المدرسة الويلزية لهم تصور إيجابي لمفهوم الامن بالنسبة لهم يمثل الانعتاق هذا المصطلح قدمه كين بوث في مقال له عام 1991 بعنوان الامن و الانعتاق في مجلة الدراسات الدولية¹ ، فحسب وجهة النظر التي طرحها كين بوث و وأين جونز محور الدراسات الأمنية لا ينبغي ان يكون الامنة كما ادعى وايفر و انما ينبغي ان يكون انعتاق الافراد ، فهذه الدراسات تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي و العالمي و بتالي بناء أفكار تعطي مجال لانعتاق الناس من الفقر و الامية و التميز العنصري و غيرها .²

قدم لكين بوث مقالا حول الامن عام 1991 ثم قدم كيث كراوز و ميشل وليامز دراسة اخري عام 1997 حول انطولوجيا الدراسات النقدية الأمنية حيث اكدوا على ان الامن يجب ان يفهم على انه مقارنة غير دولتية في اطار الامن الوطني³ .

¹ قط سمير ، مرجع سابق ، ص 120

² سيد احمد قوجلي ، مرجع سابق ، ص 30

³ قط سمير ، مرجع سابق ، ص 119

و تسعى هذه المدرسة إلى انشاء و تطوير ما يعرف بعلم الاخلاق العالمي كبديل للنظرية الأمنية التقليدية و بالتالي هي عبارة عن بداية لإعادة التفكير في الامن من الأسفل إلى الأعلى من اجل الترويج لإنسانية اكثر إنسانية .

و تقوم هذه المدرسة على العناصر التالية : ¹

- يرون بأنه يوجد تناقض بين الانسان و الدولة و بالتالي إعادة طرح الإشكالية هل الانسان ام الدولة هي موضوع الامن؟
- لا بد من إعادة طرح مفهوم الامن فبالنسبة لهم ليس معناه القوة و انما حاجة الافراد الوجودية للتامين من التهديدات و المخاطر .
- طرح ما يعرف بمعدومي الامن و هي عبارة عن استراتيجية غير مباشرة لتحويل الامن لمنفعة أولئك غير الأمنين.

كما يعتقد انصار هذه المدرسة ان تجاهل البعد الإنساني في الامن يتناقض مع المنطق فلا يجب إعطاء الأهمية الأكبر لمستوى العالمي للأمن على حساب المستوى الفردي بل يجب تحسين حياة الناس عبر التكامل بدل من العزلة.

2- مدرسة باريس للدراسات الأمنية :

مع بداية التسعينات من القرن الماضي كان البناء السياسي للأمن محل اهتمام عدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية ، فحلل الامن الداخلي و امنة الهجرة في أوروبا اكثر الموضوعات تناولا في الدراسات البحثية التي تقوم على علم الاجتماع السياسي و النظرية السياسية حيث ركزوا على مهني الامن أي العاملين في الامن مثل الجنود و الخبراء إلى جانب تأثير التنظيم السياسي للتقنية و المعرفة الأمنية و العقلانية الأمنية .²

كما تهدف هذه المدرسة إلى إيجاد أدوات مفاهيمية تسمح بتناول إشكاليات مثل العلاقات السلطوية و انتاج المعرفة من خلال الخبرات و تقديم تحليلات اجتماعية و أنثروبولوجيا اكثر للأمن³ من خلال دراسة الامن في شكله العملي اكثر من السببي .

المقاربات التي تقوم عليها مدرسة باريس :¹

¹ قط سمير ، مرجع سابق، ص 31

² سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 32

³ قط سمير ، مرجع سابق ، ص 109

- تقوم هذه المدرسة على تحليل و معالجة الامن باعتباره تقنية الحكومة و ليس كمفهوم حتمي
- تركز على مقارنة تأثير العاب القوة بدل من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة.
- تؤكد على الممارسات و السياقات التي تشجع او تعيق انتاج اشكال محددة من الحوكمة بدلا من التركيز على أفعال الكلام.

و يرى انصار مدرسة باريس ان عدم الاعتماد على رؤية أوسع لتحويلات الصراعات الاجتماعية كان عاملا أساسيا في قيادة الدراسات الاستراتيجية و خبراء الامن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية كما يتجلى ذلك في ادبيات منتصف الثمانينات و يكمن السبب حسب رأيهم في فشل المحللين في فهم طبيعة العنف السياسي من اشد صوره الا و هي الحرب إلى اقلها علنية و هي الجريمة و التعذيب ، هذا الفشل في فهم تحول العنف السياسي المعاصر خلق شللا و قلقا بين القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية عند التعامل مع هذه الاشكال من العنف في عالم يهدده الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و الاضطهاد ، فان قدرة التقنيات و الاستراتيجيات الحكومية على المراقبة و فرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عمليا لدراسة القضايا و المشكلات الأمنية المعاصرة.

اهم الأفكار و الاطروحات التي تقدمها مدرسة باريس :²

1- يعد مهنيو إدارة انعدام الامن العامل الأساسي في انتاج المعرفة او الحقيقة الأمنية و بالتالي احتكارهم الحقيقة حول الخطر عبر استعمال رابطة القوة- المعرفة

2- تحديد طبيعة و أولوية التهديدات لتحديد ما يشكل بالضبط قضية أمنية .

3- الامن في مدرسة باريس هو نمط من أنماط الحوكمة يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة .

4- تعتبر فكرة المراقبة او العين الالكترونية بحسب دافيد ليون تجسيدا لفكرة البانوبتية عند فوكو الفكرة الأساسية هنا ان السلطة يجب ان تكون منظورة و غير ملموسة حيث تتخذ البانوبتية في مجتمعنا المعاصر اشكالا عديدة استخبارات الاتصالات و الاستخبارات الالكترونية إلى غير ذلك.

يمكن ان نلخص الامن في هذه المدرسة بأنه تقنية حكومية تقوم على فاعلية ممارسة الشرطة التي تستخدم تقنيات الممارسة و احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد و شكل الحقيقة الأمنية .

¹ سيد احمد قوجيلي مرجع سابق ، ص 33

² مرجع نفسه ، ص 35

3- مدرسة كوبنهاجن :

يعتبر مكسوني اول من اطلق تسمية مدرسة كوبنهاجن عام 1996 و التي عبر عنها من خلال الباحثين الذين كانوا يكتبون مع باري بوزان و اول ويفر منذ 1988 في اطار معهد أبحاث السلام بالعاصمة الدنماركية كوبنهاجن في مجال الدراسات الأمنية ، فهذه المدرسة قدمت تحليلات نقدية للأمن اين قدموا نقطة أساسية للنقاش تمثلت في أولوية الامن للقطاع العسكري و التركيز على الدولة فقط ¹.

يقترح انصار مدرسة كوبنهاجن ان نطاق الدراسات الأمنية يجب ان يتم فيه حصر التهديدات الأمنية في تلك التي تتوفر على الشرطين الاساسين و هما : ²

- ان يتم إدارة التهديدات بوسائل استثنائية أي استخدام القوة و تضيق الخناق على الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الافراد .

- ان تكون التهديدات وجودية تستهدف بقاء الموضوعات المرجعية و هي الدولة و المجتمعات و الامة.

كما تقوم مدرسة كوبنهاجن على فكرة تفكيك مفهوم الامن إلى ابعاد و قطاعات الذي اصبح ما يعرف بالمنهج التفكيكي و الذي اعتمده كل من باري بوزان و جونز و ليتل في مؤلفهم الجماعي " منطق الفوضى " ، حيث وضعوا القطاعات غير العسكرية للامن و حدودها في خمس قطاعات و هي الامن السياسي و العسكري و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في اطار انسجام مصالح الافراد مع الدولة و قد تكون هناك تناقضات بين قطاعات مختلفة .

اما **مركب الامن** فيمكن تعريفه بأنه : يتشكل مركب الامن من مجموعة دول ترتبط همومها الأمنية الأساسية ارتباط وثيقا يجعل من غير الممكن النظر واقعيا إلى امن دولة منها بمعزل عن امن الدول الأخرى و يستعمل هذا المفهوم في تحليل الامن الإقليمي و هو نموذج مصغر لمسلمة الفوضوية الدولية على المستوى الإقليمي حسب باري بوزان .³

و تعتبر **نظرية مركب الامن** من بين اهم الاسهامات التي قدمها باري بوزان حيث عرفه بأنه مجموعة من الدول ترتبط مسائلها الأمنية الأولية فيما بينها مما يجعل من الصعب من الناحية العملية فصل امن دولة ما على أخرى " حيث تري بان المستوى النظامي لتحليل الامن الدولي و التي تتمحور حول بعض القوى الكبرى لا تكفي لإلمام بالكثير من المشاكل الأمنية الطارئة و ذات الأهمية للدول.

¹قط سميير ، مرجع سابق ، ص 83

²مرجع نفسه ، ص 84

³Barry buzan , lene hansen , op.cit , p 66

فمركب الامن يركز على المشاكل الأمنية الاتية من دول الجوار المباشر و ليس من الدول الكبرى البعيدة فاهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه المدرسة هي :¹

- الامن يسجل في اطار المناطق ذات بنية جغرافية و اجتماعية متقاربة.
- الامن يفقد فحواه كلما بعدت المسافة بين المناطق جغرافيا
- النظام الدولي يمكن تقسيمه إلى كيانات جهوية حيث يمكن ان تكون التفاعلات الأمنية داخل هذه الكيانات الجهوية نزاعية بسبب عمليات الامنة.
- تركز على التهديدات التي يتعرض لها الامن المجتمعي كالتطهير الثقافي و العرقي كالحركات الانفصالية و التطرف و الهوية الثقافية و الدينية.
- تحديد المأزق الأمني بوصفه الحالة التي تكون فيها الإجراءات المتخذة من طرف دولة في سبيل محاولتها لزيادة امنها يخلق تصور لدى الدول الأخرى بانعدام الامن .

الامنة : حيث تعتبر الامنة احد اسهامات مدرسة كوبنهاغن و قد قام بتطوير هذا المفهوم كلا من باري بوزان و وأول ويفر و جاب دوبوليد و ذلك في عملهم " الامن برنامج عمل جديد للتحليل " الذي صدر عام 1997 و هذا المفهوم جاء في الاطار النقدي البنائي في العلاقات الدولية التي ترى ان البناءات الأساسية للسياسة العالمية هي اجتماعية اكثر منها مادية و بالتالي التهديدات التي تواجهها الدول كحقيقة موضوعية هي تهديدات ذات بناء منجز من طرف احد الفواعل الذين يستعملون خطابا امنيا لإقناع الجماهير، فحسب منظري هذا المفهوم هناك تهديدات موضوعية قليلة تتعرض لها الدولة فعلا اما اغلبها فيكون ذو بناء ذاتي فقط فالإدراك و الشعور بالانكشافية تلعب دورا كبيرا في بناء التهديد للأمن منها أيضا الهوية الوطنية و تاريخ الدولة و ايدولوجيتها و طبيعة النظام السياسي .

و الهدف الأساسي للامنة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه اذ ان القضية تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ .، و حسب مدرسة كوبنهاجن فان عملية بناء الفعل الأمني يحتاج إلى ثلاث لبنات ضرورية :²

- 1- التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع
- 2- التدابير الاستثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد
- 3- إضفاء المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية .

¹ قط سمير ، مرجع سابق ، ص 91

² مرجع نفسه ، ص 29

تسعي الفواعل من خلال فعل الامن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا التي تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار إلى عالم السياسة العليا التي تتميز بالاضطرارية و الأولوية الملحة عبر قضايا مصيرية .

كما يعتبر الموضوع المرجعي للامننة هو ما تراه الفواعل او ما تراه كتهديد فلا بد هنا من تسجيل البعد المعياري للامننة ، فالامننة تعبر عن فشل و عدم قدرة القادة على حل المشاكل عبر عمليات سياسية طبيعية ما يجعلهم يلجؤون لمعالجتها بأشكال طبيعية و عنيفة عادة.¹

كما يعتبر الخطاب او الكلام هنا ليس وسيلة اتصالية بل هو فعل سياسي الذي يسعى لبناء نظرة الجمهور لها و اشراكه في النقاشات العامة ، و يمكن ان نلخص اهم الفروقات بين المقاربات النقدية للامن في أوروبا:

مدرسة باريس	مدرسة ابريستويث	مدرسة كوبنهاجن	
الامن كتقنية حكومية	الامن كاعتناق	الامن كفعل كلام	مرجعية مفهومية الامن
الجماعة السياسية	الفرد	المجتمع	موضوع التهديد
النظم المجتمعية	حق الامن للأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
شبكات مهني الامن	المحلل الأمني	النخبة السياسية	من يقوم بالامننة
تكثيف تقنيات المراقبة و إدارة المخاطر	التحرر من التفكير و العمل تحت الظروف الأمنية	نزع الامننة	كيف يتحقق الامن

الجدول من اعداد الباحث المصدر: (سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 36)

مقاربة الدولة الفاشلة :

ظهر هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة مع بروز صراعات داخلية في العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث خاصة افريقيا و أمريكا اللاتينية حيث تعتبر الدولة الفاشلة اكبر تهديدي للامن الإقليمي و الدولي ، و قد برز هذا المفهوم لأول مرة في دراسة أعدتها مجلة السياسة الخارجية الامريكية و التي تصنع ملحقا سنويا يصنف الدول حسب درجة فشلها وفق 75 مؤشرا² منها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي .

¹ قط سميير ، مرجع سابق ، ص 105

²Jean jacques roche , théories des relations internationales , 5 -ème édition , paris :

Montchrestien ; 2004 , p 108

يرتكز مفهوم الدولة الفاشلة على انها الدولة التي تعاني ثلاث أزمات و هي صعوبات في الاستقرار السياسي و غياب الامن الاقتصادي و ضعف التجانس الاجتماعي بما يمنع السلطة السياسية من ممارسة سلطتها على إقليم الدولة. حتى الكتاب الأبيض الذي تصدره وزارة الدفاع الفرنسية حول الدول الفاشلة فهي تعتبرها اكبر تهديد للأمن الدولي و تعتبر الدول التي تعاني من أزمات سياسية و عدم استقرار امني و ضعف اقتصادي كلها دول فاشلة كما لوحظ زيادة عدد الدول الأكثر فشلا ما بين 2003 إلى 2012 و التي تميزت غالبا بالحروب الاهلية و النزاعات الداخلية التي تعتبر اكبر دليل و مؤشر على الفشل الدولاتي¹.

و للدولة الفاشلة جملة من الخصائص و هي :²

- 1- غياب الشرعية العمودية و التراتبية القانونية بحيث لا تسري قوانين السلطة على كافة افراد الشعب الذي لا يعترف بها أصلا و توازيها في كثير من الأحيان شرعية القواعد التقليدية .
 - 2- شخصنة الدولة بمعنى غياب الفصل الواضح بين المصالح العامة في الدولة و المصالح الخاصة للحكام و البيروقراطيين .
 - 3- صعود الطوائف و الأقليات ما يخلق نوعا من الشرعية الافقية ما يؤدي في الأخير إلى وجود عدة اطراف داخل الدولة تتقاسم الشرعية و الحروب الداخلية القائمة على سياسة الدولة المحفزة على استفحال الاستقطاب وفق أسس غير وطنية وفق منطق اللاعدالة.
- فمقاربة الدولة الفاشلة تعتبر الأنسب و الأقرب لفهم المشكلات التي تعاني منها دول الساحل الافريقي من أزمات سياسية و امنية و اقتصادية كما تسمح لنا بفهم إشكالية عدم الاستقرار في هذه الدول من خلال اسقاط المعايير و الخصائص التي وضعتها هذه المقاربة في تقييم الدول.

¹Livre Blanc ; défense et sécurité nationale , paris : direction de l'information légale et administrative 2013 ; p 41

² قط سميير ، مرجع سابق ، ص 33

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم و المصطلحات من خلال توضيح مفهومها بالإضافة الى تحليل مدلولات السياسة الخارجية هذا المفهوم الذي عرف تطوراً و تحولاً منذ انفصال هذا المصطلح عن مفهوم العلاقات الدولية .

بالإضافة إلى ان السياسة الخارجية تعرف مستويات متباينة في التحليل و التفسير و لهذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية نتناول فيها مفهوم و محددات و عمليات صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

عرف مفهوم السياسة الخارجية مجموعة من التطورات والتحويلات من حيث المفهوم والدلالة الاصطلاحية هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن هذا المفهوم عرف تطوراً من حقل علمي إلى آخر أي من حقل العلاقات الدولية الذي يعتبر كإطار عام للسياسة الخارجية مما جعل الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية محل عدم اتفاق بين منظري و دارسي تخصص السياسة الخارجية .

ويمكن أن نقدم تعريفاً حسب محمد السيد سليم حيث عرفها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية " ¹. من خلال هذا التعريف يمكن أن نستشف بأن السياسة الخارجية تم وصفها بأنها نشاط خارجي لفاعل سياسي أساسي ألا وهو الدولة دون أن يحدد معالم و محددات هذا السلوك الخارجي بشكل عام، ومن جهة أخرى نجد أصحاب الاتجاه القانوني يقومون بعملية تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه السياسة الخارجية²، ومن خلال هذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية تقوم على منطلق ألا وهو المنهج التقليدي القائم على تقسيم السياسة الخاصة بالدولة إلى شق داخلي وخارجي في إطار سيادة الدولة فقط ومع تطور حقل العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة برزت محددات أخرى تضبط السياسة الخارجية على مستويات مختلفة.

اما أصحاب التصور السلوكي للسياسة الخارجية حسب محمد السيد سليم فهم يعرفون السياسة الخارجية " بأنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص7

² حسين بوقارة، السياسة الخارجية ، (د د ن) ، (د س ن)، ص14

دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"¹، حيث نجد أن السياسة الخارجية هنا مرتبطة بمحددات قائمة على ضبط الأهداف مسبقا من خلال استخدام القهر والقوة في البيئة الدولية أي في النهاية ربط السياسة الخارجية بسلوك الدولة داخل بيئتها.

وفي نفس السياق يقدم جيمس روزنو (J.N.Rosenau) تعريفا للسياسة الخارجية حيث عرفها "بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة"²، حيث نجد أن هذا التعريف يركز دائما على النمط السلوكي في السياسة الخارجية من خلال الفاعل الوحيد وهو الدولة بالإضافة إلى ضبط السلوك العام في إطار تحقيق الأهداف الكبرى للدولة في اطار ما يتوافق مع الداخل و الخارج .

وفي تعريف آخر لباتريك مورجان يعرف السياسة الخارجية " هي التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويين في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"³، وبالتالي نجد أن السياسة الخارجية ماهي إلا ترجمة لسلوك لصانع القرار في البيئة الداخلية و الخارجية يطابق التصرفات الفردية من أصحاب القرار في اطار القرارات التي تصدر بصفة رسمية للدولة خارجيا .

أما في تعريف اخر لمحمد السيد سليم للسياسة الخارجية " بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "⁴.

وفي هذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية هي مجموعة أهداف تقوم عليها الوحدة الرسمية وهي الدولة في إطار استراتيجية اتخاذ القرار في البيئة الخارجية لكن في اطار رسمي و هو البرنامج العلني الذي يكون في الغالب محدد بأهداف ووسائل واضحة تقدم على المستوى الداخلي كالبرلمان و الحكومة او الخارجي في اطار المؤتمرات و المنظمات الدولية.

¹محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص8

²حسين بوقارة، مرجع سابق، ص17

³محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص9

⁴مرجع نفسه ، ص12

وفي تعريف آخر للسياسة الخارجية من طرف إفانس (G.Evans) و جيفري نيوهان (G.Newnhan) " السياسة الخارجية هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال و ردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل"¹، فنجد أن السياسة الخارجية في هذا التعريف على أنها نشاط تفاعلي بين دولة و الفواعل الأخرى دون تحديد طبيعتها أي جعلها موسعة بكل ما تحتويه البيئة الدولية من مكونات. هناك تعريفات شديدة العمومية فبعضها يميل إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات بحيث :

- التغيير في السلوك يؤدي إلى التغيير في التوجهات و بالتالي التغيير في الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية .

- التغيير في الأهداف يؤدي في الغالب إلى التغيير في مفهوم السياسة الخارجية.

وفي إطار استمرارية التغيير في السياسة الخارجية صدر سنة 1982 مؤلف لهولستي بعنوان " تغيير السياسة الخارجية " و الذي طرح فيه فكرة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في إطار دراسة العوامل الخارجية والداخلية والخلفية التاريخية والعوامل الثقافية في إطار التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال المتغيرات المستقلة أما التغيير الهيكلي في السياسة الخارجية ذاته فيكون بمثابة المتغير التابع.²

وفي تعريف لسياسة الخارجية من منظور التغيير في البيئة الدولية و الفواعل حيث تعرف السياسة الخارجية "على أساس العلاقات الدولية كتعبير للتفاعل و التطبيق لسلوك لصانع القرار في إطار الدولة والمنظمات الدولية وغير الحكومية.³

و هنا نجد ان السياسة الخارجية حسب ريموند هي الحجر الأساس في العلاقات الدولية اين يضع التفاعل بين الدول و كذا بين الفواعل غير الدولاتية في اطار المقاربات غير التقليدية.

و في تعريف اخر للسياسة الخارجية هي " الطريق الذي تسلكه الوحدة الدولية من أجل تحقيق أهدافها القومية ومصالحها الأساسية وذلك على أساس ما تملكه من موارد ومهارات تساعدها على التوافق مع

¹حسين بوقارة، مرجع سابق، ص18

²K.J.Holsti.restricting foreign policy , London :George allin and union ; 1982 , p 20

³Raymond Duncan ; world politics in the 21 th century ; London : Pearson education ; 2010 ; p 163

متغيرات الوضع الدولي وهو ما يساعدها على تحقيق أهدافها المحددة سلفا ومحافظ على مصالحها الأساسية".¹ يركز هذا التعريف على الوحدة الدولية دون تحديدها أي المنظمات الدولية مثلا .

و هنا من يعرف السياسة الخارجية " تحدد من خلال أهدافها فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي و علاقاتها مع وحدات النظام الدولي"² كما عرف الفكر الغربي في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية النهج الإيديولوجي و النهج التحليلي ، فالنهج الأول يفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول اتجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية و الدينية السائدة فتصنف السياسات الخارجية الديمقراطية و استبدادية و تحريرية واشتراكية محبة للسلام أو عدوانية³ .

أما النهج الثاني فان للسياسة الخارجية عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته.

← فالنهج الإيديولوجي يقوم على مقارنة نفسية و الخلفيات الإيديولوجية .

← النهج التحليلي: يقوم على نظرية غرض الدولة في ق 18- 19 م حيث يتم تصوير السياسة الخارجية وليدة السياسة الداخلية.⁴

هناك من حاول تقديم تعريفات عديدة تسمح بإعطاء تصور شامل للسياسة الخارجية منها " السياسة الخارجية هي الخطط و الأعمال التي تقوم بها الدولة في علاقاتها الخارجية التي تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة تعبيرا عن إرادة الشعب".⁵

و في هذا التعريف ركز الباحث على دور المؤسسات الرسمية الممثلة للشعب في بيئتها الخارجية بمعني اخر تعريف تقليدي للسياسة الخارجية.

كما عرفت السياسة الخارجية " بأنها نظم الاتصالات السياسية المعقدة التي تقوم على أولوية السياسة الخارجية التي تتغير مع البيئة الخارجية و الداخلية من خلال عناصر التعدد والاتصال و المشاركة في نظام سياسي "⁶.

¹حسن بكر احمد ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : كلية التجارة جامعة القاهرة ، 2005 ، ص 257

² عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر ، 2010 ، ص 21

³روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، (تر: حسن صعب) لبنان دار الكتاب العربي، 1966، ص 27

⁴مرجع نفسه ، ص 28

⁵جمال بركات، الدبلوماسية ، الرياض : (د د ن) ، 1985 ، ص 19

⁶بيتر مارشال ، الدبلوماسية الفاعلة ، (تر : احمد مختار الجمال) ، القاهرة : المجلس الاعلي للثقافة ، 2005 ، ص

فهذا التعريف يركز على الجانب التفاوضي الذي تهدف له السياسة الخارجية في اطار التعاون الدولي .

كما يعرف حسن بكر السياسة الخارجية «مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة ومن خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل بواسطتها مع الوحدات الدولية الأخرى ومع مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأوقات»¹.
 فهذا التعريف يركز على المتغيرات التقليدية في السياسة الخارجية و هي الأهداف و السلطة بالإضافة إلى التفاعلات البنينة اين يمكن ان تقوم على القوة ان سأتوجب الامر عكس التعريف السابق الذي يركز على البعد التفاوضي في البيئة الدولية.

اما كارل دوتش فيعرف السياسة الخارجية " بأنها نظم الاتصالات السياسية المعقدة التي تقوم على أولوية السياسة الخارجية التي تتغير مع البيئة الخارجية و الداخلية من خلال عناصر التعدد و الاتصال و المشاركة في نظام سياسي " ² .

فهذا التعريف ينتقل من الطرح التقليدي إلى التعريف القائم على العملية الاتصالية خاصة ان التوجه الذي قاده المفكر دوتش من خلال ربط مدخلات البيئة الداخلية و الخارجية للنظام السياسي و تأثيره على صنع السياسة الخارجية .

السياسة الخارجية و الدبلوماسية

توجد العديد من الدراسات التي تخط ما بين الدبلوماسية و السياسة الخارجية و مصطلحات أخرى مما يجعل عملية ضبط المفاهيم امر ابستمولوجي لا مفر منه يوجب علينا منهجيا التفريق و ضبط المصطلحات بشكل أساسي و منها الدبلوماسية .

ترجع أصل الكلمة دبلوماسية حسب بعض الدراسات إلى عهد الرومان فهذه الكلمة معناها حسبهم صفائح معدنية ذات وجهين منطبقين و مخيطين بإتقان³ وكانت تختتم هذه الصفائح وتمنح لحاملها كترخيص مرور على طرقات الإمبراطورية الرومانية .

و هناك من يقول بان أصل هذه الكلمة يعود إلى اللغة اليونانية فكانت تعني شهادة أو وثيقة رسمية تضمن حق المبعوث أما الرومان فاستخدموا المصطلح لوصف السفير، أما المفهوم الفرنسي فهو

¹ حسن بكر احمد ، مرجع سابق ،ص 257

² كارل دوتش ، تحليل العلاقات الدولية ، (تر : محمود نافع) ، القاهرة : مكتبة انجلو مصرية ، 1981 ، ص 143

³ حصة عبد الله بن سلمان ، دور دولة الامارات العربية في المنظمات الدولية ، (د م ن) ، (د د ن) ، 2009 ، ص

المفوض الذي يتم إرساله في مهمة وهذا المعنى ظهر في النصف الثاني من القرن 17 ،ومع تطور الاسم أصبحت الدبلوماسية تستخدم بمعنى واحد في جميع اللغات.¹

و تثبت بعض الوثائق تاريخ استخدام هذا المصطلح من خلال أول وثيقة دبلوماسية وهي رسالة منقوشة على صخر منذ 2500 ق م وأرسلت من مملكة تدعى إيبلا بالقرب من شواطئ البحر المتوسط إلى مملكة حمازي في شمال إيران الآن حيث وجدت هذه الوثيقة في السبعينات من القرن 20 م² .
و في بعض المراجع ارجعت اصل كلمة الدبلوماسية إلى كلمة مشتقة من كلمة يونانية الأصل وهي Diploma وتعني الوثيقة³

و يمكن ان نعرف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها.⁴

و في تعريف اخر الدبلوماسية: " هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وادارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام السري".⁵

كما يعرف الكاتب الدبلوماسي الإنجليزي هارولد نيكلسون في مؤلفه الدبلوماسية " هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض و الأسلوب الذي تتضمن و توجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء و المبعوثين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين"⁶.

أما البروفيسور كريستوف هيل أستاذ العلاقات الدولية حيث يرى بأن السياسة الخارجية هي مسار وسطي ما بين البيئة الداخلية و المجتمع الدولي في إطار تفاعل ما بين وحداته خاصة بعد الحرب الباردة كأحد مخرجات العولمة"⁷
خصائص الدبلوماسية:⁸

1- أداة أو وسيلة: أي هي أداة لتنفيذ سياستها الخارجية و تحقيق أهدافها

¹ سهيل حسن الفتلاوي ، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 90

² جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق، 2004 ، ص 527

³ عبد الفتاح شبانة ، الدبلوماسية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 ، ص 9

⁴ إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ط 4 ، 1984 ، ص 391

⁵ علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق ، 2004 ، ص 164

⁶ حصة عبدالله بن سليمان ، مرجع سابق ، ص 33

⁷ Christopher Hill ; the changing politics of foreign Policy , London : moemillon ; 2003 ; p 16

⁸ حصة عبدالله بن سليمان ، مرجع سابق، ص 41

2- سلمية

3- رضائية: أي التبادل بالرضا والقبول

4- الجانب القانوني: الدول المستقلة ذات سيادة

و يمكن القول ان للدبلوماسية أنواع عديدة و هي :

- **دبلوماسية الأزمات :** و هي الدبلوماسية التي ظهرت في فترة الحرب الباردة و التي تقوم وفق منظور عقائدي بين القوى الكبرى كما تعتمد على الاثارة الدعائية و وسائل التهديد بما يصاحبها من تضيق دائرة الاختيارات المتاحة و تصعب مهمة التفاوض الدبلوماسي كالردع و الابتزاز.¹
- **الدبلوماسية العامة:** يعتقد بعض الباحثين ان أول استخدام لمفهوم الدبلوماسية العامة لعام 1856م حيث استخدمت صحيفة لندن تايمز المفهوم في إحدى مقالاتها التي كانت تنتقد الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين².

كما عرفها مركز ادوارد مورو Edward Murrow اين يعود أول مفهوم للدبلوماسية العامة إلى edmund gwllion حين قام بتأسيس مركز ادوارد مورو للدبلوماسية العامة عام 1965 بأنها " الدور الذي يلعبه الإعلام والصحافة في العلاقات الدولية فالدبلوماسية العامة تمتد لتشمل أبعادا تختلف عن الدبلوماسية التقليدية فهي الدور الذي تلعبه الحكومات في تشكيل الرأي العام الخارجي والتفاعل الحاصل بين الجماعات والمصالح غير الحكومية في بلد ما ونظيره في بلد أخرى وتأثير هذا التفاعل العابر لحدود الدولة على صنع السياسة الخارجية".³

- **الدبلوماسية الوقائية او المانعة :** ارتبط ظهور هذه الدبلوماسية بالأمين العام للأمم المتحدة (1953-1961) داج همرشلا ، اين طبقت هذه الدبلوماسية خلال ازمة السويس عام 1956 عندما تدخلت الأمم ببعض التدابير العسكرية الدولية محدودة لفض الاشتباك و التي عرفت بعد ذلك بحفظ السلام.⁴

- **الدبلوماسية الثقافية :** و هي نمط جديد و متطور من أنماط الدبلوماسية الدولية ساعد على بروزه الثورة التكنولوجية و تراجع الحروب بين القوى الكبرى بحيث تهدف هذه الدبلوماسية إلى احداث

¹إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 417

² مركز ادوارد مورو للدبلوماسية العامة ، مأخوذ من موقع <https://sites.tufts.edu/murrowcenter>

³ هبة إسماعيل فوزي ، الدبلوماسية العامة كأداة للسياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2000-

2007 ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و السياسة) ، 2010 ، ص 21

⁴ إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 406

تغييرات إيجابية في مضمون الانطباعات لدى الدول حيث تعتمد على التعاون الدولي في المجالات العلمية و التكنولوجيا و تتم في إطار المنظمات الدولية كاليونسكو او ثنائية.¹

• **الدبلوماسية النووية nuclear diplomacy** هي التفاعلات بين الدول المالكة للأسلحة النووية حي تهدد دولة أو أكثر باستخدامها إما لثني خصمها عن القيام بعمل ما أو لإيقاف عمل قد تم الشروع فيه.²

• **دبلوماسية القمة** : المقصود بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول و الحكومات فيما بينهم و التي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة او عقد بعض الاتفاقات التي تخدم مصالحهم الوطنية.³

• **دبلوماسية المواطنة**: تقع المسؤولية على المواطن في مساعدة الدولة على تشكيل العلاقات الخارجية للدولة فدبلوماسية المواطنة تنظر للمواطنين على أنهم سفراء غير رسميين لبلادهم من خلال خلق شبكة من العلاقات الإنسانية التي تخدم الإطار الرسمي للعلاقات.⁴

• **الدبلوماسية الاقتصادية** : و هي التي يتم فيه توظيف الأدوات الدبلوماسية لتحقيق الأهداف من العلاقات بين الدول مثل فرض قيود على التحويلات الخارجية و تقديم المنح و القروض او عن طريق قطع العلاقات الاقتصادية بين الدول.⁵

• **الدبلوماسية السرية** وهي التي تتم بعيدا عن السلطات المختصة و المسؤولة و طبقها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي لتحسين العلاقات بين الو م أ والصين من خلال الرئيس الباكستاني أيوب خان حيث قام بزيارة الصين بصفة سرية 11-09جوليه 1971 انتهت بتقديم دعوة إلى الرئيس نيكسون لزيارة الصين.⁶

• **الدبلوماسية البرلمانية** : هذه الدبلوماسية بدأت مع عصبة الأمم من خلال طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة ثم توسعت إلى الأمم المتحدة و التي أصبحت الان النمط السائد في المجتمع الدولي

¹ إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق، ص 422

² جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 536

³ إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 402

⁴ هبة إسماعيل فوزي ، مرجع سابق ، ص 28

⁵ إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 425

⁶ عبد الفتاح شبانة ، مرجع سابق ، ص 20

لكن هذه الدبلوماسية تجعل الدول في حالة ضغط مستمر في عملية التفاوض خاصة في القضايا المشتركة¹.

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

فالدبلوماسية كنشاط حكومي لا تشير إلا لأداة سياسية فحسب بل تتصل أيضا بعملية صنع السياسة وتنفيذها بأكملها وأهم خمس مهام كبرى²:

- جمع المعلومات

- تقديم المشورة بشأن السياسات

- التمثيل السياسي

- التفاوض

- تقديم الخدمات القنصلية

ان سبب تعدد المفاهيم إزاء السياسة الخارجية مرده غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية التي تعود إلى الأسباب الآتية:³

- انعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية

- تحديات أكاديمية عديدة تجابه بناء مثل هذه النظرية

- اختلاف واقع السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى

- تقاطع السياسة الداخلية والخارجية .

وهذا التضارب في المفاهيم وتقاطع المصطلحات لا يرتبط فقط بالأسباب السابقة بل في طبيعة موضوع السياسة الخارجية الذي أصبح مركب ومتنوع خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتنوع المدارس و النظريات في إعادة قراءة ثانية لهذه التيارات الفكرية في حد ذاتها مما ينعكس بالضرورة على وضع تعريف شامل و متقارب للسياسة الخارجية.

و لهذا فان التمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية فالسياسة الخارجية تختص بما يجب عمله

، أما الدبلوماسية فهي عن كيفية عمله.⁴

¹ إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 397

² جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 542

³ أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية، عمان ، دار زهران، (د س ن) ، ص 26

⁴ بيتر مارشال ، مرجع سابق ، ص 178

و بالتالي يمكن القول بان المتعارف عليه بأن الدبلوماسية هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ويمكن أن نستشف بأن السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية من الأمور التي يقررها رئيس الوزراء بموجب طبيعة الأنظمة السياسية بعد موافقة البرلمانات أما الدبلوماسية فغالبا تكون من اختصاص أصحاب الخبرة في وزارة الخارجية كما تتميز السياسة الخارجية بأنها لا تكون سرية مثل الدبلوماسية التي استخدمت أساليب متنوعة كالديبلوماسية والصحافة بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف.

السياسة الخارجية و السياسة الدولية

ومن ناحية أخرى نجد أن السياسة الدولية وهي " النقل الذي لا بد أن يحدث الصراع والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية"¹ بمعنى أن السياسة الدولية هي العملية في حد ذاتها التي تقوم على فعل ورد فعل بين مختلف السلوكيات التي تنتجها الدول ومكونات المجتمع الدولي مما يعطي تفاعلات بين هذا الفعل ورد الفعل وهذا ما يجعل السياسة الخارجية جزء من السياسة الدولية، كما يمكن القول بأن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول أي التي تقوم بشكل رسمي بين النظم السياسية بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، في حين يعرف جوزيف ناي السياسة الدولية بأنها " سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة على أنها فوضوية .

يشير مفهوم السياسة الدولية إلى " الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول و منها المؤسسات و العمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات التعاونية او التنافسية او المتصارعة ، و قد طورت مناهج دراسة مختلفة لدراسة السياسة الدولية كمنهج القوة و الصراع و تحليل الاتصالات "²

وبالتالي نجد أن السياسة الدولية تقوم على ثلاثية: الفاعلون والأهداف والأدوات لكن هناك من يرى بأن التخصصين مختلفان.

وهذا التوجه بدأ في الستينيات من القرن الماضي حيث يمكن التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية فالأخيرة هي امتداد للسياسة الداخلية والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.³

¹ احمد النعيمي ، مرجع سابق ،ص28

² عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، ص 24

³ احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص33

اما العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حيث تمثل البيئة الخارجية القائم المشترك بينهما فتعريف السياسة الخارجية هي " نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذه وحده دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي " وهذا يعني أن السياسة الخارجية هي مجموعة أفعال وتحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من أشكال التفاعل النظامي المعبر عنه بسلوك سياسي يكون مصدرها الدولة اتجاه البيئة الخارجية وهي مقترنة بصانع القرار على اعتباره هرم السياسي فيها¹.

ويمكن أن نلخص في الأخير جدلية تحديد وضبط مفهوم السياسة الخارجية من خلال ما قدمه الدكتور أحمد النعيمي في تحديد مفهوم السياسة الخارجية كما يلي:

1/ قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف محددة في الة تبنى سياسة خارجية محددة.

2/ ان صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية يأخذونه في حسابهم الظروف البيئة المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي.

3/ إن تحقيق الأهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رصد العوامل المادية والبشرية و التكنولوجية.

غير ان في فترة ما بعد الحداثة اصبح البعد الأمني جزء من منطق الامننة بحيث ادمج هذا الفكر في تعريف السياسة الخارجية حسب الاستاذين بريدج و الان حيث عرفا السياسة الخارجية " بانها عملية توظيف كل الإمكانيات المادية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية للتأثير في البيئة الخارجية " ² وفي الأخير يمكن أن نقدم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية " بأنها السلوك التفاعلي للدولة في بيئتها الخارجية من خلال الخلفيات العقائدية وانعكاسات السياسات الداخلية في إطار رؤية صانع القرار من أجل تحقيق المصالح الوطنية."

¹ عبد القادر محمد فقهري، النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان، مكتبة الشروق، 2010، ص21

²G.r. berridge, Alan janes , dictionary of diplomacy ; new York : palgrane; 2001 ; p 94

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

نقصد بالمحددات العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية باعتبارها تمثل نتاج وحدة من الوحدات الدولية ، فالسياسة الخارجية هي محصلة تفاعلات البيئة الداخلية و الخارجية للدول و الفواعل و التي تخضع إلى جملة من العوامل و المتغيرات التي تعرف بالمحددات و التي سنتطرق إليها في هذا المطلب

1/ المحددات الجغرافية:

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى اتجاهها ومن بينها الجغرافيا السياسية ¹geopolitic ، وتتدرج تحتها المساحة، المناخ، التركيبة الطبيعية الإقليمية وطول حدود الإقليم فمن حيث الموقع الجغرافي فالدول المحاطة بالبحار تنتهج استراتيجية عسكرية وسياسية خارجية حيث تكاد تكون مختلفة تماما في ركائزها وأهدافها عن تلك المتبعة من طرف الدول المغلقة أو التي لا تطل على البحار، فالانفتاح الجغرافي غالبا ما يدفع الدول إلى تنويع نشاطها الدبلوماسي والعسكري لمواجهة مختلف التحديات التي قد تفرز سياسات التوسع والتحالفات الدولية.

فهذا المحدد استخدم في نقاشات عديدة منذ العهد الإغريقي مرورا بمهان مكندر بداية القرن العشرين وصولا إلى رواد الفكر الاستراتيجي في عهد الأسلحة النووية العابرة للقارات ² حيث أن لحجم مساحة إقليم الدولة وطبيعة حدودها انعكاسات مباشرة على أمنها القومي واستقرارها السياسي.

فالعوامل الجغرافية و التي تشمل الموقع والمساحة والتضاريس حيث تؤثر هذه العوامل على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر القوة والتي بدورها تؤثر على تنفيذ السياسة الخارجية وهذا التوجه ما يعرف بالحتمية الجغرافية الذي يقوده انزال ³فالموقع الجغرافي يعطي البعد الحيوي والعمق الاستراتيجي للدولة فالجزائر لها مساحة كبيرة وموقع حيوي فهو يربط دول جنوب الصحراء والساحل بدول شمال افريقيا بالبحر الأبيض المتوسط وجنوب اوروبا وهذا طبعا يجعل الموقع يؤثر بشكل رئيسي على خيارات السياسة الخارجية للدولة ومنها الجزائر وليس هذا فحسب بل حتى طبيعة التهديدات فهي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي فموقع الجزائر مع الساحل الافريقي أو ما يعرف بشرط الأزمتا يؤثر على خيارات سياستها الخارجية ليس هذا فحسب بل المواقع الاستراتيجية والتحكمية في الممرات البحرية والتجارة الدولية فنجد مثلا مضيق جبل طارق غير من السياسة الخارجية الاسبانية في

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص77

² مرجع نفسه ، ص78

³ محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 150.

توجهاتها مع بريطانيا بسبب أهمية هذا المضيق ونفس الشيء بين إيران ودول الخليج حول مضيق هرمز و الجزر المنتشرة فيه.

فالمدرسة الجيوبولتكية التي أسسها الجغرافي الالمانى راتزال¹ الذي ربط بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول وعلى أساس فكرة الحتمية في حين أن ماكندر يركز على فرضية أساسية وهي من يحكم أوروبا يتحكم في قلب العالم من يتحكم في جزيرة العالم و من يتحكم في جزيرة العلم يحكم العالم ومن هذا المنطلق بين ماكندر امكانية اقامة توازن القوى على ان يكون هذا الجانب ولصالح الدول المركزية الدول التي على المحور الذي تدور حول باقي دول العالم .

كما ركز كينث والتز على توظيف البعد الجيو استراتيجي في فهم السياسة الخارجية² لأنه يعطي قراءة اعمق لتأثير البعد الجيو استراتيجي في عملية بناء و صنع السياسة الخارجية. ونجد أيضا أهمية الموقع الجغرافي لدى بعض الدول الكبرى التي تطبق مبدأ التوازن القوى عن طريق مفهوم buffer zone الذي يعني العمل على وضع دولة محايدة كمنظمة فاصلة بينهما وعادة تكون هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة وليس من شأنها أن تؤثر على الأمن القومي لأي من الدولتين مثل بولونيا بين روسيا و المانيا او هولندا بين فرنسا و المانيا ، ونجد أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالجانب الجغرافي تؤثر في البعد الجغرافي وهي:³

-البيئة السياسية والاستراتيجية التي تصع فيها القرارات حول قضايا الموارد.

-العلاقة المستقبلية بين الطلب والعرض.

-جغرافية انتاج وتوزيع النفط.

وبالتالي نجد أن العامل الجغرافي مهم جدا في رسم وصناعة السياسة الخارجية فبريطانيا نتيجة لوضعها البحري " الجغرافي " لم تقهر و لم يتم غزوها منذ القرن 15 فقد كان للحاجز المائي لبريطانيا اثر مهم في سياستها الخارجية وهذا ما أكده نابليون بونابرت عندما قال " أن الوضع الجغرافي هو الذي يملى السياسة حتى الولايات المتحدة الامريكية فبعدها الجغرافي ساهم في تطبيق سياسة العزلة .⁴

¹احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 202

²James Fearon , domestic politicals , foreign policy , and theories of international relations, rev political science , university of Chicago , 1998 , p 297

³ احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 205

⁴مرجع نفسه ، ص 206

كما يؤثر التجاور الجغرافي في إمكانات التكامل السياسي الدولي و هذا ما اثبته الباحث كوب والدر ان هناك ارتباط وثيق بين التجاور الجغرافي و بين تفاعل الدول المتجاورة جغرافيا تفاعلا دوليا مكثفا أي الدخول في تحالفات ¹.

فالمحدد الجغرافي له أهمية كبيرة في رسم السياسة الخارجية لأي دولة لارتباط هذا المحدد بتأثيراته في رسم السياسة الخارجية .

وفي الأخير يمكن القول بأن البعد الجغرافي له أهمية كبيرة في رسم السياسات الخارجية للدول بل أصبح له تأثير كبير في ذلك فوجد معظم وزارات الخارجية في العالم تقسم تنظيمها الإداري حسب المناطق الجغرافية كما حصل في الجزائر أين نجد دائرة المغرب العربي والشرق الأوسط و دائرة لأمريكا و أخرى لأوروبا ، الا أن المحدد الجغرافي ليس وحده من له أهمية كبيرة في ذلك بل يمتد إلى محددات أخرى.

2/ المحدد الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بل أكثرها توجيها فوجد حسب الدراسة التي قام بها ريتشارد روز كرانس في عام 1986 بجامعة كاليفورنيا أن ذهب الدول إلى العامل الاقتصادي سوف يقلل من لجوئها إلى الصراع فيما بينها وأن القوة العسكرية لا تعد هي مصدر الكائن الدولية أن هذه القوة تتحدد بعامل التجارة وهذا ما اكده .فريد . س برغستن مدير المعهد الاقتصادي بواشنطن على اولوية العامل الاقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد² بل ان الكثير من المحللين يرون ان فوز الرئيس كلينتون في الانتخابات الرئاسية يرجع إلى تركيزه على المشاكل الداخلية ذات البعد الاقتصادي حول القضايا الخارجية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

كما تشمل الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية فكلما زادت حدة التبعية بعض الدول لدول أخرى فكلما زادت هذه التبعية تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية و في تحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية، وفي نفس الوقت نجد أن هناك دول كثيرة تسيطر على موارد اقتصادية حيوية وضرورية لكل الاقتصاديات مثل

¹ لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، (تر : محمد السيد سليم) ، الرياض : جامعة الملك سعود ، 1989 ، ص 248.

² أحمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 210

هيمنة بعض الدول العربية على النفط الا أن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية¹.

وهذا ما ذهب اليه أيضا فرانسيس فوكوياما في مقالته المشهورة " المصلحة الوطنية " عام 1989 الذي أكد فيه على تفوق الليبرالية والتركيز تقارب المؤسسات الاقتصادية الدولية في اطار العولمة² كما يمكن ان نتحدث أن للعامل الاقتصادي اهمية كبيرة ومثال على ذلك تتبنى الجزائر بعد استقلالها النهج الاشتراكي الذي أثر على خياراتها في السياسة الخارجية حيثما وجهت الدعوى للرئيس الأسبق أحمد بن بلة لزيارة الو م أ من طرف الرئيس كينيدي لكن في نفس الوقت وجه الرئيس الراحل الكوبي فيدل كسترو دعوة للرئيس الجزائري لزيارة هافانا فغير الرئيس احمد بن بلة الوجهة إلى كوبا بدل واشنطن و الذي يعتبر مؤشر أساسي في رسم السياسة الخارجية الجزائرية اتجهت نحو الاشتراكية اقتصاديا وسياسيا.

و يعد النفط من اهم الموارد التي كانت و لا تزال تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية اين نجد ان الدول النفطية لها تأثير في بعض المجريات السياسية مثل ما حدث في حرب أكتوبر 1973 اين قاطعت الدول العربية بيع النفط للغرب مما خلق توترا و تأثيرا في الأسواق العالمية و السياسات الدول الكبرى³.

ولا يتوقف العامل الاقتصادي على هذا الجانب بل تمتد إلى تأثيرات العولمة ومؤسساتها على البيئة الاقتصادية العالمية وبالتالي على عملية صنع السياسة الخارجية فانفاقيات الغات والصندوق النقد الدولي و اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي أدى إلى التغيير في سياسات الدول الخارجية وترتيب أولوياتها.

ومن بين الاتفاقيات نجد اتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية التي حددت معطيات عديدة خاصة على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية العديد منها وفق هذه الاتفاقية وبالتالي في خيارات صانع القرار في السياسة الجزائرية.

مما لاشك فيه أن العوامل الاقتصادية أهمية كبيرة بالاقتصاد القوي والاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية تساهم بشكل كبير في تقرير السياسة الداخلية بالتالي السياسة الخارجية والأمثلة عديدة على ذلك

¹ حسين بوقارة ،مرجع سابق، ص82

² احمد النعيمي ، مرجع سابق، ص 211.

³ وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006 ، الجزائر : دار الخلدونية ،

خاصة في ظل عالم الاقتصاد والذي يعتبر من القوة الناعمة حتى ان العنصر البشري له اهمية كبيرة في ظل ما يعرف باقتصاد المعرفة والاستثمار في الرأسمال البشري .

3/المحددات الأيديولوجية:

تعتبر السياسة الخارجية مرآة عاكسة للمنطلقات الفكرية والفلسفية والحضارية التي تؤمن بها الأمم والجماعات، ويقصد بالأيديولوجية " ذلك النسق من القيم و المعتقدات و المبادئ والفلسفات والتقاليد التي تؤمن بها مجموعة بشرية معينة و يوجه سلوكها في الواقع العملي، كما أن الأيديولوجية تلعب دورا متميزا في إضفاء الشرعية و الأخلاقية و القانونية على سلوكيات وأهداف الدولة في السياسة الخارجية.¹ كما يؤثر النسق العقائدي لدولة معينة سواء استمد من الأيديولوجية على عملية صنع السياسة الخارجية و تنفيذها بطرق مختلفة² :

أولا يؤثر النسق العقائدي للدولة على تصورها لما يحدث في النسق الدولي ، ثانيا يضع النسق العقائدي قيودا على خيارات السياسة الخارجية حيث صانعو القرار يجدون صعوبة في التصرف بالطريقة مخالفة لعقائدهم السائدة اما الثالثة فالنسق العقائدي للدولة يساعد على استمرار سياستها الخارجية فكلما كان شاملا كلما كانت السياسة الخارجية اكثر استقرارا.

هناك ثلاث حالات لتفسير الأيديولوجية³:

الحالة 1: السياسات الخارجية التي تكون العلاقة بين قراراتها منسجمة ومتطابقة مع المبادئ الأيديولوجية وتطبق هذه الحالة أساسا على سياسات الدول التي تتبع ايديولوجيات تسعى إلى الانتشار والتوسع خارج إطارها الطبيعي

الحالة 2: وهنا ينحصر تأثير الأيديولوجية في توفير ذلك الغطاء الأخلاقي المزيف لمثل هذه السلوكيات.

الحالة 3: وهي الدول التي تتبنى ايديولوجيات وطنية لا ترغب في تصديرها إلى الدول الأخرى وفي هذه الحالة فالعوامل النفعية البراغماتية أكثر تأثيرا على السياسة الخارجية من غيرها من العوامل القيمية والعقائدية

4-المحددات الشخصية:

الدولة في الحقيقة ما هي إلا مجرد شخصية معنوية أو كيان قانوني تقوم مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بالتعبير عنها من خلال مجموعة من القرارات والسلوكيات المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية

¹ احمد النعيمي ،مرجع نفسه ، ص 83

²لويد جنسن ، مرجع سابق ،ص84

³ احمد النعيمي، مرجع سابق ، ص 84

فالسّمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد تساهم في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول¹ كما يوجد اعتبارات تأتي في إطار مراعاة البيئة السلوكية لصانع القرار فهناك قادة وزعماء يميلون إلى التركيز على قضايا البيئة الخارجية أكثر من تركيزهم على قضايا البيئة الداخلية ومن ثم يكون لميولتهم الشخصية تأثيراً لا يستهان به على السياسة الخارجية ويقترن هذا بقوة سلطة اتخاذ القرار التي يتسمون بها خاصة في الأنظمة التسلطية التي نقل فيها أ تقدم أحياناً القيود الداخلية التي تمنعهم من فرض هيمنتهم على مسار اتخاذ القرار .

كما أن انعدام أو ضعف المعارضة السياسية يزيد من تركيز السلطة في يد شخص معين مما يؤدي إلى تأثير العوامل الشخصية في مختلف مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ثم يأتي في الدرجة الثانية طبيعة مواقف موضوع التصرف في السياسة الخارجية فالمواقف العادية أو التي تتصف بنوع من الروتين أي أنها غير مستعجلة ولا تتطلب حلولاً سريعة و إن الفصل فيها عادة ما يرعب القنوت العادية مما يقلل من دور المحددات الشخصية فالمقاربة البيولوجية ترى بأن الإنسان مثل بقية الكائنات الحية يميل بطبيعة إلى حب الذات وتحقيق القوة والسيطرة وهوما جعل رغبته في السيطرة على مسار اتخاذ القرار خاصة لهذه الاعتبارات الطبيعية فطبيعة السلوكيات الخارجية (عدوانية أو سلمية) هي نتيجة الصفات الشخصية لصانع القرار ، فالافتراض العام الذي قامت عليه هذا العنصر هو ان السياسة الخارجية في نهاية المطاف هي انعكاس للبنية السوسولوجية و النفسية للدولة التي تتكون من جماعات و افراد.²

أما أصحاب مقاربة السلوك المكتسب أن صانع القرار مثل بقية الأفراد في المجتمع يتصرف بشكل أو بآخر وفقاً إلى تعلمه من خبرات سابقة تسود في الأسرة أو في المجتمع أو في الدولة وأخيراً فإن نظرية السمات الشخصية تقرب في تأثير الفرد في السياسة الخارجية مرده إلى طبيعة مكونات شخصية صانع القرار فالشخصية المتعلقة تميل في السيطرة على السياسة الخارجية أكثر من الشخصية المنفتحة التي ترجع المشورة والمشاركة في اتخاذ القرار كما تلعب الظروف التاريخية والأسرية التي تكونت شخصيات صانع القرار في إطارها دوراً معتبراً في السياسة الخارجية³.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 87.

² عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، ص 104 .

³ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 89.

-المحددات المجتمعية:

هي كل افرزات البيئة الداخلية بشقيها الرسمي و غير الرسمي وفي هذا السياق تعتبر الشخصية الوطنية من ابرز محددات البيئة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية ونعني بالشخصية الوطنية تلك الصفات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية¹ .

من الناحية النظرية يسود الاعتقاد بأن طبيعة التركيز الحكومية والقيادة السائدة في مجتمع من المجتمعات تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية وفي دور مكانة الدولة في الشق الدولي ولذلك يعتقد أن الحكومات الديمقراطية الملتزمة بمعايير الديمقراطية والعقلانية والشفافية في القيادة غالبا ما تكتسب الكثير من القوة والفعالية في السياسة الخارجية² .

بينما تضيق حرية المناورة في السياسة الخارجية للحكومات الدكتاتورية نظرا لافتقارها لعناصر العقلانية والحكمة بحكم سيطرة أقلية على توجهاتها.

و تندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية نفس الأنظمة الشمولية ذات نظام الواحد لا يمكن الفصل بين توجهات الحكومات وتوجهات الحزب الحاكم في السياسة الخارجية الأمر الذي يتبلور في شكل حرية مناورة واسعة في النشاط الخارجي للدولة أما في الأنظمة الديمقراطية التعددية فإن طبيعة التنظيم الحزبي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية ذلك أن الأحزاب في هذه الأنظمة السياسية هي عبارة على همزة وصل أو الرابطة بين الجماهير والمسؤولين المنتخبين

لذلك تبدو الدول ذات نظام الثنائية الحزبية أكثر استقرارا ووضوحا في توجهاتها الخارجية لأن الحكومة منبثقة عن الحزب الفائزة في الانتخابات وتعمل على تجسيد التصورات الايديولوجية لهذا الحزب في المجالين الداخلي والخارجي بينما في الدول ذات نظام التعددية الحزبية فإنه غالبا ما يتمخض عن انتخاباتها حكومات ائتلافية تعكس تصورات حزبية غير متجانسة بين الأحزاب المشكلة للحكومة حول قضايا السياسة الخارجية³.

¹ وهيبه دالع ، مرجع سابق ، ص 46.

² حسين بوقارة ، مرجع نفسه ، ص 90.

³ مرجع نفسه ، ص 91 .

أما الرأي العام أصبح يعتبر منذ فترة الحرب العالمية الثانية مؤثرا في صنع السياسة الخارجية اذا كان لا يملك المعلومات الكافية حول القضايا الخارجية مما ينتج قرارات لا تتسم بالحكمة فبعض الدراسات تؤكد بان ما بين 75 و 90 بالمئة من الراي العام يجهلون محددات و اهداف السياسة الخارجية لبلدانهم¹.

6-المحددات الخارجية:

يعتقد الواقعيون أنه إذا حاولنا تفسير لماذا تتصرف الدول في السياسة الخارجية بشكل أو بآخر عن طريقة الاعتماد على متغيرات الشخصيات الداخلية البيروقراطية أو طبيعة النظام السياسي وإنما متهمون بتقليص مجال التحري لأننا نفسر ما يحدث في النظام الدولي بالرجوع إلى محددات وعوامل موجودة في مكان آخر ، فالمحددات الخارجية ترتبط بطبيعة النسق الدولي و البنيان الدولي و المؤسسات الدولية و العمليات السياسية الدولية² .

بالرغم من الاعتقاد السائد بين المهتمين بميدان السياسة الخارجية الذي مفاده أن الدول تتصرف في بيئة دولية فوضوية وغير آمنة مما يجعل كل طرف يسعى إلى تعظيم مكاسبه وأهدافه فازدياد عدد المنظمات الدولية بمختلف أشكالها وتخصصاتها و انتشار ظاهرة التنظيمات الدولية بمختلف أشكالها و تخصصاتها لأن له الأثر البارز على السياسة الخارجية فالعضوية في هذه الانساق والاليات الدولية و الإقليمية تفرض على الدولة مجموعة من القيود والحدود التي تؤدي تجاوزها خرقها التعرض لنتائج التي تترتب عنها المسؤولية الدولية من الاجراءات الردعية الجماعية ، فالمجتمع الدولي يفرض قيودا تعمل على التأثير في السياسة الخارجية للدول و من جهة أخرى سياسة و مواقف الهيئات الدولية التي تؤخذ بالحسبان لدى صانع القرار³ .

اما مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد ساهمت في إعادة احياء نزعة مأسسة و تقنين السلوكيات الخارجية وأحيانا الداخلية للدول فإذا كانت الدولة في حاجة إلى مجموعة من المعايير والقوانين والاليات لإدارة العلاقات الداخلية فإن النظام الدولي في حاجة كذلك إلى قواعد ومبادئ من اجل ادارة العلاقات الدولية حيث يري سنجر و دوتش ان عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النظام السياسي خاصة اذا كانت هناك مؤسسات دولية تهيكلاها⁴.

¹لويدي جنسن ، مرجع سابق، ص 159.

² وهيبه دالع مرجع سابق ، ص 52.

³عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، ص 248

⁴ مرجع نفسه، ص 53

المطلب الثالث : عملية صنع السياسة الخارجية:

تقوم عملية صنع السياسة الخارجية بعدة مراحل و تتداخل فيها الكثير من العوامل التي تؤدي في النهاية إلى مخرجات هذه العملية و من هنا ستكون المؤسسات التي تقوم بعملية صنع السياسة الخارجية . ان عملية صنع السياسة الخارجية هي نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة و المؤسسات في صياغة السياسة الخارجية اما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي و أدوات تحقيق تلك الأهداف.

و لهذا سنبدأ بالأجهزة التي تقوم بعملية صنع السياسة الخارجية و من ثم التطرق إلى مراحل صنع السياسة الخارجية.

1- السلطة التشريعية:

تنتشر البرلمانات في مختلف دول العالم بحيث أصبحت تشكل إحدى المقومات الأساسية للأنظمة السياسية التي تستمد الكثير من مشروعيتها سلوكياتها من هذه المؤسسة المكونة أصلاً من الممثلين الحقيقيين للقاعدة الشعبية إلا أن هذه المؤسسة لا تملك نفس الثقل والاختصاص في شؤون السياسة الخارجية ففي الديمقراطيات التعددية يلعب البرلمان دوراً لا يستهان به في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في حين أن هذا الدور يكاد ينعدم في كثير من دول العالم الثالث وفي الكثير من الدول الشمولية والتسلطية ولذلك يمكن تجسيد دور البرلمان في السياسة الخارجية من خلال محور تمثل أحد طرفيه الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد حيث يسيطر هذا الأخير على مختلف الاختصاصات والوظائف السياسية ويمثل الطرف الآخر الأنظمة الديمقراطية الغربية أين تؤدي عملية التقييم والمراقبة التي يقوم بها البرلمان إلى ممارسة تأثير تعبر على السلوكيات الخارجية لهذه الدول أما بقية الأنظمة السياسية فتمثل مواقع مختلفة بين طرفي هذا المحور تبعاً لدرجة ديمقراطيتها وانفتاحها الفكري والسياسي⁽¹⁾ وإذا كان النظام البرلماني يضمن دوراً مؤثراً وبارزاً للمؤسسة التشريعية في الشؤون الخارجية فأن مكانة هذه المؤسسة في بقية الأنظمة يكتنفها الكثير من الغموض بفعل عوائق بنيوية وأحياناً بفعل قواعد اللعبة السياسية بين الأطراف الفاعلة في هذه الأنظمة.

¹محمد سيد سليم مرجع سابق، ص64

ويبقى للبرلمان أدوات يؤثر بها على صناعة السياسة الخارجية وتنفيذ قراراتها في⁽¹⁾:

الوسيلة الأولى: معارضة البرلمان للسياسات المعتمدة للحكومة في السياسة الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف قوتها وقدراتها على تنفيذ بعض القرارات أو سحب الثقة من الحكومة ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتجلى من الناحية المظهرية ان هناك صراع شديد بين الكونغرس و الرئيس حول صناعة القرارات في السياسة الخارجية خاصة لما يتعلق منها بقرارات التدخل العسكري مثل ما حدث في العراق او أفغانستان و لكن العلاقة بين الطرفين غالبا ما تحسمها قوة الأموال السياسية و هو ما يجعل قوة البرلمان في الديمقراطيات الغربية تبرز بشكل اكبر .

الوسيلة الثانية: الأداة الثانية التي يستعملها البرلمان في الأنظمة الديمقراطية للتأثير على السياسة الخارجية تكمن في رفض اعتماد الأموال الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية مما يؤدي إلى إحداث وعرقلة حقيقية لسياسة الحكومة وقد يعجل هذا الرفض باستقالة الحكومة في الأنظمة البرلمانية في حين ان ذلك لا يمكن ان يؤدي إلا إلى إدخال تعديلات جزئية في الطاقم الحكومي او بقرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الرئاسية ، كما حدث بالنسبة لحكومة المحافظين في بريطانيا بقيادة انطوني ايتل اثناء ازمة السويس عام 1956 م.

الوسيلة الثالثة: تمثل في المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها المسؤولون الحكوميون مع قرنائهم في الدول الأخرى بحيث تلح الدساتير الوطنية وقوانين إنشاء المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة على ضرورة خضوع مثل هذه الأعمال لتصديق المؤسسات التشريعية الوطنية قبل دخولها حيز التنفيذ وفي هذه الحالة فعدم تصديق البرلمان على الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة يؤدي حتما إلى شل نشاط الحكومة في العلاقات الدولية كما حدث بالنسبة لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية SALT III بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سنة 1979 التي رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها لمدة طويلة².

كما يقوم النظام السياسي البرلماني على مبدأ سيادة البرلمان و دمج السلطتين التشريعية و التنفيذية من ثم يبدو و لأول مرة ان البرلمان هو الذي يصنع السياسة الخارجية يبدو انه من المعلوم ان مواقع الممارسة في النظام البرلماني ينحو إلى اعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية بحكم هيمنه مجلس الوزراء على الاغلبية البرلمانية من ثم فان السلطة التنفيذية تلعب الدور

¹محمد سيد سليم مرجع سابق ، ص65

²مرجع نفسه ، ص65

الحاسم في صنع السياسة الخارجية ام في النظام السياسي الرئاسي فانه يعطى السلطة التشريعية دورا واقعا اكبر في صنع السياسة فهذا النظام يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطتين و مبدأ الموازنة والرقابة ومن ثم فان السلطة التشريعية تتمتع باختصاصات مستقلة في ميدان السياسة الخارجية فالكونجرس الأمريكي يتمتع بحق إعلان الحرب وأعداد القوات المسلحة و سلطة التصديق على المعاهدات والموافقة على ترشيحات السلطة التنفيذية للتعين في المناصب الدبلوماسية فقد اعطى الدستور الأمريكي سلطات أساسية في مجال صنع السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي وقد ادى ذلك إلى تعاضد دور الكونجرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾.

2-السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا و صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية⁽²⁾.

و يحتوى الجهاز التنفيذي على أهم و ابرز المسؤولين الحقيقيين على السياسة الخارجية كما انه يضم مجموعة من الأجهزة و الوكالات الفرعية المختصة في كل مراحل اتخاذ القرار و المشرفة على مختلف نشاطات السياسة الخارجية ولذلك فهذه الاختصاصات و السلطات يستمدتها الجهاز التنفيذي من الخبرة الميدانية ومن الدساتير التي تنص على أساس ان السياسة الخارجية تقودها السلطة التنفيذية . من الناحية النظرية والدستورية يعتبر رئيس الجهاز التنفيذي المسؤول الأول على السياسة الخارجية ولكن السلطة الفعلية عادة ما تفوض لوزير الشؤون الخارجية وذلك بالرغم من ان هذه الأخير يعتبر من الناحية النظرية والقانونية مجرد مساعد لرئيس السلطة التنفيذية⁽³⁾ .

و سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية اتحادية أو موحدة فان السلطة التنفيذية باحتوائها أهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس الوزراء تلعب الدور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية ففي الأنظمة السلطية يتضح دور السلطة التنفيذية في النظم التسلطية حيث ينحصر دور الهيئة التشريعية في

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص454

² مرجع نفسه ، ص.452

³ حسين بوقارة، المرجع السابق، ص67

الموافقة الشكلية على القرارات التي ينصها القادة التنفيذيون كما هو الحال بالنسبة لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي سابقا حتى في الأنظمة الديمقراطية فان هناك عدة عوامل تؤدي إلى اعطاء السلطة التنفيذية مرونة أكثر في صياغة السياسة الخارجية ومنها¹:

(1) أدى تزايد أهمية الشؤون الدولية و مناخ الأزمات الدولية الدائمة أي تزايد الحاجة إلى مركزية عملية السياسة الخارجية .

(2) أدى تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة إلى مشاركة صانعي القرار المركزيين مباشرة في عملية السياسة الخارجية عن طريق اجتماعات القمة واستخدام خطوط الاتصال المباشرة كالتلفون والقمر الصناعي وهذا بدوره أدى إلى تقلص دور الدبلوماسيين بحيث أصبحت مهمتهم تقتصر على نقل الرسائل .

(3) يمكن للسلطة التنفيذية ان تلعب دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية و تنفيذها نظرا لما يتوافر لديها من قنوات اتصال ممتازة .

(4) يمكن لشخص واحد كرئيس الهيئة التنفيذية ان يرسم السياسة بصورة أفضل في هيئة جماعية كالبرلمان.

(5) يتطلب التأمل مع المشكلات الدولية تدخل العديد من الوحدات البيروقراطية ذات المكانة سيادية في الغالب ونظرا لعدم استطاعة أي منها السيطرة على الوحدات الأخرى فإن المستويات العليا من السلطة التنفيذية تتدخل للبت في تلك المشكلات.

(6) تحبذ التقاليد أن يكون للسلطة التنفيذية دور قوي في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها لأن الشعب لا يهتم كثيرا لقضايا السياسة الخارجية وليس على دراية بها لذلك فإنه غالبا لا يكون للهيئة التشريعية دور في قضايا السياسة الخارجية بيد أن دورها قد بدأ في الزيادة منذ أن اتضحت العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والرفاهية الاقتصادية للدول .

ومنا اجل قيام وزارة الشؤون الخارجية بدور المشرف والموجه الحقيقي للسياسة الخارجية فإنها غالبا ما تشتمل على أقسام أو مديريات متخصصة في إحدى ميادين أو اختصاصات العلاقات الخارجية حسب التنظيم التالي (2) :

- أقسام متخصصة في الشؤون مع مناطق جغرافية محددة .

¹جنسن لويد، مرجع سابق، ص 134

² حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص68

- أقسام خاصة بالمنظمات والوكالات الدولية المختلفة .
 - أقسام تهتم بالمعلومات و العلاقات العامة والشؤون الثقافية
 - أقسام تعنى بالشؤون الاقتصادية والسياسات التجارية والمساعدات الاقتصادية .
 وعلى هذا الأساس فان وزارة الشؤون الخارجية تعتبر بمثابة الجهاز البيروقراطي المهيمن على جل مستويات السياسة الخارجية مثل ما تهيمن بقية البيروقراطيات على بقية وظائف السلطة التنفيذية .
 كما يوجد من يرى بأن طبقة النظام السياسي أي برلماني أو رئاسي يساهم في صنع السياسة الخارجية ويعتبرون النظام الرئاسي احسن الأنظمة في عملية صنع السياسة الخارجية.
 ويتضح المركز المتميز للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة حيث تضطلع السلطة التنفيذية على رسم السياسة الخارجية وفي تحليل لـ 22 قرارا من قرارات السياسة الخارجية في فترة 1930_1961 تبين أن ثلاثة فقط نشأت من الكونجرس وكان تأثير الكونجرس أكبر من تأثير السلطة التنفيذية في ست حالات فقط⁽¹⁾.

و يمكن ان نلخص اهم الخصائص التي تنفرد بها السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية²:

فرييس للسلطة التنفيذية في النظام الرئاسي يضمن البقاء في منصبه لمدة أربع سنوات على الأقل وهو لا يخشى السلطة التشريعية لأنها لا تستطيع ان تسحب الثقة منه كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية اين يعطي هذا الامر الكثير من الحرية و المناورة في صنع القرارات السياسة الخارجية .
 مما يساعد على استمرارية السياسة الخارجية في النظام البرلماني ان رؤساء الوزارة ينتخبون بعد ان يكونوا قد امضوا فترة طويلة في خدمة الحزب وفي معظم الحالات لا يرقى إلى المناصب العليا أولئك الذين تتوافر لديهم القدرة والعزم على الالتزام بالخطوط العريضة للحزب الحاكم.
 لكن تشير الدراسات على ان الأنظمة الرئاسية الأكثر استمرارية في مجال السياسة الخارجية من الأنظمة البرلمانية وهذا ما يتجلى في السياسة الخارجية الأمريكية على البريطانية و هناك إجماع على ان الهيئة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو البرلماني تلعب دورا محددًا في عملية صنع السياسة الخارجية وعلى الرغم من الاختلافات بين الدول فان السلطات التشريعية في المجتمعات الديمقراطية على الأقل تشترك في إقرار المعاهدات وتعني المسؤولين في السياسة الخارجية .

1 محمد سيد السليم، مرجع سابق ، ص138

²جنسن لويد ، مرجع سابق ، ص 136

يبدو أن للسلطة التشريعية في النظم البرلمانية تأثيرا محدودا في عملية صنع السياسة الخارجية مقارنة بدور الكونجرس ذلك أن السلطة في النظم البرلمانية تتمركز في مجلس الوزراء .
بيد ان مركزية دور السلطة التنفيذية لا يعنى انفرادها بصنع السياسة الخارجية فالواقع ان العديد من مؤسسات الدولة تسهم في صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوتة طبقا لماهية النظام السياسي⁽¹⁾.

3-السلطة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية ويتمثل في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس انها مخالفة للدستور وقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول على ان قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء أي ان القضاء لا يستطيع ان يؤثر في تصرفات الدولة في مجال السياسة الخارجية.

يمكن ان نستشهد بالقرار الذي أصدرته المحكمة العليا الأمريكية في 15 جوان 1992 يقضى بأحقية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في اختطاف مواطنين من دول أخرى و تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء الأمريكي حتى ولم توافق دولهم وجاء هذا الحكم في سياق قضية اختطاف طبيب مكسيكي متهم بقتل احد رجال المخابرات الأمريكية وتم اختطافه ونقله إلى الولايات المتحدة⁽²⁾.

4-المؤسسة العسكرية:

تساهم المؤسسة العسكرية وكذا أجهزة المخابرات في صنع السياسة الخارجية ولكن تختلف من نظام سياسي إلى آخر ففي الانظمة التسلطية فالحاكم في كثير من الحالات تهيمن على كل المؤسسات فهو القائد السياسي والعسكري والمالك للثروة في ان واحد وفي هذه الحالة يصعب الفصل بين وظيفة المؤسسة العسكرية ووظائف الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية في السياسة الخارجية⁽³⁾، فخبرة العسكريين عادة ما تلعب دور مميّزا في اتخاذ وتنفيذ السياسة الخارجية فمن غير المنطقي ترك قضايا التحالف والقواعد العسكرية والمباعدات العسكرية والحروب تحت هيمنة المدنيين الذين لا يملكون الخبرة والكفاءة العسكرية الضرورية لمقاربة مثل هذه القضايا في حدود ما تقتضيه شروط العقلانية والفعالية في السياسة الخارجية⁽⁴⁾ .

1 محمد سيد سليم ، مرجع سابق ، ص457

²مرجع نفسه ، ص454

³ لويد جنسن، مرجع سابق ، ص70

⁴ حسين بوقارة، المرجع السابق، ص70

كما تشرف المؤسسة العسكرية في الكثير من الأنظمة السياسية على مصالح التجسس والاستخبارات التي تزودها تقليدياً ونظرياً بمعطيات و معلومات حول قضايا السياسة الخارجية ولكن احتواء وظيفة مصالح المخابرات على نشاطات سرية و غير مهيكلة فان ذلك يخولها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس ومساندة الاطراف التي تقوم بانقلابات عسكرية⁽¹⁾ . ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة ولإيضاح هذه النقطة فانه يتعين تحليل العلاقات المدنية والعسكرية في حكومة الأقلية العسكرية وفي الدول الشمولية وفي الموقع الديمقراطي و في المجتمع الديمقراطي فحكومة الأقلية العسكرية تنتشر في الدول العالم الثالث.

فالدول الديمقراطية تهتم اهتماماً أساسياً بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ففي الولايات المتحدة يتولى الرئيس الأمريكي منصب قائد القوات المسلحة ولذلك لم يتجاوز الرئيس الأمريكي لينكولن سلطاته الدستورية حين قام بعزل الجنرال مكليان اثناء الحرب الأهلية وكذلك الرئيس ترومان حين قام بعزل الجنرال مارك آرثر بعد الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

ولم يعد تأييد زيادة الاتفاق على التسلح مقصوراً على جماعة المصالح العسكرية فجماعات المصالح الاقتصادية و الرأي العام يضغط أيضاً من اجل زيادة الميزانية العسكرية من خلال المركب الصناعي العسكري في صنع القرارات على مستوى السياسة الخارجية .

5- البيروقراطية:

تزداد أهمية البيروقراطية في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية فالبيروقراطيون هم الذين ينفذون السياسات وعادة ما يكون الرئيس مشغولاً بقضايا أخرى ومن ثم يعجز عن مراقبة تحركات البيروقراطيين المكلفين بتنفيذ القرار ومثال على ذلك انزعاج الرئيس كينيدي حين سمع أن قراره الخاص بسحب الصواريخ من تركيا لم ينفذ ولذلك فقد نصح الرئيس ترومان خليفته ايزنهاور أنه لا يكفي إصدار القرارات لكي تنفذ تلك القرارات ، فخصائص البيروقراطيات الحديثة تتجلى في التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية وهذا من خلال تزايد عدد المستشارين والمحليلين داخل إدارة الشؤون الخارجية نفسها.

1 حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص71

² جنسن لويد ، مرجع سابق، ص151

و هناك الاتجاه الثاني و المتعلق بدور البيروقراطية في مجال السياسة الخارجية ففي الزيادة الملحوظة في حجم وثقل البيروقراطيات الداخلية التي تعنى بالشؤون الخارجية، فمثلا تزايد الدور الذي تلعبه وزارة الدفاع في السياسة الخارجية بشكل ملحوظ خاصة قطاع الأمن الوطني وتزايد الموارد المتاحة لوزارة الدفاع إلى جعل صانعي القرار يصغون إليها في الكثير من شؤون السياسة الخارجية⁽¹⁾ .

أما الاتجاه الثالث لدور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية فيتعلق بزيادة عنصر التخصص فقد أصبحت السياسات الخارجية الحديثة بالغة التعقيد وأصبحت تشمل على عوامل سياسية واقتصادية و تكنولوجية وثقافية الأمر الذي تطلب وجود أفراد ذوي مهارات متخصصة في الشؤون السياسية والدبلوماسية.

ولقد لخص كيجلي و ويتكزف أهمية البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية في النقاط

التالية⁽²⁾:

1/ تزداد الفعالية الإدارية بسبب التخصص الذي يسهل تقسيم العمل ويوفر الخبرة.

2/ تعود فعالية البيروقراطيات إلى هيكلها الهرمية.

3/ تنشأ هياكل صنع القرار لقضاء مهام محددة وللإقلال من خطر التقلب في عملية صنع القرار والمساعدة على تحقيق الاتساق في مجال السياسة الخارجية.

4/ توفر البيروقراطية لسجلات وذاكرة جماعية من الأحداث السابقة مما يسهل ويرشد عملية حل المشكلات الراهنة .

5/ تؤكد البيروقراطية على معيار الكفاءة في اختيار الموظفين .

6/ يشجع تعدد الأجهزة في الهيكل البيروقراطي على النظر في بدائل متعددة.

وهذا لا يعني أن للبيروقراطية جوانب سلبية في صنع القرار حيث تعد البيروقراطيات الضخمة تؤدي إلى تفتيت السياسة الخارجية مما يجعل من الصعوبة التوصل إلى سياسة خارجية مترابطة وبالتالي البطء الشديد في عملية اتخاذ القرار، كما تهتم البيروقراطيات بمصالحها الضيقة على المصلحة العامة وتميل إلى رؤية المشكلات من هذا المنظور الضيق ، كما ان للبيروقراطيات أحيانا عدم الدراية الكافية بالمعلومات او ابعاد المشكلة مما يعرض صانع القرار إلى سوء التقدير⁽³⁾.

¹جنسن لويد ، مرجع سابق مرجع نفسه ، ص138

² مرجع نفسه ص141

³إسماعيل صبري مقلد ، مرجع السابق، ص382

وهذا التوجه الذي أبداه هنري كسنجر حيث انتقد دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية وذكر أن ديمقراطية المجتمع الأمريكي قد أدت إلى تنشئة القادة على قيم الإحساس بعدم الأمن مما يعوق إمكان التوصل إلى سياسات إبداعية في مجال السياسة الخارجية⁽¹⁾.

6- الأحزاب السياسية وجماعات المصالح

يمكن ان تؤثر الجماعات غير حكومية في السياسة الخارجية رغم ان بعدها عملية اتخاذ القرار المركزية يحد من هذا التأثير ، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية التي تتخذ عادة شكل نظام الحزب الواحد أما في المجتمعات الديمقراطية فإننا نتصور انه كلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي ازداد تأثيره على السياسة الخارجية.

فالساسة الخارجية اليابانية مثلا منذ عام 1951 تخضع لتأثير الحزب الليبرالي الديمقراطي و الذي استطاع ان يفرض التصديق على تجديد معاهدة الأمن الموقعة مع الولايات المتحدة الامريكية عام 1960.

اما جماعات الضغط فهي تهدف إلى التأثير على السياسة الخارجية خاصة الاقتصادية كرجال الأعمال والجماعات العرقية إلى الاتهام بالعلاقات مع الدول التي تنتمي إلى اعراقها نفسها⁽²⁾، الا ان تأثيره محدود للغاية.

اما مراحل صنع السياسة الخارجية فيمكن ان نحددها كما يلي : ³

1- وضع الهدف و معناه وضع الهدف مهمة تطابق المصالح الوطنية مع اهداف السياسة الخارجية و ترتيبها وفق سلم الأولويات.

2- جمع المعلومات و التفسير و الصياغة حيث تعتبر جمع المعلومات و تفسيرها و صياغتها في شكل تقرير شامل .

3- صياغة الخيار اغلب الدول التي تملك أجهزة متطورة و ناضجة في صناعة القرار تعتمد كثيرا على الطرق العلمية في صياغة جميع الخيارات.

4- التخطيط و البرمجة هنا يقوم محللوا السياسة الخارجية و المسؤولون بتحديد التكاليف و الأرباح للخيارات المطروحة و المدة الزمنية المطلوبة لنجاح كل خيار..

¹جنسن لويد ، مرجع سابق، ص144

² مرجع نفسه ، ص156

³ عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، ص 33

- 5- صناعة القرار و هو اهم مرحلة حيث ترجع القرارات الحاسمة إلى القائد الوطني و الأقل منها إلى وزير الخارجية او ما يوازيه ، و هناك المقاربة التدريجية في صناعة القرار و هي في الغالب تقلل من المجازفة و الخطر بالنسبة لصانع القرار .
 - 6- اعلان السياسة و هو الإعلان الفعلي لسياسة الدولة الخارجية فهي متعلقة بالحاجة إلى تفسير خاصة في الدول الديمقراطية و تعتبر هذه المرحلة هي الأصعب لان فيها ردود أفعال داخلية و خارجية .
 - 7- تنفيذ السياسة الخارجية و هو اجراء عملي تقوم من خلاله الدولة بتجسيد الأهداف الموضوعة .
 - 8- مراقبة السياسة الخارجية فالدولة يجب ان تبقي بجانب سياستها الخارجية و مباشرتها من اجل تحديد المخرجات المرغوبة و غير المرغوبة لمواقفها في البيئة الدولية .
 - 9- تقييم السياسة الخارجية يجب ان يكون بشكل موضوعي و علمي .
 - 10- تعديل السياسة الخارجية بعد التقييم تأتي مرحلة التعديل بشكل يؤدي إلى تحقيق أهدافها بشكل افضل و اكثر نجاعة .
 - 11- تخزين الذاكرة و الاستدعاء و المقصود بها مساعدة الدول على التعلم من التجربة السابقة و تحسين السياسات في المستقبل .
- و مع ذلك فان صناعات القرار يتشابهون في صناعة السياسة الخارجية في كلا المجتمعين الديمقراطي و الشمولي في نقطة أساسية و هي انه يجب عليهم وضع الأهداف و تحديد الأولويات اذا أرادوا لدولهم النجاح في تنفيذ استراتيجية السياسة الخارجية .

المبحث الثالث: الامن كمدخل لتفسير السياسة الخارجية

تعتبر المقاربات النظرية التي تناولت السياسة الخارجية فيها العديد من التنوع و عدم الاتفاق على مقاربة واحدة و هذا يعود لتعدد وجهات النظر و اختلاف مستويات التحليل و اختلاف البيئة الدولية التي تعد مجال الدراسة ما كانت عليه اثناء الحرب الباردة و ما بعد الحرب الباردة و ما بعد احداث 11 سبتمبر ، و في هذا المبحث اردنا دراسة الاطار النظري لتحليل السياسة الخارجية .

المطلب الأول: مستويات تحليل السياسة الخارجية

ان انشاء نظرية عامة في السياسة الخارجية يقوم على مقارنة السياسة الخارجية بالأهداف كما يرى بعض الباحثين حيث ان الاختلاف ما بين النظرية في العلاقات الدولية و بناء النظرية في السياسة الخارجية من خلال الأهداف التي توضع لبناء هذه النظرية و تأثير كل من العلاقات الدولية و السياسة الخارجية على بعضهما البعض ، فمثلا نجد ان نظام توازن القوى في العلاقات الدولية يؤدي إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول و بتالي نجد ان السياسة الخارجية مرتبطة بجزئية مهمة مع العلاقات الدولية من حيث الأهداف المرجوة من هذه السياسة .¹

كما ترى كل من لورا نيك لورا neack وجين هاي jeanne a.k.hey وباتريك هاني patrick haney أن هدف الجيل الأول من المنظرين في السياسة الخارجية هو الرغبة في الذهاب إلى ما وراء الوصف غير التراكمي لدراسات الحالة وبناء لتفسير محدد لسلوك الدول في السياسة الخارجية.² وفي سبيل ذلك تبنى العديد من الباحثين الأوائل النماذج الكمية في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية من أجل البناء النظري والمنهجي لدراسات السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت هناك عدد كبير من الباحثين في السياسة الخارجية المقارنة منهم جراهم اليسون Graham Allison وما يكل برشر Michael brecher وصمويل هنتغتون و كينث والتر لا تندرج تحت نموذج السياسة الخارجية المقارنة ومادامت السياسة الخارجية المقارنة هي المحاولة الأولى لتوحيد مقاربة مستقلة لدراسة السياسة الخارجية³ .

يعتبر العصر الذهبي للاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية له الأثر الايجابي على عملية التنظير في السياسة الخارجية بداية مع جيمس روزنو التي أطلقت على نفسها " الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية" بحيث يدعى هذا الاتجاه التركيز على متغيرات ومستويات تحليل متعددة يمكن من خلال الربط

¹ James Fearon , op.cit., p 295

² عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 17.

³مرجع نفسه ، ص 18.

بينها تحديد طبيعة السياسة الخارجية وفهم السياق العام الذي تحسم فيه قراراتها والوقوف على الدوافع الحقيقية المحركة لسلوكيات الدول في البيئة الخارجية.¹

فمستويات التحليل التي طرحها جيمس روزنو ودعا إلى اعتمادها في تحليل السياسة الخارجية قد تمت مناقشتها فيما بعد في دراسة حديثة من قبل باري بوزان Barry buzan الذي حاول تطويرها بأن ميز بين مستويات التحليل ووحدات التحليل كخطوة منه لإبراز مدى نضج حقل نظرية العلاقات الدولية وقد صنفها إلى² :

1- النظام - الوحدة

2- النظام - الدولة

3- الدولة - البيروقراطية

4- البيروقراطية- الفرد

يرى بوزان أن مكونات هذه الفئات تتفاعل بشكل يعمل المستوى على اليمين كنظام ويصبح المستوى على اليسار هو الوحدة وضمن كل واحدة من هذه الأزواج يدور النقاش حول ما إذا ينتج التفسير القمة أي من النظام إلى الوحدة وبالتالي نظرية مستوى النظام او ينتج التفسير الأدنى أي من الوحدة إلى النظام وبالتالي نظرية مستوى الوحدة.³

فهنا جاء الجيل الثاني من رواد دراسات السياسة الخارجية من خلال أفكارهم على نقد محاولات الجيل الأول وأولها أن الرواد الأوائل بنو تحليلهم على أرضية غير نظرية في حين أن هناك العديد من التقاليد النظرية داخل دراسة العلاقات الدولية لم تضمن نمطيا ولم تتبع في بحث مجال السياسة الخارجية لدى الجيل الأول.⁴

كما يتهم الجيل الأول بإهمال مساهمات السياسة المقارنة في فهم السياسة الخارجية فهو يحاكي العلاقات الدولية خاصة في الحقول المركزة بقوة على الفرد ومستويات تحليل النظام.

¹حسين بوقارة، مرجع سابق، ص116.

²مرجع نفسه، ص 20

³عامر مصباح، مرجع سابق، ص 20.

⁴مرجع نفسه ، ص 28.

ويمكن تلخيص الأفكار الجديدة التي جاء بها الجيل الثاني في رواد تحليل السياسة الخارجية في

النقاط التالية:¹

1-توظيف المناهج المختلفة في تحليل السياسة الخارجية مع الاعتماد على تقنيات البحث الكمية والكيفية.

2- الاستفادة من العديد من المنظورات النظرية النقدية والمنهجية في سبيل البناء العلمي في تحليل السياسة الخارجية وعدم الاقتصار على منهج واحد أو نظرية فريدة وذلك بهدف الوصول إلى التفسير الشامل.

3-يرفض بحق الجيل الثاني الروابط البسيطة والاعتبارات الممكنة والتفاعلات المركبة بين عوامل السياسة الخارجية.

4-الاستفادة من المنهج المقارن ومن الدراسات والبحوث المطبقة على حالات غير السياسة الخارجية الأمريكية في تفسير المصادر الداخلية وعمليات السياسة الخارجية.

فهناك المنظور التقليدي والمنظور الحديث فالمنظور التقليدي الذي سيطر على الدراسات والبحوث في السياسة الخارجية إلى غاية الحرب العالمية الثانية يحسر مواضيع السياسة الخارجية في مسائل السياسة العليا السيادة والوحدة الترابية والأمن يحاول فهم وتفسير السلوكيات الخارجية بالرجوع إلى الخبرات التاريخية ورصد المميزات والمحددات التي شكلت المنطلقات الحقيقية لسياسات الدول الخارجية ويتأثر هذا المنظور بالاتجاه المثالي في العلاقات الدولية.²

أما المنظور الحديث الذي يحتوي على مجموعة من التصورات النظرية فيحاول إخضاع السياسة الخارجية، إلى الحد الأدنى من متطلبات الصرامة المنهجية والدقة العلمية كما أنه يوسع دائرة مواضيع وأطراف السياسة الخارجية بغية تحقيق المزيد من المصادقية العلمية والقدرة التفسيرية³

ولهذا سنقدم أهم المساهمات التنظيرية انطلاقاً من الاعتبارات المنهجية (مستوى التحليل، متغيرات التحليل، وحدة التحليل، هدف التحليل) نجد :

*المقاربة البيروقراطية: تذهب هذه المقاربة على اعتبار أن قرارات السياسة الخارجية ترسم وتنفذ في إطار مجموعة من الضغوطات والاعتبارات المالية والمؤسسية والإدارية والمهنية فإن ذلك ينتج اشكالا من المنافسة والمعايير البيروقراطية التي تحكم سلوك المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن هذه القرارات .

¹ عامر مصباح ، مرجع سابق، ص 32.

² حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص117.

³مرجع نفسه، ص118.

من أهم الأفكار النظرية التي ركزت على أثر الاعتبارات التنظيمية أو البيروقراطية على نتائج ومخرجات السياسة الخارجية نجد منظور السياسة البيروقراطية الذي تم تطويره من طرف غراهم اليسون و م . هالبرون halperin.m الذي يهتم بأثر الروتين والمنافسة بين البيروقراطيات على السياسة الخارجية، فبعد دراسته لمجموعة من قرارات السياسة الخارجية الأمريكية خلص هالبرن إلى أن المنافسة بين البيروقراطيات المهتمة بميدان السياسة الخارجية تحدد إلى درجة كبيرة شكوى ومحتوى السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية¹

فالتريقة التي يعالج من خلالها صناع القرار مواقف وظواهر السياسة الخارجية تستند بالدرجة الأولى على مراكزهم ومصالحهم داخل الجهاز البيروقراطي الحكومي * لذلك فهو يعتقد أن الاستجابة لأفعال الدول الأخرى في النظام الدولي تتم في إطار عملية بيروقراطية خالصة تتميز بالمنافسة وتتنوع الآراء والمصالح والتصورات فتقتصر هذه المقاربة النظرية أن فسح مجال المنافسة مجموعة من الأجهزة البيروقراطية يضمن المسار الأكثر عقلانية في السياسة الخارجية².

كانت هذه المقاربة في السبعينات من القرن الماضي محور تحليل السياسة الخارجية حيث كانت وزارة الخارجية هي موضوع هذه المقاربة وهنا نجد ثلاث مجموعات رئيسية من فئات التحليل البيروقراطية³:

المجموعة الأولى: تعتقد ان جهاز السياسة الخارجية هو نظام فرعي تابع للنظام الدولي وأحسن الأمثلة لهذا النوع من المقاربة هي أعمال كابلان kaplan و روسكرونسو مودلسكي حول النظام الدولي والدراسات المختلفة لنتائج الثنائية القطبية على سلوك النزاع فجهاز السياسة الخارجية هو المحدد الأول لسلوك السياسة الخارجية .

المجموعة الثانية: هذه المجموعة تعتبر جهاز السياسة الخارجية لمستوى تحليل في حد ذاته فهذه المقاربات تحاول أن تربط مخرجات السلوك جهاز السياسة بمدخلات الجهاز في البيئة الداخلية والخارجية للدولة، ومن أمثلة هذه المقاربة مقارنة السلوك المتكيف لرونزو و عمل هانريدر حول التناسق والاجتماع فهو يعتبر كموجه للدراسات التجريبية.

¹ حسين بوقارة ، نفس المرجع، ص 122.

² مرجع نفسه ص 123.

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 93.

المجموعة الثالثة: فهي تركز على جزء واحد من جهاز السياسة الخارجية فقد خلفت هذه المقاربات نماذج جزئية من النظام الذي بني على المعرفة التجريبية فكثير من الدراسات ركزت على تحليل طبيعة صناعة القرار.

ثم طورت هذه المقاربة من طرف اليسون وهالبرين و ستانبرينر steinbrunner وجاليسكي ¹gallucci ، فاليسون قام بدراسة حول أزمة الصواريخ الكوبية حيث ركزت على عنصر صناعة القرار في جهاز السياسة الخارجية أين ركز اليسون في كتابه جوهر القرار فهي فكرة مركز الحيرة في أزمة الصواريخ الكوبية، فاليسون يحلل سلوك السياسة الخارجية حيث اقترح ثلاثة اقتراحات ² :

1/ النماذج المفاهيمية الكبيرة هي نتائج مهمة كمحتوى تفكيرهم بمعنى أنها استخلصت من سلوك صنع القرار في السياسة الخارجية .

2/ يفسر معظم المحللين و ينوون بسلوك الحكومات الوطنية من خلال أحد النماذج المفاهيمية الأساسية الذي يطلق عليها اسم الفاعل العقلاني أو النموذج الكلاسيكي وهو النموذج الأول .

3/ هناك نموذجان مفاهيميان بديلان يطلق عليهما اسم نموذج العملية التنظيمية وهو النموذج الثاني ونموذج السياسة البيروقراطية وهو النموذج الثالث.

اما غراهم اليسون اعطى أهمية كبيرة لطبيعة الإجراءات البيروقراطية التي تميز كل جهاز حكومي وتشكل محتوى العلاقة بين مختلف الاجهزة من خلال العمل الأكاديمي الذي أنجزه حول أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962ن فهو يعتبر الأجهزة البيروقراطية المهمة بميدان السياسة الخارجية بمثابة التغيير الثاني في عملية صنع القرار ³

ويركز النموذج المسار التنظيمي في العمل الأكاديمي الذي أنجزه اليسون على اعتبار الحكومة مكونة من مجموعة من البيروقراطيات التي قد تعطل اتخاذ القرار بصورة جيدة خاصة السرية منها حيث تعتبر الأنظمة الديمقراطية الأكثر تضررا مقارنة من الأنظمة التسلطية كما عبر عنها والتر ليبمان ⁴.

أما في نموذج السياسات الحكومية فينظر اليسون إلى البيروقراطيات على أساس أنها تنظيمات لها مسؤولية رسمية في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، فهذه البيروقراطيات تتحرك في إطار

¹Alex mintez , Karl derouen , understanding foreign policy decision making , new York

:Cambridge university press, 2010

² عامر مصباح ،مرجع سابق ، ص 46.

³ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 121.

⁴ جنسن لويد ، مرجع سابق 125.

حدودها الحكومية والمجتمعية ولهذا فإن عملية اتخاذ القرار نتيجة القواعد العقلانية بل في أساس أنه نتاج عملية المساومة بين عدة أطراف ينتمون إلى تنظيمات مختلفة¹.

ومن خلال هذه النماذج حاول اليسون تقديم إجابات بدل تفسيرات للأحداث لكن اليسون هوجم بجملة من الانتقادات حول خلفيات عمله التي اعتبرت غير أصلية أي أنها اشتقت من أعمال أخرى لكن هذه المقاربة ساهمت في إضافة تراكم معرفي أين ركز على وزارة الخارجية مستوى عام والمستويات الدنيا هي فواعل صناعة القرار.

• مقارنة عملية صنع القرار

تقوم هذه المقاربة من مسلمة مفادها أن السلوك الخارجي لأية وحدة سياسية لا يمكن فهمه وتفسيره إلا من خلال الرجوع إلى مسار عملية اتخاذ القرار وما يؤثر فيها من اعتبارات شخصية وتنظيمية وقيمة وخارجية ومن ثم تبدو أن هذه المقاربة تندرج في إطار ما يسمى بالتنظيم الأمبريقي في السياسة الخارجية²

أول من وضع هذه المقاربة ريتشارد سنايدر في سنة 1954، تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس أنه مجموعة من القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة³ فسنيدر يجزء عملية اتخاذ القرار إلى ثلاث مجالات رئيسية:

- مجال التنافس الذي يحاول في إطاره صناع القرار الدفاع عن أهداف الوحدة التي ينتمون إليها.
- مجال الاتصالات والمعلومات الذي يهتم بالمعطيات والقيم والاختبارات الممكنة أثناء لحظة اتخاذ القرار.
- مجال الدوافع الذي يركز على الاعتبارات السيكولوجية والشخصية المؤثرة فواعل و مسار ونتائج عملية اتخاذ القرار.

وبالتالي نجد أن هذه المقاربة تقوم على الظروف والاجراءات التي ميزت مسار اتخاذ القرار وعلى تأثير الاعتبارات الشخصية على خيارات السياسة الخارجية و لهذا لا يمكن فهم ديناميكية مسار اتخاذ

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 126.

² إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 374.

³ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 128.

القرار في السياسة الخارجية إلا من خلال تحديد طبيعة التفاعل والعلاقة بين هذه الفواعل الحقيقية التي تعتبر بمثابة المصدر الاساسي لمختلف التوجهات الاستراتيجية الخارجية¹.

كما ان استراتيجية اتخاذ القرار من خلال دور النظرية السيكولوجية التي قدمها كل من تفسكي و كاهنمان عام 1981 اين استخدم مصطلح اتخاذ القرار في اطار توظيف العوامل الشخصية و الخلفية في عملية صنع القرار و أيضا إلى اعتبارات كالمعتاد حيث يعتبر نسبة 50 بالمئة من القرار يعود إلى المعتقد الذي يؤمن به صانع القرار في السياسة الخارجية².

كما يرى سنايدر أن التركيز على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة مباشرة على خيارات السياسة الخارجية يساعدنا على تجاوز مفهوم العلبة السوداء لعملية اتخاذ القرار، لهذا السبب وجد سنايدر نفسه مضطرا إلى الاستعانة بالكثير من نظريات علم النفس لفهم تحديد السمات والخلفيات الشخصية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية³.

فسنايدر يرى بأن الاهتمام بالاعتبارات النفسية لمتخذي القرار في السياسة الخارجية مما جعل الادراك بمثابة القاعدة الاساسية لفهم السياسة الخارجية، ولهذا يرى ج.فرانكل J.FRANKEL أنه يجب التفريق بين البيئة النفسية التي تضع في إطارها القرارات و بين البيئة العملية التي تنفذ في إطارها فالأولى ترسم حدود القرارات الممكنة، بينما تحدد الثانية الأفعال الممكنة التنفيذ.

فهذه النظرية تقوم أيضا على ما يعرف بالدوافع كمحدد أساسي للتوجهات الخارجية للوحدات السياسية وعلى هذا الاساس يعتقد سنايدر أن الناس كثيرا ما يتكلمون عن دوافع الدول في سلوكياتها الخارجية ولكنها غير منفصلة عن الدوافع الشخصية لصنع القرار الذين يتصرفون باسم الدول.

فسنايدر يفرق بين الدوافع الموجودة والدوافع السببية فالأولى تمكن إدراكها والتعرف عليها لأن الدول لا تجد حرجا في الإعلان عنها أما الثانية فيصعب إدارتها والتعرف عليها أو حتى الاعلان عنها لأنها في غالب الأحيان مرتبطة باعتبارات شخصية وسيكولوجية⁴

¹حسين بوقارة، مرجع سابق، ص130.

²William boettcher , adapting prospect theory to the study of foreign policy decision making , paper prepared for the 2004 annual meeting of the international studies , university of Montreal, march 17-20 , 2004 , p 2

³حسين بوقارة، مرجع سابق ص 131.

⁴مرجع نفسه، ص 134.

• مقارنة الاختيار العقلاني أو الرشيد:

تفترض هذه المقاربة التي جاء بها غراهم اليسون و التي اول ما استخدمها في حالة صواريخ كوبا بحيث درس قيمة القرارات و اللاقرارات في السياسة الخارجية حيث وجدها تنبثق من اعتبارات مصلحة محدودة بدقة تفرضها مقتضيات العقلانية في السلوك الانساني، فالدولة في سلوكياتها الخارجية تشبه الأفراد في حياتهم اليومية غدا لا تقدم على فعل معين غلا إذا كان ذلك مرتبطا بمصالح وأهداف معرفة اجتماعية .

فهذه المقاربة تفسر السياسة الخارجية في إطار فرضية الفعل - رد الفعل بحيث أن كل تصرف دولي ناتج عن عملية حسابية دقيقة تختلف جوانب احتمالات التصرف الممكنة فحسب غريك كاشمان فت عملية اتخاذ القرار الخطوات الاجرائية التالية:¹

1/ يجب أن يكون لوحدة اتخاذ القرار مجموعة من الأهداف مرتبة حسب أهميتها .

2/ الوقت المتاح مع المخاطرة و الضغط

3/ قيام وحدة صناعة القرار بتقييم مختلف البدائل والوسائل المرتبطة بكل منها انطلاقا من تكاليف وفوائد كل منها ومن احتمالات نجاحها أو فشلها.

4/ اختيار البديل الأكثر عقلانية والذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة.

ويمكن اضافة خطوة خاصة ألا وهي الاسترجاع feed back فهذه المقاربة تقوم على عامل العقلانية قد يفضي إلى مجموعة من الانعكاسات الايجابية على السلوك الخارجي، إلا أن هذه المقاربة تقوم على الافراط في التركيز على الدولة كفاعل وحيد عقلاني في السياسة الخارجية في ظل وجود فواعل أخرى بالإضافة عدم وجود معايير وضوابط موحدة يمكن من خلالها الحكم على من عقلانية او عدم عقلانية السلوكيات الخارجية²

*مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية

ظهرت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين من طرف المنظرين ذوى التوجه السلوكي حيث حاولت هذه المقاربة تفادي الأخطاء كتحديد مستوى التحليل ومتغيرات التحليل، ولهذا يعتقد جيمس

¹Alex mintez , Karl derouen , op. cit , p 18

²حسين بوقارة ، مرجع السابق ص 142.

روزنو J.ROSENAU أن البحوث في السياسة الخارجية تفتقد إلى الأدوات المنهجية التي تسمح من تحديد درجة تأثير مختلف المتغيرات فروزنو يعتمد على اتجاهين¹ :

لتنظير المعيارى القىمى والتنظىر التجرىبى العملى فى إطار النظرىة المعىارىة value theory يكون المهتم بعملىة التنظىر متأثر بالمبادئ والقىم التى يؤمن بها أما فى النظرىة التجرىبىة empirical theory فتقوم على أساس الملاحقة العلمىة الدقىقة بحدى يتجرىد المنظر من الاعتبارات القىمىة والمعنوىة وهذا النوع من التنظىر هو الذى ىسمح من فهم الظواهر للدولة التى لا تحدث ننتىجة للصدفة.

فمبادئ المقارنة فى السىاسة الخارجىة تتمثل فى تحدىد متغىرات التحلىل وتبىان درجة ومحتوى العلاقة بىنها فهى ىجب أن تجىب عن الأسئلة التالىة ماهى وحدات السلوك التى ىجب المقارنة بىنها؟ ماهى المتغىرات المستقلة للمقارنة؟ وماهى المتغىرات التابعة للمقارنة ؟ فمخرجات عملىة اتخاى القرار هى بمثابة المتغىر التابع الذى ىحدد شكله ومحتواه مجموعة من المتغىرات المستقلة فىها كحجم الدولة ودرجة التنىمة الاقطناصدىة والنسق الفكرى وتتم عملىة الربط بىن المتغىرىن ما اصطلح علىه المتغىرات المصدرىة او الوسطىة التى تحتوى على خمسة أصناف وهى المتغىرات الشخصىة ومتغىرات الدور، المتغىرات الحكومىة و المجتمعىة والمتغىرات الخارجىة أو النسقىة².

ما سبق نجد أن هذه المقارنات تنطلق من مسلمة أن التحلىل الجزئى أو دراسة الحالة لا تسمح من وضع فرضىات ونظرىات فى السىاسة الخارجىة اما المقارنة فهى تركز على جل مستوىات التحلىل .
ولذلك ىرون بأن أهم عامل ىفسر خىارات السىاسة الخارجىة هى دوافع صانعى القرار ومدى توافر المعلومات لدهم و تأثير السىاسات الخارجىة للدول المختلفة على خىاراتهم من خلال مفهوم " مناسبة صنع القرار " ³.

نماذج تفسىر السىاسة الخارجىة هناك العدىد من نماذج تفسىر السىاسة الخارجىة التى وضعت كإطار تطبىقى لاهم المقاربات النظرىة التى عملت على تفسىر السىاسة الخارجىة منها:

1-نموذج السىاسة البىروقراطىة:

هذا النموذج ىركز على دور البىروقراطىىن من ذوى العلاقة بعملىة صنع السىاسة الخارجىة وىزداد دور هؤلاء كلما زادت الحاجة للمعلومات لأنهم لدهم الخبرة ولهم مناصب خاصة المستشارىن ، و لقد سبق و ان تطرقنا فى المبحث السابق الجانب النظرى لهذه المقاربات بشكل موسع.

¹ حسین بوقارة ،مرجع نفسه ص 144.

² مرجع نفسه ، ص 148.

³أحمد النعمى ، مرجع سابق، ص 90

2 - النموذج التفكيكي:

يقوم على تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار ، ويمكن تطبيق هذا النموذج مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى بالإضافة القدرات التكيفية للدولة لا تختلف فحسب طبقا لمقدراتها ولكن أيضا طبقا لإرادتها¹.

3- النموذج الاستراتيجي او الرشيد :

لقد استخدم مؤرخو الدبلوماسية هذا النموذج في وصف التفاعلات السياسات الخارجية للدول المختلفة و طبقا لهذا النموذج فان الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية كما ينظر إلى وحدة صنع القرار على انها صندوق اسود يصعب فهم القوى السياسة الداخلية المؤثرة على خياراتها و عليه فان هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في حدود الفعل و رد الفعل و من مزايا هذا النموذج²:

- يتميز بالبساطة و يقدم صور غير مكلف للواقع و يمكن من فهم الظاهرة باقل قدر ممكن من التعقيد.
- لكن السياسة الخارجية لا تتأثر فقط بسلوك الدول الأخرى و رد الفعل الرشيد على ذلك السلوك.
- كما يفترض ان ما يعد رشيدا بالنسبة لفاعل معين يعد رشيدا كذلك بالنسبة لفاعل اخر .
- كما يعتمد هذا النموذج على الحدس و ملاحظة تعاقب الاحداث لتفسير سلوك السياسة الخارجية .

كما تعتبر المقاربة العقلانية في تحليل السياسة الخارجية أكثر المقاربات أهمية حسب المختصين حيث تقوم الافتراضات الرئيسية لهذه المقاربة فيما يلي³:

- الساسة الخارجية هي سلسلة صناعة القرارات من طرف جماعة من الناس الذي يمكن أن نسميهم بصنع القرار .
- لا تتبثق ببساطة قرارات السياسة الخارجية من الاستجابة للجذب الخارجي وانما تتبثق عبر نظام قابل لتمائل الأفراد مع قواعده داخل الدولة .

¹ احمد النعيمي ،مرجع سابق ، ص 92.

² لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص 6

³ مرجع نفسه ، ص 133.

- تقوم هذه المقاربة على تفسير سلوك الفرد أو تفسير سلوك الجماعة من الناس متفاعلة داخل بيئة بنيوية والتي تقرر اتخاذ موقف واحد بعينه عوضا عن آخر ويمكن لهذا القرار أن يرتبط بالسياسة الخارجية أو أنماطه

- يرى براين وايت brain white أن هذه المقاربة ليست حبيسة مجال السياسة الخارجية وإنما طبقت في مجالات أخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع قبل أن تطبق في السياسة الخارجية

كما يرى روي جونز ان السياسة الخارجية أساسية في استمرار الوجود الانساني وفي مستقبل الرفاهية الانسانية خاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات الحياة والموت ومستقبل الدول والشعوب ولذلك فإن صنع القرار هم أكثر الناس احتمالا أن يتصرفوا بعقلانية في ظروف الأزمة أين وضع ما يعرف نظرية الردع وإدارة الأزمة¹

واهتم الباحثون بمظهرين مرتبطين بعملية السياسة الخارجية وهما:

تطابق الوحدات المشاركة في عملية صناعة السياسة وخصائص عملية صناعة السياسة الخارجية فبالنسبة لوحدة صناعة السياسة وخصائص عملية صناعة السياسة الخارجية فبالنسبة لوحدة صناعة السياسة فقد تبنى المحللون على نطاق واسع مفهوم احادية الدولة في صناعة القرار أو التفككية في فواعل صنع القرار بأن أصبحوا متعددين.

5- نموذج صانع القرار :

ادرك ريتشارد سنايدر و بروك سابين قصور النموذج الاستراتيجي و قدما نموذجا بديلا لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال تجاوز الصندوق الأسود حيث يركزون على أهمية ادراك صانعي السياسة الرسميين ، و لذلك يرون بان اهم عامل يفسر خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار و مدى توافر المعلومات لديهم و تأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم من خلال مفهوم " مناسبة صنع القرار " ².

تحدثت الصياغة الأصلية لسنايدر على وجه التحديد عن صنع القرار الرسمي كوحدة صانعة للسياسة الخارجية لكن هناك من يرى مثل روجر هيلسمان ان الأفراد والجماعات ينخرطون في عملية صناعة القرار .

¹ لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص 138-139.

²Alex mintez , op .cit; p 20

هناك خطوات في عملية صناعة القرار تتكون من ثمانية خطوات في صناعة السياسة الخارجية و هي التي اتبعتها ادارة كنيدي وهي: ¹

- 1-الاتفاق على الحقائق
- 2-الاتفاق على هدف السياسة العام
- 3-تحديد المشكلة بدقة
- 4-فحص كل الحلول الممكنة
- 5-سرد قائمة النتائج الممكنة التي تترتب عن كل حل
- 6-التوصية بخيار واحد
- 7-الاتصال بالخيار الذي تم انتقاده
- 8-احتياطات تنفيذه

كما توجد امام الخيار العقلاني جملة من العقبات التي تحد من الاجراءات المتبعة وفعاليتها واهمها ²:

- أ- التأخر في الاعتراف بالمسألة حينما يهمل صناع القرار المسألة حتى يقعوا فيها.
- ب- المعلومات غير الواقعية يعني أن المعلومات المطلوبة في تحديد الموقف غالبا ما تكون غير كاملة وقديمة وغير مؤثرة مما يفوض عملية العقلانية في اتخاذ القرار
- ج- المعلومات غير المدققة أحيانا تحدث عملية تحريف للمعلومات من جراء ميل المستشارين إلى القول لمسؤولهم ما يريدون سماعه بدلا من الحقائق
- د- النقص في جمع المعلومات
- هـ- غموض المصالح الوطنية
- و- ضغط الوقت
- ن- الاشباع
- م- الكوابح السيكلوجية

6-النموذج المعرفي في تحليل السياسة الخارجية:

يقوم هذا النموذج على فكرة كيف ينظر صانع القرار إلى العالم؟ حسب جيرلروزاتي . jerel a. rosati¹فهذه المقاربة المعرفية تفترض أن الأفراد يميلون لأن يكونوا أكثر ميلا لعقولهم التزاما مع اعتقادهم

¹ لويد جنسن ، مرجع سابق، ص 152.

² مرجع نفسه ، ص 155-156.

وطريقة معالجتهم الخاصة للمعلومات ولذلك يميلون إلى مقاومة التكيف مع التغير في البيئة ودراسة أهمية الأفراد المنخرطين في عملية صنع السياسة أبرزت هذه المقاربة في الخمسينات من القرن العشرين يقوم هذا النموذج على تحليل الاعتقادات في السياسة الخارجية من خلال تطبيق المقاربات النفسية في دراسة السياسة الخارجية في 30 من القرن الماضي حيث مرت بثلاث مراحل. كما يتخذ المقاربة المعرفية في تحليل السياسة الخارجية من الصور المعرفية والنماذج المعرفية التي يحملها الأفراد للتعامل مع المواقف المختلفة التي يواجهونها يوميات وكذلك ادراكهم للعالم الذي يحيط بهم كمستوى مهم لتحليل السياسة الخارجية وعمليات صناعة القرار المعقدة في السياسة الدولية وبالتالي النتيجة النهجية هي اتخاذ الصور المعرفية للعقل الانساني لمستوى تحليل السياسة الخارجية من منظور المقاربة المعرفية بالإضافة إلى تأكيد العلاقة المعرفية بين حقل السياسة الخارجية وعلم النفس المعرفي. ووفقا للنموذج سابيرو و بوهام يمر صنع القرار عبر خمس خطوات معرفية أساسية يريدون وعي الوضع الدولي الجديد وهي ²

1/ التضخيم الأولي وهو ذو علاقة بالاعتقادات التي يحملها صنع القرار في أذهانهم حول الموقف.

2/ البحث عن السوابق المعرفية من أجل تفسير الاحداث الجديدة التي امامهم

3/ البحث عن عواقب السلوك المستقبلي المحتمل للأطراف المنخرطة في القضية

4/ البحث عن البدائل السياسية الممكنة للخيار المتخذ في حالة فشله

5/ وأخيرا خيار السياسة .

المطلب الثاني : نظرية الدور في السياسة الخارجية

تعتبر هذه النظرية من بين اهم النظريات المفسرة في السياسة الخارجية خاصة ما تعلق بالادوار التي تقوم بها الدول في محيطها الإقليمي و الدولي فهي تسمح بفهم افضل لهذا و تحليله وفق معطيات التي تقوم عليه هذه النظرية و منها من يعتبرها اقتراب لافتقارها لمقومات النظرية. يقصد بالدور " مجموعة من السلوكيات و القواعد التي ترتبط بوضع معين " ¹ ، فالدور هو نمط من السلوك المميز عن غيره حيث تقوم به الدول من منطلق نظرة المجتمع الدولي لها و الظروف المحيطة بها و المسؤوليات المكلفة بها .

¹عامر مصباح مرجع سابق ، ص 79.

²مرجع نفسه ، ص 93.

و في ما يخص المتغيرات التي تتحكم في الدور هناك الموقع الجغرافي و مكانة الدولة على المستويين الإقليمي و الدولي بالإضافة إلى القدرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية للدولة التي تضطلع بدور ما ، وقد شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقل علمي أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث و التطورات، و يقتضى التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواء كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً .

و بارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، فهناك نظريات كُلية تُركز في التحليل على المستوى النظامي أي النظام الدولي ككل إذ تعتمد في دراسة الظاهرة على العديد من المتغيرات وتعطي تفسيرات عامة. وكذلك هناك نظريات جزئية تركز في التحليل على أجزاء من النظام كمستوى الوحدة (الدولة) أي تركز على متغير واحد لفهم الظاهرة.¹

إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما، ذلك هو الأمر بالنسبة لنظرية الدور التي اقتصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للوحدة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.

مفهوم نظرية الدور²: نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل **Bruce Biddle** - الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية."

¹ بن يخلف عبد الوهاب ، جيوستراتيجية العلاقات الدولية المتغيرات ، القواعد و الأدوار ، الجزائر : دار قرطبة للنشر ،

2016 ، ص 36

² نظرية الدور و العلاقات الدولية مأخوذ من: <http://political-encyclopedia.org/dictionary/%A>

بينما نجد مفهوم الدور (the role) قد عرف في معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية بأنه انطلاقاً من ملاحظة كل الجماعات نجد تمييزاً في الوظائف بين الأطراف الفاعلة ، كما عُرّف في المعجم السياسي للدكتور وضاح زيتون بأنه السلوك الاجتماعي للفرد ويتكون الدور من حقوق والتزامات ويلعب الفرد أدوار عديدة في الحياة .

تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر **كال هولستي Kal Holsti** - بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات .¹

فيما عرّفه بأنه "تعريفات صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما **ستيفن والكر Steven Walker** - فقد عرّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

فيما عرّفه آخرون بأنه "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي"². وبذلك نرى أنه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:

الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل
أما المستوى الثاني : يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

ولعلّ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون

¹ دبابش عبد الرؤوف ، قطاف تمام أسماء ، الدور الإقليمي في السياسة الخارجية دراسة مفاهيمية نظرية ، مداخلة القيت في اليوم الدراسي حول السياسة الخارجية الجزائرية و التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية ، جامعة بسكرة ، ماي

² نظرية الدور و العلاقات الدولية ، مرجع سابق

مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكيف، والذي يشكل تهديداً للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى.

نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية :

انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَيَّر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي.

فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية".
وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية¹ :

1. تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى - كبرى - إقليمية - صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.
 2. تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
 3. توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.
- وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

¹نظرية الدور و العلاقات الدولية ، مرجع سابق

المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور :

يتحدد مفهوم الدور الإقليمي في حقل العلاقات الدولية وفق السلوك السياسي الخارجي للدول وتبعاً لمصالحها وأهدافها وقدراتها المادية والمجتمعية وموقعها الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية الدولية باعتبار أن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات ، فإن الوظائف والأدوار تصبح بدورها غير ثابتة،

أما فيما يخص الدور القومي للدول ضمن المحيط الدولي فيعني هذا الدور إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القدرات والالتزامات والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.

وترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما يرجع هذا المفهوم لمصدر آخر وهو دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة للتكامل الاقتصادي.¹

في الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي²:

1. **مصادر الدور:** والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانات مادية وغير مادية.

2. **تصور الدور:** وتتخذها كمتغيرات وسيطة، و التي تُعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليمياً أو دولياً، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دوراً خارجياً فعالاً، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فهذه للعوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

3. **أداء الدور:** وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية للأداء.

¹ دبابش عبد الرؤوف ، قطاف تمام أسماء ، مرجع سابق ، ص 4

² نظرية الدور و العلاقات الدولية ، مرجع سابق .

و عليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط - ، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى .

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، و مدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور .

ومنه يمكننا القول بأن هناك علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى ممارسة الدور الذي باستطاعة الدولة أن تتبعه وهي:¹

أ- طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي حددته لنفسها وتعمل على الوصول اليه .

ب-المدى المكاني وسعته، ضمن البيئة الخارجية للدولة التي ترغب أن تلعب دورها فيه.

ج- الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور، هل هي الوسيلة الدبلوماسية المستندة إلى القوة الكافية ام من خلال التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعليا .

المطلب الثالث : النظرية الواقعية كمدخل لتفسير السياسة الخارجية

ظهرت الواقعية التقليدية علم 1940 حيث هيمنت على دارسي العلاقات الدولية حيث تركز على أهمية القوة في العلاقات الدولية حيث تعتبرها علاقات قوة المعنى ان الدول بإمكانها أن تصل في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية بالوسائل أخرى دون أن تعطي أية أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية² .

الواقعية كنظرية سياسية تعود جذورها إلى تاريخ tucydides لليونان القديمة وحرب بلوبونيز بين أثينا و اسبرطة (404 - 431 ق.م) ،ف عناصر الواقعية تعود إلى كتابات كوتيليا الذي كان وزيراً للإمبراطور maurya في الهند أكثر من ألفين سنة الماضية، تستمد الواقعية أفكارها وبصورة خاصة من الفلاسفة الايطاليين مثل نيكولا ميكافيلي (1527 - 1469) وتوماس هوبز (1588-1679) ومينغ تسي في الصين حيث أكدوا في كتابهم : الأمير the prince و leviathan الدولة ذات النظام

¹ دبابش عبد الرؤوف ، قطاف تمام اسماء ، مرجع سابق ، ص 5

² أحمد نعيمة، مرجع سابق، ص 90.

الدكتاتوري القائمة على المصالح والحذر والقوة والنفعية فوق كل الاعتبارات الأخلاقية، أما في القرن 16 م فقد ركز ميكافيلي على دور القوة في الممارسة السياسية في عصره مؤكداً أن الحاكم لا بد أن يعتمد على معايير أخلاقية تختلف عن تلك التي تبناها الفرد العادي من أجل ضمان الدولة وبقائها¹.

كما اسهم رينهولد نيبور (1892-1971) في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية حيث يؤكد أن الإنسان ملطخ بالخطيئة الأولى ، وعليه فإنه مهياً للشر والخطيئة تتبع عنده من القلق الشديد ويذهب نيبور في حديثه على القوة على أنه أداة لأن الصراع مسألة مستأصلة في العلاقات بين الجماعات والدول.

كما يرى سبيكمان 1893-1943 أن الصراع هو المحور في السياسات الخارجية، كما قام هانز مورجانتو بدراسة القوة كجزء مركزي في الساسة الدولية مؤكداً أن غاية جميع السياسات القائمة على الصراع للحصول على القوة وأن الاخيرة هي الهدف الكبير للسياسة والدافع المقرر لاي عمل سياسي في هذا المجال انتقد مورجانتو، جوانب المثالية في حل معضلات السياسة الدولية وهذا يعني التخلي عن القانون الدولي العام.

وتبعاً لذلك فالمنهج الواقعي يرى أن النزاعات المثالية في التحليل تذهب إلى ما وراء معان واهداف وهمية لا وجود لها في واقع الامر ومن هذا المنطلق تعني الواقعية السياسة عند الواقعية الاهمية المعنوية للعمل السياسي وعياً كاملاً و هي تعني أيضاً التوتر العنيف الذي لا يقهر بين الفروض الأخلاقية و بين متطلبات العمل السياسي الناجح.

كما يعتقد جورج كينان سفير الولايات المتحدة الأمريكية في موسكو بأن القانون الدولي ليس الوسيلة الملائمة لتسوية المشكلات الدولية ، و من ناحية اخرى يقسم أورجانسكي الدول بمقياس القوة والسلوك الدائم للسلم الدولي أو المضاة له في الفئات التالية:²

- فئة الدول القوية القانعة.
- فئة الدول القوية غير القانعة.
- فئة الدول الضعيفة القانعة.
- فئة الدول الضعيفة غير القانعة.

¹ احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 91.

² مرجع نفسه ، ص 98.

كما لا يعني أن القوة هي مرادف للعنف بأشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير فهي نتاج نهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية هو الذي يحدد في النهاية حجج قوة الدولة ، وفي هذا المجال أشار جوزيف ناي إلى أن استخدام القوة في الوقت الحاضر قد طرأ عليه بعض التغيير حيث تغير من مفهوم القوة الصلبة hard power إلى القوة المرنة Soft POWER والتي تعني الاقناع والتأثير والتحول التدريجي من الفوضوية إلى النمط المجتمعي للعلاقات الدولية.

المدرسة الواقعية تقوم على المبادئ التالية:¹

- 1- إن العلاقة الديناميكية بين سياسة القوة والمجتمع بحيث عكس تطبيق القوانين عليها.
- 2- الربط العضوي بين مفهوم القوة ومفهوم المصلحة وعليه فإن السياسات الدولية تمارس هذين المفهومين.
- 3- إن المصالح المادية ليست الأفكار تهيمن مباشرة على أعمال البشر وهذا ما يذهب ماكس فيبر أحد رواد المنهج الواقعي .
- 4- ترفض الواقعية السياسية الطموحات الأخلاقية والقومية المفردة مع القوانين الاخلاقية الحاكمة للكون .

الواقعية الجديدة: تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنوية أو الواقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات ومن اهم مؤيديها كينث والتز وستيفن كرينزر وروبرت جيلين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي حيث اعطوا للواقعية الجديدة المبادئ التالية:²

1/ تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد أخفقت في إدراك وفهم العلاقات الاقتصادية عندما نتناولها بمعزل عن العلاقات بين الدول.

2/ تتميز الواقعية الجديدة بمفهوم الدولنية statisme من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح والأفعال هذه المبادئ إلى حيز الواقع العملي .

كتب كينث والتز في نهاية عام 1993، " من أمنياتي الرئيسية هي إبراز السياسة الداخلية الأمريكية وأنهماكها في الشؤون الدولية وهذا يعني بعدم إقرارنا بسياسة الانعزال " وفي هذا المعنى

¹ احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 101.

²مرجع نفسه ، ص 104

يقول Charles Kegley " إنني لمدرک كما انه في حالة عودة العالم إلى نظام القطبية المتعددة مرة ثانية فإن الواقعية بحاجة إلى من يدافع عنها¹ .

كما عرف عن الواقعية الجديدة أنها غارقة في التعميم وهي بصدد المواقف الأيديولوجية كونها تبغى الحفاظ على الأوضاع الراهنة في البنية الهرمية للعلاقات الدولية وبهذا يمكن وصفها بأنها تدخل في إطار النظرية المحافظة والتي تدور أساسا على نظام توازن القوى الثنائي، حيث موضوعات الحرب والسلم ليس من واجباتها وعليه فالدول الصغرى ترسخ لسياسة القوى العظمى.

تفسيرات الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية

عندما قدم كنيث والتر كتابه " نظرية السياسة الدولية " سنة 1979 بدأ ما يعرف بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية هذا التوجه الجديد الذي جاء على مجموع الانتقادات المقدمة للواقعية الكلاسيكية والتطورات الكبيرة والسريعة للسياسة الدولية خاصة تصاعد الفواعل الجدد من غير الدولة، لكن الأسس التي قام عليها كنيث والتر على قاعدتين أساسيتين ألا وهما القوة والمصلحة في إطار ما يعرف بمفهوم بنية المنظومة الدولية كبناء فوضوي من خلال توزيع القدرات في هذه المنظومة ، وهنا تم طرح تساؤل أساسي من خلال الواقعيين مفاده لماذا تتبع الدول سياسات خارجية متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟²

فقدم والتر تصورا من خلال التصور الذي قدمه حول السياسة الخارجية الأمريكية والسوفيياتية في إطار التنافس على التسلح في العالم أنهما متطابقين في المجال الخارجي رغم ان السياسات الداخلية مختلفة تماما.

ثم قدم والتر مصطلح الواقعية البنوية حيث شبه فواعل النظام الدولي بالبنيات في الفضاء الفيزيائي مثل البروتونات واليكترونات التي تدور في فلك بدون ارادتها ومن هذا المنطلق فالدول كذلك توجد في نظام فوضوي وبالتالي فان الواقعيون الجدد أقاموا نظرياتهم على اساس بنية النظام الدولي التي تلعب دورا مهما في عملية تحديد سلوكيات الدول وهذا ما يؤكد مورتن كابلان في نفس السياق.

كما تعتبر الواقعية الجديدة ان السياسية الخارجية لأية وحدة دولية هي استجابة للتفاعلات المختلفة التي تحدث في النظام الدولي وبالتالي فان الدولة تحاول أن تكيف سياستها الخارجية مع الظروف ومعطيات البنية الدولية، ذلك ان البيئة الخارجية مع الظروف ومعطيات البنية الدولية، ذلك أن

¹احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 105.

²James D Fearon ; domestic politics foriegn policy and theories of international relation ; London : annual reviews . 1998 ; p 289

البيئة الخارجية تفرض على صانع القرار في السياسة الخارجية مجموعة من القيود من شأنها أن تحد من خياراته في صنع القرارات الخارجية¹ ، ويستشهد والتر هنا بالنزاع الباكستاني الهندي الذي يمكن تفسيره في إطار غياب قوة مشتركة تتولى فرض القوانين والحفاظ على السلم وبالتالي فوضوية النظام الدولي هي التي تفسر السلوك وليس الفعل والتفاعل كما تقول كلاسيكية².
كما ترى الواقعية الجديدة بأن العوامل المسببة لسلوك الدول يمكن معرفتها بالتركيز على بنية المجتمع الدولي وكذا فهم خصائص المنظومة الدولية كالفوضى وتوزيع القدرات فوالتر يقدم تصورا لطبيعة البنية من خلال ما يلي:

1/ المبادئ المنظمة للنظام³

ويقصد بها المبادئ التي تنظم عناصر البنية وبالتحديد ما إذا كانت العلاقة بين هذه العناصر تقوم على التساوي أو التفوق ففي أنظمة السياسة الداخلية تكون الوحدات منظمة بطريقة هرمية تحدد من له حق الأمر أما المنظومة الدولية المعاصرة فالدول متساوية في السيادة ولذلك فالمبدأ المنظم هنا ذو طبيعة فوضوية وليس مركزي. وتعتبر الفوضى عند والتر قائمة على نظام مساعدة الذات self help وهي غياب سلطة عليا قادرة على الفصل في النزاعات ما بين الدول وبالتالي فالدول تعتمد على نفسها أي مساعدة الذات لافتقارها إلى وسائل مركزية لفرض الاتفاقات.

2/ خصائص الوحدات

ويقصد بها الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة ففي أنظمة السياسة المحلية تؤدي الوحدات وظائف مختلفة امام المنظومة الدولية فإن جميع الوحدات تؤدي نفس الوظائف وبالتالي فهي وحدات متشابهة وظيفيا⁴.

3/ توزيع القدرات:

ويقصد به مدى تركيز مصادر القوة المادية خصوصا العسكرية والاقتصادية في المنظومة مع وجود تلك الدول التي تتقاسم القوة بطريقة غير متكافئة وبشكل كبير ، وكما أن توزيع القدرات هو في

¹زايد عبيد مصباح، السياسة الخارجية ، طرابلس : منشورات ، ecga ، 1994،، ص 37.

²مبروك غضبان ، مدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 152.

³Pierre de senclens ; yohan arriffini ; la politique internationale theories et enjeux contenprains , 5 eme edition ; paris : arnud colin ; 2006 ; p 45

⁴Barry buzan and others , the logic of neorealism of structure relation ; new York : comlombia university press , 1993 , p 44

النهاية مجموع خصائص الوحدات فإنه يعد من خصائص المنظومة ككل، وبالتالي فالاختلاف في القدرات وليس في الوظيفة¹ ، فحسب والتر فإن بنية النسق الدولية تتحدد بتوزيع الإمكانيات والقدرات المادية تحت تأثير الفوضى، فجد والتر يركز في القدرات المادية كأحد أعمدة التنظير الواقعي الجديد.

اولويات الأمن في تفسير السلوك الخارجي للدول لدى الواقعية الجديدة

يعتبر الأمن مطلب مستمر مرتبط باستمرارية فوضوية البنية الدولية باعتبار أن هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة السلوك الخارجي للفاعول الدوليين حسب الواقعيين² ، وبالتالي فالسياسة الخارجية لا تزال تتصف بالمنافسة الأمنية والحروب المتكررة في ظل بيئة فوضوية تسعى الدول إلى تحقيق بقائها وأمنها.

وتبقى جزئية مهمة وهي كيفية ادراك توافر الأمن من طرف صانعي القرار لأن السياسة الخارجية في الغالب قائمة على تحديد اولويات الأمن وتحقيق أكبر قدر من المنافع للدولة .

كما أفرزت الواقعية الجديدة ما يعرف بالواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية (فالهجومية قادها كل

من john mearcheins ; eric labes , robert gilpm ; fared zakeria

و الواقعية الدفاعية قادها كل من kenneth waltz ; robert jervis ; jack snyder ; steven van

evera ; stephen wolt

فالواقعية الهجومية ترى بأن النظام الدولي هو الأكثر عدائية وغير متسامح والغموض حول

الأهداف المستقبلية هو سائد وبالتالي فالدول تتبنى استراتيجيات هجومية³ ، أما الواقعية الدفاعية فتري

بان النظام الدولي بحوافز التوسع لكن في ظل شروط معينة في ظل سهر الدول على الحفاظ على

الوضع القائم⁴. فالسلوك الخارجي بالنسبة لواقعيين يقوم على استراتيجيتين وهما:

1/ استراتيجية التوازن⁵: وتعني التصرف باتجاه الحفاظ على توزيع القوة الموجود حيث ميز شايمر بأن

هذه الاستراتيجية يجب اتباعها عند الدفاع.

¹الكسندر وانند ، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ، (ترجمة عبد الله جبر صالح القيمي)، السعودية : النشر العلمي ، 2006 ، ص 49.

² جندلي عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية، (د م ن) (د س ن) ص 167.

³مرجع نفسه ، ص 168

⁴Dario batistila ; op.cit ; p 131

⁵Glen snyaln , opcit , p 161

2/ استراتيجية العودة إلى الخلف: وتعني الرجوع إلى الخلف واتخاذ اللافعل مع النية لنقل عبء المقاومة باتجاه الحليف.

كما قدم تشارلز هيرمان أربعة اشكال من التغيير في السياسة الخارجية على ضوء المتغير الأمني وهي :¹

- التغيير التكيفي : و الذي يمثل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي اتجاه موضوع او قضية معينة مع بقاء و استمرار السياسة الخارجية في أهدافها و الأدوات المستعملة في تنفيذها.

- التغيير البرامجي : و يقصد به ذلك التغيير على مستوى أدوات السياسة الخارجية و استبدال المعيار العسكري بالمعيار التفاوضي و السياسي في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة و ذلك مع الحفاظ على الأهداف

- التغيير في الأهداف: و يشير ذلك إلى وجود تغيير جذري في تحديد اهداف السياسة الخارجية الخاصة بنظام سياسي ما و هذا يتبعه بتغيير على مستوى الأدوات و البرامج المتبعة.

- التغيير في توجهات السياسة الخارجية : و هو اكثر اشكال التغيير تعقيدا و تأثيرا على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي و ذلك لارتباطه بتغيير التوجه العام للسياسة الخارجية و ما ينجر عنه من تغيير على مستوى الأدوات و الأهداف و الاستراتيجيات المتبعة في ذلك .

و بالتالي نجد ان الواقعية تعتبر الاطار الأنسب لتحليل و دراسة السياسة الخارجية من المنظور الأمني لأنها تقدم تفسيراً اقرب لمتطلبات بناء الأمن في بيئة دولية تتسم بالفوضوية و استخدام القوة و هيمنة المصلحة على حساب اعتبارات أخرى و هذا لا يعني ان الأطر و المداخل النظرية الأخرى لا تتناسب مع السياسة الخارجية لكن من حيث البعد الأمني و مما سبق نجد ان الواقعية هي الأنسب لتفسير الامن كمدخل لبناء و هندسة السياسة الخارجية

¹ محمد سنوسي ، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية ، مقال مأخوذ من موقع ، www.elhiwardz.com

14.30 الساعة 2015 نوفمبر 30 بتاريخ /p33389

خلاصة الفصل الاول:

نخلص في هذا الفصل إلى ان مقاربات الأمن عرفت تحولا من حيث المفهوم الذي انتقل من الأمن التقليدي إلى الأمن بأبعاده المتعددة و ظهور مفردات تواكب حركية تطور هذا المفهوم من منظور متطور اين اصبح المركب الامن هو الاطار الأكثر تناسبا مع تحليل الازمات الأمنية في العالم و منطقة الساحل الافريقي بالخصوص خاصة مع تزايد الفشل الدولاتي في المنطقة.

هذا إلى جانب ان السياسة الخارجية و المفردات التابعة لها ثابتة من حيث المفاهيمية و لكنها من حيث الطرح النسقي عرفت تغيرات بحكم ارتباط السياسة الخارجية بمحددات عديدة من بينها الامن الذي دخل إلى منطق الامنة و هذا ما يؤثر على مفهوم نسقية السياسة الخارجية بالعموم في كيفية صناعتها على المستوى الداخلي و الخارجي و قراءة الأثر و الفعل لهذه السياسة المرتبط بالمحددات و المتغيرات التي تدخل في صناعة السياسة الخارجية ، إلى جانب اعتبار نظرية الدور اهم مقارنة يمكن ان تقدم تفسيرا للسياسة الخارجية خاصة الجزائرية في محيطها الإقليمي و الدولي .

فالنظرية الواقعية هي الأقرب لتفسير ابعاد الامن بالسياسة الخارجية من منطلق الواقعية التي ترى بان هدف السياسة الخارجية هو تحقيق الامن ، و هنا نجد بان الواقعية هي الأنسب لتفسير السياسة الخارجية خاصة الجزائرية.

الفصل الثاني:

التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

وانعكاساتها على الجزائر

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق الأكثر تازما و مصدرا للتهديدات الأمنية في المنطقة و حتى المناطق المجاورة لها كمنطقة المغرب العربي و حتى أوروبا و حوض البحر الأبيض المتوسط ، فهذه المنطقة التي لم تكن لها أهمية من قبل احداث 11 سبتمبر أصبحت الان من اهم بؤر اهتمام القوى الدولية .

فأسباب التي جعلت من المنطقة بؤرة للتهديد و الازمات متعددة و مركبة فهذه نتاج مجموعة من الحركات السببية التي تراكمت بفعل العامل الزمني الذي يمتد من الحقبة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا اين اختلطت العوامل الاستعمارية إلى التقسيم الذي لم يراعي الطبيعة الانتروبولوجية و السوسولوجية للمجتمعات التي تعيش بالمنطقة ثم تزايد درجات الفقر و التهميش و الاقصاء و الهوية و ضعف الأداء السياسي كون في النهاية دولة هشّة و فاشلة قابلة لانتشار الإرهاب و الجريمة في هذه البيئة بشكل سريع و كبير .

و لهذا سنركز في هذا الفصل على دراسة تحليلية تفكيكية لمنطقة الساحل الإفريقي حتى يمكن فهم مركبات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و خاصة اليات و انعكاسات هذه التهديدات الأمنية على الجزائر من خلال ثلاث مباحث أساسية و هي :

- المبحث الأول دراسة جيوبولوتكية لمنطقة الساحل الإفريقي
- المبحث الثاني العوامل الداخلية للمأزق الأمني في دول الساحل الإفريقي .
- المبحث الثالث طبيعة التهديدات اللاتمائية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاسها على الجزائر

المبحث الأول : دراسة جيوبولوتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي

لأي دراسة لا بد من التطرق للبعد الجغرافي و السياسي لها حتى يتمكن الباحث و الدارس من فهم اعمق لمحددات التأثير في البيئة المدروسة ، و لهذا سنركز في هذا المبحث على ثلاث متغيرات أساسية و هي الموقع و طبيعة الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي بالإضافة إلى التركيبة سيوسولوجية و دور البعد التاريخي في التأثير على هذه المنطقة .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي و التعريفي بمنطقة الساحل الإفريقي

ما يلاحظ على منطقة الساحل الإفريقي عدم وجود ضبط صحيح ودقيق له فهو يختلف من جهة إلى اخرى فأحيانا نجد التعريف يتداخل في إطار يعرف دول الساحل و الصحراء وأحيانا أخرى نجده في مجموعة دول غرب إفريقيا "اكواس" وهناك من يحدده من نيجيريا و بوركينا فاسو إلى غاية اريتريا وجيبوتي ولكن أكثر دراسات تشير إلى الشريط الممتد من موريتانيا إلى غاية السودان دون ضم الدول التي تقع جنوب دول الساحل .

يستخدم مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول التي تقع تحت تسمية " لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" في بعض المراجع و الدراسات و التي تضم موريتانيا و مالي و النيجر و تشاد و بوركينا فاسو و غينيا بيساو و كوت ديفوار ، غامبيا ، الراس الأخضر¹ .

هذه المجموعة التي أنشئت سنة 1971 انضمت لها في ما بعد السودان و اثيوبيا و الصومال و كينيا ، و يطلق على منطقة الساحل الإفريقي أيضا مصطلح قوس الازمات لكثرة الازمات التي توجد بهذه المنطقة² .

كما استخدم مصطلح الساحل من طرف الدراسات الغربية و الأوروبية تحديدا، فالفرنسي أيضا لاكوست يوسع استخدام هذا المصطلح إلى العديد من البلدان في غرب افريقيا وتمتد للصحراء والساحل حسبه على نطاق واسع عن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا ومن البحر الأحمر شرقا إلى التشاد جنوبا ،على عكس الاسباني لوبيز بلانكو الذي يحدد الساحل في مالي نيجر ، موريتانيا ويضيف لها أجزاء من بوركينا فاسو والتشاد وهو التحديد الذي تبناه معظم دول العالم الآن³ .

¹ محمد بوبوش ، الامن في منطقة الساحل و الصحراء ، عمان : دار الخليج ، 2017 ، ص 15

² مرجع نفسه ، ص 16

³ رابح لونيسي ، مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية ، الجزائر : دار المعرفة ، 2015 ، ص 77

و لمنطقة الساحل الإفريقي أسماء أخرى عرفت بها تاريخيا مثل بلاد السبية و هي البلاد التي يقطنها غالبية من التوارق و العرب و السونزاي و الفلان ، فهذه المنطقة الممتدة من الساحل الأطلسي إلى البحر الأحمر هي الرابط ما بين شمال إفريقيا و الفضاء المغاربي و دول ما وراء جنوب الصحراء . و هناك من يري بان الساحل هو الاسم العربي الذي اطلقه المسلمون الفاتحون في إفريقيا على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى و الحافة الشمالية للغابات الإفريقية ، و بالتالي فمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر اكثر المناطق المفتوحة في العالم .¹

لكن تاريخيا هذه المنطقة عرفت بأفريقيا جنوب الصحراء أو ماوراء الصحراء كما سميت مالي ببلاد السودان قبل أن تتحول إلى مالي نسبة إلى قبيلة مالينكي التي ينحدر منها اول رئيس لها ماديو كايثا ، كما ظهر مصطلح الساحل الأول مرة في مفاوضات لوزان ما بين 25-29 جوان 1960 بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا فتقدمت هذه الأخيرة بمشروع لم يتطرق إلى الصحراء بتاتا فأستفسر الطيب بلحروف عن ذلك ليرد عليه جورج بومبدو بالقول " ان الصحراء هي مجرد بحر داخلي له شواطئ تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة منها."²

عادة ما يشبه الفرنسيون في السنوات الأخيرة الصحراء بالبحر فمثلا مداخلة الأدميرال الفرنسي جون دوفرسك في بامكو يوم 2013/02/16 أين قال بتصريح العبارة " ضرورة التفكير في الاستلها من قانون البحار لتطبيقه على الصحراء."³

و هذا ما يبين ان الساحل الإفريقي بالنسبة للمدرسة الفرنسية ليس تعبيراً مجازياً بقدر ما هي بعد استراتيجي في الفكر الفرنسي لهذه المنطقة كما جاء في التصريحات الفرنسية المختلفة.

كما تخضع منطقة الساحل الإفريقي إلى مصطلحين مهمين من حيث المدلول المعيارى لهذه المنطقة و هما مصطلح الإقليم غير الخاضع للحكم ungovernability و مصطلح الإقليم غير المنتظم unstructuredness فمصطلح الإقليم غير خاضع للحكم فحسب انجل رابازا '2007' فهو يشير إلى مدى احتكار الدولة لاستخدام القوة و سيطرتها على حدودها و مدى انكشاف الدولة امام التدخل الخارجي من قبل دول أخرى اما مصطلح عدم القابلية للحكم فهو يوظف على مدى وجود او غياب

¹ محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 17

² رايح لوئيسي ، مرجع سابق ، ص 77

³ مرجع نفسه ، ص 79

مؤسسات الدولة كحالة البنية التحتية المادية و انتشار اقتصاد الظل و المقاومة الاجتماعية و الثقافية لتدخل الدولة.¹

ومن هنا نجد بان تعريف منطقة الساحل الافريقي يقوم على الجمع بين هذين المفهومين لوصف هذه المنطقة في ظل افتقار حوكمة امنية من طرف الأنظمة السياسية في المنطقة. فهذا التعريف القائم على بعد امني قانوني لمدى قوة الدولة في فرضها منطقتها أين تمت صياغة الإقليم بمقاربتين واحدة توظف لاستضاح الحكم و الأخرى للهيكلة التنظيمية له. ويمكن أن تعطى أطر تعريفية لمنطقة الساحل الافريقي من منطلقات متعددة تمكن من تحديد البعد التاريخي و الجغرافي للمنطقة كما يلي:²

التعريف التاريخي:

عرف الساحل في الأدبيات التاريخية العربية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء كما كانت تعرف هذه المنطقة بلاد السودان ، غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي فالأول هو كل المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا بينما يشمل السودان الشرقي دارفور وما وراءه شرقا اي السودان الحالي واريتريا وإثيوبيا وجبوتي ، و هذان المحوران نشطين وفاعلين أما الصحراء الوسطى الداخلية فإنها لم تشكل محورا بالأهمية نفسها للمحورين الشرقي والغربي إلا أن التفاعلات الحديثة أخذت تشكل مركزا تاريخيا يتأثر بمؤثرات المحورين معا.

التعريف الجغرافي:

الساحل شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا وتقدر مساحته بثلاثة ملايين كم² وتحدد بعض الأبحاث الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا الملحق بمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية كدراسة فليب هيتريغ بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل أفاق سياسية تلك المنطقة بين خطى العرض 12-22° ويتراوح مناخه بين شبه صاف جنوبا جاف شمالا ويتميز شريط الساحل بهشاشة وفقره وهو ممطر موسميا ويعرف نموا ديمغرافيا كبيرا كما يعرف نشاطات اقتصادية وزراعية مهمة ومدنا أكثر كثافة وبحسب الدراسة نفسها فإن الساحل يشمل أجزاء من 12 بلدا وهي جنوب موريتانيا ووسطها وشمال سينغال و غامبيا وجنوب مالي والنيجر وتشاد وأقصى شمالا اثيوبيا

¹Mohamed Hamachi , op cit , p 340

²كريم مصلوح ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء افريقيا ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004،ص ص 9-11

و جيوتي وقد لاحظنا في الأبحاث المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي تدخل التحديات والتعريفات فبعض الدراسات تدرج دولا كثيرة ضمن هذا المفهوم مثل الجزائر وأقاليم مثل شمال مالي ونيجر لكن لا بد التنبه هنا إلى التوظيف الجيوسياسي لمفهوم الساحل والمقصود الجغرافي الدقيق له ضمن المفاهيم الشائعة الساحل الصحراوي أو ساحل الصحراء وغالبا ما يقصد بها البلدان التي تشترك جغرافيا بالساحل والصحراء معا لكن جغرافيا هو ما تم تحديده لمعاهدة مرصد الساحل والصحراء.¹

و في مقارنة اخرى جغرافية فتعتبر حدود منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي "سينغال موريتانيا إلى البحر الأحمر" السودان ويسمىها البعض بالصحراء الكبرى وهو الخط الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى وتضم السودان والتشاد و النيجر ، مالي ،موريتانيا وجنوب الجزائر وشمال بوركينافاسو وشمال نيجيريا وتغطي هذه المساحة 30% من ساحة إفريقيا على طول 5500 كم طول وعرض ما بين 400-500 كم².

التعريف الجيو سياسي المعاصر:

لابد من التنبيه إلى أن المفهوم السياسي للساحل والصحراء عرفا تمدا أو اتساعا ، فهذا المفهوم لم يعد محصورا في بلدان الساحل والصحراء المعروفة وفقا للمقصود الجغرافي وإنما توسع هذا التعريف ، ويلاحظ أن منطقة تجمع دول الساحل والصحراء تضم عددا من البلدان الإفريقية التي لا يسرى عليها المفهوم المحدد جغرافيا للساحل والصحراء مثل إفريقيا الوسطى ويشار هنا أن الاتفاقية المعدلة لهذا التجمع اثر قمة انجمنيا بتشاد في فيفري 2013 تضمنت ما يفيد تحديد بلدان التجمع في بلدان الساحل والصحراء والبلدان المتاخمة وغالبا ما تدمج بلدان التي تقتسم بعض الخصائص فيما بينها³ ، فالبعد السياسي وظف هنا في تحديد منطقة الساحل الإفريقي كاتنماء جيواستراتيجي و ليس كبعد جغرافي .

و يمكن ان نحدد دول الساحل الإفريقي جغرافيا كما يلي :

• موريتانيا :

تسمى بالجمهورية الإسلامية الموريتانية هي احد اهم الدول العربية و الإفريقية و المغاربية التي تقع شمال غرب افريقيا فهي لها ابعاد عربية بحكم انتمائها للوطن العربي و لها فضاء مغاربي بالإضافة إلى انها لها عمق افريقي خاصة مع دول الساحل الإفريقي .

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 10

²قول مراد، الانفلات الأمني في دول الساحل، عمان : دار الحامد للنشر، 2015، ص91

³كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 11 .

تقع موريتانيا غرب إفريقيا تطل على المحيط الأطلسي يحدها شمالا الصحراء الغربية والجزائر ومن الجنوب السنغال ومن الشرق والجنوب مالي.

كانت تسمى سابقا في عهد الأوربيين المورو ومعناها أرض المغرب والأندلس وموريتانيا ترجع إل تسمية القبائل الأمازيغية في الصحراء منذ العهد القرطاجي واستوطنها قبائل مهاجر في إطار تأسيسها لمتونة في القرن 3 ميلادي ووصل الإسلام إليها سنة 116 هـ -734م.

تقع موريتانيا بين خطي طول 10° إلى 28° درجة شرقا وبين دائرتي عرض 15-18° شمالا ،

توجد في موريتانيا 12 ولاية + عاصمة نواكشوط و280 بلدية أهمها ولاية أدرار ،نواذيبو .¹

تبلغ المساحة 1.030.700 كم² و العاصمة نواكشوط كما يبلغ عدد السكان حسب احصائيات البنك الدولي سنة 2015 4.1 مليون نسمة بنسبة نمو ديمغرافي بلغ 3 بالمئة ، و يبلغ متوسط عمر في موريتانيا 63 سنة متقدما على دول الساحل نتيجة لتباين مستوى المعيشة الا ان موريتانيا تعاني من ارتفاع نسبة الامية لدي المجتمع الموريتاني حيث بلغت سنة 2014 حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 46 بالمئة أي ما يقارب نصف المجتمع الموريتاني امي و هذا يؤثر على الحالة العامة لموريتانيا اين تحتل موريتانيا المرتبة 156 من 188 في مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2014 .²

يبلغ الناتج الخام الموريتاني حسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2014 5.1 مليار دولار و نسبة الفرد منه 1270 دولار و هي مرتفعة مقارنة مع دول الساحل الافريقي ، في المقابل تبلغ نسبة البطالة 31 بالمئة في ظل ميزان تجاري يعاني العجز ، حيث تركز موريتانيا على الزراعة كنشاط أساسي خاصة الصيد البحري بنسبة 23 بالمئة و القطاع الصناعي بنسبة 36 بالمئة اين تحتل الصين المرتبة الاولي من حيث زبائنها ثم الاتحاد الأوروبي و بعدها كوت ديفوار في المرتبة الثالثة اما بالنسبة للممومنين لها فالالاتحاد الأوروبي في المرتبة الاولي ثم الولايات المتحدة الامريكية و بعدها الامارات العربية المتحدة و الصين و المغرب في المرتبة الأخيرة و تغيب الجزائر عن قائمة اهم مموني موريتانيا حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية لسنة 2017 .³

¹موريتانيا البعد الجغرافي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية - <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers>

[pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie) بتاريخ 2017/10/13

² معطيات ديمغرافيا حول موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/10/12

[1/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie)

³ مؤشرات اقتصادية حول موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie)

بتاريخ 2017/10/13

اللغة الرسمية العربية إلى جانب لغات محلية الدونكية و العملة أوقية .

يعود تاريخ الاستقلال عن فرنسا 28 نوفمبر 1960.

مالي: هي جمهورية مالي و تقع في غرب إفريقيا تحدها الجزائر من الشمال النيجر من الشرق ويوركينا فاسو وساحل العاج من الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب السنغال وموريتانيا من الغرب تبلغ مساحتها مليون و مئتين أربعون ألف كم مربع و يبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة حسب احصائيات 2015 عاصمتها باماكو.¹

تعتبر دولة مغلقة تحدها سبعة دول يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب 1600 كم،² لكن في و عدد السكان بعاصمة البلاد باماكو 1.810.366 مليون نسمة، كما تعرف مالي نمو ديمغرافيا سنوي ب 3 بالمئة حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2015 و معدل الحياة في مالي 58 سنة لنفس المصدر عام 2014 و هو متوسط عمر صغير مقارنة بالمعدلات العالمية في حين بلغت نسبة الامية حسب تقديرات منظمة اليونسيف 33.4 بالمئة عام 2012 أي اكثر مني ثلثي سكان مالي يعانون من الامية و هذا مؤشر اخر على ضعف القدرات المجتمعية في مالي ، كما تحتل مالي المرتبة 175 عالميا في مؤشرات التنمية البشرية من اصل 187 حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2015 و هذا مؤشر على ضعف التنمية البشرية في مالي و يجعلها عرضت للهجرة و النزاعات و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في ظل فشل دولتي رهيب للمالي.³

-تقع مالي بين خطى عرض 10-25 شمالا، مساحتها تقدر ب: 1.240.231 كم²

-تاريخ الاستقلال 20 جوان 1960 و 22 سبتمبر 1960 هو اليوم الوطني لمالي، وسميت مالي بالسودان الفرنسية عام 1904⁴

- تتميز مالي بوجود نهرين وهما نهر السنغال ونهر النيجر إلا أن الشمال كله صحارى قاحلة
- في مالي مناطق أو ولايات أهمها العاصمة باماكو وتومبكتو و غاو و كيدال

¹معطيات حول مالي وزارة الخارجية الفرنسية - <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers>

[/pays/mali/presentation-du-mali](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers/pays/mali/presentation-du-mali) بتاريخ 2017/08/12

²Jain F, Africa south of sahra, 2012, 4 eme edition, united kingdom :Routledge ;2011, p779

³ مالي اجتماعيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية - <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers>

[/pays/mali/presentation-du-mali](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers/pays/mali/presentation-du-mali)

16-معطيات حول مالي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية - <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers>

[/pays/mali/presentation-du-mali](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers/pays/mali/presentation-du-mali) بتاريخ 2017/08/12

- تمثل الزراعة ما قدره 50% من الاقتصاد الوطني المالي

- تتميز مالي بامتلاكها للذهب واليورانيوم

- العملة: فرنك CFA

يبلغ الدخل الخام لمالي سنة 2015 حسب تقديرات البنك الدولي 12.747 مليار دولار و نصيب الفرد منه 760 دولار في حين يبلغ نسبة النمو سنويا في مجال الاقتصادي 5.4 بالمئة .

تبلغ التبادلات التجارية المالية 1.3 مليار دولار واحتياطي 14 مليون دولار عام 2010 ويعاني دائما الميزان التجاري المالي عجزا سنويا وأهم متعامل مع مالي بلجيكا وليس فرنسا فتصدر حديد بحوالي 12 مليون دولار لكن ارتفعت هذه الأرقام مع الصين حيث بلغت 111 مليون دولار واردات وتوقفت فرنسا في عام 2008، 277 مليون دولار وأصبحت الصين أهم مستورد في 2008 ب 94 مليون دولار أساسا مواد أساسية¹ ، و في احصائيات الأخيرة نجد ان صادرات فرنسا إلى مالي ارتفعت عام 2017 إلى 334 مليون أورو في مقابل واردات بقيمة 11 مليون أورو في نفس السنة.

في مؤشرات اخري اقتصادية لمالي حسب البنك الدولي فان زبائن مالي نجد افريقيا الجنوبية و سويسرا و ماليزيا إلى جانب الصين و فرنسا التقليديين حسب تقديرات 2015 و هذا يدل على الاهتمام الدولي بهذه المنطقة في حين نجد تطورا من حيث الممولين لمالي بداية من 2015 إلى يومنا هذا نجد سنغال و كوت ديفوار و البنين إلى جانب الاتحاد الأوروبي و الصين و نلاحظ تنوع من حيث الممولين و تغيب الجزائر الجار اللصيق في مالي رغم ان هناك تبادلات اقتصادية بينهما الا ان عملية التبادل تتم بطرق تقليدية كالمقايضة و التهريب الذي ينشط بشكل كبير على حدود البلدين.²

تشاد:³

مساحة تشاد 1.284.000 كم²

- العاصمة نجامينا كما تعتبر تشاد رابع دولة افريقية من حيث المساحة .

- اللغة الرسمية: فرنسية والعربية

- عدد السكان 7.780.000 ن

- تاريخ الاستقلال 1960/08/11

¹Jain Frank ; opcit ; p 795

²معطيات حول مالي ، مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية ، مرجع سابق

³ هقيرا حامد صالح ، تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا دراسة تشاد ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة الجزائر 3 ، قسم

العلوم السياسية) ، 2014 ، ص 146

- تحده ليبيا من الشمال والسودان من الشرق وإفريقيا الوسطى من الجنوب والكاميرون ونيجيريا في الجنوب الغربي والنيجر في الغرب .
 - تقع تشاد بين ارضي خط عرض 8-23 شمالا وبين درجتي خط طول 14-24 شرقا.
 - يتركز البترول في مدينة دوبا شرقا و يتم تصديره عبر كاميرون عبر المحيط الأطلسي¹
 - تحتوي تشاد على كميات كبيرة من النفط واليورانيوم لكنها من أفقر ثلاث بلدان في العالم²
- و يمكن ان نوسع في ما سبق كما يلي :

عرفت تشاد اربع ممالك إسلامية و هي مملكة كانم و مملكة برنو و مملكة بغيرمي و مملكة وداي حيث اقامت روابط حضارية مع دول المغرب العربي و الشرق الأوسط التي اعتبرت حلقة وصل بين شمال افريقيا و عمق افريقيا ، و تم الإعلان عن جمهورية تشاد في 28 نوفمبر 1958 و حصلت على الاستقلال السياسي من فرنسا في 11 اوت 1960.

اما الحدود السياسة لتشاد فتحددها ست دول افريقية و عربية من الشرق السودان و من الشمال ليبيا و من الغرب نيجيريا و من الشمال الغربي جمهورية النيجر و من الجنوب افريقيا الوسطي و الجنوب الغربي الكاميرون ، اين بلغ عدد سكان تشاد حسب احصائيات 2015 حوالي 15 مليون نسمة بنسبة نمو سكاني 3.5 بالمئة يتوزعون على 21 اقليما إداري اين تعتبر المناطق الجنوبية و الوسطي الأكثر كثافة بحكم توفر مناصب عمل و الخدمات الإدارية و الاجتماعية بهذه المناطق و تضم العاصمة لوحتها 1.5 مليون نسمة³.

اما نسبة الامية في تشاد فبلغت حسب احصائيات 2015 37.3 بالمئة من هم اكثر من 15 سنة لا يعرفون القراءة و لا الكتابة و هذا يعبر عن مستوى شعوب دول الساحل في مسالة مؤشرات التنمية البشرية اين تحتل تشاد حسب تقرير 2017 المرتبة 186 من اصل 188⁴.

يعتمد الاقتصاد التشادي على الزراعة و الثروة الحيوانية خاصة القطن و الذرة و الأرز إلى جانب ثروة حيوانية خاصة الماشية بحوالي 50 مليون رأس ، و بداية من عام 2003 استطاع التشاد ان يصدر

¹ موسي يوسف عيسي ادريس ، جمهورية تشاد الماضي و الحاضر و المستقبل ، ماخوذ من موقع www.alukah.net بتاريخ 2016/04/07 على 22

² محمد صادق صبور، مناطق الصراع في افريقيا، القاهرة، دار أمين للنشر ، (د س ن) ، ص50

³ <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad>

تشاد ماخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية يوم 2017/10/14

⁴ معطيات حول تشاد ، موقع وزارة الخارجية الفرنسية ، مرجع سابق .

النفط عبر ميناء كيربي في الكاميرون حيث تحسنت البنية التحتية لتشاد بعد تصدير البترول خاصة زيادة الاستثمارات الصينية و الهندية بالتشاد، في حين بلغ الدخل الخام لتشاد حسب تقرير 2017 10.90 مليار دولار في حين بلغ نسبة الدخل الفردي 880 دولار سنويا و هو ضعيف جدا مقارنة بالدول الأخرى و يعتبر من مؤشرات الفقر في هذا البلد الإفريقي.

تعتمد تشاد في لغتها الرسمية على اللغة العربية و الفرنسية إلى جانب اللهجات المحلية التي يتم تداولها بين أكثر 150 قبيلة مع وجود ثلاث ديانات و هي الإسلام بنسبة 65 بالمئة و المسيحية في حدود 30 بالمئة و الباقي مجموعات وثنية رغم ان الدستور يعتبر تشاد دولة علمانية.¹

النيجر:

تعتبر النيجر احد دول الساحل الإفريقي على مساحة تقدر ب 1.267.000 كم مربع لها حدود مع مالي غربا بطول يبلغ 800 كم و الف كم طول مع الجزائر شمالا و 350 كم من ناحية الشمالية الغربية مع ليبيا و حوالي 2000 كم شرقا مع تشاد و 1500 كم مع نيجيريا جنوبا و 250 كم مع البنين و 600 كم مع بروكينا فاسو من الجنوب الغربي.²

عدد سكان عام 2001: 11.060.291 مليون نسمة و في احصائيات عام 2016 حسب البنك الدولي بلغ 20.6 مليون نسمة بنسبة نمو ديمغرافية بلغت 3.8 بالمئة ، و يبلغ معدل متوسط عمر الأشخاص في النيجر حوالي 59.7 سنة و هو من المعدلات المنخفضة عالميا مقارنة بالمعدلات العالمية في حين بلغ ترتيب النيجر في مؤشرات التنمية البشرية 187 مم 188 أي ما قبل الأخيرة حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2016 و هنا نجد ان النيجر من بين افقر الدول عالميا و تعاني من هشاشة كبيرة في جميع النواحي.³

عدد السكان أقل من 14 سنة : 7 ملايين

ما بين 15-64 سنة : 7 ملايين

المجموعات الاثنية كمايلي:

¹ هقيرا حامد صالح ، مرجع سابق ، ص 148

² الموقع الجغرافي للنيجر مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية - [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger)

[pays/niger/presentation-du-niger](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger) بتاريخ 2017/10/10

³ مؤشرات اقتصادية حول النيجر مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger> بتاريخ

هوس: 6.069.731 م ن 55.36 % جرمة صوكاري: 2.300.874 ن 20.99 % توارق :
1.016.883 م ن 9.27 %
يولح: 935.717 ن 8.53 %
كانوري مانغا: 513.116 ن 4.68 %
توبو: 42.172 ن 0.38 %
العرب : 40.085 ن 0.37 %
العرب: 40.085 ن 0.37 %
غوماننتشي: 39.792 ن 0.36 %¹

كانت النيجر تتمتع بحكم ذاتي في فترة الاختلال الفرنسي أي منذ 4 ديسمبر 1958 إلى غاية استقلالها في 03 /08/ 1960 و هذا اثر في طبيعة النظام السياسي النيجري .
العاصمة: نيامي وهي سادس دولة من حيث المساحة اما دستور النيجر يدعم علمانية الدولة ،نظام الحكم جمهورية.

الجغرافيا: تقع في غرب إفريقيا خط عرضي 11.37 و 22.33 شمالا خط الاستواء وخطى طول 6 و 16 شرقا اما المناخ صحراوي شديد الحرارة جاف.

اما من حيث المؤشرات الاقتصادية بالنسبة لنيجر فيبلغ الناتج المحلي للنيجر 7.5 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2016 و حصة الفرد من الناتج الخام 322 دولار ، و اهم زبائن النيجر نيجيريا و فرنسا و الصين و غانا حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية 2016 اما الممولين لنيجر هم الصين على راس القائمة و بعدها فرنسا و نيجيريا و طوغو ، ففرنسا مثلا استوردت سنة 2016 من النيجر ما مقداره 220 مليون أورو في حين صدرت فرنسا للنيجر ما مقداره 128 مليون أورو في نفس السنة².

و تركز النيجر على قطاع الزراعة كأحد اهم القطاعات الاقتصادية في النيجر ثم الصناعات المتركزة أساسا على الاستخراجي كاليورانيوم و النفط و بعدها القطاع الخدماتي.

¹Harrison church, physical and social geography ; uk : Routledge , 2012 , p 930

²النيجر مؤشرات اقتصادية مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger)

بوركينافاسو :

تعتبر بوركينافاسو احد دول الساحل الافريقي في اغلب التصنيفات و الدراسات الا انها تصنف في بعض الدراسات الأخرى بانها بعيدة عن دول الساحل الافريقي بحكم عدم وجود تهديدات أمنية بها مثل مالي و النيجر و تشاد و هذا لا يمنعنا من التطرق اليها و دراستها خاصة انها من دول الخمس للساحل الافريقي فلها حدود من الشمال مع مالي و الشمال الشرقي مع النيجر اما الجنوب توغو و غانا و الجنوب الشرقي بنين و الجنوب الغربي ساحل العاج ، تتربع على مساحة تقدر 274.500 كم مربع و عاصمتها واغادوغو و اهم المدن فيها إلى جانب عاصمة البلاد بوبوديولاسو و كودوغو .¹

اما من حيث المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية فاللغة الرسمية في البلاد هي اللغة الفرنسية و يبلغ عدد سكان البلاد 16.9 مليون نسمة حسب احصائيات 2014 بنسبة نمو ديمغرافية تقدر ب 3 بالمئة و معدل عمر يبلغ 56 سنة و هو ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كما تبلغ نسبة الامية في البلاد 29 بالمئة حسب احصائيات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2014 و احتلت بوركينافاسو المرتبة 181 من 187 في ترتيب التنمية البشرية أي انها من الدول العشر الأخيرة في التنمية البشرية و الاقفر أيضا و هذا ما ينعكس كذلك على الفرد البوركينابي و مستويات معيشته و استقرار البلاد ككل.²

التوزيع العرقي: 40% موسي، 60% طوائف أخرى (فولاني، غورونسي، بوبو، سينوفو، ماندي) الديانة: أكثر من 60% مسلمون، 19% كاثوليك، 15.3% وثنيون، 4.2% بروتستانت، 0.6% آخرون، 0.4% لا دين لهم ، اما اللغات غير الرسمية و المتداولة في البلاد إلى جانب الفرنسية فهي الديولا و المورسي و الترقية و العربية بالنسبة اقل اين دمجت في بعض المناهج الدراسية .³

اما المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد فالدخل الخام للبلاد بلغ 12.5 مليار دولار ما بين 2014-2017 لكل سنة حسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و بلغت نسبة البطالة 3 بالمئة و هي

¹ معطيات عامة حول بوركينافاسو مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso)

بتاريخ 2017/12/13 على 13.30

² معطيات ديمغرافية حول بوركينافاسو مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 13.12.2017 على 13.30

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso)

³ بوركينافاسو معطيات عامة مأخوذ من موقع الجزيرة نت بتاريخ 16.12.2017 على 13.30

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/18/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88>

منخفضة بحكم ان اغلب المواطنين يعملون في القطاع الزراعي و الرعي و الصيد بطرق تقليدية حسب تقديرات البنك الدولي ، في حين يعاني الميزان التجاري للبلاد من عجز يقدر حوالي 2 مليار دولار سنويا و من بين اهم الزبائن لبوركينا فاسو سويسرا و مالي و جنوب افريقيا و الصين حسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة اما اهم مموليها فنجند الاتحاد الأوروبي في المرتبة الاولى ثم تليها الصين و كوت ديفوار و الولايات المتحدة الامريكية و الهند دائما بحسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة.¹

المطلب الثاني : طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الافريقي

من ضروريات الدراسة ان نتطرق إلى فهم و تحليل طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الافريقي لأنها تمثل احد الأطر المفسرة لمختلف الظواهر السياسية و الاجتماعية و الأمنية في هذه المنطقة.

- النظام السياسي الموريتاني :

عرف النظام السياسي الموريتاني تحولات عديدة منذ استقلالها عن فرنسا في 28 نوفمبر 1960 و ان سبق الإعلان عن الاستقلال في شهر سبتمبر 1960 حيث اصبح مختار ولد داهه الوزير الأول منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 1959 ثم رئيس للجمهورية في اوت 1961 ممثلا عن حزب الشعب الموريتاني الذي اصبح منذ جانفي 1965 الحزب الوحيد في موريتانيا.²

اعتمد مختار ولد داهه سياسة التعريب و الاعتماد على العربية كمحدد للهوية الموريتانية اين انضمت موريتانيا في نوفمبر 1973 إلى جامعة الدول العربية و اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للبلاد في مارس 1968 ، و بدأت موريتانيا تعرف تحولات خاصة مع دخول موريتانيا في حرب ضد جبهة البوليزاريو بعد اتفاقية مدريد في نوفمبر 1975 هذه الحرب و الهزائم التي توالى على موريتانيا دفعت إلى حدوث انقلاب عسكري في جويلية 1978 من طرف مجموعة من الضباط بقيادة مصطفى ولد السالك و الذي جاء بعده العقيد محمد خونة ولد هيداله الذي اصبح رئيسا للبلاد في جانفي 1980 حيث اقدم على

¹ مؤشرات اقتصادية حول الاقتصاد البروكيناوي ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso)

13.50 على 11.12.2017

²تاريخ التحولات الداخلية السياسية لموريتانيا ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie)

خطوتين هامتين و هما الغاء العبودية في البلاد في جوان 1980 و الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في فيفري 1984 .¹

القرار الذي اتخذه ولد هيداله دفع بمجموعة من الضباط الموالين لمقاربة المغرب إلى القيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس بقيادة العقيد معاوية ولد سيد احمد طايح في ديسمبر 1984 و الذي تولى السلطة و اصبح رئيسا للبلاد حيث اعلن في افريل 1991 عن بداية سلسلة من الإصلاحات السياسية في مجال التحول الديمقراطي ببلاد و تم صدور دستور جديد في جويلية 1991 و بعدها الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية في جانفي 1992 و تليها انتخابات تشريعية في مارس 1992 .²

بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس الموريتاني الذي كان في زيارة إلى المملكة العربية السعودية تم تنظيم انتخابات تشريعية في جوان 2006 كما تم تنظيم استفتاء في 26 جوان 2006 حيث وافق 97% من الموريتانيين على الدستور الجديد و بعدها انتخابات رئاسية في مارس 2007 اين فاز بها محمد ولد الشيخ عبدالله لاهي بنسبة 53 بالمئة ضد المترشح الاخر احمد ولد داهه.

في اوت 2008 قام الجنرال محمد ولد عبد العزيز و الجنرال محمد ولد غزواني بانقلاب عسكري ضد الرئيس مما ادخل البلاد في ازمة سياسية أعلنت فيها عن تنظيم انتخابات رئاسية في جويلية 2009 حيث اصبح محمد ولد عبد العزيز رئيسا للبلاد بنسبة 53 بالمئة من الأصوات المعبر عنها اما مرشحين اخرين كثر شاركوا في هذه الانتخابات الرئاسية³ ، هذا بعدما قام المجلس العسكري الموريتاني بعدة تعديلات على الدستور سنة 2006 لنقل الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية كما أصبحت مدة الرئاسة خمس سنوات عوضا عن ستة و تحديد العهدة بواحدة قابلة للتجديد .⁴

منذ جويلية 2009 و الوضع السياسي في موريتانيا هادئ فوز محمد ولد عبد العزيز في الدور الأول في الانتخابات الرئاسية و هو جنرال قديم في الجيش الموريتاني اين اصبح رئيسا للبلاد مع الانقلاب الذي حصل في 16 اوت 2008 ضد او رئيس مدني منتخب بشكل ديمقراطي سيدي ولد الشيخ

¹ ثلاث حكومات عسكرية في موريتانيا 1978-1984 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie)

² ثلاث حكومات عسكرية في موريتانيا 1978-1984 ،مرجع سابق

³الانقلابات العسكرية في موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

[/http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie)

⁴ عمر فرحاتي . مريم ابراهيمي ، الازمة في الساحل الافريقي الخلفيات و الابعاد ، الجزائر : دار الجزائرية للنشر ، 2017

عبد الله ، هذا الانقلاب وضع البلاد في أزمة مؤسسات استمرت سنة ثم الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية جديدة التي فاز بها محمد ولد عبد العزيز رئيسا للبلاد.¹

- النظام السياسي المالي :

تحصلت مالي على استقلالها في 20 جوان 1960 والتي كانت في فيدرالية مع سينغال لكن فضلت الانفصال في 22 سبتمبر 1960² أين أصبحت مالي جمهورية مستقلة و منفصلة عن السنغال .

في عام 1968 حدث انقلاب عسكري بقيادة الملازم موسى تراوري سبب سوء الأحوال الاقتصادية للبلاد ثم تولي السلطة وتم إصدار دستور جديد عام 1974 جعل مالي تحت نظام الحزب الواحد و هو حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة تراوري تم اسقاط هذا الحكم في 1991 وفي 1992 تم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز بها الرئيس ألفا عمر كوناري إلى غاية 2002 إلى ان خلفه محمّدو توماني توري ثم حدوث انقلاب عسكري في 21 مارس 2012 في العاصمة باماكو بسبب هزائم الجيش في شمال مالي ضد الأفراد والجماعات الإرهابية.³

- يوجد في مالي برلمان بغرفة واحدة أما السلطة التنفيذية بيد الرئيس و الحكومة والسلطة القضائية تشرف عليها المحكمة العليا للبلاد.

- تشكلت الجمهورية الثالثة في مالي ابتداء من تاريخ 12 جانفي 1992 أين تم وضع دستور جديد يقوم على الفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان والتركيز على دولة القانون

- السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية يتم انتخابه لمدة 5 سنوات عبر اقتراع عام وسري ويشاركة رئيس وزراء أما السلطة التشريعية فهي ممثلة في مجلس واحد يضم 147 عضو تعرف بالجمعية الوطنية يتم انتخابه لمدة خمس سنوات عبر اقتراع سري ومباشر.

- تم انتخاب الرئيس أما توماني كوري في 8 جوان 2002 وأعيد انتخابه 29 أفريل 2007 ثم الانتخابات الرئاسية في 2013 التي فاز بها إبراهيم بوبكر كايتا⁴ .

- كما توجد لجنة وطنية المستقلة للانتخابات

¹ عمر فرحاتي ، مريم إبراهيم ،مرجع سابق ، ص 71

² Victoria Haligau .Economy of mali,UK :roteledge,2011. P 52

³ جمهورية مالي مأخوذ من موقع -<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali>

⁴النظام السياسي في مالي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali>

- يوجد في أحزاب في مالي حوالي 94 حزب عام 2007
- السلطة التشريعية يضم برلمان مالي 147 عضو يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري و المباشر لعهدتها 5 سنوات .
- السلطة القضائية : المجلس الأعلى للقضاء يتكون من رئيس الجمهورية والوزير الأول وأعضاء من الجمعية الوطنية.
- المجالس القضائية :3 مجالس جهوية و7 محاكم أولية .
- النظام السياسي في تشاد :

تعتبر تشاد من بين المستعمرات الفرنسية سابق و الأكثر فقرا ، تولي رئاسة البلاد فرانسوا تومبالباي كوزير اول قبيل الاستقلال و بعد الاستقلال دخل في صراع مع غابريال ليزت الذي قام بطرده و اصدار قرار بحظر كل الأحزاب السياسية ما عدا الحزب التقدمي التشادي الذي كان زعيما له و هنا بدأت تبرز المعارضة المسلمة في الشمال بقيادة جبرين خير الله في سبتمبر 1963.

بدأت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية تتدهور بشكل كبير مع زيادة الضرائب هذا ما دفع بابراهيم ابشه إلى الإعلان عن قيام ثورة مسلحة سميت جبهة التحرير الوطني في مدينة ينالا غرب دارفور في السودان عام 1966 اين ضمت الكثير من الكوادر المسلمة من شمال التشاد بسبب تهميش الحكومة المركزية لهم حيث سيطرت هذه الحركة على شمال تشاد بأكمله خلال ثلاث سنوات و هنا تدخلت فرنسا لتقديم المساعدات للحكومة التشادية خلفت مقتل زعيمها ثم دخلت في مرحلة التشرذم و التفكك مما جعل تشاد تعيش ازمة داخلية تمثلت في حرب أهلية ¹.

فاصبح إقليم اوزو اقصى شمال تشاد منذ 1973 مركزا للمعارضة التشادية اين انتهى الامر بالرئيس التشادي فرنسوا تومبالباي إلى اغتياله اثر انقلاب عسكري في 13 افريل 1975 اين قاد الانقلاب الرائد عبد القادر كاموجي و سلم الحكم للجنرال مالوم فيليكس و تم ابرام اتفاق صلح في نيجيريا مع حسين هبري الذي تولي رئاسة الحكومة 29 اوت 1978 ، و لكن بقيت الأمور مضطربة بسبب التدخل الليبي في الصراع التشادي للاستفادة من الأقاليم الشمالية انتهت بتدخل فرنسي امريكي في جوان 1982 حيث عاد هبري إلى السلطة و دخل العاصمة تشادية و تسلم مقاليد الحكم فيها.

هبري دخل في حرب ضد ليبيا انتهت بتحرير الشمال بالكامل في 1987 ساعدت فرنسا تشاد من خلال عملية مانتا و بعدها عملية ابرفبيه ما بين 1983-1986 حيث استطاع بعدها الرئيس حسين

¹ هقيرا احمد صالح ، مرجع سابق ، ص 154

هيري توطيد حكمه و أصبح يطبق نظام الحزب الواحد و الذي عرف التصنيفات الجسدية و التضيق على الحريات في البلاد.¹

بعد 1990 بدأت تحدث تحولات في النظام السياسي التشادي بحكم الضغوط الدولية التي جاءت مع موجة التحول الديمقراطي في العالم و اوروبا الشرقية تحديدا اين تكونت حركة وطنية تعرف بالحركة الوطنية للإنقاذ في 2 مارس 1990 بقيادة ادريس دبي من الانقلاب على النظام الدكتاتوري الذي سقط في 4 ديسمبر 1990 ، و قام باستفتاء حول دستور البلاد في 31 مارس 1996 اين اصبح تشاد يقوم على نظام سياسي تعددي و الذي عدل مرة اخري عام 2005 ، الا ان الأوضاع لم تستقر بشكل أساسي و كامل بل بقيت المعارضة تستخدم السلاح في تحقيق مطالبها و تميزت هذه المرحلة بكثرة المراسيم الرئاسية و التغيير الحكومي المستمر حيث عرفت تشاد تغيير اكثر من 400 وزير.²

اما النظام السياسي في التشاد كان يعرف بنظام ديبي لدور الأساسي في فترة التسعينات و مع اعقبه من تعديل للدستور ، فهو نظام شبه رئاسي حيث يوجد سلطة تنفيذية مكونة من الرئيس عهده خمس سنوات قابلة للتجديد من الدستور حسب الدستور الجديد اما دستور 1996 فكان الرئيس يترشح لعهدتين فقط مدة كل واحدة 5 سنوات ، اما المادة 66 من الدستور فقد وضعت متى يتم اللجوء إلى الدور الثاني الا في عدم حصول المترشح على الأغلبية المطلقة و الا يمر إلى الدورة الثانية بعد أسبوع من اجراء الانتخابات في الدورة الاولى اما رئيس الحكومة و الوزراء فيعينهم الرئيس التشادي و تعتبر الحكومة مسؤولة امام الجمعية الوطنية الذي تجبره على الاستقالة.³

إلى جانب السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان التشادي المكون 188 مقعد يسيطر عليها الحزب الحاكم بسنبة 144 مقعد عهدة البرلمان اربع سنوات إلى جانب وجود 42 مجلس محلي يتم انتخابه بشكل دوري كل خمس سنوات في اطار الانتخابات المحلية اين يقوم النظام الإداري على مقاربة الإدارة اللامركزية.⁴

النظام السياسي النيجري :

¹ Goukouni Weddeye , temoignage pour l' histoira du Tchad , paris : rfi ; (S.D.E) ; p 41

² معطيات حول تشاد ، وزارة الخارجية الفرنسية ، مرجع سابق

³ Goukouni Weddeye.op.cit.p 134

⁴ التنظيم السياسي و الإداري في تشاد ماخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad>

عرفت النيجر العديد من الرؤساء منذ استقلال النيجر عن فرنسا و كان اول رئيس للنيجر هو هماني ديوري و الذي يعتبر أيضا من بين الأوائل المؤسسين للنظام الفرنكفوني و ساهم في انشاء ما يعرف بالمنظمة الفرنكوفونية في مارس 1970 ، و بعده جاء سيني كونتاشي ما بين 1974 إلى 1987 ثم على سايبو 1987 إلى 1993 ثم كل من مهمان عصمان و إبراهيم باري مينصارا 1993-1999 و بعدها مامدو طنجة و صالو جيبو 1999-2011 و أخيرا محمد ايسوفو منذ 2011¹.

منذ 1961 إلى غاية 1992 خضعت النيجر لحكم نظام الحزب الواحد تحت رئاسة هاما في ديوري والذي استمر حتى عام 1974 حافظ على علاقات جيدة مع فرنسا خاصة مع بداية اكتشاف اليورانيوم عام 1971 ثم حدث انقلاب عسكري الذي أطاح بحكمه وجاء مونتشييه إلى غاية عام 1987 ثم جاء بعدها علي سايبو والتي عرفت بالجمهورية الثانية دائما في ظل الحزب الواحد وفي عهده بدأت الاحتجاجات للمطالبة بالتعددية السياسية وهذا ما تحقق في عام 1990 وحدث تحولا في استثناء أطراف بداية 1991 في إطار مؤتمر المصالحة الوطنية في جويلية 1991 وجاءت بعدها الجمهورية الثالثة والتي جاءت مع المطالب التي قام بها التوارق في شمال البلاد وهذا ما أدى إلى إجراء انتخابات في أفريل 1993 أين فاز حزب قوى التغيير وانتخاب ماهامان عثمان وهو مسلم من قبائل الهوسا رئيسا للجمهورية².

وفي عام 1994 تم أبرام اتفاقية سلام مع توارق الشمال حيث تم تحكما حكما ذاتيا محدودا ،لكن في جانفي 1996 تمكن العقيد إبراهيم باري من إسقاط الجمهورية الثالثة من خلال انقلاب عسكري وفي ما 1996 تم تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها إبراهيم مناصرة وتعيين أحمد بوبكر رئيسا للحكومة وفي عام 1999 في شهر أفريل أعلن تقتل إبراهيم باري خلال انقلاب عسكري قاده الرائد داوودا مالام وانكي أعلن فيها انتهاء الجمهورية الخامسة معتمدا على النظام الشبه الرئاسي والتي فاز في انتخاباته الرئاسية شهري أكتوبر -نوفمبر 1994 مما دو تانجي أما الجمهورية السادسة 2010 إلى يومنا هذا بعد الإطاحة بالرئيس مامادو تاريخي يوم 2010/02/18 اثر انقلاب عسكري تزعمه العقيد سالو جيو و بعدها جاء في انتخابات الأخيرة سنة 2011 محمدو ايسوفو الذي فاز بالانتخابات بنسبة 58 بالمئة مقابل المترشح

¹ تطور السياسة الداخلية في النيجر مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger> بتاريخ

2017/10/11

²تطور السياسة الداخلية في النيجر مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية ، مرجع سابق

سيني عمارو الذي تحصل على 42 بالمئة و اعيد انتخاب محمدمو ايسوفو لعهدة اخري في مارس 2015.¹

-تم إقرار دستور في 18 جويلية 1999 والذي اعتمد فيه على النظام شبه الرئاسي:

-يتم اختيار الرئيس طريقة اقتراع سريرا ومباشر لفترة رئاسية مدة 5 سنوات .

-رئيس الوزراء و الوزراء

-السلطة التشريعية البرلمان يتكون من 83 مقعدا ثم أصبح في عام 2004 113 مقعد " الجمعية

الوطنية" ويتم انتخابهم عن طريق القوائم الحزبية لمدة 5 سنوات ويشترط حصول الحزب الواحد على نسبة 5% من الأحداث وما فوق حتي يتسنى له الفوز بمقعد برلماني²

-كما توجد مجالس محلية في 265 بلدية منذ 2002

-كما توجد 7 مناطق أو مقاطعات كبرى.

-توجد في نيجر تسعة أحزاب رئيسية وأهم أحزاب المعارضة وهي العدالة التي تنتمي للتوارق حيث

أعادوا الصراع مع الحكومة في 2007 وأهم مطالبها زيادة الاستثمار في الشمال.

النظام السياسي في بوركينا فاسو :

كانت تعرف بوركينا فاسو باسم فولتا العليا و هي احد المستعمرات الفرنسية حيث حصلت على

استقلالها في اوت 1960 و كان اول رئيس لها موريس ياميغو الذي أسس نظام الحزب الواحد لكن في

جانفي 1966 تدخل الجيش لحسم الاضطرابات الحاصلة في البلاد من طرف المقدم سانغولي لاميزانا

اين قام بتغيير النظام السياسي في سنة 1970 و تعيين جيرار وادروغو وزيرا أولا و تعيين جوزيف وادراغو

رئيس للجمعية الوطنية .

في فيفري 1974 انهي سانغولي لاميزانا التجربة الديمقراطية في البلاد و منع انشاء الأحزاب السياسية و

قام بتعيين حكومة عسكرية لكن وقع حراك سياسي في البلاد اثر إضرابات و احتجاجات عديدة دفعت إلى

¹تطور الحياة السياسية في النيجر مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger>

²Harrison church ; op cit , p 934

القيام بانتخابات تشريعية جديدة في نوفمبر 1977 و بعدها انتخابات رئاسية في افريل 1978 تقدم لها سانغولي لمينازا للحكم.¹

في نوفمبر 1980 سانغولي لامينزا تعرض إلى انقلاب عسكري جاء مع اضراب وطني في قطاع التربية على مستوى كل البلاد و هذا الانقلاب الذي قاده العقيد سايب زربو هذا الأخير تعرض أيضا إلى انقلاب عسكري في جانفي 1983 من طرف الطبيب الرائد بالجيش جون بابتيست وادراغو الذي اصبح رئيس للوزراء في البلاد و بعدها تم تأسيس لنظام سياسي يضم مختلف الفاعلين في المجال السياسي و العسكري في البلاد من بينهم هنري زونقو و توماس سانكارا و عبدوالسلام كابوري اين تم اختيار و الاعتماد على الاشتراكية كنهج للنظام السياسي في البلاد و تم اختيار اسم بوركينافاسو كاسم جديد للبلاد بدل فولتا العليا بداية من اوت 1984.²

وفي أكتوبر 1987 مقتل الرئيس توماس سانكارا و تولي باليس كومبورا السلطة و تم اجراء انتخابات تشريعية جديدة في جوان 1991 و التي اعتبرت بداية الانفتاح و التحول الديمقراطي في البلاد حيث ترشح باليس للانتخابات الرئاسية منفردا في ديسمبر 1991 التي عرفت مشاركة قدرت ب 25 بالمئة و تولي السلطة إلى غاية مقتل الصحفي نوربرت زونقو في ديسمبر 1988 اين تحركت موجة من الاحتجاجات التي قادتها المعارضة و المجتمع المدني و عين على اثرها الرئيس لجنة تحقيق اسفرت على اتهام مجموعة من ضباط الحرس الجمهوري في مقتل الصحفي اين تم الحكم على ثلاثة جنود بالإعدام و في افريل 2000 أعطيت مساحة اكبر للمعارضة رغم تجديد العهدة للرئيس سنة 2005 و 2010 ، في فيفري 2011 توفي تلميذ كان يبيع التبغ من طرف شرطي اثار هذه الحادثة احتجاجات عديدة في البلاد على مدى ثلاثة اشهر تم تعيين على اثرها رئيس وزراء جديد و هو لوك ادولف ثياو و في ديسمبر 2012 تم تنظيم انتخابات تشريعية و تشكل حلف سياسي جديد في البلاد يدعو إلى التغيير تم حدوث

¹ تطور النظام السياسي البوركينابي 1960-1980 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 بتاريخ 14.00 <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>

² النظام السياسي البوركينابي 1980-1987 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 بتاريخ 14.30 <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>

على اثر هذا الحلف تغيرات سياسية و احتجاجات كبيرة انتهت باستقالة الرئيس بليس كومباور و هروبه إلى كوت ديفوار .¹

وقد تولي المقدم إسحاق زيدا السلطة و بعده قائد القوات الجنرال هانوري تراوري و تعيين مجلس انتقالي في البلاد لتسيير شؤون البلاد نتيجة للضغوط الدولية اين تم تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية في 29 نوفمبر 2015 فاز بها روش كابوري و التي عرفت بعدها استقرار سياسي في البلاد. و يقوم النظام السياسي في البلاد على النظام البرلماني مع وجود صلاحيات للرئيس و تنقسم السلطة إلى تشريعية التي تتكون من الجمعية الوطنية أي مجلس واحد عدد الاعضاء فيها 127 مقعد مدت العهدة 5 سنوات و تمثل في 45 ولاية مقسمة على كل البلاد .

ما يمكن ملاحظته من خلال التطرق إلى هذه الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي هو عدم الاستقرار السياسي و كثرة الانقلابات العسكرية و التدخلات الأجنبية رغم الإمكانيات البشرية و المادية و الطبيعية التي تتمتع بها دول الساحل ، و هنا تتجسد فشل هذه الدول في تحقيق التنمية و الاستقرار بهذه الدول.

و نستعرض الخريطة التي تمثل دول الساحل الإفريقي:



المصدر الجزيرة نت www.aljazeera.net

¹ التحولات السياسية في بوركينا فاسو بعد 1990 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 16.12.2017 على <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>

المبحث الثاني : العوامل الداخلية للمأزق الأمني في دول الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة عذراء و خصبة من حيث الموارد الطبيعية التي تحتويها اذا استثنينا اليورانيوم المنتشر في النيجر و مالي و جزء من الجزائر فالدراسات الحديثة تؤكد وجود موارد طاقة كبيرة تسمح باستغلالها باقل التكاليف و هذا ما حرك القوى الكبرى حتى تنفذ لهذه المنطقة الحيوية و التي أصبحت بحكم التصارع الخارجي و المشكلات الداخلية حزام ازموي ، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى فهم أسباب الازمات في هذه المنطقة داخليا .

المطلب الأول : الصراع القبلي و الاثني في منطقة الساحل الإفريقي :

من الضروري فهم التركيبة السوسولوجية لدول منطقة الساحل الإفريقي لان هذه الدول لها مميزات و خصائص في هذا الجانب جعلت التركيب القبلي و الاثني جزءاً من المشكلات التي تعيشها بلدان هذه المنطقة ، كما ان ما يميز المجتمعات الإفريقية أنها ذات تركيبة هرمية داخل مجتمع قبلي فهي تصنف على أنها مجتمعات تقليدية اين نجد داخل المجتمع الواحد هناك تخاصم واعتماد في نفس الوقت ويمكن أن نزي ذلك التقسيم كمايلي ¹:

- 1/ مجموعة الرجال الناضجين يحتفظون بكل الحقوق والامتيازات المرتبطة بالأقدمية ويشكلون جيل الآباء.

- 2/ مجموعة من الرجال الشباب معترف بهم اجتماعيا ما يزالون معتمدين على غيرهم ويشكلون جيل الأبناء

- 3/ مجموعة أخيرة لم يرق أصحابها بعد إلى الوجود الاجتماعي الحقيقي وهم جيل الأطفال.

هذا النظام القبلي الابوي كان موجودا في إمبراطورية مالي التي كانت تضم (مالي، النيجر، غامبيا، ساحل العاج) فهذا النظام الأبوي في القبيلة شكل أيضا طوائف داخل هذه المجتمعات وتقل هذه الحدة في بوركينا فاسو أين نجد تناغم بين مكونات المجتمع²، كما أن بعض الدراسات تشير إلى أن سكان الساحل الإفريقي تتراوح نسبة المسلمون فيه 40-60% في غياب دراسات أكيدة وبعد المسيحيين ثم الوثنية وهذا راجع إلى دور الاستعمار الذي غير الكثير في التركيبة السوسولوجية في المنطقة وكذا نشر المسيحية عبر حملات التبشير خاصة البروتستانتية ، فتوجد في هذه المنطقة طرق صوفية عديدة عملت على نشر و المحافظة على الإسلام كالتيجانية و القادرية. كما تتميز المجتمعات الإفريقية عامة بتعدد

¹ عبد الودود ولد الشيخ ، القبيلة والدولة في إفريقيا، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص48

² المرجع نفسه، ص52

أشكال وأنماط التعددية الاثنية والدينية حيث توجد شمالا في مالي أكبر مجموعة اثنية وهي لما ندينغ Maude 50% من إجمالي سكان مالي بالإضافة البامبارا Bambara والمالنكي والسنونكين soninke والطوارق في الشمال التي تنتشر في النيجر وجنوب الجزائر وليبيا وشمال النيجر فالطوارق هم مجموعة أمازيغية من البدو الرحل الذين يقطنون هذه المنطقة وهذه الكلمة مشتقة من كلمة targa الأمازيغية التي تعنى الساقية كما يطلق عليهم اسم المثلثين أو الرجال الزرق إلا أنهم يفضلون تسميتهم ب إبماجيغن أو إيمطرهاغ و معناها الرجال الشرفاء الأحرار ويتحدثون لغة التماشق tanaerg وهي لغة بربرية غالبيتهم يدين بالإسلام السني ويتواجد أكبر عدد من الطوارق في دولة النيجر بأكثر من النصف عدد سكان النيجر و في مالي 500000 نسمة وفي ليبيا 2500 نسمة والجزائر 400000 نسمة وبوركينا فاسو 3500 نسمة.¹

و من بين أهم المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي هي مشكلة الهوية وهيمنة اثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال مما شكل تهمة وشعور بالإقصاء لدي المكونات الأخرى للمجتمعات في المنطقة فمثلا في مالي نجد أقلية البومبارا هي المسيطرة على الحكم منذ الاستقلال في 1960.

و يمثل هذا الجدول توزيع العرقيات داخل دول غرب افريقيا و الساحل الافريقي :

الدولة	المساحة (كم2)	اهم العرقيات
بوركينا فاسو	106.000	موصى ، بوبو ، جور ونسى
مالي	465.000	بامبارا ، فولاني ، سونغي ، طوارق
النيجر	490.000	الهوسا ، فولاني ، سونغي ، طوارق
نيجيريا	357.000	الهوسا ، فولاني ، ايبو ، يوروبا ، الابيبو

جدول يمثل التركيب العرقي لدول الساحل الافريقي بتصرف الباحث (المصدر : منير محمودي ، مصادر الصراعات في بلدان غرب افريقيا و اليات ادارتها ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص 50)

و يمكن ان نقدم مثلا عن التنوع العرقي في دول الساحل الافريقي فنجد في مالي العرقيات التالية التي تنتشر في مناطق مختلفة جغرافيا كما يلي :²

¹ عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص391

² محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 18

- التوارق touareg
- الكانوري kanouri
- البولس peuls
- السونغاي songhai
- البامبارا bambara
- الجرما djerma
- الهوسا haoussa
- العرب

اما في النيجر فنجد الهاوسا و التوارق و الكانوري و العرب و في التشاد هناك العرب من أصول سودانية و البايرمي و تاما و ماساليت و مبوم و التيدا و الكريش و هوسا و العرب .و من خلال هذا الجدول خاص بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع التارقي في منطقة الساحل الافريقي و شمال افريقيا نجد ان التوارق لهم تنظيم خاص بهم يختلف عن العرقيات الأخرى منتشرة في المنطقة .

و في هذا الجدول نوضح التقسيم القبلي في مالي و صفاتهم التي يتصفون بها :

اسم الطبقة	وصفهم
"إيماجن	وهم السادة، ويليهم
"إينسلمن"	وهم الطبقة المهمة بالتعليم والتعلم والدين
إيمغاد	الطبقة الغارمة
"إينادن	طبقة الصناع التقليديون
بلاس" أو "بزوس	أرقاء المحررون
"إكلان	طبقة العبيد

الجدول من اعداد الباحث و المصدر الجزيرة

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f057758637a>

و بالتالي نجد ان هناك خليط و مزيج في داخل دول الساحل الافريقي وفي ما بين دول الساحل الافريقي مما يبين ان شعوب هذه المنطقة ينتمون إلى أصول واحدة لعبت فيها العديد من المتغيرات منها

التاريخية و السياسية في إعادة توزيعها جغرافيا مما خلق تباينات في هيكله الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال .

و الخريطة التالية تبين توزيع الطوارق في منطقة الساحل الافريقي :



المصدر الجزيرة للدراسات : www.studyaljazeera.net

بالنسبة للغة في دول الساحل الإفريقي و غرب افريقيا فتأثرت بسياسة المستعمر خاصة ان هذه الدول كانت تتحدث اللغة المحلية لكل قبيلة و بعدها أصبحت لغة المستعمر هي اللغة الجامعة لهم في ظل غياب اللغة المحلية كتابة و اقتصرت فقط على المنطوق ، و لهذا اعتمدت اللغة الفرنسية كلغة رسمية للدول في هذه المنطقة .

واللغة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي هي اللغة الفرنسية لما للمستعمرين تأثير في هذه المنطقة إلا أن هناك لهجات محلية عديدة منتشرة في المنطقة فهي تبلغ حوالي 40 لغة في هذه المنطقة وأهمها البامبارا و التكرور و النولائية إلى جانب اللغة العربية.¹

اما من حيث الدين فنجد هيمنة الإسلام إلى جانب المسيحية بشكل واسع ثم تأتي الديانات المحلية و التي تعرف بالفتيش أي عبادة الاصنام و أرواح الأجداد إلى جانب ديانة فودو و التي يعتنقها

¹عبيد شليغم ، مرجع سابق ، ص 393

حوالي 10 ملايين شخص في منطقة الساحل الإفريقي و غرب افريقيا¹، فاذا نظرنا إلى الديانة الإسلامية في هذه المنطقة نجد انها تعتمد على الطرق الصوفية كالقادرية و التيجانية التي هيمنت على المنطقة إلى غاية بروز التيار السلفي مؤخرا.

و يمكن ان نقدم في هذا الجدول اهم الديانات في بلدان الساحل الافريقي:

الدولة	المسلمين	المسيحيين	ديانات أخرى
بوركينافاسو	48.6 بالمئة	16.7 بالمئة	34.1 بالمئة
مالي	81.6 بالمئة	2 بالمئة	16 بالمئة
موريتانيا	99.1 بالمئة	0.3 بالمئة	0.5 بالمئة
النيجر	90.7 بالمئة	0.6 بالمئة	8.7 بالمئة
نيجيريا	50 بالمئة	40 بالمئة	10 بالمئة

جدول خاص بتوزيع الديانات في منطقة الساحل الإفريقي بتصريف الباحث (منير محمودي ، مرجع سابق ، ص 57)

و في المنطقة نماذج عديدة من الصراعات القائمة على الاختلاف الاثني و العرقي في منطقة الساحل الإفريقي حيث تعتبر الحرب الأهلية في تشاد أحد النماذج الصراع الاثني في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا حيث بدأت الحرب الأثنية بين شمال مسلم متخلف ومحروم وجنوب مسيحي متقدم نسبيا ومسيطر على السلطة حيث بدأت الحرب في نوفمبر 1961 قام بها القلاصون في منطقة منجال في ظل حكم فرانسوا طمبالالي الذي ركز على قبيلة الساراء وإتباع سياسة صارمة ضد المسلمين ومن ثم بدا التمرد في الشمال حيث لجأت الحكومة التشادية إلى فرنسا للتدخل في مارس 1964 ولم يتوقف أمر عند هذا بل وقع انقلاب عسكري في أبريل 1975 بقيادة الجنرال أوليا نجا ووصول الرئيس فليك للحكم وهذا أدى بدوره إلى حدوث انشقاقات في القوات الشمالية المسلمة لكن جبهة فرولينات استطاعت الوصول إلى عاصمة التشادية وبعدها تم إسناد السلطة إلى الشماليين المسلمين ذو الأصول العربية هذا ما دفع أبناء السارا إلى دعوة انفصال الجنوب عام 1979 ولم تستقر الأمور حتى التدخل

¹ منير محمودي ، مصادر الصراعات في بلدان غرب افريقيا و اليات ادارتها ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ،

الفرنسي في أوت 1983 وبقي الأمر هكذا إلى غاية 1999 وهذا ما يدل على الانقسام القبلي والصراع الاثني في هذه الدول ونفس الشيء في مالي مما يمثل أكبر تهديد لهذه الدول في هذه المرحلة.¹ فآزمة الهوية والاندماج الوطني التي تتميز بها المجتمعات الإفريقية هي نتاج تعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت لغوية أو دينية ففي هذه المنطقة توجد أكثر من ألف لغة ولهجة بالإضافة إلى تنوع الأديان هذا ما انفكا على الصراعات الداخلية في دول هذه المنطقة.

هذا التنوع الاثني خلق تهميش ومشاكل اجتماعية واقتصادية نتيجة للفساد المنتشر في المؤسسات الدولة وهذا ما نجده في مشكلة الطوارق اين دخل الطوارق الذين كانوا يمثلون الطبقة السيدة أو الأسياد والزنوج العبيد في صراع بسبب سياسة المستعمر التي عملت على تفضيل قبيلة على أخرى خاصة أنها دعمت الزنوج على حساب الطوارق مما جعل هذه المجموعة تطالب باستقلالها في ظل هذا الصراع القبلي والاثني اين شكلوا تهديدا في إطار الأفكار الانفصالية في منطقة الساحل.

المطلب الثاني : الإشكالية بناء الدولة في افريقيا- الفشل الدولاتي

من بين اهم التحديات و المشكلات التي تواجه الدول النامية في افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية هي بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال ، حيث من الصعوبة ان تجد هذه الدول اليات لبناء مؤسساتها في ظل الموروث الاستعماري و التباين القبلي و الاثني داخل هذه المجتمعات ، و منطقة الساحل الافريقي احد هذه المناطق و الدول التي واجهت إشكالية بناء الدولة .

تشير الشواهد التاريخية إلى ظهور خمسة أنماط متتالية من الدول في غرب افريقيا و هي :²

-الدولة الأولية.

- الدولة العسكرية - التجارية.

- الدولة المفترسة.

- الدولة الاستعمارية.

- الدولة البيروقراطية.

¹أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 2001، ص246، 245

² عبد الله باتيلي ، الدولة في غرب إفريقيا من منظور تاريخي ، (تر : صبحى قنصوة) ، القاهرة : المجلس الأعلى

أ- الدولة الأولية التي ظهرت مع مملكة الحدادين السوسو SOSO و التي كانت نتاج التطور الإنساني الذي عاش في هذه المنطقة و أصبح يشكل نظاما اجتماعيا و اقتصاديا قائم على نوعية الحرفة و من ثم تأسيس كيان سياسي بدائي .

ب- الدولة العسكرية - التجارية و التي ظهرت خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء من القرن الثامن حتى القرن السادس عشر اين نجد تدمير للمالك الحرفيين كمملكة سوسو من طرف المالينكي خاصة مع ازدهار التجارة مع المسلمين و ظهور مملكة غانا و مالي إلى جانب انشاء جماعات للمسلمين في تامبكتو خاصة العلماء منهم.

ج- الدولة المفترسة التي جاءت مع تطور الجماعة العسكرية جنب إلى جنب مع جماعات نخبوية أخرى التي أدت إلى تقوية قوة الدولة في حوض النيجر حيث كانت تمتلك مالي اكثر من الف زورق في نهر النيجر و ميول الملوك إلى الترف و البذخ حيث يوزعون الذهب في رحلات حجهم.¹

من جانب اخر تعتبر افريقيا جنوب الصحراء و الساحل من بين افقر الدول في العالم و في هذا الصدد صرح ليستر ثرو صاحب كتاب " الصراع على القمة " و حامل جائزة نوبل للاقتصاد عام 1994 عن الوضع الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء ما يلي " افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تمثل سلة العالم الاقتصادية فاذا ما وهبك الله إياها و جعلك الله قيما اقتصاديا عليها فان الخطوة الذكية الوحيدة امامك هي ان تعيدها اليك ، ان الحدود في غير موضعها الذي يسمح بتقليل العدوات الاثنية كما ان الثورة الخضراء لا تزال بعيدة المنال عن الواقع الافريقي اصف إلى ذلك فان الحكومات الكفوّة لا وجود لها و على صعيد اخر فان مستويات التعليم و المهارات تقف عند ادنى حد و الديون ..."²

من خلال هذا القول لأكبر اقتصادي عالمي يوضح اهم أسباب تخلف دول الساحل الافريقي لخصها في ضعف التنمية الاقتصادية التي تركز على عدم استغلال الأمثل للقدرات و فشل الحكومات التي تفتقد إلى الرؤية الواضحة و الاستراتيجية في ظل التكيف مع المعطيات الحالية لبناء اقتصاديات خضراء مستدامة و الاستثمار في الراس مال البشري من خلال التعليم و التدريب خاصة ان هذه المنطقة رغم انها صحراء الا انها منطقة غنية بالموارد.

فهذه جملة من أسباب الفشل التي تعيق بناء الدولة في افريقيا و الساحل الافريقي خصوصا من جهة مقابل ما يمتلكه هذه المنطقة من إمكانيات كبيرة.

¹ عبد الله باتيلي ، مرجع سابق ، ص 47

² منير محمودي ، مرجع سابق ، ص 60

و اهم الازمات التي تواجه المنطقة هي ازمة الطوارق التي تمثل تحديا مشتركا لدى دول الساحل الافريقي خاصة مالي و النيجر و تشاد بحكم تواجد الطوارق بكثرة في هذه الدول مقارنة بموريتانيا و الجزائر و ليبيا و سنقوم بتحليل هذه المشكلة التي لم تجد لها حكومات دول الساحل الافريقي كما يلي :

1- ازمة الاندماج في المؤسسات الرسمية و سياسة الاقصاء لدى دول الساحل الافريقي :

تعتبر مسألة دمج الأقليات و الاثنيات في المؤسسات الرسمية و تقاسم السلطة و عدم احتكارها احد اهم التحديات و الأسباب التي خلقت فشل دولاتي في دول الساحل الافريقي فنجد ان هيمنة قبيلة معينة على السلطة يدفع بالاثنيات الأخرى ان تطالب بحصة تمثيلية لها في هذه المؤسسات لكن الملاحظ و المعمول به في هذه الدول هو تهميش و اقصاء القبائل الأخرى كما هو الحال بالنسبة للطوارق في دول الساحل الافريقي ، فتعتبر ازمة الطوارق من بين اهم الازمات في منطقة الساحل الافريقي لكن تعتبر هذه الازمة هامشية بالنسبة للقوى الكبرى مقارنة بالازمات الأخرى كالإرهاب و تهديد الدولة في دول الساحل الافريقي ، فهذه الجماعات تعتبر الأكثر تنظيما حيث لديها مطالب سياسية اتجاه دول المنطقة او حكوماتها المحلية الا انها كانت معزولة من الناحية الجيو سياسية حيث دخل الطوارق في صراع مع حكومة مالي و النيجر لكن كان للتدخل الجزائري و أحيانا الليبي اثر في تهدئة الأوضاع بالمنطقة .

كما تقوم الأنظمة السياسية في افريقيا و الساحل الافريقي على مبدا الثوراتية و التوارثية في أنظمة الحكم¹ ، أي ان السلطة قائمة على فرد واحد بعينه يستغل الإرث في خدمة مصالحه الشخصية و المقايضة بها مع النخب الحاكمة مما يزيد من درجات الفساد في هذه الأنظمة كما يخضع مؤسسات الدولة إلى توجهاته و مصالحه ، كما ان حكومة مالي و إلى غاية 1993 لم تسمح للطوارق الاندماج في الجيش المالي و ان كانوا موجودين فانهم ممنوعون من الترقية² .

اندلعت في النيجر و مالي نزاعات عام 1990 اين طالبت الحركة الوطنية لتحرير الازواد بغيردالية مندمجة بين شمال النيجر و شمال شرق مالي لكن تم ابرام اتفاقية سلام في افريل 1995 في الجزائر ينص على التخلي عن مطالبة التوارق بالحكم الذاتي و القبول باللامركزية .

كما اندلعت في اكاديز في النيجر عام 2007 بقيادة حركة النيجريين للعدالة حيث تطالب بتقسيم عائدات اليورانيوم بين الحكومة و الجماعات المحلية .

¹ ديفيد فرنسيس ، مرجع سابق ، ص 21

² كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 83

فالدول في الساحل الإفريقي عرفت نمطا واحدا من الدولة و هي الدولة البيروقراطية هذه الدولة التي ظهرت بعد الاستقلال اين عرفت انتقال السلطة من البورجوازية الاستعمارية إلى نظيرتها المحلية و هي نتاج تطور هذه المجتمعات على مدى أربعة قرون من الزمن حيث أصبحت السلطة الحاكمة بعد الاستقلال تعرف بالبورجوازية الإدارية او البيروقراطية حيث يمثلون امتداد للفكر التسيير الاستعماري¹ و بالتالي سيطرة النخب العسكرية في دول الساحل الإفريقي بعد امضائها لاتفاقيات ثنائية مع فرنسا في اطار المظلة العسكرية أي انشاء قواعد عسكرية فرنسية و هي عبارة قوة تلجأ لها النخب المتصارعة في داخل الدولة بالساحل الإفريقي لحسم القضية أي ازمة سياسية او اجتماعية مثل ما حدث في الغابون عام 1963 و 1990 و موريتانيا سنة 1968 و النيجر عام 1975.² كما تتميز القارة الإفريقية بظاهرة الحروب الأهلية منتشرة بكثرة وهذا بسبب ضعف الاندماج الوطني في هذه الدولة الإفريقية وضعف الدول الإفريقية في توزيع الثروة بشكل عادل جعلت من هذه المنطقة هشة.³

وهذا التباين وتهميش القبائل عن اخرى أدى إلى بروز صراعات وحروب أهلية كما حدث في تشاد وفي مرحلة ما بعد الاستقلال مما دفع بالمستعمر إلى العودة مرة ثانية لحسم الموقف في هذه الدول ، وأثناء تواجد المستعمر في هذه الدول جعلها تابعة بشكل مستمر به في حل النزاعات او تقسيم الثروة و المناصب .

كما تعتبر الحدود الميراث الذي ورثته النخب بعد الاستقلال عن المستعمر هذه الحدود أرادت المحافظة عليه في اطار ان الدول تعرف بحدودها المتوارثة بعد الاستقلال وهذا ما كرسه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و زاد من تجاهل التمايزات الاثنية والاجتماعية داخل هذه الدول.

و بالتالي نجد ان الدول الثلاث (مالي ، النيجر و تشاد) لم تستطع إيجاد اليات لدمج الطوارق في مؤسساتها الرسمية خاصة الجيش او إعطاء الأولوية لهم في تولي المناصب السياسية و الإدارية على عكس ما قامت به الجزائر اين أعطت للطوارق خصوصية لهم و ادمجتهم في كل المؤسسات الرسمية الوطنية ، و لهذا نجد منذ استقلال دول الساحل و هي تعيش مشاكل صراعية مع الطوارق في اقاليمها مما خلق حالة عدم الاستقرار بها.

¹ عبد الله باتيلي ، مرجع سابق ، ص 64

² مرجع نفسه ، ص 66

³ شحمات مراد، مرجع سابق ، ص 65

2- إشكالية الحدود و الموروث الاستعماري :

تعود حدود الدول في منطقة الساحل الإفريقي إلى المستعمر الذي رسم حدودا غير اخذ بالحسبان طبيعة المجتمعات و التركيبة الاثنية و العرقية في منطقة الساحل الإفريقي او يمكن القول بان هذه الحدود وضعت بشكل مدروس لتقسيم ما هو مقسم لزيادة الصراعات و النزاعات في الدول التي استعمرتها . نجد ان المستعمر ركز في دول الساحل الإفريقي على بناء الدولة في الجهة الجنوبية لهذه الدول و جعلها القلب النابض لها باستثناء السودان التي جاءها الانجليز من الشمال لكن المستعمر الفرنسي ركز على دول التي كانت تحت سيطرته في الساحل الإفريقي على الجزء الجنوبي لاعتبارات كالكتافة السكانية و التنوع البيولوجي و البيئي ¹.

فوجد مثلا مالي أقامت فرنسا الدولة المدنية فيها في الجنوب مع جعل نهر النيجر كخط فاصل مع الشمال مما عرضه إلى الإهمال و التهميش و جعل في الشمال مجموعة من التكتلات العسكرية و هذا ما خلق معضلة بعد الاستقلال لدى حكومات هذه الدول في خلق توازنات سياسية و اقتصادية و اجتماعية بين الشمال و الجنوب في بناء العملية التنموية في دول الساحل الإفريقي .

اما الدولة الاستعمارية و هي الدولة التي ظهرت مع موجة الاستعمار الأوروبي و الفرنسي خصوصا للمنطقة و اخضاعها لسيطرتها حيث ظهرت طبقة جديدة من القيادة تعرف بالسيدو cedeo و هو اسم يطلق على الطبقة العسكرية الجديدة و الذين اصبحوا في ما بعد في مراكز القيادة ².

كما ظهرت طبقة بورجوازية من اهل السكان المحليين تعرف بطبقة الكومبرادورية و التي عاشت في عزلة ثقافية عن المجتمع ، كما استعانت فرنسا بعلماء الدين في دول غرب افريقيا لتقوية وجودها مع اعطائهم امتيازات و جعلهم زعماء روحيين خاصة مع تراجع الطبقة البورجوازية و كذلك تعيين حكام محليين لإدارة شؤون المقاطعات المحلية او ما يعرف بالكونتونات و في الوقت نفسه استخدام العنف ضد السكان ³.

الحدود التي افرزها الاستعمار و تقسيماته أدت إلى بروز ما يعرف بأزمة الاندماج الوطني والذي يتمثل في التعدد اللغوي والعرقى أين تصل في الدولة واحدة 20 لغة محلية وأيضا التعددية الدينية ، هذا

¹ محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 21

² عبد الله باتيلي ، مرجع سابق ، ص 52 .

³ مرجع نفسه ، ص 62.

كله أدى إلى عدم الاندماج الوطني والذي انعكس على الاندماج الإقليمي والقاري عموماً أي الصراعات بين الدول الأفريقية في حد ذاتها.¹

ولم يتوقف هذا الأمر بل عمل الاستعمار على خلق تمايزات اثنية داخل المجتمعات الإفريقية سواء من إعادة ترتيبها أو خلق طبقات جديدة فيها أين يتم توزيع المناصب و المكاسب حسب المصالح الاستعمارية أثناء الاستعمار وما بعد الاستقلال في إطار ما يعرف بسياسية فرق تسد.²

كما قام المستعمر بتكوين نخب مشبعة بالثقافة الاستعمارية الفرنسية سواء سياسياً أو عسكرياً تعمل على تأهيلهم لمسك زمام السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال في إطار ربطها لغويا واقتصاديا وثقافيا بفرنسا وهذا ما كان ، كما يعتبر مؤتمر برلين عام 1884 نقطة البداية لتقسيم إفريقيا وفق المصالح الأوروبية فهذه التقسيمات أثرت فيما بعد ما يعرف الدولة الوطنية التي لم تستطع أن تتخلص من الإرث الاستعماري لها بالإضافة إلى الاختلافات الاثنية الموجودة.³

لكن هذا التقسيم الداخلي اظهر في ما بعد ان المناطق الشمالية تتمتع بوجود المواد الطبيعية و المعدنية و الطاقوية لم تكتشف في تلك المرحلة كالبتترول في شمال تشاد و اليورانيوم في شمال النيجر و احتياطات من الذهب و البترول في شمال مالي و بالتالي خلق صراع ما بين الحكومات المركزية في دول الساحل الافريقي و الأقليات و الاثنيات خاصة الطوارق الذين يعيشون في الشمال و الذي يتميز بصعوبة طبيعته الصحراوية و ندرة الموارد المائية مقارنة بجنوب هذه الدول ، فأصبحت الحكومات المركزية تبحث عن اليات كيفية الاستفادة من هذه المواد الطاقوية و المعدنية كمورد إضافي لهذه الدول في المقابل السلم و الاستقرار فيها و لكن مع نفس السياسات القائمة على التهميش و بهذا البقاء في نفس الحلقة التصارعية بين مختلف مكونات المجتمع في دول الساحل الافريقي .

3- أزمات التوزيع الاقتصادي و الفشل السياسي :

يمكن ان نحصر اهم أسباب عدم الاستقرار وبناء الدولة منطقة الساحل إفريقيا إلى ما يلي:⁴

1/الفشل السياسي للدول بحيث أن عدم قدرة هذه الدول على ممارسة السيطرة المنظمة على مجموع ترابها يعد الإشكالية المركزية المغذية لمخاطر الاستقرار والنزاعات المسلحة.

¹أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق، ص 110

²مرجع نفسه، ص112

³ديفيد فرانسيس، إفريقيا السلم والنزاع، (تر: عبد الوهاب غلوب)، القاهرة المركز القومي للترجمة، 2010، ص157

⁴كريم مصلوح ، مرجع سابق، ص49

2/ عسكرة متزايدة للمنطقة فهذه العسكرة تساعد على انتشار السلاح برغم وجود اتفاقية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تمنع انتشار الأسلحة الكبيرة والصغيرة.

3/ الضغط الديمغرافي حيث تعرف المنطقة تزايدا ديموغرافيا سريعا ينم على كونه متأخرا ويتوقع أن يصل عام 2040 إلى 150 مليون نسمة في هذه المنطقة .

4/ مواجهات لأجل الموارد الطبيعية يساعد عليها توافر بها المواد والمعادن بكميات كبيرة لغاز والنفط و اليورانيوم والذهب والماس والحديد والفوسفات ويتم تصدير هذه المواد نحو آسيا عبر السودان ونحو الو.م.أ عبر إقليم غينيا ونحو أوروبا عبر الصحراء .

ويمكن التنويه هنا أن ضعف الدول في ممارسة الرقابة على المجال الترابي يعود لضعف قدرات هذه الدول على ممارسة هذه الرقابة ، فالرقابة على المجالات الصحراوية الواسعة لا يمكن أن تشبه في كل الحالات الرقابة على السهول حيث تركز الدول في المناطق الصحراوية على المناطق التي فيها ثروة بترول و النفط وتحتاج الدولة إلى موارد هائلة لممارسة مستوى دائم من التأهب الأمني والعسكري في الصحراء .

ويمكن أن نحصر أسباب الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي كما يلي:

1/ أزمة الشرعية و يقصد بها أزمة الشرعية السياسية وما يترتب عنها من القضايا المتعلقة ببناء الدولة حيث نلاحظ بوضوح عمق تجذر الأنظمة والنخب السلطوية والتي تفتقد في مجملها إلى الشرعية السياسية والتي أدت إلى الأزمات السياسية مما يفقد التواصل بين تلك الأنظمة وشعوبها وهذا ما يؤدي إلى فتح باب التدخل الأجنبي.

2/ أزمة التغلغل وتقصد بها عدم قدرة الدولة على مراقبة وبسط نفوذها على جميع أقاليمها مما جعلها تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة كالجماعات والمنظمات الإجرامية وهذا ما شهده في مالي وتشاد 3 أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي.

4/ أزمة الفساد: تعتبر 70% من دول الساحل الإفريقي تعاني من الفساد ولم يتجاوز 3 من 10 من مؤشر الفساد .

كما تقوم هذه الدول بانتهاج سياسة علمانية تقضي على الزوايا والبعث الروحي لها في إطار مبادئ الاشتراكية خاصة في مالي والنيجر في فترات زمنية ماضية رغم أهمية هذه الزوايا و أبتقت على هذا الأسلوب في الوقت الراهن مما اضعف دور هذه المؤسسات التي لها أهمية في تلاحم مكونات المجتمع و القضاء على التفرقة في ما بينه.

إلى جانب أسباب أخرى زادت من معضلة فشل بناء الدولة في الساحل الإفريقي نجد :

4- عدم العدالة في التوزيع داخل الدول:

اعتمدت هذه الدول بعد استقلالها على مبدأ الانحياز المقصود أو غير المقصود في عملية توزيع الثروات والمناصب فأحيانا يمثل النخب الحاكمة إلى قبيلة أو أئمة معينة لحسابات مصلحة واقتصادية واجتماعية وأحيانا يتم تجاهل منطقة بدون قصد نتيجة سوء التخطيط مما دفع إلى بروز تفاوتات اجتماعية وبتالي الدخول في صراعات وعدم الاندماج الوطني في إطار ما يعرف بأزمة التوزيع.

كما واجهت هذه الدول إشكالية تنظيم الحكم وتطويره بما يتلاءم بحاجيات هذه المجتمعات¹ خاصة أن معظم هذه الدول اعتمد على أنظمة حكم اشتراكية التي تقوم على الحزب الواحد والشمولية وإقصاء الآخر وهذا ما لم يكن يتلاءم مع الواقع الإفريقي ، وكانت معظم هذه الأنظمة تقوم على القمع والتعسف والفساد السياسي والمالي مما يدفع إلى تزايد الصراعات الداخلية فيها وبالتالي يمكن أن تلخص أهم العوامل المؤثرة في عملية بناء الدولة في إفريقيا وهي الخيارات الإيديولوجية للقادة الأفارقة وللتحديات السياسية والاقتصادية وميزات الخبرة التاريخية للمستعمر، فهذه الأنظمة حافظت على الأجهزة الإدارية والبيروقراطية التي تركها المستعمر أثناء مرحلة الاحتلال مما جعلها ترتبط مع النظم الموجودة في الدول الأوروبية ولكن مع فارق أساسي وهذا أن النظم الإدارية في أوروبا ارتبطت طبيعة الأنظمة السياسية الديمقراطية والتي كانت تتطور أما في الدول الإفريقية فحافظت عليها جامدة في بيئة تسلطيه وهذا أعطها تخلفا أكبر وجعلها تابعا إما في إطار الفرانكفوني أو الكومنولث.

فالدول الإفريقية واجهت مشاكل كبيرة لما بعد الاستقلال حيث اقامت أنظمة تقوم على ما يعرف بحكم الشخصيات بحكم أن هذه الشخصيات قادة حركات التحرر وقادت التوجه الكاريزمي لهذه المجتمعات² وهذا الحكم أثر في تهميش المؤسسات الأخرى التشريعية والتنفيذية وبالتالي تراجع بناء الدولة المدنية على حساب القيادة الفردية وبتالي أصبحت شكلا وهيكل لا فائدة منه وبتالي التراجع عن بناء الدولة الوطنية وأفرز الفساد بجميع أشكاله وأنواعه ومستوياته بل وزاد من ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان وكبت الأصوات المنادية بالإصلاح مما دفع إلى الحروب الأهلية أو صراع النخب إما بهدف تقسيم الرفع والمصالح أو بهدف الإصلاح والتقويم.

¹ أحمد إبراهيم محمود ،مرجع سابق،ص126

²مرجع نفسه،ص131

5- ضعف التنمية و التركيز على التسليح :

تقوم الأنظمة في منطقة الساحل الإفريقي على التركيز بناء المؤسسات العسكرية و زيادة التسليح و الانفاق العسكري بحجة مواجهة الصراعات الداخلية و التهديدات الخارجية و لكن هذا الانفاق العسكري لا يتماشى مع القدرات المالية و الاقتصادية لهذه الدول التي تعاني من ضعف في التنمية و مديونية كبيرة و أداء اقتصادي ضعيف و محدود.

تتميز افريقيا بوفرة المواد الطبيعية اين تنتج افريقيا يوميا 10 ملايين برميل من النفط أي ما يمثل 12 بالمئة من النفط العالمي و 18 بالمئة من الغاز الطبيعي الا ان هذه الثروة لم تترجم إلى واقع اقتصادي او تحسين المستوى المعيشي ضمن ما يعرف بالفقر وسط الوفرة¹ الذي يعود إلى سوء التسيير و فساد النخب الحاكمة و ضعف الدولة فيها، و هنا توجه الانتقادات لهذه الدول التي لا تراعي أهمية التنمية المحلية من اجل الاستقرار و توجه جزء من ميزانيتها الضعيفة إلى التسليح و شراء الأسلحة من الدرجة الثانية و هذا يبين سوء التسيير و عدم حوكمة هذه الأنظمة و عقلنة مواردها الاقتصادية و البشرية.

ترتيب الدول الافريقية حسب مؤشر التنمية البشرية ما بين 1990 إلى 2007 حسب الجدول التالي :

ترتيب الدول 1990	ترتيب الدول 1995	ترتيب الدول 2000	ترتيب الدول 2005	ترتيب الدول 2007
170- تشاد	170- أفغانستان	170- بورندي	173- تشاد	173- مالي
171- سيراليون	171- اثيوبيا	171- اثيوبيا	174- مالي	174- النيجر
172- بوركينا فاسو	172- مالي	172- بوركينا فاسو	175- بوركينا فاسو	175- غينيا بيساو
173- مالي	173- سيراليون	173- النيجر	176- سيراليون	176- بوركينا فاسو
174- النيجر	174- النيجر	174- سيراليون	177- النيجر	176- سيراليون

جدول يمثل مؤشر التنمية البشرية 1990-2007 البلدان الخمسة الأخيرة (المصدر: ديفيد فرنسيس ، مرجع سابق ، ص 13)

¹دافيد فرنسيس ، مرجع سابق ، ص 12

اين نجد ان الدول التي تحتل المراتب الخمس الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية في العالم حسب الأمم المتحدة هي الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي اين احتكرت هذه المراتب كل من مالي و النيجر و تشاد و بوركينا فاسو إلى جانب دول أخرى و هذا من الفترة التي تمتد من سنة 1990 إلى 2007 و هي فترة طويلة لم يتغير ترتيب هذه الدول في هذا المؤشر مما يبين ان الوضع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي لم يتغير في هذه الدول التي تبقي تعاني من تراجع في الأداء التنموي و الذي ينعكس على حالة الاستقرار في دول المنطقة عموما.

كما بلغ قيمة الدين الخارجي لدول الساحل الإفريقي سنة 2005 حوالي 176.7 مليار دولار حيث تشير تقارير المنظمة العالمية للفساد بان سبع دول من الساحل الإفريقي ضمن عشرين دولة هي الأكثر فسادا في العالم ومن هنا نجد رقم الديون كبير بسبب غياب الحوكمة و الرشادة في تسيير القطاعات و النشاطات الاقتصادية.

مما سبق نجد ان العوامل سابق ذكرها كلها تؤثر على الضعف الدولاتي و الفشل في الأداء المؤسساتي من طرف هذه الدول مما انعكس سلبا على استقرارها و تحقيق معدلات نمو تسمح بتحقيق الاستقرار لدى شعوب هذه المنطقة .

كما لعب المستعمر دورا أساسيا في إبقاء دول الساحل الإفريقي تابعة له و تدور في حلقة الفشل و التخلف من خلال ربط الأنظمة بمصالح الدول المستعمرة و على رأسها فرنسا و الحرص على استمرارية الأنظمة التي تخدم مصالحها حتى و لو كانت فاسدة و لا تحترم حقوق الانسان مما يجعلها تتعامل بازدواجية في هذا الملف.

المبحث الثالث : طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي و انعكاسها على الجزائر

ظهرت تهديدات جديدة في منطقة الساحل الإفريقي غير التي كانت تهدد دول المنطقة في فترة الحرب الباردة كالتهميش و الاتنية و الحدود و العدو الخارجي في ظل هيمنة فكر أيديولوجي متصارح شرقي و غربي ، لكن الوقت الراهن افرز تهديدات امنية جديدة تتماشى مع تحولات التي يعرفها العالم خاصة بعد احداث 11 سبتمبر و التي تتميز بالشمولية و العالمية و صعوبة التحكم فيها و هي التي سنستعرضها في هذا المبحث ، إلى جانب ربط هذه التهديدات اللاتماثلية و انعكاسها الجزائر من جميع النواحي و المستويات.

و سنركز على ثلاث تهديدات امنية و هي الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي :

قبل التطرق إلى انعكاسات الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على الامن الجزائري لابد من التطرق إلى تحديد مفهوم هذه الظاهرة العابرة للحدود ، لان تحديد المفهوم يبين ابعاد و انعكاسات هذه الظاهرة اين يعرف هذا المصطلح تمايزا من حيث تحديد الإطار المفاهيمي من جهة إلى آخر من دولة إلى أخرى نتيجة لعدة عوامل أهمها :

1/ مشكلة على مستوى التنظير تتصل بالمفاهيم والمصطلحات على النحو التالي:¹

- عدم وجود اجماع بين الباحثين حول تحديد المصطلح وذلك يرجع إلى التنوع الثقافي المرتبط بتفسير الفعل الإرهابي.
 - تداخل مفهوم الإرهاب مع المفاهيم الأخرى ذات صلة بالمعني.
 - إن مصطلح الإرهاب يثير لأول وهلة حكما ينطوي على الرفض والإثار للأعمال الإرهابية .
 - إن مصطلح الإرهاب مفهوم ديناميكي وليس إستاتيكي و تتباين أشكاله وأهدافه من دولة الأخرى
 - غياب تأصيل نظري على مستوي النظرية العلمية تحدد هذا المصطلح.
- 2/ مشكلة غياب الموضوعية والحياد القيمي في التحليل المنتوج للظاهر² بحيث لا توجد محددات علمية ونظرية حيادية لظاهرة الإرهاب.

¹ هبة الله أحمد ، الإرهاب الدولي، الإسكندرية : منشأة المعارف، 2011، ص 36

²مرجع نفسه، ص 38

3- مشكلة المناهج المستخدمة في أغلبها وصفية فهذا لا توجد مناهج قاعدة بحد ذاتها موجهة لدراسة هذه الظاهرة.

و نعود إلى تعريف الإرهاب:

في مختار الصحاح الإرهاب كلمة مشتقة أقرها مجمع اللغة العربية في الفعل "رهب" بمعنى أخاف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب" وأرهبه بمعنى خوفه وأرهب بمعنى ركب الرهب أي يستعمل في السفر من الإبل، أما في المعجم الوسيط "مشتقة من معنى الرعب و الفرع والخوف وإن كانت الرهبة في اللغة العربية لفظا استخدام في المعتاد عند التعبير عن الخوف المشوب بالاحترام لا خوف الفرع الناجم عن تهديد قوى مادية أو حيوانية أو طبيعية¹.

اما في تعريف اخر للإرهاب فهو " سلك سبل العنف بهدف تحقيق اهداف سياسية " ².

اما في قاموس أكسفورد" تستخدم كلمة Terrorist للإشارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبه وعملائهم ابان الثورة الفرنسية كما أنا كلمة إرهابي تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم أرائه بالإكراه أو التهديد أو الترويع ³.

و في تعريف اخر حسب وزير الخارجية الفرنسي سنة 1934 بعد اغتيال ملك يوغسلافيا سنة 1937 اين عرفه " هو الاعمال الاجرامية الموجهة ضد الدولة و التي يكون من شأنها اثاره الفرع و الرعب لدي شخصيات معينة او جماعات من الناس " ⁴بمعني حصر مفهوم الإرهاب في التهديدات التي تمس الدولة بالدرجة الاولى .

اين نجد عدم وجود اجماع حول تعريف الإرهاب فحسب الباحث جروجري لوكوتز ان تعريف الإرهاب لم يلقي اجماع اين تم حصر في الثمانينات من القرن الماضي حوالي 109 تعريف للإرهاب و الذي انحصر في اغلبه حول تهديد الدولة باستخدام العنف كاختطاف الطائرات و قتل العسكريين ، و في التسعينات من القرن الماضي تم تحديد اكثر 212 تعريف للإرهاب حيث اصبح يعرف بانه استخدام العنف و الترويع لتحقيق أغراض لجهة ما " ⁵.

¹ هبة الله أحمد ، مرجع سابق ، ص 40

² ابن منظور أبو الفضل ، لسان العرب ، ج6 ، بيروت : دار الصادر ، 2003 ، ص 241

³ هبة الله احمد ، مرجع سابق ، ص42

⁴ محمد سلامة الراوشدة ، اثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة ، عمان : دار الثقافة ، 2010 ،

⁵Gregory lewkowicz , le problème de la définition du terrorisme , Belgique : jletd , 2006 ,

و في تعريف اخر للإرهاب " هو استراتيجية موجهة مع قدر من العنف و الشدة بهدف اثاره القتل و الرعب بوسائل مختلفة " ¹ ففي هذا التعريف نجد أن الإرهاب يرتبط باستراتيجية و ليس فعل معزول بل يمثل توجه اكثر من فكر بل استراتيجية ضمن اهداف و أدوات و نتائج مراد تحقيقها.

*تعريف لجنة الإرهاب الدولي " ان الإرهاب الدولي هو كل عمل ينطوي على استخدام العنف او التهديد باستخدامه و يصدر من فرد سواء على ان يعمل بمفرده او بالاشتراك مع افراد اخرين و يوجد ضد الأشخاص او المنظمات او الأمكنة او النقل او افراد الجمهور العام بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول او المواطنين " ²

*تعريف إريك ديفيد ³ Eric david يعرفه بأنه أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسة أو فلسفية أو ايديولوجية أو دينية".

*تعريف كارلوس مارجيللا (هو الأب الروحي للإرهاب المدني) " يعرف الارهاب بأنه نشاط يجب أن تقوم به العصابات المدنية بأقصى درجة من درجات البرود والإصرار ولا يستطيع ضابط شرطة أو مشرع أو فيلسوف أن يصف جوهر الارهاب بشكل أفضل من ذلك فالهجمات تتم بلا رحمة من حيث طبيعتها ولكنها تكون محسوبة من حيث تأثيرها على المجتمع كله " ⁴

يضع كارلوس تعريف للإرهاب ولكن وضع تحديدا لهذا الإرهاب بحيث تمكن أن نلخصه في ما

يلي:

*الإرهاب مختص بالعصابات المدنية وليس العسكرية.

*النية المسبقة على استخدام الإرهاب من خلال عنصر الإصرار.

* غياب الرادع والوازع حيث يصفه بالبرود.

* غياب السلطة الرادعة-هنا يحددها في جهاز الشرطة أو الجانب القانوني المشرع أو الجهاز التشريعي

*نتائج الإرهاب تمس الجميع بدون استثناء.

اما تعريف الارهاب حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فهي كل فعل من أفعال العنف والتهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه ويتبع تنفيذا المشروع إجرامي فردي أو جماعي لهدف إلى إلقاء

¹Adrien Burkhalter , definition le terrorism , Genève : centre for security policy, 2016 ; p 4

²عبد القادر محمد فهمي ، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ،

2010 ، ص 182

³هبة الله احمد ، مرجع سابق ، ص49

⁴مرجع نفسه، ص51

الربح بين الناس أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المواقف أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر¹.

وهنا نجد أن هذا التعريف جاء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تم توجيه الاتهام للدول العربية بأنها مصدر الإرهاب فوضعت هذا التعريف حيث ربطته من حيث الشكل بأنه فعل إجرامي يتحمل تبعات قانونية وله أهداف لا تتوقف فقط عند الاضرار بالناس بكل البيئة والموافقة بأنواعها.

التعريف الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية الرسمي الصادر عن الكونجرس رقم 98 في 19 أكتوبر 1948 حيث عرفه كما يلي " يعرف العمل الارهابي بأنه يعني النشاط الذي ينطوي على فعل عنيف أو ينطوي على خطر للحياة الانسانية مما يمثل انتهاك للقوانين الجنائية للولايات المتحدة أو في دولة ما قد يكون انتهاك جنائيا إذا ما اقترف داخل نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة كما يقوم على نية التخويف والاكراه مع التأكيد على سياسة الحكومة بالاغتيال أو الاختطاف².

و يمكن ان نحدد الإرهاب من خلال العناصر التالية حسب الأمم المتحدة :

1- الإرهاب هو ذلك الفعل الذي يستخدم للتهديد به:

- كجزء من الحدث الأكبر
- هذا التهديد يستخدم للتأثير على الحكومة أو تخويف الناس
- ذلك لغرض سياسي أو ديني
- 2- هذا التهديد يتضمن:
 - عنفا شديدا ضد شخص
 - تهديدا للملكيات
 - تهديدا الحياة شخص ما بدلا من الشخص الذي ارتكب الفعل الإرهابي.
 - خلق حالة القلق ضد الأمن العام.

3- هذا التهديد الذي يتضمن استخدام المتفجرات أو الأسلحة النارية هو إرهاب بأي شكل كان.

اما عناصر الإرهاب الجهادي او التكفيري الذي انتشر بشكل أساسي و ارتبط بالحركات الجهادية التي انتشرت في العالم من تنظيم القاعدة الذي بدأ في الثمانينات من القرن الماضي مع حركة الجهاد في أفغانستان ثم إلى الجماعات الإرهابية في مصر و كذا في الجزائر.

¹محمد سلامة الرواشدة ، مرجع سابق ، ص 38

²هبة الله أحمد ،المرجع السابق،ص53

و يمكن ان نعرف الإرهاب الجهادي من منظور الدراسات الغربية بأنه " حركة سياسية تستخدم الدين من اجل فرض تصور معين و تفكير واحد على الاخر باستخدام القوة و التهديد و العنف " ¹. من خلال هذا التعريف نجد انه يركز على توظيف عنصر الدين في تبرير الاعمال الإرهابية و استخدام العنف لتبرير الاعمال و الأفكار التي هذه الجماعات فرضها على الاخرين. و يمكن ان نلخص عناصر الجهاد التكفيري و خصائصه كما يلي: ²

- استخدام الدين كمحدد أساسي لنشاط هذه الجماعات الجهادية " الدين الإسلامي "
- تقوم الجماعات الإرهابية بالقتل بدون تمييز داخل المجتمعات المسلمة او الغربية .
- يهدد المصالح الغربية سواء في الغرب او في داخل الدول الإسلامية و العربية.
- لا جنسية له .

فالإرهاب الجهادي أصبح يشكل تهديدا لا يمس فقط الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بل كل دول العالم و أينما يوجد تهديد للمصالح المشتركة بما يهدد الامن و السلم الدوليين. يمكن التمييز بين العنف والإرهاب كما يلي: ³

- العنف هو الإكراه المادي الواقع على شخص أو جماعة لإجباره على سلوك ما عن طريق القوة أو بهدف الانتقام في حين تتجاوز أهداف العمل الإرهابي أهداف أعمال العنف الإجرامية العادية لسرقة إلى نطاق أوسع تهدد أمن المجتمع وسلامته.
- العنف لا يمارس من خلال تنظيم محكم له عقيدة أو فكر وإنما غالبا ما يمارس بشكل فردي أو من خلال عصابات منظمة مكانها محدود في حين أن الإرهاب يمارس من خلال تنظيمات سياسية وحركات عقائدية فكرية أو من خلال أجهزة الدولة فيما يعرف بإرهاب الدولة.
- العنف هو اغتيال شخص أو الاعتداء على ملكيته كتفجير بيته أو سيارته إلى آخر من ممتلكات أما الإرهاب فيمكن أن يقع دون عنف كالتهديد فقط باستعمال السلاح أو القوة فهذا يعتبر إرهاب.

¹Stéphane leman-langlois , ' le terrorisme a motivation religieuse' , papier présent a 72 - ème colloque de religion et violone , ERTA canada , mai 2004 ; <http://www.erta-tcrg.org/analyses/terrorismereligieux.htm>

²Quelques caractéristiques du terrorisme jihadiste , <http://www.afri-ct.org/2006/quelques-caracteristiques-du>; le 12/08/2017

³هبة الله أحمد ،مرجع سابق ،ص71- 72

التمييز بين الإرهاب والعنف السياسي حيث يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه عمل يراد به فرد أو مجموعة أو حكومة ويلحق ضررا بالأفراد أو الجماعات البشرية وتحركه أغراض سياسية ويلجأ الأفراد أو مجموعات للصنف السياسي بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم في حين تلجأ إلى الحكومات للاحتفاظ بسيطرتها على مقاليد الأمور .

- وتميز بينها من خلال العناصر التالية:¹
- أوجه التشابه:

- 1- وجود كليهما يؤديان إلى الإساءة لسمعة الدولة خارجيا ويؤثر على وضعها الاقتصادي
- 2- كلاهما يؤثران على خطط التنمية اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا .
- 3- انتشارهما في مجتمع ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطن في الأجهزة الأمنية التي أصبحت عاجزة عن السيطرة على الوضع الأمني وحماية أفراد المجتمع .
- 4- استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة في كليهما .
- 5- كلاهما يعد خروجاً على العادات والتقاليد والقيم والقوانين السائدة في البلد الموجود فيه
- 6- كلاهما وسيلة وليس غاية حيث يستعمل كل منهما للوصول إلى هدف معين

- أوجه الاختلاف:

- 1- الإرهاب هدفه إبراز قضية ما و الدعاية لها وجذب انتباه الناس لها أما هدف العنف السياسي فهو تحقيق ما يسعون اليه فقط دون الإثارة والبروز .
- 2- الإرهاب يعد جريمة عادية ويعامل مرتكبوها معاملة مرتكب الجرم العادي دون النظر للهدف السياسي أما العنف السياسي فينظر غالبا إلى الباعث السياسي في المحاكمة والعقاب .
- 3- الإرهاب يأخذ بعدا دوليا بحيث يشمل أكثر من دولة أما العنف السياسي فلا يتجاوز النطاق المحلي .

التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على الامن الجزائري:

و بعد تقديم اهم التعريفات الخاصة بالإرهاب نحاول حصر اهم التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في منطقة الساحل الإفريقي و شمال افريقيا و التي اثرت على استقرار امن المنطقة بشكل عام و الجزائر بشكل خاص نجد ما يلي:

¹هبة الله أحمد ، مرجع سابق ،ص83-84

*تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

ظهر هذا التنظيم كامتداد للحركات الجهادية المتطرفة في الجزائر من خلال الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت تحولها و ولائها إلى تنظيم القاعدة سنة 2006 لتحمل هذا الاسم في 2007/01/24¹، وقد قاد هذا التيار و التنظيم الإرهابي كل من مختار بلمختار وإبراهيم غريقة وناصر مليك حيث توجهوا إلى منطقة الأزواد بحكم معرفتهم بها من قبل من خلال شرائهم الأسلحة أثناء العشرية السوداء بالجزائر ثم جاء بعد ذلك شخصية أخرى وهو عمار الصايغي المكنى " عبد الرزاق البار" حيث قام 2003 باختطاف 30 سائحا أوربيا² وأخذهم إلى شمال مالي أين القى عليه القبض من طرف متمردي "الحركة من أجل العدالة والديمقراطية" التي تحارب النظام التشادي وسلمته للجزائر حيث خلفه " عبد الحميد أبو زيد " أين حول تسميته إلى كتيبة طارق بن زياد في 2007 وعاد وألتحق مختار بلمختار بهذه الجماعات عام 2007 أين قام بمصاهرة القبائل العربية في المنطقة.

لهذا التنظيم هيكله خاصة به تتكون من امير و مجلس للاعيان و رؤساء لجان و مجلس للشورى، كما يقوم على فكرة البيعة و التي تشمل سائر بلاد المغرب العربي و دول الساحل.³ تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب تصريحاتها :

- تحرير المنطقة من الوجود الأجنبي الصليبي والمولين له حسب تصريحهم من الأنظمة وإقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية حيث عمل هذا التنظيم على مهاجمة ثكنة عسكرية موريتانية في جوان 2007 خلفت موت 17 عسكري.⁴

- ربط علاقات مع الجماعات الإرهابية الأخرى كبوكوحرام النيجيرية التي أشرفت على اختطاف الرهائن الغربيين في نيجيريا و هذا يدل على نفوذه في الساحل الإفريقي و غرب إفريقيا حيث بلغ أوجه سنة 2010.⁵

بدأ تظهر خلافات بين كل من مختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد عام 2007 أين أرسلت القيادة أميرا جديدا و هو يحي جواي المكنى أبو عمار حيث اقصد بلمختار من قيادة التنظيم وابتقته

¹مراد فول، مرجع سابق، ص 96

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاؤها في ازواد - نشأة و اسرار التوسع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 39

³عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، 2015، ص 17

⁴مراد فول، مرجع سابق، ص 97.

⁵محمد محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص 57

على كتيبة الملمثمين التي أسسها واسندت كتيبة طارق بن زياد لعبد الحميد أبو زيد واسندت كتيبة الأنصار إلى احمد اغ امامه المكنى أبو عبد الكريم التارقي والكتيبة الرابعة إلى عكاشة جمال المكنى يحي أبو الهمام الذي اصبح بعد ذلك امير للتنظيم عام 2012.¹

استراتيجية القاعدة :

تتميز القاعدة بأنها مزدوجة التنظيم تعمل على شكل مسطح وعلى شكل خطي حيث مكنت هذه الازدواجية التنظيمية من الاستمرارية وتعتمد على ستة عمليات وهي:²

- الاستنزاف من خلال التسبب في اضطرابات اقتصادية ومالية.
- التفرقة حيث تقوم بخلق انشغاقات داخل القوى التي تريد ضربها.
- الدول الفاشلة حيث تعمل على خلق اضطرابات داخل الدول خاصة الفاشلة لتوسع قوتها وتقوى توسعها .
- القوة المضاعفة حيث تعمل على تقديم الدعم المستمر لأتباعها.
- المعتنقون و ذو اليد النظيفة حيث تسعى إلى استخدام المعتنقون الجدد للإسلام للقيام بعمليات إرهابية
- الانتهازية فهي تسعى إلى استغلال التغيرات الأمنية والدفاعية للقيام بهجمات خاطفة .

اهم العمليات التي قامت بها كتيبة الملمثمين :³

- اختطاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر الكندي روبرت فاوولر ومساعدته لويس غواي اللذان اختطف في النيجر ديسمبر 2008 وتم الافراج عنها بعد أربعة أشهر بعد دفع الفدية.
- اختطاف فرنسيين اثنين في العاصمة النيجيرية عام 2011 انتهت بقتلهم اثناء محاولة تحريرهما.
- الاعتداء على وحدة تابعة للجمارك الجزائرية سنة 2007 أسفرت على مقتل 12 جمرکيا جزائريا.
- الهجوم على مركز للجيش الموريتاني في 2005/06/04 اسفر عن مقتل 17 عسكريا.
- اختطاف 03 عمال إغاثة اسبان في نوفمبر 2009 داخل الأراضي موريتانية.

بعدها قام بلمختار بتأسيس كتيبة جديدة و هي الموقعون بالدماء هدفها القيام بعمليات انتحارية في المنطقة اين قام بعملية نوعية ضد مصنع اريفا لاستخراج اليورانيوم بشمال النيجر و الاكاديمية العسكرية للجيش النيجيري عبر سيارتين مفخختين يقودهما انتحاريين ، قتل عبد الحميد او زيد في 22 فيفري 2013 في مواجهات مع القوات التشادية مدعومة بالطيران الفرنسي.⁴

¹محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق، ص 60.

²ملكية فريمش ، واقع نظام السيطرة الجغرافي في المنطقة ، عمان ، دار الحامد للنشر ، 2018 ، ص 252

³محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 68

⁴ مرجع نفسه ، ص 83

حركة أنصار الدين:

تمثل التيار السلفي الجهادي في التوارق شمال مالي تسعى إلى إقامة الشريعة الإسلامية زعيمها إباد أغ أغالي المكنى "أبو الفضل" عام 2011 هذه الجماعة لم تدقق مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي كانت تسعى إلى إقامة دولة مدنية مما دفع بإباد أغ أغالي التوجه نحو القاعدة وهنا بدأ التواصل والعمل تحت شعار التمكين للإصلاح في أرض أزواد.¹

تأسست في نوفمبر 2011 من طرف زعيم التوارق إباد اغ غالي الذي يتمتع بنفوذ كبير في منطقة شمال مالي و لدى التوارق² هذه الجماعة التي تتركز في شمال مالي حيث كان زعيمها ضمن حركة الأزواد المتمردة ضد حكومة مالي في بداية التسعينات من القرن الماضي حيث كان فكره وطني و ليس إسلامي كما عمل قنصلا لجمهورية مالي في جدة بالمملكة العربية السعودية و مع سقوط نظام القذافي تحول إلى الفكر الجهادي و منها إلى العمل الجهادي بالمنطقة .

وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية بهذه المنطقة وتعتبر منطقة كيدال المعقل الأساسي لها واستفادت من الانفلات الأمني في المنطقة.

حركة الجهاد و التوحيد :

تأسست في جويلية 2011 بعد انشقاقها عن القاعدة وينحدر عناصرها من قبيلة الأمهار في مدينة نماور و المؤسس هو سلطان ولد بادي المكنى "أبو على" واحمد ولد عامر المكنى "احمد التلميني" من أصول عربية.³

وتعد من أخطر الحركات المتطرفة حيث استهدفت مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني الجزائري بمدينة ورقلة مارس 2012 وكذا اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو المالية في أبريل 2012.

تعرف حركة الجهاد و التوحيد في غرب افريقيا بأنها عبارة عن نسخة عربية لحركة انصار الدين التي يهemin عليها الطرف التارقي ، خاصة و ان هذه العناصر ارادت تأسيس كتائب خاصة بها في تنظيم القاعدة الا ان طلبها قوبل بالرفض و هذا ما دفع بهم إلى تأسيس هذا التنظيم الإرهابي⁴ لهذه الحركة

¹مليفة فرميش ،مرجع سابق ،ص264

² عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 21

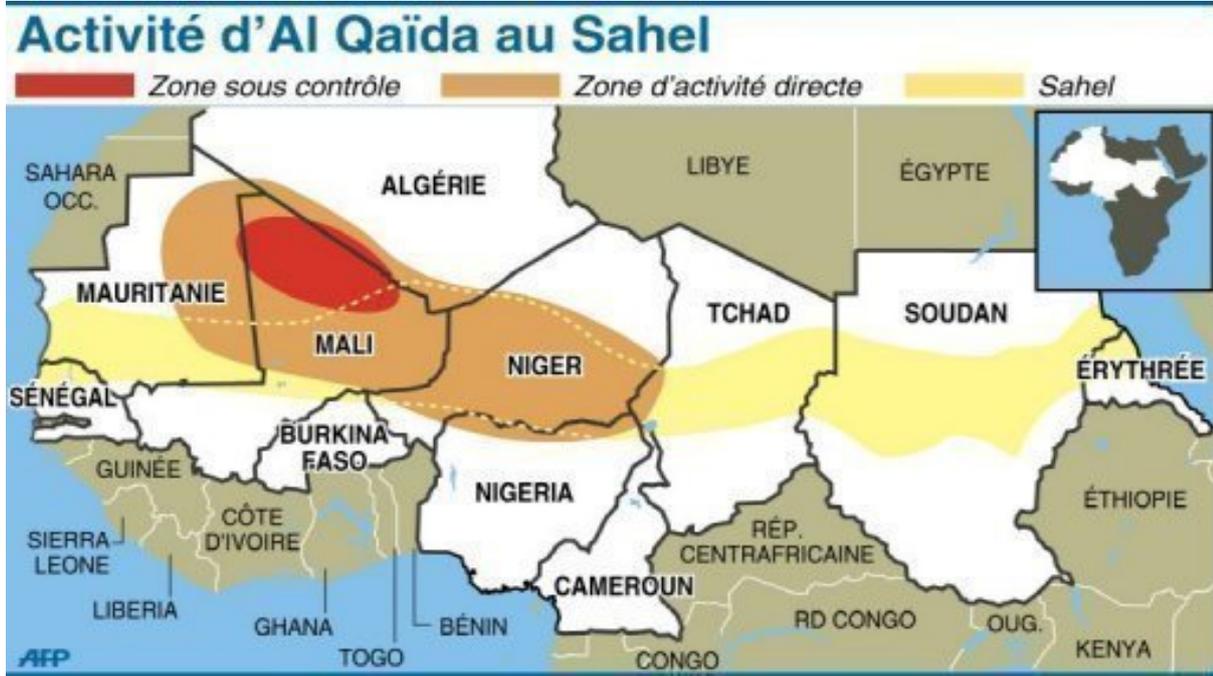
³محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 136

⁴ عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 27

يشوبها الغموض فهي تقوم بعمليات ضد الجزائر رغم تسميتها غرب إفريقيا حيث اتهمت المغرب بأنها هي من أسسه¹.

هذه الخريطة تمثل توزيع نشاط القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي و مجالها الحيوي كما هو

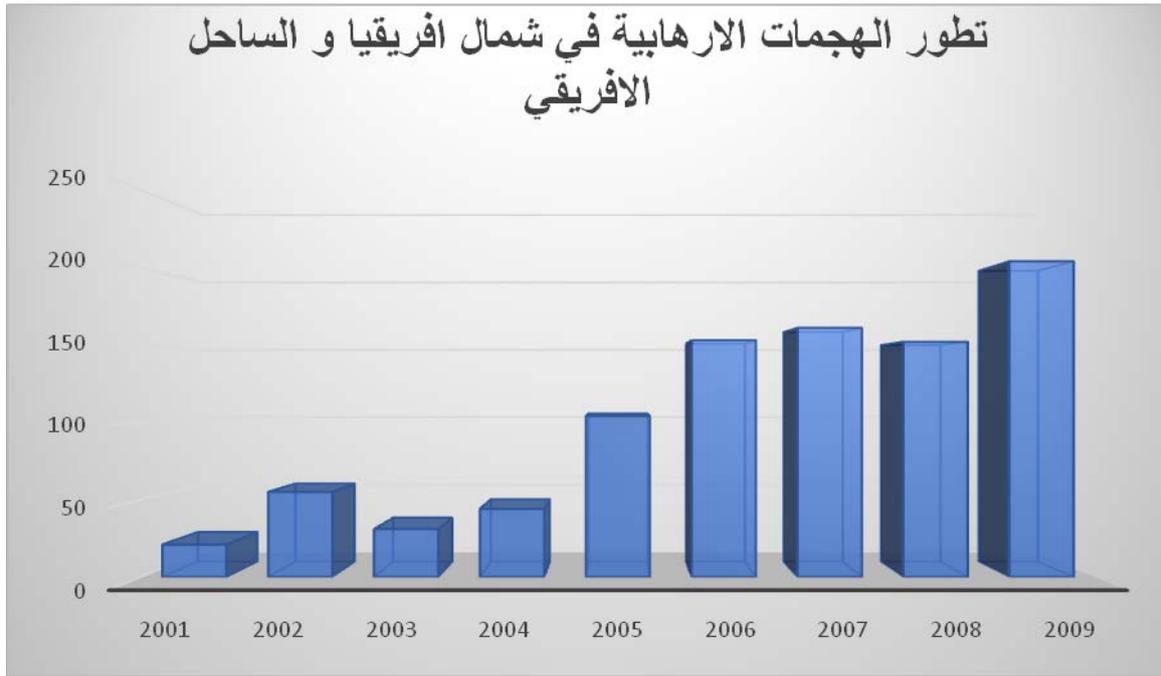
مبين:



المصدر : www.google.fr/url?sa source=imag

كما قام هذا التنظيم في أكتوبر 2011 من خلال اختطاف ثلاثة عمال إغاثة يحملون جنسية إسبانية و إيطالية في مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف و من ثم بدا في عملياته التي جاءت معظمها في الجزائر رغم ان تسميته هي غرب إفريقيا الا ان لا علاقة له بغرب إفريقيا.

¹مليفة فرميش، مرجع سابق، ص 262



جدول يمثل تطور الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و شمال افريقيا ما بين 2001 و 2009 بتصرف الباحث (المصدر ي: كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 107)

من خلال هذا الجدول نجد ان الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل و الصحراء و شمال افريقيا تطورت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أي بلغت ذروتها سنة 2009 ب 204 هجوم و هذا يدل على تطور نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة و محاولة استهداف دول المنطقة بشكل أساسي اين احصت الجزائر 770 هجوم إرهابي خلال هذه الفترة و تلتها تشاد في المرتبة الثانية ب 57 هجوم إرهابي و في المرتبة الثالثة مالي ب 37 هجوم إرهابي .

الدولة	2010	2011	2012
الجزائر	168	164	123
تشاد	1	/	/
ليبيا	/	/	6
مالي	4	8	5
موريتانيا	/	7	2
المغرب	/	2	/
النيجر	3	3	1
تونس	/	1	/
المجموع	178	185	135

جدول يمثل حجم الهجمات الإرهابية في المغرب العربي و الساحل الافريقي 2010-2012 (بتصرف الباحث ، المصدر : كريم مصلوح : مرجع سابق ، ص 108)

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان عدد الهجمات و الحصاة الأكبر وقعت في الجزائر و موجهة للمصالح الحيوية الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى الا ان عدد الهجمات يقل من سنة إلى أخرى بسبب تكثيف العملي الأمني و الاستخباراتي لدى أجهزة الامن الجزائرية التي تعمل على احباط العمليات الإرهابية في المقابل نجد تزايد للهجمات في مالي و ليبيا بحكم التحولات الأمنية التي حدثت في هذه البلدان.

هجمات تقنورين عين امناس: ¹

في 16 جانفي 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابي مسلحا على متن سيارات رباعية الدفع و أسلحة ثقيلة عبر الحدود الجزائرية الليبية مستهدفة حافلة متجهة لقاعدة الحياة التابعة للمركب الغازي نتج عنها وفاة 03 رعايا فرنسيين وبريطاني ثم توجهت السيارات إلى قاعدة الحياة وكذا منشأة الغاز و السيطرة عليها.²

ثم قامت المجموعة باحتجاز مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وقتلت ثمانية منهم، كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فيما قتل 32 مسلحا و 23 رهينة في عملية نفذتها قوات الجيش الجزائري قررت التدخل لإنهاء الأزمة.

وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و 132 من جنسيات نرويجية وياپانية وفرنسية وأميركية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.

عين أميناس، بلدية بولاية اليزي تقع في عمق الصحراء، قرب الحدود الجزائرية الليبية. ويقدر تعداد سكانها بـ7385 نسمة حسب إحصائيات عام 2008. أنشئ فيها أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال على مستوى البلاد عام 2006. بها مطار تخدمه الخطوط الجوية الجزائرية، كما تربطها طرق صحراوية ببقية أنحاء الجزائر.

دوافع و مراحل الهجوم :

وبعد مرور يوم على الهجوم أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، وتحدث مختار بلمختار - المكنى خالد أبو العباس العباس أمير كتبية "الملثمون" ومؤسس "كتبية" "الموقعون بالدماء" - في تسجيل مصور، عرف فيه نفسه لأول مرة بأنه من تنظيم القاعدة الأم، بعد أشهر من انشقاكه عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وقال "إننا في تنظيم القاعدة نعلن عن تبني هذه العملية الفدائية المباركة."

وأبدى بلمختار استعداد تنظيمه للتفاوض مع الدول الغربية والنظام الجزائري بشرط توقيف العدوان والقصف على الشعب المالي المسلم خصوصا إقليم أزواد، واحترام خياره في تحكيم الشريعة الإسلامية

¹الهجوم على عين امناس ، ماخوذ من موقع الجزيرة على الرابط التالي بتاريخ 2016/7/12

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B3>

²محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 122

على أرض أزواد¹ ، وأوضح أن الهجوم قاده "أربعون مجاهداً، مهاجرون وأنصار من بلاد إسلامية شتى بل وحتى من بلاد الغرب باسم (الموقعون بالدماء)" مؤكداً أن العملية تأتي انتقاماً من النظام الجزائري "لسماحه لمستعمر الأمس باستعمال أرضنا وأجوائنا لقتل أهلنا وإخواننا في مالي".

في البداية جاءت إشارة مقتضبة من قيادة الدرك الوطني تفيد بوقوع هجوم إرهابي ضد منشأة تيقنتورين، وأن التعامل معها جارٍ للقضاء على الإرهابيين، لكن وبعد أقل من ساعة بدأت معالم الكارثة في الظهور، حيث تبين أن مجموعة مسلحة كبيرة العدد تسيطر على مصنع الغاز بعد أن لغمت أجزاء منه وتمكنت من احتجاز أكثر من 900 عامل منهم 130 أجنبي، وتقرر على ضوء البرقية الثانية التي صدرت في تمام الساعة السادسة ونصف من صباح يوم 16 جانفي 2013 استدعاء المجلس الوطني الأعلى للأمن، وتكليف قائد الناحية العسكرية الرابعة بالتنقل فوراً إلى الموقع ونقل 3 وحدات عسكرية متخصصة في مكافحة الإرهاب من القوات الخاصة، ووحدات الدرك المتخصصة في مكافحة الإرهاب ومفرزة التدخل الخاصة، وقوة المهام الخاصة التابعة للمخابرات "جيس"، وتجنيد كل وسائل الدولة لمواجهة ما يفترض أنها حالة حرب معلنة ضد الجزائر.

في ذلك الصباح ناقش المجلس الأعلى الوطني للأمن تداعيات أزمة احتجاز الرهائن واقتحام مصنع الغاز في تيقنتورين، وتوصل الاجتماع الذي ترأسه بوتغليقة وحضره قادة كبار في الجيش والأمن إلى أن عملية تيقنتورين هي محاكاة من التنظيمات الإرهابية في شمال مالي لعملية مسرح موسكو التي تمت عام 2002، وتقرر أن لا مجال للتفاوض مع الإرهابيين، وأن الرد عليهم سيكون بنفس الطريقة التي ردت بها روسيا على عملية مسرح موسكو ولكن بطريقة أكثر إنسانية.²

كان من بين مطالب الخاطفين إطلاق سراح مئة من الإسلاميين المسجونين في الجزائر، وهددوا بنسف الموقع إذا لم تنسحب القوات الجزائرية المسلحة التي أحاطت بالمنصة، لكن وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية ذكر أن بلاده "لا تستطيع أن تلبّي مطالب الإرهابيين" ولن تتفاوض مع خاطفي الرهائن.

¹الهجوم على عين اميناس ، مأخوذ من موقع الجزيرة ، مرجع سابق

²حادثة تيقنتورين ، جريدة الخبر مأخوذ من موقع

وفي اليوم الموالي، 17 جانفي 2013، شن الجيش الجزائري هجوما على موقع احتجاز الرهائن، وأثناء الهجوم حرر بعض الرهائن وقتل آخرون، بالإضافة إلى ذلك حلقت طائرة بدون طيار للجيش الجزائري أميركية الصنع فوق المجمع لإعطاء السلطات الجزائرية لمحة عامة عن الوضع. أعلنت وزارة الداخلية مقتل 32 مسلحا و23 رهينة، بينما بلغ عدد الناجين 685 جزائريا و107 أجنبيا. وفور انتهاء الهجوم بدأت قوات متخصصة من الجيش بنزع الألغام التي زرعها الخاطفون لتفجير مصنع الغاز في حالة تعرضهم للهجوم¹.

الموقف الغربي:

كان الموقف الغربي اتجاه التدخل العسكري الجزائري محل الانتقادات فهذه الانتقادات الأولى التي أطلقتها عواصم الدول التي ينتمي إليها الرهائن الأجانب و لكن عاد المسؤولون الغربيون إلى إعلان "تفهم" الموقف الجزائري، ورأى الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن الجزائر تصرف في أزمة الرهائن بـ"الشكل الأكثر ملاءمة" معتبرا أنه "لم يكن بالإمكان التفاوض" مع الخاطفين. واتفق الرئيس الأميركي باراك أوباما مع رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون في تحميل "الإرهابيين" مسؤولية مقتل الرهائن في الجزائر.

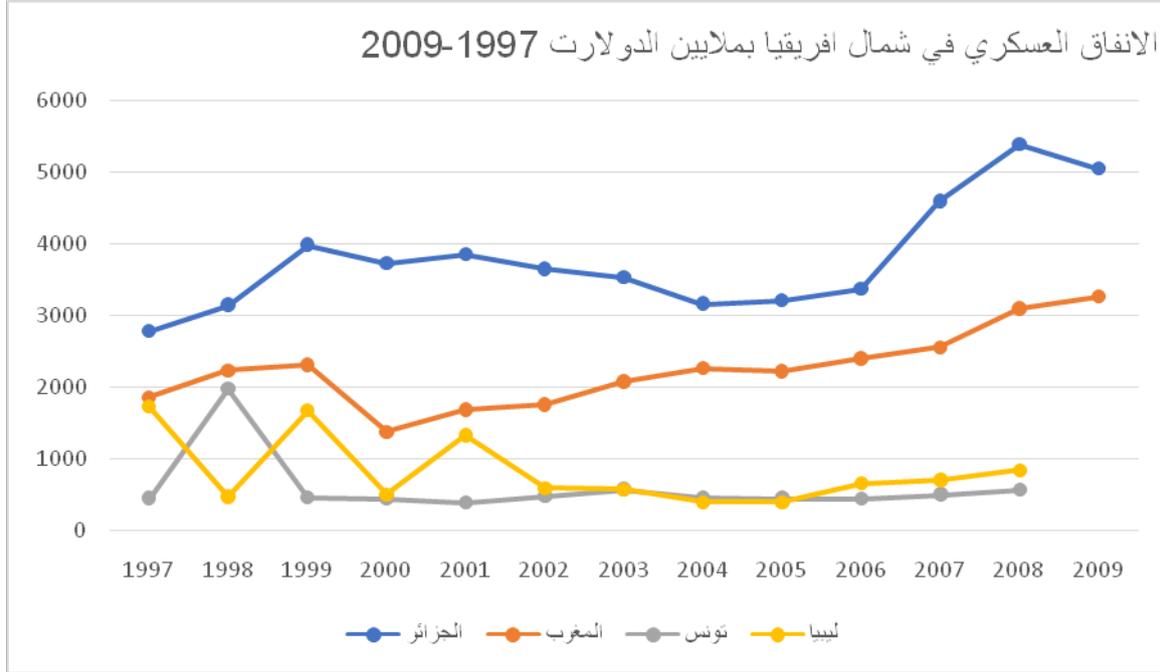
فالإرهاب يعتبر اكبر تهديد في منطقة الساحل الإفريقي و الذي يمتد إلى دول الجوار الا ان الجزائر الأكثر تضررا من هذه الظاهرة حسب الاحصائيات المقدمة اين نجد اكبر هجمات توجه للجزائر خاصة في الجنوب فهذه الهجمات تكلف الجزائر مبالغ كبيرة و ميزانية متزايدة خاصة في مجال الدفاع كما هو مثل في الجدول التالي :

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزانية (مليار دولار)	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

جدول لتطور ميزانية الدفاع الجزائر (الوطن 2013/12/30) المصدر : رانيا حسين خفاجة ، فرنسا و جهود مكافحة الإرهاب في افريقيا ، القاهرة : دار الاتحاد للطباعة ، 2016 ، ص 114)

¹حادثة تفتورين ، جريدة الخبر ، مرجع سابق .

من جانب آخر نلاحظ حجم نفقات التسليح لدى دول شمال إفريقيا و ليس الجزائر اين تعرف تزايدا مستمرا لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي كما هو مبين في المنحنى البياني التالي خاصة الجزائر و بدرجة اقل المغرب لان الجزائر الأكثر تعرضا للتهديدات الإرهابية في المنطقة.



المنحنى من اعداد الباحث و الاحصائيات كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 165

و بتالي نتائج هذه التهديدات يتزايد مع تزايد فشل الدول في الساحل الافريقي و عدم الاستقرار اين تستثمر هذه الجماعات الإرهابية هذه الظروف و تتمدد بشكل اكبر مما يدفع بالجزائر إلى التجند اكثر لمواجهة هذه التهديدات التي تتطلب الكثير من اليقظة و الاستراتيجيات المتطورة لمواكبة هذه التهديدات.

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة

من بين التهديدات اللاتماثلية نجد الجريمة المنظمة التي تمثل تقاطع مع الإرهاب افرز الهجرة غير الشرعية و تجارة السلاح و المخدرات و غيرها من الجرائم التي تنعكس سلبا على امن الدول و الافراد .

سنقدم مجموعة من التعريفات للجريمة المنظمة قبل تحليل تأثيرات هذه الجريمة المنظمة على امن المنطقة عموما و الجزائر خصوصا.

تعريف الجريمة المنظمة "هي تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية وتعمل في سرية تامة ولها قانون داخلي ينظم

العمل ويضع عقوبات للمتضامنين من أعضائه وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة وللأجل زيادة التمويه وقد عقد عبر الدول وأحيانا استهدف الموظفين وكبار شخصيات الدولة.¹

و في تعريف اخر الجريمة المنظمة بانها " مؤسسة غير أيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق و منظم هرميا تستغل النشاطات غير الشرعية و الشرعية من اجل بسط القوة و السيطرة من اجل الحصول على مكاسب مادية و غير مادية في الغالب " ² .
من خصائص الجريمة المنظمة ما يلي : ³

1/ الشكل الهرمي.

2/ التخطيط والتطوير والمرونة.

3/الاستقزاز وإفساد النظم

4/استخدام التقنيات الحديثة.

5/التمويه بالحصول على الأموال.

6/ تعايش المجتمع مع هذه الجريمة.

في تعريف آخر للجريمة المنظمة عبر الوطنية حيث هناك يصنفها إلى تقليدية وحديثة ،فالجريمة المنظمة التقليدية تقوم على تنظيم مؤسسي ثابت وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة و قاعدة للتنفيذ أدوات ومهام ثابتة، فرص للترقي في إطار التنظيم ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم إلا أن الأهم من ذلك كله هو عنصر الاستمرارية وبقاء المنظمة"⁴

وفي تعريف الذي قدمه رجال القضاء والأمن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 كما يلي:
"الجريمة المنظمة هي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقا لنظام بالغ التقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات الامنية كما يخضع أفرادها للأحكام قانونية سنوها لأنفسهم فرض أحكام بالغة القسوة على من يخرج على قاموس الجماعة المنظمة".⁵

¹ هبة الله أحمد ،مرجع سابق،ص86

²مبروك كاهي ، "منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة " ، مداخلة القيت في الملتقي المغربي حول التهديدات في المنطقة المغربية ، جامعة ورقلة ، 2016 ، ص 7

³ هبة الله احمد ،مرجع سابق ،ص86

⁴محمد الأمين البشري ،الفساد والجريمة المنظمة، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2008،ص80

⁵المرجع نفسه،ص81

ويمكن أن نحدد نشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية كمايلي :¹

(1) جرائم غسل الأموال

(2) تهريب المخدرات.

(3) الفساد الرشوة

(4) القصف في مجال التأمينات

(5) جرائم الإلكترونيّة

(6) السرقة الملكية الفكرية

(7) تهريب الأسلحة

(8) الإرهاب وخطف الطائرات

(9) القرصنة البحرية

(10) تهريب والاتجار بالبشر

(11) جرائم البيئة

وفي تعريف آخر للجريمة المنظمة حسب المؤتمر الدولي الخامس مكافحة الجريمة والذي عقده الأمم المتحدة عام 1971 بأنها الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشاركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما ترتكب بأفعال مخالفة للقانون.²

ويمكن أن نضع خصائص بالجريمة المنظمة وهي :³

1/التخطيط فهذا أهم عنصر يميز الجريمة المنظمة عن الجريمة العادية حيث تحتاج الجريمة هنا إلى

أشخاص ليسلم المقدرّة على اقتحام المخاطر دون تردد بالإضافة إلى الخبرة

2/ الاحتراف.

3/التقيد

وللجريمة المنظمة عدة صور المخدرات والاتجار بالبشر ، الفساد ،تهريب وغسل الأموال ،تجارة السلاح

والإرهاب.

¹ محمد الأمين البشري ، مرجع سابق ،ص91

² عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم، القاهرة : (د د ن)، 2009،ص20

³ محمد الأمين البشري ، مرجع سابق ، ص 29

وفي تعريف آخر للجريمة المنظمة من خلال الصفات التي وضعها الاتحاد الأوروبي بالتوعية المنظمة وهي:¹

1/ تعاونه أكثر من شخصين

2/ كل عضو له مهمة محددة

3/ فترة طويلة

4/ استخدام أشكال مشدد

5/ جراح الخطيرة

6/ تستخدم العنف

7/ تعمل مستوى دولي

أما الأمم المتحدة فعرفت الجريمة المنظمة كما يلي: أنشطة المجموعة تضم شخصين أو أكثر ولما تسلسل هي تسمح لزعمائها أن يجمعوا الربح والسيطرة على أسواق داخلية وخارجية في طريق العنف والتخريب ، تعرف اتفاقية بالرمو الجريمة المنظمة بأنها " مجموعة مهيكلة من ثلاث أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب مخالفات ضارة من أجل تحصيل مكاسب مالية " ².

فالجريمة المنظمة لها علاقة وطيدة بالإرهاب وكذا الصراعات الداخلية داخل الدول حيث تتحول الأطراف المتنازعة إلى دول ذات طبيعة إجرامية بغض النظر عن الدوافع الأولى لهذه الصراعات حيث تصبح الأعمال التي تقوم بها هذه المجموعات المتنازعة إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والسرقة والاختطاب والنهب وتستمر هذه جريمة إلى دول الجوار أو في تنظيم شبه إجرامي تعمل على تخريب السلاح والبشر من والي هذه المناطق المتصارع عليها.³

كما أن للجريمة المنظمة ارتباطات مع الجماعات الإرهابية وأحيانا تصل إلى درجة التحالف فنجد أن النهب والقتل والسرقات هي أهم أساليب وأدوات التحويل للجماعات الإرهابية التي تكون مصدرها العصابات الإجرامية التي تستفيد من حماية الجماعات الإرهابية لها خاصة في المناطق غير مستقرة أو تغيب فيها سلطة الدولة وهذا ما حدث في منطقة الساحل الإفريقي حيث تحالفت العصابات التي تختص

¹محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة، دار الشروق، 2004، ص14

²مراد فول ، مرجع سابق ، ص 98

³محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق ، ص 40

بقيادة المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا وهذا طبعة لصعوبة الممرات الصحراوية في هذا الشريط ونقلها إلى أوروبا عبر ليبيا خاصة بعد انهيار نظام القذافي.¹

و يمكن ان نحدد العناصر التي جعلت من منطقة الساحل الافريقي مكانا مفضلا للجريمة المنظمة:

-تعد دول المنطقة محطة عبور دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى الدول الأوروبية.

- عرفت معظم دول الإقليم حروبا أهلية ذات طابع ديني وعرقي.
- شهدت معظم دول الساحل انقلابات عسكرية.
- وجود تنظيمات جهادية متطرفة.

تعرف منطقة الساحل الافريقي نمطين من أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود و القائمة على أساس التهريب و هي ²:

النمط الأول : أنشطة التهريب الاجرامية و التي تضم تهريب سلع ذات خطورة امنية كتجارة السلاح و الهجرة غير الشرعية خاصة مع سقوط النظام الليبي.

النمط الثاني: أنشطة التهريب التجارية حيث تركز على تهريب السلع المدعمة كالبنيامين و القمح و حتى السلع الأخرى كالأدوية و الملابس و قطع الغيار كما يحدث بين الحدود الجزائرية و التونسية و مع دول الساحل أيضا .

وعرفت منطقة الساحل انتشار كبيرا وتطورا رهيبا للجريمة المنظمة بكل أنواعها لاسيما تجارة الأسلحة و المخدرات الذي ساهم فيه انهيار نظام سلم القذافي في ليبيا ،حيث تجاوزت 10 آلاف قطعة سلاح في المنطقة بالإضافة إلى اتساع مساحة دول المنطقة وطول الحدود الرابط بين دول الساحل الإفريقي وعدم قدرة هذه الدول مراقبة هذه الحدود لضعف الإمكانيات فيما تجاوزت مداخيل تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من 20 مليار دولار حسب تباير الأمم المتحدة خاصة المخدرات الصلبة كالكوكايين.

تقع أربع دول وهي نيجر تشاد ومالي وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم بل أن النيجر تعتبر أفقر دولة في العالم حيث يقع 3/4 سكان دول في خانة الفقراء وتتراوح نسبة السكان التي تعيش

¹محمد شريف بسيوني ، مرجع سابق ،ص41

²خالد حنفي على ، اقتصاديات التهريب و تهديدات الحدود في شمال افريقيا ، القاهرة : دار الاتحاد للطباعة ، 2017 ،

تحت خط الفقر 43-54% ، هذه المؤشرات تجعل من المنطقة قابلة لانتشار الجريمة المنظمة بشكل سهل و بجميع أنواعها .

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة للتهريب منذ القديم خاصة المناطق التالية مدينة القطرون بليبيا إلى جانب تمنراست بالجزائر إلى مدينة كيدال و غاو في مالي وفي الغالب كان التهريب هو السمة الأساسية في هذه المنطقة خاصة المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف ليبيا والجزائر ولكن عملية التهريب تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة مع تمركز القاعدة في بلاد المغرب بهذه المنطقة فبعد سقوط نظام القذافي بعد 2011 وسيطرة مليشيات المسلحة على مقاليد الحكم في المدن الليبية أين ارتفعت معدلات المهاجرين غير الشرعيين والتي سيطرت عليها أيضا التنظيمات الجهادية والمنظرة الإجرامية المتقاطعة مع تجارة المخدرات والسلاح فأصبحت السواحل الليبية منطلقا لموجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خاصة مع تشديد جيش الجزائري على الحدود الجنوبية.¹

كما تمثل منطقة الساحل الإفريقي ممرا سهلا لنقل المخدرات بجميع أنواعها حيث أصبح يعرف بطريق الكوكايين اذ تعبر منه سنويا 150 طن من المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية في اتجاه أوروبا² .

فهذه التجارة التي أصبحت منتشرة بشكل كبير أين تحتل أمريكا اللاتينية المراتب الأولى في إنتاج المخدرات من الكوكايين أين تحتل كولومبيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج هذه المادة بإنتاج 650 ألف طن سنويا حسب تقديرات الأمم المتحدة ثم تليها البيرو و بوليفيا³ أما إنتاج القنب الهندي فتحتل المغرب المراتب الأولى إلى جانب أفغانستان التي تستغل منطقة الساحل الإفريقي لنقل هذه المخدرات عبر هذا الفضاء المفتوح.

¹الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت ، موقع الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

² محمد بويوش ، مرجع سابق ، ص 30

³ مرجع نفسه ، ص 32



منحنى بياني يمثل كمية الكوكايين المحجوزة في منطقة الغرب و الساحل الإفريقي حسب تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات سنة 2009 (المنحنى من اعداد الباحث و المعطيات من المصدر :كريم مصلوح ، مرجع سابق)

من خلال هذا المنحنى نجد ان كميات المخدرات المحجوزة في هذه المنطقة عرف زيادة هائلة من 100 كغ إلى 7000 كغ تقريبا أي 700 بالمئة من حجم تدفق هذه المادة عبر منطقة الساحل الإفريقي و التي تستهدف في العموم منطقة الشرق الأوسط و أوروبا ، و من جانب اخر يتضح بشكل جلي مدى أهمية هذه المنطقة كنقطة عبور للمخدرات في العالم و كطريق جديد للعصابات و الجريمة المنظمة بسبب طبيعة المنطقة الصحراوية و الهشة و التي يصعب مراقبتها باي حال إلى جانب الانفلات الأمني فيها مما يجعلها بؤرة مفضلة لمختصي الجريمة المنظمة.

و يتعاون مهربي المخدرات مع الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على تأمين نقل هذه المخدرات مقابل مبالغ مالية تستفيد منها هذه الجماعات الإرهابية فهذه المادة الخطيرة تشكل تهديدا صحيا و تهديدا أمنيا من حيث تعاون الجماعات الإرهابية مع العصابات في الجريمة المنظمة مما يخلق تمويل مستمر و بتالي بقاء لفترات أطول لهذه الجماعات الإرهابية و كذا العصابات الاجرامية مادامت المنفعة متبادلة بينهما.

و تمثل هذه الخريطة ممرات نقل المخدرات و خاصة الكوكايين عبر الساحل الإفريقي إلى مختلف دول العالم.



خريطة نقل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر الساحل الأفريقي : المصدر قناة سكاي نيوز

www.skynews.com

يعتبر تنسيق الشبكات عبر الحدود في منطقة الساحل الأفريقي من بين أهم أطر التعاون في هذا الفضاء الجيوستراتيجي حيث يتم تطوير التنسيق بين شبكات أفقية تتسم بالانسيابية و يلاحظ ذلك في تنسيق العمل بين الشبكات الإرهابية بكونها أهم مستجد على المنطقة و الذي اعطى للأمن في منطقة الساحل بعدا جديدا اين نجد تحالف جديد حدث في اطار التحالفات و هو التحالف بين القاعدة و الجماعة السلفية للدعوة و القتال و الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية¹.

و يتضح من خلال التواجد الإرهابي عبر الحدود في مستويين جيوسياسيين أولهما الارتباط بشبكة دولية متضامنة تغطي أقاليم حساسة كأفغانستان و العراق و اليمن و شبه الجزيرة العربية و الصومال ثم الساحل و الصحراء و ثانيهما إيجاد بؤرة في شمال افريقيا ذات خصوصية و حساسية فائقة و من ثم التسرب جنوبا لاستغلال الفضاء الصحراوي و الساحلي حيث القدرة على مراقبته محدودة او شبه منعدمة².

يعد التعاون بين الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي الطريق المباشرة بين مناطق انتاج الكوكايين في أمريكا الجنوبية و أوروبا و يجري النقل اما عبر الجو او عبر البحر من أمريكا الجنوبية نحو غرب افريقيا ثم بالتنسيق بين شبكات التهريب في افريقيا عبر الساحل و

¹كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 72

²مرجع نفسه ، ص 73

الصحراء نحو أوروبا و يتدخل عدد من الأطراف في هذه الشبكة من العلاقات كبعض قادة و الحكام في دول الساحل الإفريقي حيث يستدل البعض بأنه من غير الممكن تحرير تجارة المخدرات من العدالة من دون ضوء اخضر من جهات عليا .¹

و قد ذكرت صحيفة لوموند الفرنسية مثلا ان تجارة الأسلحة و المخدرات و تبييض الأموال عملية مشتركة بين كل الجماعات فنجد روابط ما بين المافيا الإيطالية كجماعة كامورا camoura و القاعدة في ماض قريب للاستفادة من التزوير و العمليات الاجرامية للقاعدة مقابل أموال تقدمها للمنظمات الإرهابية.²

تطور الجريمة المنظمة و التهريب في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاسها على الامن الجزائري :³

تعرف منطقة الساحل و الصحراء حركية كبيرة في عمليات التهريب و الجريمة المنظمة منذ استقلال هذه الدول اين كانت عملية نقل البضائع و القوافل يتم بشكل تلقائي في اطار الطرق التقليدية للتجارة و المقايضة و مع تطور وسائل النقل بدأت تأخذ منحى اخر اين تحول إلى تجارة رابحة مما حولها تجارة خارج القوانين الدولية و أصبحت جريمة منظمة و يمكن ان نلخص اهم المراحل كمايلي:

المرحلة الممتدة من 2006 حتى 2011

عُرفت هذه المرحلة بالحقبة الذهبية لتجارة المخدرات؛ حيث عبرت خلال هذه المعابر 93% من المخدرات القادمة من أميركا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا؛ وذلك بعدما غيّر المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أميركا الشمالية إلى أوروبا الغربية؛ بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتبعتها الولايات المتحدة، التي حدّت كثيراً من حجم المخدرات وتدفقها إلى أميركا الشمالية، ولاسيما صنف الكوكايين، وكانت دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ المغرب والجزائر وليبيا.⁴

كما شهدت هذه الفترة تغلغل القاعدة وتحديداً "قادة الأفغان العرب" إثر الضربات الموجهة، التي تلقاها التنظيم في أفغانستان بُعيد أحداث 11 من سبتمبر/أيلول 2001؛ حيث يشير العديد من التقارير الاستخباراتية إلى أن المنطقة الممتدة على طول خمسة آلاف كيلومتر من شرق وشمال النيجر مروراً بشرق وشمال مالي، وانتهاءً بشرق وجنوب موريتانيا، أضحت تحت السيطرة المطلقة للتنظيمات الجهادية،

¹كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 74

²مرجع نفسه، ص 76

³الحسين شيخ العلوي ، منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت ، موقع الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

⁴المرجع نفسه

ولاسيما شمال وشرق كل من النيجر ومالي؛ اللتين تتراخى السلطة المركزية فيهما، وتقعان بعيدًا عن العواصم؛ بل إن أجزاء كبيرة من هذه الصحراء فعليًا تقع خارج سلطة الدولة¹.

المرحلة الممتدة من 2011 حتى الآن:²

عُرفت هذه المرحلة بالهجرة غير الشرعية المتجهة صوب القارة العجوز عبر ليبيا؛ إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية؛ حيث شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الإفريقي أو داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية؛ بل أضيف إليه الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، يتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يُهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا؛ ليتم لاحقًا تهريبه إلى أوروبا.

تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي تهريب المخدرات و تأمين الطرق للشبكات الاجرامية لنقله مقابل عائدات مالية تستغلها في تمويلها لشراء الأسلحة، اما تنظيم أنصار الشريعة فيقوم بضمان طرق التهريب و نقل المخدرات في جنوب ووسط وغرب ليبيا، وهذا هو الممر الذي يسلكه الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية.

في حين أن الهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام (تنزانيا) أو من مومباسا (كينيا) إلى دارفور في الغرب السوداني؛ لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو والزوية إيصاله إلى مدن الكفرة وتازربو والواحات (مدن: جالو، وأوجلة، وأجرة) لتتسلمه داعش الليبية، التي تهربه إلى أوروبا عبر مواني الزويتينة وأجدابيا ودرنة. وتتراوح عائدات التجارة بالبشر (الهجرة غير الشرعية) بين مليار إلى ملياري دولار أمريكي، تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500 إلى 700 مليون دولار أمريكي.

لا شك في أن تجارة المخدرات كانت وراء معظم القلاقل والاضطرابات الأمنية التي عرفها كل من غينيا بيساو ومالي، وساعد الفقر والفساد المستشري في تنامي هذه الظاهرة، فوجود القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في المنطقة وفروعها؛ كحركة التوحيد، والجهاد في غرب إفريقيا وحركة بوكو حرام، أو

¹ الحسين شيخ العلوي ، مرجع سابق.

² مرجع نفسه

المجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية، فضلاً عن قرابة أحد عشر تنظيمًا مسلحًا في الجنوب الليبي تتخذ من مدن: أم الأرناب، وتمسة، وأوباري، قواعد لوجيستية لشراء السلاح المنتشر في ليبيا (21 مليون قطعة سلاح) وللتدريب والدعم، والتنسيق بين مختلف هذه التنظيمات المتطرفة في أعلى درجاته مؤخرًا .

وتقول التقارير الاستخباراتية الغربية: إن أعداد المنضوين من الشباب تحت هذه التنظيمات يتراوح بين 7 آلاف إلى 43 ألف مقاتل، وأن قرابة نصفهم يمتلكون قدرات قتالية عالية،¹ كما تنشط شبكات التجنيد على امتداد مدن دول الإقليم؛ حيث يتواجد وسطاء التجنيد وينشطون ويعملون في قرابة أربعة آلاف مدرسة ومعهد قرآني ومؤسسات دينية ذات طابع خيرى ودعوي، وتشكل مجالًا خصبًا لوسطاء التجنيد لصالح التنظيمات الجهادية، وتتركز هذه المدارس والمعاهد أساسًا في مدن: نواكشوط، ونواذيبو، وروصو، ومنطقة الحوضين في موريتانيا، ومدن: كيدال، ومنكا، وتمبكتو، وتاوديني، وغاو، وليري، وموبتي في مالي، وفي نيامي، وزندر، وأغاديز، وأرليت في النيجر، وفي نجامينا، وأبشا، وفايا في التشاد، وفي واغادوجو، وبوبو، ديولاسو، ودوري، وهفويا، وتوغان، ونونا في بوركينا فاسو² .

وتتركز العناصر الأجنبية من أتباع المجموعات الجهادية في مدن الجنوب الليبي، وشمال تشاد، والنيجر، وشرق مالي، أمًا وسطاء التجنيد فعادة ما يكونون من أبناء البلد؛ بحيث يتكلمون اللهجات المحلية، ويجيدون التواصل مع الأهالي بلكنات محلية، وأحيانًا يكونون من أعيان البلد، وعلى صلة بالمجتمعات الأهلية الإفريقية؛ كل ذلك لتسهيل الانتشار من جهة، ومن جهة أخرى لعدم لفت الانتباه وتجنبًا للملاحقة.

وتتنشط القاعدة في تجارة التهريب والهجرة غير الشرعية، وقد سُجِّلَ تعاونٌ وتنسيق وثيق بينها وبين المافيا الكولومبية والبرازيلية في تجارة المخدرات؛ مما جعل من مالي والنيجر وتشاد وليبيا أهم معابر المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ مما مكَّن القاعدة من السيطرة على معابر التهريب الرئيسية في منطقة الساحل، ووفر لها مصدرًا للدخل، وجاء انهيار الدولة ومؤسساتها في ليبيا بُعيد سقوط نظام القذافي فرصة ذهبية لإيجاد معبر آمن إلى أوروبا، وتنشط قوارب الهجرة السرية وتهريب المخدرات عبر

¹الحسين شيخ العلوي ، منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت ، موقع الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

²مرجع نفسه

مدن زوارة، وصبراتة، والزاوية، والخمس، وزليطن، ومسلاتة، وسرت، والنوفلية، وبن جواد على الساحل الليبي.¹

وقد ساعدت القاعدة وفروعها على السيطرة والتحكم بتجارة التهريب والمعابر الحدودية السرية استعانئها وتجنيدُها لخبراء الصحراء من الطوارق وقبائل البرابيش، كما مكَّنها انتشار الفقر والامية من شراء الذمم والتغلغل أفقيًا في المجتمعات المحلية عبر أسلوب تقديم المساعدة للأسر والعائلات المحتاجة، وإقامة مشاريع ريعية غير ربحية، وتقديم قروض للمعوزين من غير فوائد، هذه الأمور ستصعب مهمة اجتثاث واقتلاع القاعدة وفروعها، بعد أن أضحت جزءًا من مكونات النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية لهذه البلدان، بعد أن غابت الدولة وخدماتها عن تلك المجتمعات الأهلية .

فالجزائر تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حساسية و منطقة عبور لكل التهديدات الأمنية فحسب التقارير الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني لحصيلة عملياتها العسكرية لشهر واحد فقط و هو شهر سبتمبر 2017 اين نجد ما يلي :²

¹ الحسين شيخ العلوي ، مرجع سابق.

²مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، مجلة الجيش ، الجزائر : المركز الوطني للمنشورات العسكرية ، العدد 651 ، أكتوبر 2017 ، ص 25

الافراد و الوسائل	العدد لشهر سبتمبر 2017	العدد لشهر اكتوبر 2017
الارهابيون المقضي عليهم	03	05
الارهابيون الموقوفون	08	09
الارهابيون المستسلمون	05	03
عناصر الاسناد	11	31
المهريون	162	181
المهاجرون غير الشرعيين	883	1892
تجار المخدرات	48	89
المخابئ و الملاجئ	35	30
الكيف المعالج	4192.7 كغ	2445.8 كغ
الكوكايين	2.2 كغ	100 غرام
المرجان	48 كغ	-
الوقود	201506 لتر	165734 لتر
عربات رباعية الدفع	27	103
شاحنات	36	01
مولد كهربائي	22	45
مادة البارود	31 كغ	-
صواعق	10	-
المواد الكيميائية لصناعة المتفجرات	200 كغ	-
صواريخ ار ب ج 7	04	04
طلقات من مختلف العيارات	48534 طلقة	623 طلقة

جدول من اعداد الباحث و الاحصائيات من مجلة الجيش مرجع سابق ، ص 25

يتضح لنا ان الجريمة المنظمة تؤثر بشكل كبير على استقرار منطقة الساحل الافريقي و دول الجوار و ان كانت التأثيرات التي تفرزها الجريمة المنظمة اعقد مما تتصور لأنها تمتد من أمريكا اللاتينية إلى غاية أوروبا و هنا تحولت منطقة الساحل الافريقي الفضاء المناسب و الممر الامن لممر المخدرات و تجارة السلاح و هذا ما يجعل الامن الوطني في خطر و يزيد من درجات التأهب و الاستعداد لمواجهة هذه التهديدات و هذا طبعا يزيد من حجم النفقات العسكرية الجزائرية لمواجهة اثار الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية بحكم ان التغيير و البحث عن الجديد من سمات الانسان فهو مجبور عن البحث عن فرص حياتية افضل و أماكن للعيش تتماشى مع التقلبات الطبيعية و بالتالي الهجرة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية ، غير ان التطور المجتمعي و السياسي للإنسان حيث اصبح العالم ما هو عليه جعل عملية التنقل و الترحال خاضعة لظروف سياسية و قانونية تنظم هذه العملية و بتالي افرزت تقييد على الهجرة و أصبحت خاضعة لشروط مما انتج طرق لا تتماشى و القوانين المعمول بها اين أصبحت تعرف بالهجرة غير الشرعية.

في البداية لا بد من التطرق إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية حتى نتمكن من تحليل متغيرات و تأثيرات هذه الظاهرة على الجزائر و المنطقة ككل ، فالهجرة هي مغادرة شخص ما لحدود دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة .¹ و في هذا التعريف نجد ان الهجرة عموما تقوم على نية و هدف الإقامة الدائمة في مكان جديد و ليس المؤقت .

وفي تعريف آخر للهجرة المشروعة " الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة .²

و في هذا التعريف نجد ان الهجرة لها صبغة قانونية بحيث ان المهاجر يقوم بالانتقال من بلده الأصلي إلى بلد اخر بما يتماشى مع القوانين المعمول بها و المتعارف عليها.

اما الهجرة غير الشرعية فلها العديد من التعريفات و المفاهيم فمن بين هذه التعريفات نجد بأنها "تدبير الدخول غير المشروع من إقليم دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تخوضها في مجال تنقل الأفراد .³

اما تعريف المنظمة الدولية للهجرة فهي تعرفها على " انها حركة افراد تنتهك قواعد دول المصدر و العبور و الاتجاه ، بمعنى ان الفرد عبر حدودا دولية دون جواز سفر او وثيقة سفر صحيحة او عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من بلده " ⁴ ، و بتالي نجد ان الهجرة غير الشرعية هي عملية تقوم

¹ طارق الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009، ص14

² عثمان الحسن ، ياسر عوض ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم للأمنية، 2008، ص17

³ مرجع نفسه ، ص10

⁴ بخوش صبيحة ، الهجرة غير الشرعية الافريقية في الجزائر دراسة في التداعيات و اليات المكافحة ، مجلة العلوم

الإنسانية ، العدد 42 ، نوفمبر 2015 ، جامعة بسكرة ، ص 44

على تجاوز الحدود الدولية و المتعارف عليها اما بجواز سفر مزور او بدونه او بدون تأشيرة مرور او باستخدام تأشيرة سياحية لغرض الإقامة الدائمة او ما يتعارض مع القوانين البلد المستقبل.

و يمكن ان نقدم تعريفا اجرائيا للهجرة غير المشروعة و هي " هجرة شخص ما من دولته إلى دولة أخرى دون وجود عائق قانوني مع تنافي الهجرة مع البعد الأخلاقي لها."

بمعني ان الهجرة في هذه الحالة مسموح بها قانونيا لكن من الناحية الأخلاقية فهي غير مقبولة كهجرة الادمغة اين يكون البلد الأصل بحاجة لهذه الطاقة او الهجرة إلى بلد في حالة حرب او عدم الاعتراف بها كالجزائر و إسرائيل .

و بتالي نجد ان هناك فرق ما بين الهجرة غير الشرعية او السرية و الهجرة غير المشروعة من حيث القانونية و المشروعية أي الهدف و الغاية من الهجرة و الية التنقل.

و يمكن ان نقدم تعريفا اجرائيا للهجرة غير الشرعية بأنه " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما أو عدة أشخاص إلى دولة أخرى ليست موطنها له أولا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية".

و يمكن ان نقدم الأسباب التي أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية في العموم رغم ان الهجرة أيضا زادت بشكل أساسي مع التحولات التي يعرفها العالم إلى جانب افرزات العولمة من خلال تزايد معدلات الانكشافية الإعلامية التي تدفع بالأفراد إلى معرفة أساليب الحياة في الدول المتقدمة اين تتكون لديهم الحافزية للهجرة و البحث عن فرص حياتية افضل مما يعيشونه.

و نلخص اهم أسباب الهجرة غير الشرعية كما يلي :

- الصراعات والحروب الأهلية

- انتهاك حقوق الإنسان.

- الصراعات الطائفية و الأثنية.

من جانب فان الهجرة غير الشرعية لها عوامل دفع وعوامل جذب تؤثر في حركية هذه الهجرة من

خلال هذه العوامل وهي كما يلي:¹

* عوامل الدفع للهجرة و هي :

- الثورة الصناعية التي شهدتها الدول المتقدمة خاصة اوروبا

-الثورات السياسية والحروب

¹طارق الشهاوي ، مرجع سابق ،ص40

-انخفاض معدلات الوفيات

-الحق في التنقل والبحث عن أفضل حياة

*عوامل الجذب وهي:

- الأرض الجديدة الخصبة ذات المساحات الشاسعة

-وجود صناعات نامية جديدة

-الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة

فهذه الأسباب المتنوعة ما بين الجاذبة و الدافعة للهجرة عموما في ظل التحولات الدولية الراهن ،

لكن تبقى أسباب الهجرة غير الشرعية و التي حددتها منظمة الهجرة الدولية كما يلي¹ :

- حددت المنظمة منطقة الساحل الافريقي اكبر منطقة مصدرة للهجرة غير شرعية في العالم حسب

تقريرها الأخير الصادر في 2018 حيث مثلت ما نسبته 70 بالمئة من الهجرة غير الشرعية في

العالم حيث اعتبرت السبب الرئيسي لهذه الحركية هو البحث عن فرص العمل المناسبة.

- الامراض و الأوبئة التي تدفع العديد بالهجرة.

- طبيعة الأنظمة السياسية في الدول المصدرة للهجرة و هشاشة نظامها و ضعف اليات الرقابة

الحدودية .

- الصراعات في مالي و ليبيريا ، سيراليون ، كوت ديفوار و نيجيريا و افريقيا الوسطى تدفع بالآلاف

لهجرة نحو دول شمال افريقيا و أوروبا .

- بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أصبحت ليبيا منطقة عبور و تجميع للمهاجرين حيث بلغ عدد

المهاجرين 200 الف مهاجر غير شرعي ينطلقون من سواحل ليبيا بمعني ان انهيار الدولة في

ليبيا ساهم في انتشار الهجرة غير الشرعية.

كما يمكن ان نرجع أسباب الهجرة غير الشرعية إلى عوامل أخرى غير التي طرحتها المنظمة الدولية

للمهاجرين من بينها:²

• الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت اشراف

الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية.

¹ تقرير حول أسباب الهجرة غير الشرعية في العالم ، المنظمة العالمية للهجرة ، مأخوذ من موقع المنظمة بتاريخ

<https://www.iom.int/west-and-central-africa> 2018/01/02

² بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 45

• التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرك وتيرة النشاط بدءاً من سنة 2000 و التي دفعت بالمهاجرين الاستقرار في الجزائر و العمل في مختلف الورشات الموجودة خاصة الفلاحة و الاشغال العمومية .
وللهجرة غير الشرعية أساليب عديدة يلجئ إليها المهاجرون غير الشرعيين يمكن ان نلخصها كما يلي :

- 1/ استخدام ما يعرف بقوارب الموت أو التنقل عبر البحر في قوارب عبر مناطق التماس خاصة منطقة الحوض المتوسط.
- 2/ استخدام الزواج المؤقت والشكلي من أوروبيات
- 3/ شبكات التهجير التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة
- 4/ اختراق الحدود البرية عبر مسالك وعرة او غير مكشوفة او لا تحظى بتغطية أمنية كافية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء .

لقد تولد عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من أوجه الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري او تجارة البشر في مناطق الصراع خاصة ليبيا التي أصبحت قاعدة خلفية لانطلاق قوافل الهجرة إلى أوروبا عبر إيطاليا و أحيانا يتم استغلال المهاجرين من الافارقة في الاعمال الشاقة او بيعهم في اطار تجارة البشر .

فالجزائر تأثرت في السنوات الأخيرة بالهجرة غير الشرعية و تدفق اللاجئين إليها خاصة من دول الساحل الإفريقي منذ سنة 2000 إلى غاية يومنا اين نجد ارتفاع مطرود في كل سنة كما تبينه الاحصائيات اين كانت الجزائر محطة عبور أصبحت الان دولة استقرار خاصة في ظل تشديد الرقابة من طرف الدول الأوروبية و كذا السلطات الجزائرية. فولاية تمناست تعد أكثر الولايات الوطن تأثراً وانتشاراً لظاهرة الهجرة غير الشرعية بل تعتبر مركز مرور المهاجرين من الساحل الإفريقي إلى الضفة الشمالية للمتوسط بحكم الحدود الكبير لها فعدد المهاجرين تزايد من 5430 مهاجر عام 2000 إلى 10702 مهاجر عام 2004.¹

فتشير الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أن حجم الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر دول المغرب العربي والقادمة من دول الساحل وإفريقيا نحو 1.5 مليون شهر خلال

¹بخوشة صبيحة ، مرجع سابق ، ص 47.

السنوات الخمس 2008-2012 فمعظمهم توجهوا نحو اسبانيا بحرا عبر قوارب غير مؤهلة¹، كما انتقل 14500 شخص إلى ايطاليا عبر البحر و1600 إلى مالطا حسب منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2006.²

و حسب المنظمات الدولية فان الدافع الرئيسي للهجرة هو البطالة التي من بين المبررات التي يقدمها المهاجرون فارتفاع البطالة في هذه الدول يدفع بالفئة النشطة إلى البحث عن فرص عمل خاصة في أوروبا حيث تتخذ من دول العبور كليبيا و الجزائر والمغرب محطات مؤقتة للعمل والاستعداد لمرحلة الهجرة نحو أوروبا من خلال السفر مع شبكات إجرامية متخصصة لتنتقلهم إلى أوروبا و بالتالي تصبح عملية نقل الأشخاص عملية منظمة تتكفل بها شبكات محلية و دولية تعمل على نقل المهاجرين و المتاجرة بهم.

و يمكن ان نستقرأ تأثير الهجرة غير الشرعية على امن حدود الجزائر³ من خلال الأرقام و التقارير المقدمة من طرف المنظمات الدولية و غير الحكومية في هذا الشأن كما يلي :

توقع تقرير البنك الدولي هجرة 86 مليون شخص من افريقيا جنوب الصحراء في السنوات المقبلة أي في غضون 2050 بسبب التغيرات المناخية و غياب برامج التنمية و نقص المياه و تراجع الإنتاج الزراعي ، و هذا يضع الجزائر امام تحديات كبيرة في ظل ازدياد المهاجرين و اللاجئين خاصة امام هذا الرقم الكبير الذي لا يمكن ان تتحمله الجزائر باي حال و مهما كانت الإمكانيات المرصودة لذلك. من جانب اخر صرح وزير الداخلية الجزائري نورالدين بدوي يوم الخميس 29 مارس 2018 ان الجزائر تشهد يوميا محاولات الهجرة غير الشرعية ل 500 مهاجر افريقي ما يعني ان الحدود الجنوبية ستظل ملتهبة في السنوات المقبلة بفعل الهجرة غير الشرعية.

هذه الهجرة و التدفقات البشرية نحو الجزائر انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة الترحيل مع مراعاة البعد الإنساني في إقامة هؤلاء المهاجرين الافارقة على الأراضي الجزائرية مما جعلها تتعرض لضغوطات دولية حول طريقة المعاملة التي يتلقاها هؤلاء المهاجرين من طرف السلطات الجزائرية و هذا ما وضعها في ضغط كبير خارجي و ضغط داخلي أيضا من طرف الاعلام المحلي و بعض الجمعيات و الأحزاب

¹ تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة و اللجوء سنة 2013 ، مأخوذ من موقع الأمم المتحدة ،
www.un.org/arabic/immigration-2013

² تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة و اللجوء سنة 2006 ، مأخوذ من موقع الأمم المتحدة ،
www.un.org/arabic/immigration-2006

³ سليمان ح ، حدود الجزائر ستظل مشتتة لسنوات ، جريدة الخير ، العدد 8825 ، 31 مارس 2018 ، ص 2

السياسية التي تطالب بإعادة النظر في طريقة دخول المهاجرين إلى الجزائر و تزايد معدلات الجريمة في المناطق التي يقيمون بها.

ودافعت الجزائر بشدة عن سياستها تجاه المهاجرين و النازحين المتواجدين على أراضيها و رفعت تقريرا في شهر افريل 2018 إلى لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين و عائلاتهم التابعة للأمم المتحدة تقريرا شاملا يتضمن إجابات 112 سؤال و جه للسلطات العمومية حول وضع المهاجرين حيث ردت الجزائر " بان السياسة المطبقة لا تتعلق بالطرد الجماعي بل بعمليات إعادة طوعية للمهاجرين إلى اوطانهم " ¹.

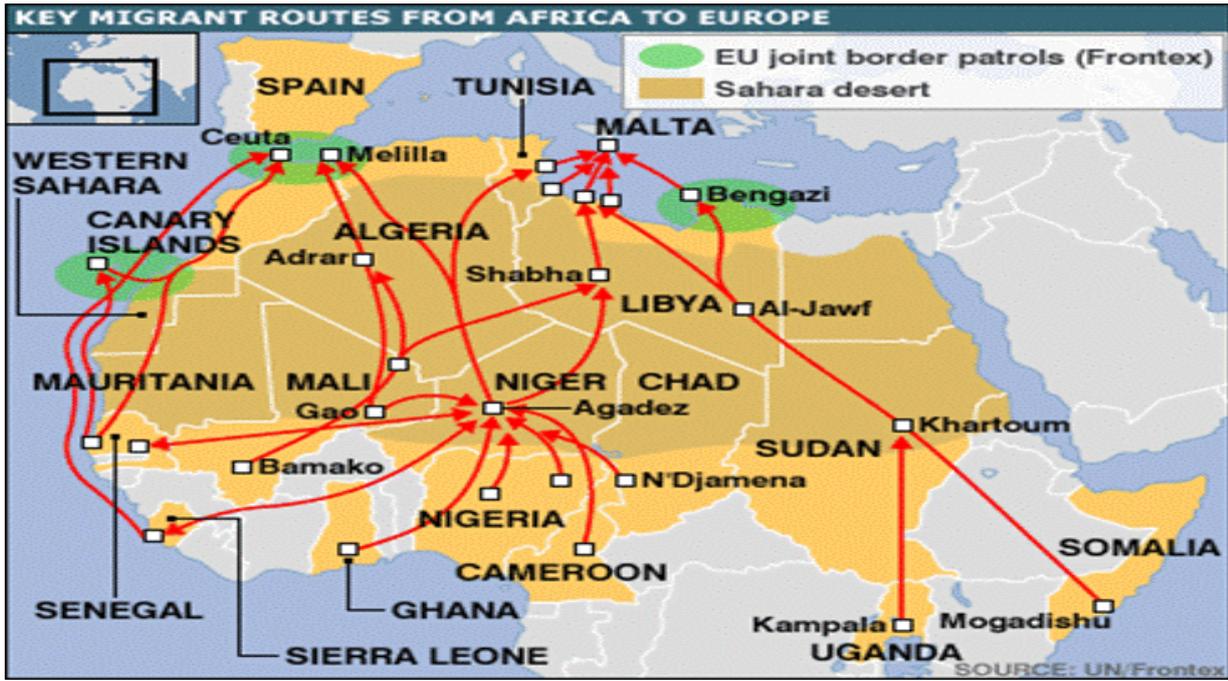
جاء هذا التقرير يوم 9 افريل 2018 ردا على اتهامات وجهت للجزائر بسوء معاملة المهاجرين اين ركزت الجزائر على احترام كرامة المهاجرين خاصة ان الجزائر ابرمت اتفاقية مع النيجر تمتد من ديسمبر 2014 إلى غاية نهاية 2017 ، هذه العملية مكنت من عودة 20 الف شخص إلى بلدانهم بما في ذلك الأطفال و النساء ، فالجزائر تعاني من ضغوطات دولية حول مسألة إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الاصلية و طريقة التعامل معهم اين تتهم بلاإنسانية.

فالجزائر تتعرض إلى ضغوطات دولية خاصة الاوروبية و هذا انعكاس سياسي من انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر حيث اقترح الاتحاد الأوربي انشاء قاعدة للطائرات بدون طيار في مدينة عين تموشنت لمراقبة حركة الهجرة غير الشرعية² و هذا ما رفضته الجزائر التي اعتبرته تهديدا لأمنها و ضغط سياسي عليها و انتهاكا لسيادتها.

و الخريطة التالية تبين مسارات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي نحو أوروبا مرورا بالجزائر فحسب تقرير الأمم المتحدة فانه يتم تجميع المهاجرين في النيجر بمدينة اغاز لمن يريد التوجه نحو أوروبا عبر ليبيا و في مالي بمدينة غاو لمن يريد المرور عبر الجزائر و هذا يدل على تنظيم هذه الجماعات التي توطنها عصابات متخصصة في هذا المجال.

¹ خالد بودية، ملف المهاجرين القنبلة الموقوتة ، جريدة الخبر ، العدد 8836 ، 11 افريل 2018 ، ص 2

²بخوش صبيحة ، مرجع سابق



المصدر مركز الحدود الدولية للأمم المتحدة www.un/frontes.org

ومن جانب اخر تركز الجزائر على نتائج هذه الهجرة غير الشرعية للافارقة بالجزائر خاصة انهم يستغلون في شبكات التسول المنظمة فهم ينتمون إلى 14 بلدا افريقيا ، كما كشفت الجزائر ان 37 بالمئة من الخدمات الصحية يستفيد منها لاجئين الافارقة خاصة في ولاية تمنراست ، حيث توضح مدى الالتزامات التي تقدمها الجزائر من جهة و من التهديدات التي تتعرض لها الجزائر من جهة أخرى اين تحول المهاجرين المقيم بطريقة غير شرعية إلى تكتلات إجرامية دخلت في صدمات مع المواطنين في الكثير من الحالات دفعت بتدخل القوات الأمنية لفك هذه الصدمات إلى جانب شبكات التهريب المخصصة لتهريب البشر و المهاجرين في اطار الجريمة المنظمة.

في هذا الشأن توصلت دراسة قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني سنة 2008 إلى ان الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل احدى أولويات الدرك الوطني بعدما تحول إلى نشاط اجرامي على علاقة مع شبكات أخرى منها الجماعات الإرهابية¹ و هذا يبين مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على امن و استقرار الجزائر .

كما كشف مدير الدراسات مكلف بالهجرة بوزارة الداخلية عن تسجيل 56 الف مهاجر افريقي محكوم عليهم في جرائم مختلفة عبر مختلف ولايات الوطن و هؤلاء تم ترحيلهم إلى بلدانهم احتراماً لكل الأطر القانونية و ما تفرضه المعاملة الإنسانية ، و تتعرض الجزائر إلى ضغط كبير من المهاجرين

¹ بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 47

القادمين من دول الساحل و الصحراء فمنطقة برج الحواس تحوى 7 الاف مهاجر بينما عدد سكانها 6 الاف شخص خاصة ان المهاجرين لا يعرفون بهويتهم الاصلية لا بلدانهم خاصة ان الجزائر تتهم بانها لا تحترم حقوق الانسان في هذا المجال ، و ربط المتحدث تنامي الهجرة غير الشرعية بمعدلات الجريمة عندما نجد 56 الف شخص متورط في جرائم اغلبهم من مالي بعدد تجاوز 30 الف شخص و تبلغ تكلفة ترحيل المهاجرين الخزينة العمومية حوالي 20 مليون دولار .¹

هذه التكلفة التي تدفعها الخزينة العمومية لترحيل الافارقة تجعل الجزائر تتحمل أعباء مالية متزايدة في كل سنة لترحيل الافارقة و تسخير الإمكانيات المادية و المالية و البشرية لنقلهم إلى بلدانهم الاصلية و في ظروف مناسبة خاصة ان مسالة الترحيل تتم في فصول معينة الشتاء و الخريف و تنعدم في فصل الصيف بحكم صعوبة نقل المهاجرين عبر الصحراء في درجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية .

كما تؤثر الهجرة غير الشرعية على البعد الاجتماعي في الجزائر خاصة في ولايات الجنوب حيث توجد حوالي 34 جنسية افريقية متواجدة في الجنوب الجزائري اين انتشرت مظاهر غير أخلاقية كانتشار الرذيلة و المساس بالأخلاق و القيم و انتشار البيوت القصديرية الفوضوية التي تعتبر منبعاً و مصدراً للأمراض كالسيدا و الملاريا و غيرها من الامراض الفتاكة.²

و في دراسة أجريت سنة 2011 حول الهجرة في مدينة تمنراست و التي لقبته بالعاصمة الافريقية بسبب استقطابها لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين اين نتج عنه تزايد خطير لعمليات التهريب و تجارة المخدرات و الرشوة³، و هذا يعكس مدى خطورة هذه الظاهرة على الامن القومي الجزائري في الجنوب خاصة إلى جانب تمركز المهاجرين يكون احتكاك بالجماعات الإرهابية و العصابات رغم الإجراءات الأمنية المتخذة.

و من جانب اخر في اطار استراتيجية محاربة الجزائر لظاهرة الهجرة غير الشرعية افاد رئيس مكتب الهجرة غير الشرعية بمديرية شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني ان الجزائر تحولت إلى بلد مقصد و استقرار لأكثر من 30جنسية افريقية حيث تمتلك الجزائر الان 11 فرقة جهوية لمكافحة الظاهرة " الهجرة غير الشرعية " منها 6 عملياتية في كل من مغنية ، تمنراست ، جانت اليزي ، بشار ، ادرار ، سوق اهراس ، و ينتظر ان تتطلق 5 فرق جهوية في كل من الجزائر العاصمة ، قسنطينة ،

¹ خالد ب ، 56 الف مهاجر افريقي محكوم عليهم في جرائم بالجزائر ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ،

ص 3

²بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 48

³المرجع نفسه، ص48

وهران و ورقلة ، غرداية ، هذا في الجانب العملياتي و الأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية .اما في الجانب القانوني صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية التي تجرم تهريب البشر و اصدار قانون 25 فيفري 2009 المتعلق بتهريب المهاجرين و استعمال وثائق مزورة لاختراق الحدود.¹

كما قامت الجزائر في اطار تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين إلى ضبط الإجراءات اللازمة لتوظيف الافارقة في اطار العمل و حماية حقوقهم حيث أنشأت لجنة مشتركة للقطاعات المعنية بمسائل الهجرة حيث سجل سنة 2016 3926 عامل اجنبي دون تصريح عمل فيما سجل التقرير 4412 حالة جرائم ضد العمال الأجانب² خاصة ان الجزائر عدلت قانون العقوبات بموجب قانون 14-01 الصادر في 4 فيفري 2014 و الذي ادخل احكاما جديدة لمكافحة التمييز في جميع الاشكال و الأهداف خاصة المادة 295 مكرر 1 و التي تنص " يعاقب مرتكب جريمة التمييز بالسجن " .

كما انشأت الجزائر اللجنة الوطنية للوقاية و الاتجار بالبشر سنة 2016 دورها تتمين الاطار القانوني و تعزيز قدرات الفاعلين لا سيما الجهات القضائية و سلطات انفاذ القانون اين يجب التعرّيق ما بين الاتجار بالبشر و تهريب البشر و المهاجرين³ .

كما وقع خطأ في عملية تقدير اللاجئين من طرف السلطات الجزائرية و هي كما يلي :

- تركيبة المهاجرين السريين كان من المفترض ان يكون اغلب اللاجئين من توارق و عرب و فولان شمال مالي الا ان التقارير الأمنية كشفت ان اكثر من 90 بالمئة من اللاجئين من جنسيات أخرى كالنيجر و بوركينافاسو و غينيا و من اثنيات أخرى من داخل مالي بمعنى اخر ان المسألة تحولت من قضية لجوء بسبب حرب إلى مسألة استغلال قرار الجزائر بوقف بترحيل المهاجرين السريين من قبل فئات غير متضررة بشكل مباشر من الحرب و هذا ما دفع بالجزائر إلى ابرام اتفاق امني مع النيجر في عام 2015 و الذي بدا بموجبه ترحيل القادمين من النيجر⁴ .

كما اشارت التقارير الأمنية التي اعدتها الولاية ان تركيبة المهاجرين السريين في الجزائر تغيرت بعد 2012 حيث كان اغلبهم رجال بالغين يمثلون ما نسبته 95 بالمئة و عملية ترحيلهم كانت سهلة لكن بعد هذا التاريخ تغيرت التركيبة بشكل كبير فمن بين 100 الف شخص يقيم بطريقة غير شرعية في

¹ سليم ب ، 30 جنسية استقرت بالجزائر ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ، ص 2

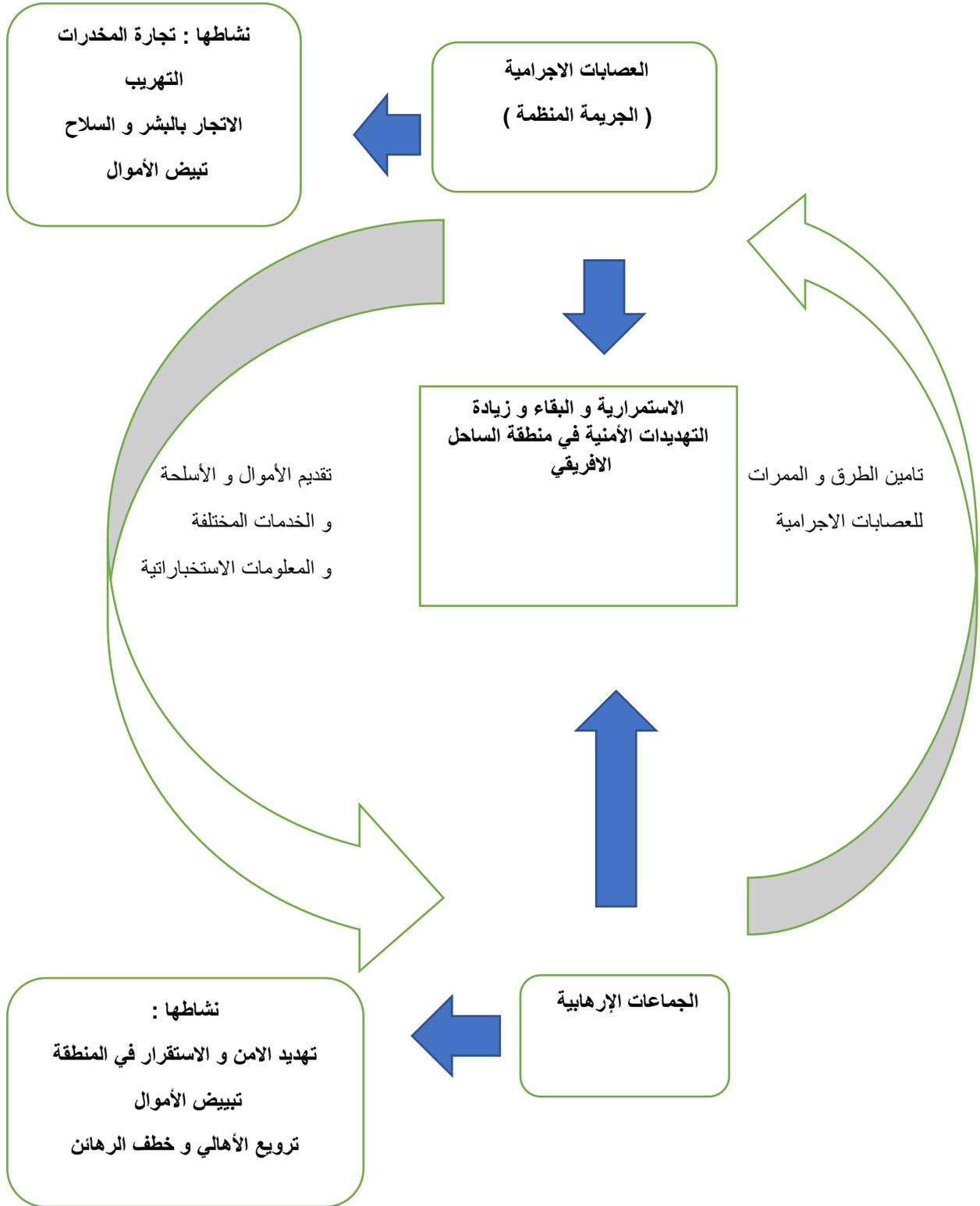
² خالد بودية ، مرجع سابق ، ص 2

³ عثمانى ف ، 33 ضحية للاتجار بالبشر منذ 2017 ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ، 22

⁴ محمد بن احمد ، 3 أسباب دفعت الجزائر لتغيير موقفها من الهجرة السرية ، جريدة الخبر ، العدد 8854 ، 29 افريل

الجزائر كانت الأرقام تقول ان ما نسبته 40 بالمئة هم من النساء و الأطفال و المئات من الأطفال ولدوا بالجزائر و بتالي بقاؤهم معناه ظهور أجيال جديدة من المهاجرين السريين المولدين بالجزائر و هذا ما يفرض تحديات كبيرة تؤثر في التركيبة الديمغرافية و الاثنية للجزائر لان ترحيل اشخاص مولودين بالجزائر يختلف في نظر القانون عن غيرهم و بالتالي تتحول المطالب إلى سكن و تشغيل و دراسة و هذا يشهد تهديدا اخر للجزائر.

فالجزائر من خلال ما سبق حاولت معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق اطر قانونية من خلال المصادقة على الاتفاقيات و القوانين في المقابل هذه القوانين لا تكفي لوحدها لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود و الخطيرة أيضا خاصة انها تحولت إلى عمل اجرامي منظم اين ذهب الامر إلى التجارة بهؤلاء المهاجرين خاصة في ليبيا كما تفيد التقارير الدولية، و تبقى إشكالية عدم الاستقرار في الدول المصدرة للمهاجرين اهم سبب لتدفق المهاجرين في ظل هشاشة هذه الدول و ضعف الإمكانيات مما يجعل الجزائر بحجمها الجغرافي و الاقتصادي الملجأ الأول لهؤلاء المهاجرين نحوها و بالتالي تشكيل تهديد فعلي للامن و الاستقرار داخل الجزائر.



مخطط توضيحي حول طبيعة نشاط الجماعات الإرهابية و العصابات الاجرامية في منطقة الساحل

الافريقي (من اعداد الباحث)

خلاصة الفصل الثاني:

ان منطقة الساحل الافريقي تعتبر من بين اهم المناطق الاستراتيجية في القارة الافريقية في الوقت الراهن بحكم التحولات التي عرفتها هذه المنطقة من بعد استراتيجي للموارد الطبيعية بالإضافة إلى اعتبار هذه المنطقة منطقة تصدير للامزات لدول شمال افريقيا و أوروبا من خلال التهديدات اللاتمائية و في مقدمتها الهجرة غير الشرعية التي اثرت على البعد الأمني في منطقة المتوسط وهذا إلى جانب الإرهاب و النشاط الاجرامي الممتد من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا و الشرق الأوسط، و هذه التهديدات هي محصلة الفشل الدولتي التي عرفته هذه المنطقة و اللااستقرار الذي ميزها منذ استقلالها إلى يومنا هذا ، و هنا نجد الجزائر اول دولة على تماس مباشر مع دول الساحل الافريقي و تتأثر بهذه التهديدات الأمنية بصورة مباشرة مما يحتم عليها التعامل مع هذه التحولات و التهديدات بشكل أساسي في المنطقة.

الفصل الثالث:

محددات صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية

نحو منطقة الساحل الافريقي

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية من بين اهم السياسات الفاعلة في المنطقة و حتى في العالم خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال اين كان صدى الثورة الجزائرية لا يزال له وزنه في المحافل الدولية في ظل طبيعة النظام الدولي القائم في تلك المرحلة و استمرت الفعالية إلى غاية بداية الازمة الجزائرية اين انكمش هذا الدور بفعل العديد من التداعيات في تلك المرحلة.

لكن مع التحولات الأخيرة في منطقة الساحل الافريقي بدأت الدبلوماسية الجزائرية في التحرك من اجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه دول المنطقة و تهدد امنها و هنا توجب علينا دراستها من خلال التطرق إلى السياسة الخارجية و تقاطعها مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي تلعب دورا مهما في صياغة السياسة الخارجية.

المبحث الاول : مبادئ و محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد طبيعي للدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية التي ارسى دعائم و مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة ، و التي اكدت على هذه المبادئ و التوجهات من خلال تأكيدها في الدساتير و الإعلانات الرسمية للدولة الجزائرية و من هذا المنطلق نجد ان دراسة مبادئ و أسس و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية امر لا بد منه لفهم و تحليل هذه السياسة في بيئتها الإقليمية و الدولية من خلال التطرق إلى المبادئ و المحددات و الأهداف .

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

لأي دولة مستقلة سياستها الخارجية التي تعتمد عليها في التعامل مع المجتمع الدولي و تمثل الاطار الاشمل لحماية مصالحها الوطنية و الدفاع عنها و البيئة التي تتعاون فيها من اجل تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و الجزائر رسمت مبادئها منذ الثورة التحريرية سواء عبر بيان اول نوفمبر او مؤتمر الصومام او كذا دساتير ما بعد الاستقلال في اطار سيادية الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية.

تعتبر الثورة الجزائرية احد المرتكزات التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها مرجعا رئيسيا في بناء الأسس و المبادئ ، حيث اكدت الثورة الجزائرية على الوحدة و السيادة الوطنية و رفض القمع و الاحتلال الأجنبي و التدخل الخارجي ، بالإضافة إلى محاربة التمييز العنصري الذي عانت منه الجزائر على مر فترة الاستعمار¹.

قبل التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية لا بد من التطرق إلى التحولات و الظروف التي بلورة هذه المبادئ حتى نتمكن من فهم البيئة التي تم وضع فيها هذه المبادئ و مدى تأثير هذه المبادئ على مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري في مرحلة الثورة التحريرية و حتى ما بعد الاستقلال.

ظروف و تطورات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

جاءت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع الثورة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر ثم مؤتمر الصومام و تبلورت بشكل نهائي بمؤتمر طرابلس اين حدد محاربة الاستعمار و دعم حركات التحرر اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بل اعتبرت الموجه لها، و تم التأكيد على هذه المبادئ مع

¹ إسماعيل دبش ، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي ، الجزائر : دار هومة للطباعة و

المؤتمر السنوي لجبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1964 حيث أعاد التأكيد على المبادئ المعتمدة في مؤتمر طرابلس.¹

و قبل عرض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية اردنا تقديم صور من النشاط الخارجي للجزائر بعد الاستقلال في فترات مختلفة ، اين نصل ان النشاط الدبلوماسي ارتبط بهذه المبادئ مع اختلاف في توظيف هذه المبادئ وفق طبيعة الحكم و طبيعة النظام الدولي.

فالجزائر تعتبر مسالة دعم حركات التحرر مسالة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة الجزائرية في الاستقلال عن فرنسا اين خاضت حربا تحريرية كلفتها الكثير و لهذا فالجزائر سعت إلى استقبال الكثير من حركات التحرر في افريقيا و دعمهم ماديا و عسكريا و سياسيا في اطار التعاون الافريقي.²

كما تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي ازهى مراحل الدبلوماسية الجزائرية خاصة عام 1974 اين ترأست جزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة و قمة الأبيك في نفس السنة و بداية طرح مقاربة الجديدة في الاقتصاد العالمي يقوم على التعاون جنوب جنوب و شمال جنوب وفق استثمار افضل للقدرات و الإمكانيات التي تمتلكها الدول النامية ، اين تم افتتاح قمة دول عدم الانحياز من طرف الرئيس هواري بومدين بعنوان " البترول ، المواد الأولية و التنمية".³

اما في عهد الرئيس شادلي بن جديد فاستفاد من العمل الدبلوماسي الذي قام به الرئيس هواري بومدين مع تغير وزير الخارجية الذي كان آنذاك عبد العزيز بوتفليقة بمحمد صديق بن يحي اين غيرت نوعا ما الجزائر من استراتيجيتها من خلال الاعتماد على البرغماتية بدل الاديولوجية رغم الإبقاء على مبادئ الاشتراكية في الدستور و النظام ، فرغم وفاة وزير الخارجية محمد صديق بن يحي في 03 ماي 1982 الا ان النشاط الدبلوماسي الجزائري بقي محافظا على النجاحات المحققة أي ساهمت الجزائر في تحرير الرهائن الامريكان في طهران سبتمبر 1983 و القيام بأول زيارة لرئيس شادلي بن جديد إلى الولايات المتحدة الامريكية في افريل 1985.⁴

¹Amina Mernache , "la diplomatie algérienne , la nostalgie d'une gloire perdue", revue dynamique internationales : université de paris est Créteil , n 07 , 2012 , p 2

²Ammara Bekkouche ;" la politique africaine de l'Algérie" , revue africaine des livres , V3 N 1 , mars 2007 , p 2

³Amina mernache , Op.cit. p 7

⁴Ibid. p 11

الا ان السياسة الخارجية الجزائرية مع عودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاول ان يقود بنفسه الملف الخارجي اين قام بأول خطوة و هي استضافة الجزائر لقمة منظمة الوحدة الافريقية في منتصف جويلية 1999 ثم الدخول في حوار مع الحلف الأطلسي ضمن مقاربة امنية جديدة و بعدها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هندسة اتفاق السلام ما بين اثيوبيا واريتيريا في 12 ديسمبر 2000 و القيام بزيارة دولة إلى فرنسا في جوان 2000 و إلى الولايات المتحدة الامريكية 2001.¹

هذه كلها تؤكد على التحول في السياسة الخارجية الجزائرية التي أصبحت مختلفة وفق منطق براغماتي بحث إلى جانب المحافظة على المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية ، و يمكن حصر منطلقات و ابعاد السياسة الخارجية التي تميزت بالاستمرارية و الثبات و الذي استمدته من ثوابت و اهداف التي جسدها جبهة التحرير الوطني اثناء الثورة التحريرية و هي كما يلي:²

- لم تهدف الثورة الجزائرية إلى تحقيق القيم الإنسانية و تطبيق القوانين احترام حقوق الانسان على امة و شعب و استرجاع سيادة دولة الجزائر فقط بل كذلك و في نفس الوقت كانت لها ابعاد دولية من اجل التنسيق و العمل المشترك لتحقيق هذه الأهداف في الجزائر و في المناطق الأخرى من العالم خاصة العالم المستعمر ذلك ما تضمنه بيان اول نوفمبر .
- يعتبر الهدف الأكبر للثورة الجزائرية هو الدفاع عن حق جوهري في القانون الدولي و هو حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها .
- دعم الامن و السلم الدوليين من خلال منطقة المغرب العربي و البحر المتوسط .
- قدمت الثورة الجزائرية نموذجا للشعوب المستعمرة في استخدام ما يعرف بالثورة الشعبية و الذي اعتبر مثالا لمواجهة الاستعمار في اسيا و افريقيا و احسن مثال على ذلك ما قام به المناضل و الرئيس السابق لجنوب افريقيا نيلسون مانديلا اين توجه في 1962 إلى الجزائر بالقرب من الحدود المغربية للتدريب و بعد خروجه من السجن عام 1990 كانت اول وجهة له خارج جنوب افريقيا هي الجزائر اعترافا بالبعد التحرري و الإنساني للثورة الجزائرية.
- كان للثورة الجزائرية الأثر المباشر في اصدار القرار 1514 في ديسمبر 1960 و المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة ووضع حد بدون قيد او شرط للاستعمار بجميع صوره .

¹. Amina mernache .op . cit .p 13

² إسماعيل ديش ، مرجع سابق ، ص 131

بعد التطرق إلى الظروف و مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري و دور الثورة الجزائرية في رسم و صياغة السياسة الخارجية الجزائرية نجد ان تحديد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تم وضعه مع اعلان بيان اول نوفمبر و تعاملت الحكومة المؤقتة الجزائرية وفق هذه المبادئ في دبلوماسيتها لتحقيق اهداف الثورة التحريرية الا ان هذه المبادئ تشكلت بشكل أوضح بعد الاستقلال ، و يمكننا ان نلخص اهم المراحل التي رسمت معالم و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب بيان طرابلس 1962 :

كان اجتماع طرابلس في 27 ماي إلى 4 جوان 1962 بداية تجسيد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال و تكملت للنشاط الدبلوماسي الثوري الجزائري ، و يمكن ان نحدد هذه المبادئ كما جاءت في اجتماع طرابلس كما يلي :¹

- **أولاً : النضال ضد الاستعمار و الامبريالية :** هذا المبدأ جاء نتيجة لما عاشته الجزائر من استعمار فرنسي طويل و مشاركة الدول الغربية الليبرالية إلى جانب فرنسا في محاربتها للثورة الجزائرية بالإضافة إلى مشاركة الحلف الأطلسي و هذا ما جعل الجزائر تضع اول مبادئها في سياستها الخارجية هي محاربة الاستعمار و الامبريالية الغربية ، و لهذا اعتبرت الجزائر في بيانها بانها تسعى إلى تحقيق الاستقلال و عدم التكتل إلى أي جهة إلى غاية التخلص من الامبريالية.
- **ثانياً : دعم الحركات التي تسعى إلى الوحدة و التعاون :** نتيجة لاتساع الحركة الاستقلالية و حركات التحرر التي انتجت توجهها نحو التعاون ضد الامبريالية و هنا حددت السياسة الخارجية الجزائرية إلى تحديد الدوائر الجغرافية و هي الدائرة المغاربية ثم العربية و الافريقية حيث اعتبر البيان ان هذه الدوائر هي الأهم من اجل تحقيق وحدة الشعوب .
- **ثالثاً : دعم حركات التحرر**² جاء في هذا الاجتماع بان الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر بعد نيل استقلالها خاصة المستعمرات التي لاتزال تناضل في افريقيا كانغولا و جنوب افريقيا و العديد من دول شرق افريقيا .

¹Ardavan Amir aslani ; l' âge d'or de la diplomatie algérienne , Constantine : media plus ; 2015 ; p 15

²Ibid ; p 16

- **رابعا : دعم التعاون الدولي :** جاء في الاجتماع بانه يجب تعزيز التعاون الدولي ما بين شعوب و دول افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كافة المجالات و الميادين من اجل قيم الديمقراطية و العدالة و الحرية .

- **خامسا :** جعل جيش التحرير هو الجيش الشعبي الوطني الذي يقوم بحماية الامة و الدفاع عنها.

من خلال ما سبق نجد ان هذه المبادئ لم تختلف عن المبادئ التي جاءت بها الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية بل كملتها في اطار تدعيم الرؤية الجزائرية للقضايا الدولية و الإقليمية وفق ثوابت وطنية تحدد في الدساتير و تصبح سياسة موجهة للدور الجزائري الخارجي.

اهداف و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1963 :

و يمكن ان نلخص اهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي و الدولي حسب ما جاء في دستور 1963 وفق المادة 10 كما يلي :

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و امنها الوطني و هذا ما جعل ارتباط المقاربات و الاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية لضمان استمرارية الدولة تتدرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم دور كبير للمؤسسة العسكرية و ¹ هذا لا يكون الا من خلال حماية الحدود و البلاد من أي خطر خارجي و هذا العمل لا يكون فقط وفق المؤسسة العسكرية بل يندرج تحت الأهداف الوطنية ككل بما فيها السياسة الخارجية.

2- زيادة قوة الدولة : يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الإدارة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و امنها ووجود الجزائر كقوة جهوية بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تقود بقية الدول المغاربية ² إلى الوحدة و التعاون و بتالي تزيد من مكانة الجزائر في بعدها المغاربي أولا و العربي و الافريقي ثانيا.

فهذه المبادئ جاءت وفق الأهداف الكلية و انطلاق السياسة الخارجية في النشاط الان بعض الظروف الداخلية و الخارجية اثرت في هذا النشاط الخارجي من بينها الصراعات الداخلية في السلطة و الاعتداء المغربي على الجزائر إلى جانب الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع في

¹ الدستور الجزائري 1989 ، مأخوذ من موقع ر المجلس الدستوري ، مرجع سابق

² مرجع نفسه .

تلك المرحلة و هو هواري بومدين و تعطيل الدستور ، و بالتالي هذه المبادئ كانت موجودة لكن بيئة تفاعلها كان معقد.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1976 :

جاء في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب المواد التالية لدستور 1976 .¹

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمن موثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية " و من خلال هذه المادة نجد ان السياسة الخارجية قائمة في مبادئها وفق المبادئ الدولية للمنظمات الدولية بحكم ان انضمام الجزائر لها يشكل تلقائيا موافقة الجزائر على مبادئ هذه المنظمات و تتماشى معها و التي في الغالب تكون هادفة للأمن و السلم الدوليين ، كما نلاحظ ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على البعد الدولي و المتمثل في الأمم المتحدة إلى جانب البعدين العربي و الافريقي لأهمية المكانة الجيوستراتيجية للجزائر .

المادة 87 " تدرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب".²

تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبينة على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة او للاتحاد او للاندماج كقيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية ، وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

نلاحظ من خلال هذه المادة ان الجزائر تضع في أهدافها الوحدة العربية كخيار استراتيجي لها و هذا الهدف كان موضوعا في البيانات التي صدرت خلال الفترة الاستعمارية خاصة المنطقة المغاربية التي تعتبر شعبا واحدا يجب تحقيقه في أي صورة ممكنة مادام انها تخدم الصالح العربي ككل.

المادة 88 " تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة

يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية .³

¹ www.conseil-constitutionnel.dz/consultation76 الدستور الجزائري موقع المجلس الدستوري بتاريخ

2017/03/17 على الساعة 12.00

² الدستور الجزائري من موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق

³ الدستور الجزائري ، المجلس الدستوري ، مرجع سابق

وهذا دليل على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو افريقيا كعمق حيوي و ارتباط تاريخي في اطار مكافحة الاستعمار و لهذا وضعت الجزائر الوحدة و التعاون الافريقي كهدف أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية .

المادة 89 "تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها"

فالجزائر من خلال هذه المادة وضعت احد اهم أسس السياسة الخارجية الجزائرية الا و هو عدم استخدام القوة ضد الغير او التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بالإضافة إلى انها تسعى إلى حل النزاعات الدولية بطرق سلمية كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية.

المادة 90 "وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه تناضل الجزائر من اجل السلم و التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " .¹

و تأكيدا لما سبق فان الجزائر تعمل على تحقيق السلام و الدفع إلى ذلك في شتى المجالات و هذا ماس سعت اليه الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم.

و لهذا فان التقيد و الالتزام بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ما بين الدول و الجزائر واحدة منها وفق مبادئ الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية.

المادة 91 " لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني "²

وفقا لهذه المادة فان الجزائر حسمت مسألة الاطماع المغربية الهادفة إلى الاستيلاء على أجزاء من الأراضي الجزائرية خاصة الجهة الغربية و بتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية تعمل على غلق أي مناورة و تضع البعد الوحدوي للأراضي الجزائرية كهدف في السياسة الخارجية لابد من المحافظة عليه و الدفاع عنه

المادة 92 " يشكل الكفاح ضد الاستعمار و الاستعمار الجديد و الامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة "³

¹الدستور الجزائري ،مرجع سابق .

²مرجع نفسه.

³مرجع نفسه.

و تؤكد الجزائر في مسعها ان اهداف الثورة التحريرية هي الخط الموجه في سياستها الخارجية خاصة فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي أين كان الصراع الأيديولوجي قائما و في أوجه و بتالي وضعت السياسة الخارجية مبادئها وفقا لهذه الأهداف المسطرة منذ الثورة التحريرية و التي عملت على تحقيقها في تلك الفترة .¹

ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون موثيق المنظمات الدولية و الإقليمية كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل انواعه.

و قد اشارت المادة 88 من الدستور سنة 1976 إلى " ان تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و ترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية " ² ، و على هذا الأساس فان المشرع الجزائري لم يهمل بعض المبادئ الأساسية للسياسة الافريقية للجزائر .

كما يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحريرها السياسي و الاقتصادي من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية .

و هنا يتضح مبدا اخر للسياسة الخارجية الجزائرية الا وهو دعم الشعوب في تقرير مصيرها و دعمها أيضا في التحرر و الكفاح المسلح ضد الاستعمار و الذي يعتبر امتدادا لمبادئ الثورة التحريرية و لا يزال إلى وقتنا الحاضر من خلال الدعم اللامشروط للقضية الفلسطينية و كذا القضية الصحراوية.

المادة 93 " يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية "

حددت هذه المادة احد اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الا وهي عدم التدخل و دعم التعاون الدولي أي تعزيز التعاون بين الجزائر و مختلف دول العالم في مبادئ عادلة و الحفاظ على الحدود الدبلوماسية في ما يخص الجانب الداخلي للدول و هذا خط سير السياسة الخارجية الجزائرية

¹ منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 ، ص

الثابت الذي لم يتغير إلى يومنا هذا و نجد هذا المبدأ لم تنص عليه أي مادة في دستور 1963 الا انه كان موجودا في خطابات الرسمية للدولة الجزائرية.¹

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1989 :

يعتبر دستور 1989 اول دستور في مرحلة التعددية السياسية و الذي جاء نتيجة للتحويلات التي عرفتھا الجزائر بعد احداث 5 أكتوبر 1988 ف جاء هذا الدستور بتعديلات عديدة و على مستوى السياسة الخارجية و مبادئها نجد ما يلي :

المادة 25 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية².

فهذه المادة أبقّت على مبدأ حل النزاعات الدولية بطريقة سلمية و اعتبرت الحرب مبدأ غير مشروع و عمل غير مقبول لحل المشاكل الدولية و بالتالي حافظت الجزائر على مبادئها كما كان في الدساتير السابقة.

المادة 26 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي ، و الحق في تقرير المصير ، و ضد كل تمييز عنصري³ .

فالجزائر اكدت في دستور 1989 على مبدأ تضامن الجزائر و دعمها لكل اشكال الكفاح لكن التغير الذي وقع هنا هو انها ركزت على البعد الاقتصادي و الذي لم يكن موجود من قبل و هذا ما ترجم من قبل في التوجهات الجزائرية نحو بناء تعاون اقتصادي دولي وفق منظور تعاوني بعيدا عن استغلال قدرات الشعوب من طرق القوى الكبرى كما حافظت الجزائر على دعمها لمبدأ تقرير المصير و التميز العنصري كاحد الثوابت السيادية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المادة 27: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه " ¹.

¹ مرسي بشير ، الامن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الامنة ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص 351

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مأخوذ من موقع الرئاسة - <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm>

³ مرجع نفسه

فهذه المادة أيضا أقيت على الثوابت التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية و هي توافق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع ميثاق الأمم المتحدة و تحقيق اهداف التعاون الدولي و تنمية العلاقات الدولية بشكل إيجابي و من جهة أخرى إبقاء و التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 74 الفقرة الثالثة ان الرئيس هو من يقرر السياسة الخارجية و يوجهها " 2 كما حددت كيفية تعيين السفراء و المبعوثين و كيفية انهاء مهامهم و ابراء المعاهدات و الاتفاقيات ، و هذا الامر نفسه في جميع الدساتير التي جاءت اين يكون الرئيس هو المقرر لسياسة الخارجية الجزائرية.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1996 :

حسب هذا الدستور فالمواد التي كانت موجودة في الدستور السابق و هي المادة 25 و 26 و 27 بقيت ثابتة و لم تتغير في دستور 1996³ من حيث المحتوى بل الذي تغير هو الترتيب في المواد حيث أصبحت المادة 25 في دستور 1989 هي المادة 26 من حيث الترتيب لكن نفس المحتوى نفس الشيء بالنسبة المادة 26 أصبحت 27 في دستور 1996 و المادة 27 في دستور 1989 أصبحت المادة 28 في دستور 1996 أي حافظت على نفس المحتوى مع تغير في رقم المواد لا غير .

كما حافظت المادة 77 على مضامينها و المتعلقة بمهام رئيس الجمهورية و من بينها ان رئيس الجمهورية هو الموجه للسياسة الخارجية و لكن تغير ترقيم المادة عما كان عليه في دستور 1989 حيث كانت رقم 74 و أصبحت 77 في دستور 1996 .

و هذا يدل على ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و التي تعتبرها مكسب مميذا للسياسة الخارجية الجزائرية عن غيرها من الدول .

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب تعديلات دستور 2016 :

جاءت تعديلات دستور 2016 في سياق التحولات السياسية و الاجتماعية في الجزائر و أيضا التحولات الدولية و الإقليمية اين تم تعديل بعض المواد و إضافة مواد جديدة ، و من بين الإضافات التي تم إقرارها في تعديلات دستور 2016 نجد مادة 27 (مادة جديدة) " تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مرجع سابق

² الدستور الجزائري 1989 ، موقع المجلس الدستوري 2017/02/17 على 14.30

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مأخوذ من موقع رئاسة الجمهورية - [http://www.el-](http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm)

[mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm)

المضيفة والتشريع الوطني وتشريع بلدان الإقامة.

تسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج وتعزيز روابطهم مع الأمة، وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلادهم الأصلي.¹

فهذه المادة الجديدة اضافت بعد اخر للسياسة الخارجية الجزائرية و هي احترام مبادئ القانون الدولي و ضرورة حماية المواطنين الجزائريين في الخارج و ربطهم بالجزائر و هذا خاص بالجالية الجزائرية في الخارج و هنا تحول جديد في السياسة الخارجية الجزائرية لم يكن واضح في الدساتير السابقة تم اضافته بشكل واضح في تعديلات دستور 2016.

اما المواد التي تحدد مبادئ السياسة الخارجية فبقيت ثابتة من حيث المحتوى مع تغير ترقيم المواد حيث كانت في دستور 1996 رقم 26 و 27 و 28 على التوالي أصبحت في تعديلات دستور 2016 تحمل المواد الترقيم التالي على التوالي أيضا 29 و 30 ، 31 ، و هذا مؤشر على استمرارية ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

بالنسبة للمادة 77 في دستور 1996 تم تعديلها مرتين اين تم تعديلها في تعديلات 15 نوفمبر 2008 و تعديلات 6 مارس 2016 و اصبح رقم المادة هو 91 الفقرة الثالثة و التي تنص " يقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"² ، اي ان هذه المادة عدلت بعض فقراتها لكن الفقرة الثالثة الخاصة بدور رئيس الجمهورية لم تتغير .

من خلال ما سبق نجد ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بقيت ثابتة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا سواء من حيث النصوص القانونية الضابطة لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية او من حيث الممارسة التي تعتمد فيها الجزائر على مبادئها في تعاملاتها من خلال دعمها للقضايا العالمية العادة و حركات التحرر و محاربة التمييز العنصري و حل النزاعات بطرق سلمية.

¹ تعديلات دستور 2016 حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 مأخوذ من موقع الجريدة الرسمية

<https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

² مرجع نفسه . (عرفت الجزائر تعديلات جزئية في دستورها بعد 1996 كانت على التوالي تعديل 10 افريل 2002 و تعديل 15 نوفمبر 2008 و تعديل 06 مارس 2016 ، المصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

<https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

لكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية و لا يمكن ان تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع و رسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل و خطط لتنفيذ سياستها الخارجية و الجزائر ليست استثناء و يمكن ان نحدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

1- المحددات السياسية :

تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر و أهمها الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري فهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية¹ المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الافراد في التعامل الخارجي ، و يستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية و تراثه الديني ، و يمكن ربط مسألة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيء سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الاستعمارية².

فالعلمية السياسية التي تتم داخل النظام السياسي تعتبر من بين المحددات السياسية التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة لان النظام السياسي عندما يتمتع بقدر كبير من الحرية و الانفتاح و الديمقراطية فانه يساهم في بناء سياقات متكاملة و خيارات كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية و في المقابل عندما يكون النظام السياسي في حالة انغلاق و شمولي فان عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات و البدائل و بالتالي تؤثر في صوابية القرار و فعاليته.

من جهة أخرى فان النظام السياسي القائمة على أسس ديمقراطية كالانتخابات و عدم وجود عنف سياسي او انقلابات سياسية و عسكرية فان هذا النظام يحظى بقبالية لدى المجتمع الدولي مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة و لها مصداقية و ثقة و قبول لدى الأطراف الأخرى.

و لهذا فمعظم الباحثين و المتخصصين يركزون على المحدد السياسي كمعيار أساسي في بناء السياسة الخارجية لأي دولة لأنه يقوم بصياغة القضايا و المسائل الناجمة عن الازمات و المشكلات و

¹ دالع وهيبية ، مرجع سابق ، ص 118

² ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية ، الجزائر :

مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص 100

كذا طبيعة هذا النظام في حد ذاته و خصوصيته التي تعمل اما على إيجاد حلول بشكل متروى او بدون عقلانية.¹

و النظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على الصعيد الهيكلية و الاستقرار خاصة مع الازمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات و التضييق الخارجي الذي تم على الجزائر مما وضعها في اطار المدافع دائما عن مواقفها .

لكن نجد هنا ان الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري رغم الحالة التصارعية الا انه بقي يدا واحدة و لم يسمح للأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية حتى من طرف الاجانب و هذا ما اعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري امام الضغوطات الخارجية و هذا ما ميز المجتمع الجزائري بجميع مكوناته على عكس ما لاحظناه في المجتمعات الأخرى.

إلى جانب ان الأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها تأثير كبير بغض النظر عن التجربة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات و الانفتاح السياسي مع تعديل دستور 1989 الا ان هذه التجربة جعلت الأطراف الفاعلة و المتفاعلة مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية لتعقيد عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري الا ان موقفها الإيجابي في مسألة عدم التدخل في الشأن الداخلي و كذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية و الوحدة الوطنية تعتبر خط احمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة او موالية و هذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري .

ب- المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم في السياسة الخارجية فهي تلعب دورا مهم في ربط الدول بمحيطها الإقليمي و الدولي باعتبار الاقتصاد اهم عامل حيوي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن و بالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركية السياسة الخارجية و اتجاهاتها نحو المجتمع الدولي.

فالمحددات الاقتصادية لأي دولة تقوم على العنصر البشري او الموارد البشرية و هي الأهم بحكم ان الانسان هو راس المال الحقيقي لأي دولة و قوتها و الشق الثاني يتمثل في الموارد الطبيعية سواء كانت مواد خام ام موارد اقتصادية مختلفة تمكن من استحداث عملية تنموية مستدامة داخل الدولة و تجعل منها قوة فعلية داخليا و خارجيا و هذا يساهم في رسم السياسات العامة و السياسة الخارجية لأي

¹ جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر : وليد عبد الحي) ، بيروت :

دولة بشكل مباشر لأنه يجعلها اما مؤثرة في البيئة الدولية بحكم قوة اقتصادها وتجعلها متأثرة و تابعة للتفاعلات الاقتصادية التي تكون بيد الدول الأقوى.

فالجزائر تقوم في الشق الاقتصادي على اقتصاد الطاقة او بمعنى اخر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي الا ان الاقتصاد الجزائري اعتمد في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الانفتاح على العالم سياسيا و اقتصاديا بالاعتماد على التنوع في الشركاء بحيث حاول الخروج من الشركاء التقليديين كفرنسا إلى دول أخرى خاصة اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و الصين و تركيا ، كما لعبت مسالة ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مسالة جوهرية في رسم محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات.

و نجد ان المحدد الاقتصادي مهم في السياسة الخارجية الجزائرية ما نلاحظه من جانب اخر مسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث لعب الشق الاقتصادي و المحافظة على المصالح الوطنية أهمية كبيرة في الانضمام إلى هذه المنظمة الاقتصادية.

البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية :

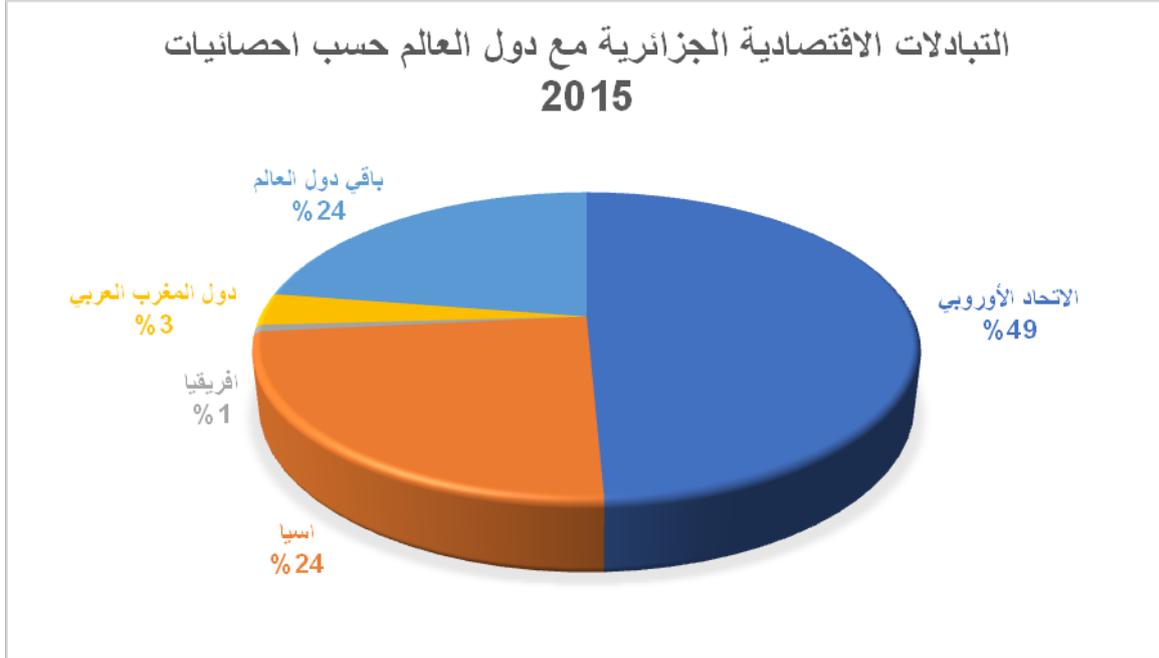
تعتمد الجزائر على الطاقة في اقتصادها حيث يمثل النفط 35 بالمئة من الناتج المحلي الخام و 97 بالمئة من الصادرات الجزائرية و بتالي تتوقف عليه كل السياسات الاجتماعية و الاقتصادية لتمويلها إلى جانب انها المصدر الأساسي للعملة الصعبة¹ ، و لهذا فالجزائر تعمل في رسم سياساتها الطاقوية على ضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية اين تتحرك الجزائر في منظمة الأوبك لضمان استقرار الأسعار من خلال تفعيل الدبلوماسية و تقريب وجهات النظر مع الفرقاء و حتى مع الدول المنتجة خارج الأوبك كروسيا.

كما يجعلها عرضت لتأثيرات تقلبات أسعار النفط كحدوث الازمات الاقتصادية كما حدث في الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية للجزائر إلى حدود 26 مليار دولار و العكس حيث عند ارتفاع الأسعار العالمية بعد 1999 أدى إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنظيم برامج اقتصادية قوية كبناء السكنات و الطريق السيار و غيرها مما جعل الجزائر محطة اهتمام دولي للاستفادة من هذه المشاريع الضخمة.²

¹ وهيبه دالع ، مرجع سابق ، ص 119

² مرجع نفسه ، ص 120

كما يمكن ان نقدم مؤشرات اقتصادية حول الجزائر حيث ترتبط الجزائر في تعاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اكثر من الدول المجاورة لها حسب الديوان الوطني للإحصاء حيث تحتل افريقيا اقل من 1 بالمئة مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 47 بالمئة من التعاملات الاقتصادية مع الجزائر و هذا يؤثر في العلاقات الجزائرية مع شركائها و يمكن ان نلاحظ هذا من خلال المخطط البياني التالي حول التبادلات التجارية بين الجزائر و دول العالم :



الدائرة النسبية من اعداد الباحث و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 60

فبتالي من خلال هذه المؤشرات نجد ان صانع القرار الخارجي يدرك حجم التبادلات الاقتصادية المرتبطة بها الجزائر مع نظرائها خاصة في الضفة الشمالية للمتوسط رغم سيطرة الصين على اكبر حصة من التعاملات الاقتصادية فهي تعتبر اول ممول للجزائر حسب الاحصائيات سنة 2015 إلى 2018 حيث استحوذت الصين 17.4 بالمئة من الواردات الجزائرية ثم فرنسا بنسبة 15.9 بالمئة في المقابل نجد اسبانيا تمثل اول زبون للجزائر بنسبة 17.2 بالمئة¹.

¹الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 62

اما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فنجد موزع كما يلي حسب الجدول التالي وفقا لإحصائيات

2015 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات :

طبيعة النشاط	الإدارة	فلاحة	الخدمات	التربية الوطنية	الصناعة	الصحة	الحرف
النسبة المئوية	58.9 %	1.6 %	12.5 %	16.5 %	0.9 %	4.9 %	0.7 %

الجدول من اعداد الباحث و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات (مرجع سابق) .

فحسب هذه المؤشرات فان الاقتصاد الوطني مرتبط بقطاعات غير إنتاجية تتمثل في الأساس بالقطاع الإداري الذي يوظف اكثر من نصف اليد العاملة إلى جانب التربية الوطنية في حين الحرف و الصناعة و الفلاحة لا تستقطب اكثر من 2 بالمئة مما يعطي مؤشرات امام صانع القرار بضرورة التوازن الاقتصادي و كذا مواجهة انعكاسات هذا الوضع مع نسب البطالة و تزايد معضلة الهجرة غير الشرعية .

فرغم الوضع الاقتصادي الخاص بالدين الخارجي الذي بلغ سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار¹ و تراجع أسعار النفط منذ 2014 فإننا نجد سياسة التقشف أدت إلى تراجع في برامج عديدة اثرت بشكل أساسي حول نسبة النمو و تقديم تقارير دولية و إعادة تقييم العلاقات بين الجزائر و شركائها خاصة الاتحاد الأوروبي .

و نجد أيضا ان الحالة الاقتصادية العامة للجزائر مرتبطة بسعر البترول في الأسواق العالمية فمع تراجع سعر البترول في السنوات الأخيرة اثر هذا على الاقتصاد الوطني و الذي اثر أيضا على السياسات العامة للبلاد و منها السياسة الخارجية التي دخلت في رحلات مارطونية من اجل التنسيق بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة الأوبك و خارجها من خلال تنظيم قمة الجزائر التي جمعت الدول المنتجة و الخروج باتفاق مبدئ و هو خفض الإنتاج خاصة في ظل الصراع بين ايران و السعودية و التي تدخلت الجزائر للتوسط و حل هذا الخلاف للحفاظ على المصالح الوطنية و بتالي نجد ان المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية .

¹ الديوان الوطني للإحصائيات ، مرجع سابق، ص 69

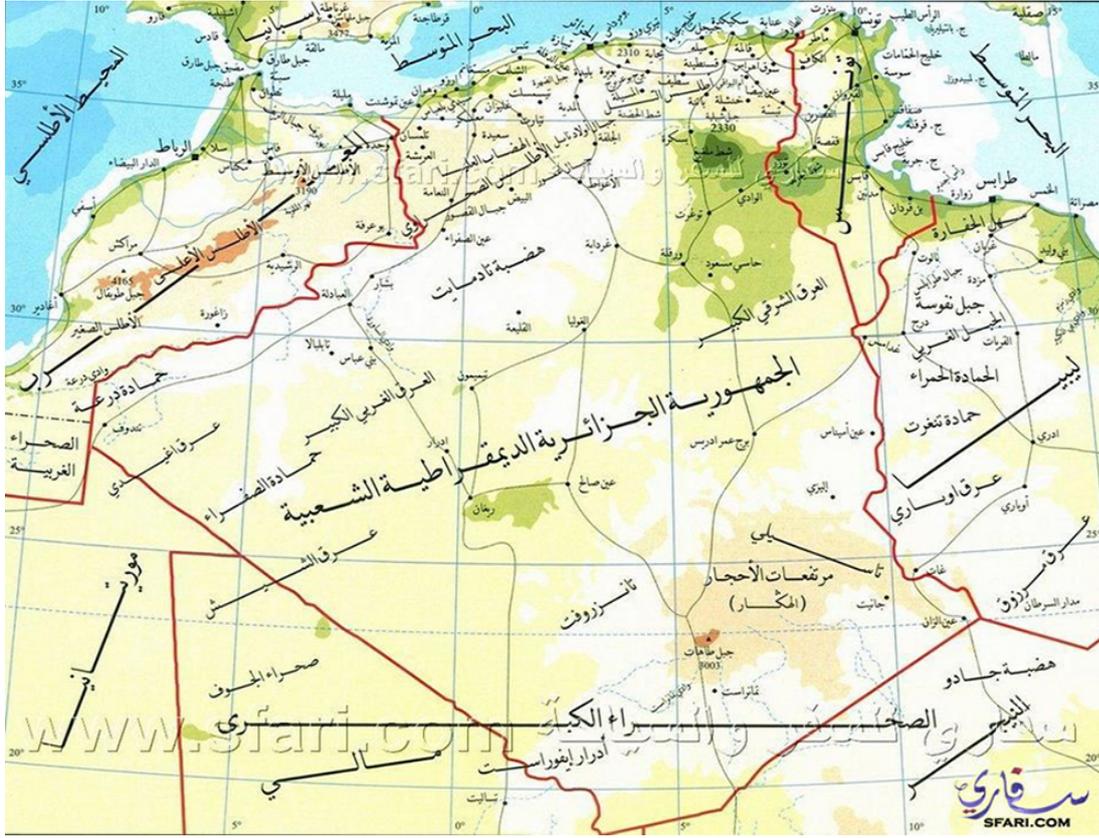
ت- المحددات الجغرافية و البشرية :

هناك ثلاث أنواع للحدود بالنسبة للدول في قراءة جيوبوليتيكية لأهمية أي موقع بالنسبة للدول ، فهناك حدود إقليمية التي تدخل بين مناطق السيادة لكل دولة و حدود جيوبوليتيكية و التي تمتد إلى ما وراء الحدود و هي حدود امنية حيث ان ما يحدث في دول التماس الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية مما يدفع بالدول إلى التدخل المباشر لتأمين الحدود الخارجية و النوع الثالث هو الحدود او التخوم التي تمثل مناطق النفوذ و امتداد التأثير الجغرافي¹ ، فالجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة و حدودها الجيوبوليتيكية غير ثابتة بل تتغير و تتمدد حسب قوتها و الظروف المحيطة بها اين نجد ان الحدود الاستراتيجية إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط شمال و إلى الساحل الافريقي جنوبا هذا من جانب و من جانب اخر نجد ان الدول المجاورة للجزائر لا تعرف ثبات سياسيا و امنيا مما يجعل الحدود السياسية الجزائرية متأزمة كالصحراء الغربية و ليبيا و مالي.

للجزائر موقعا حيوي و استراتيجي بحيث تقع في وسط شمال افريقيا متوسطة الدول المغاربية و مقابلة للضفة الشمالية للمتوسط و لها عمق استراتيجي في عمق الصحراء الكبرى اين تمتد حدودها مع دولتي مالي و النيجر بالإضافة إلى موريتانيا و الصحراء الغربية هذا إلى جانب شريط حدودي طويل مع ليبيا و بالتالي فموقعها يسمح لها بان يكون له تأثير كبير على سياستها الخارجية .

و يمكن ان نقدم خريطة للجزائر في محيطها الإقليمي كما هو مبين :

¹ عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقترضات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، جامعة باتنة . العدد 7 جويلية 2017 ، ص 13



الوثيقة تمثل خريطة الجزائر المصدر : [//www.google.fr/search?qalgeria](http://www.google.fr/search?qalgeria)

كما تحتل الجزائر المرتبة الاولى افريقيا من حيث المساحة بمساحة تقدر ب 2.381.741 كم مربع¹ فهذه المساحة تعتبر شيء إيجابي بالنسبة لقوة الجزائر كما تعتبر عامل مكلف بالنسبة لتكاليف الامن و التنمية ، فالأمن يكلف الجزائر ميزانية ضخمة تتجاوز 10 ملايين دولار لحماية حدود البلاد من التهديدات الأمنية التي تأتي من دول الساحل الافريقي و ليبيا خصوصا ، و تضع هذه المساحة و الحدود تحديات كبيرة امام الجزائر في رسم السياسة الخارجية خاصة مع دول الجوار مما يحتم عليها ان تكون أهدافها واضحة و محددة و لها القدرة على المناورة و التدخل و فرض الذات.

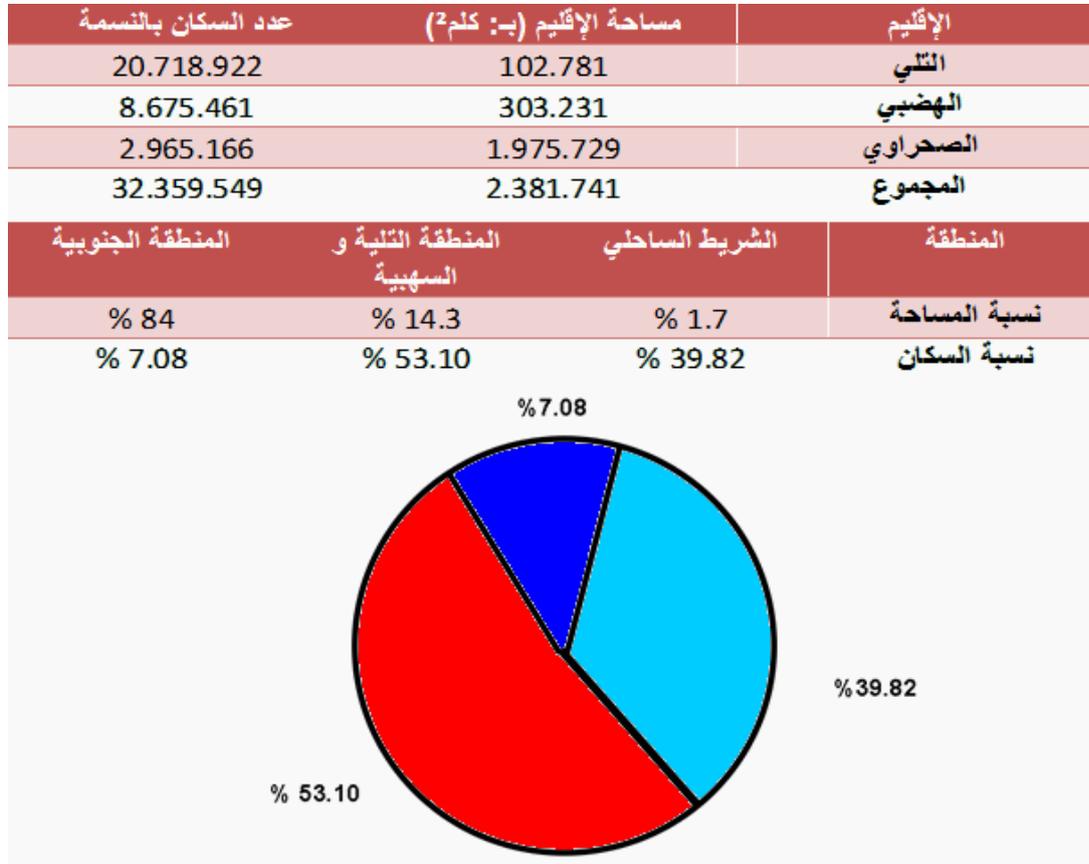
من الناحية الطبوغرافية لتضاريس الجزائر نجد في الشمال، و على امتداد الساحل المتوسط، تمتد السهول التل الجزائري ذات عرض متباين (من 80 إلى 190 كلم) تحتوي على معظم الأراضي الزراعية.

يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية (الأطلس التلي، الأطلس الصحراوي و مرتفعات الأوراس) إذ تحيط بدورها منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب

¹ مساحة الجزائر ، ماخوذ من موقع رئاسة الجمهورية www.elmouradia.dz بتاريخ 2017/02/18 على 11.00

العليا تحتوي على أراضي شبه قاحلة و بحيرات مالحة (الشطوط) تجمع المياه السطحية (النقطة الدنيا: شط ملغيغ ، -40 متر)، ما من الناحية البشرية بلغ عدد السكان 34.1 مليون نسمة في يونيو 2007، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل ، أما نسبة النمو الديمغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3,4 %، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1,78 % في 2006. وقد سُجل تراجع معتبر في معدل سن الزواج أي 29 سنة بالنسبة للإناث و 33 سنة بالنسبة للذكور، مع انخفاض كبير في نسبة الإنجاب، أي 2.4 في 2005 ، هذا و يبلغ معدل طول الحياة 75 سنة.¹

كما يمكن ان نقدم قراءة في توزيع السكان مع المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال المخطط البياني التالي حسب احصائيات 2004 .



اين نجد ان اكبر جزء من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء أي ما تمثله نسبة 80 بالمئة و يحتوى على عدد سكان اقل لا تتعدى نسبتهم 10 بالمئة مقارنة بالشريط الساحلي الذي تتركز فيه اكثر

¹التركيبة السكانية للجزائر من موقع رئاسة الجمهورية - <http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm>

من نصف سكان الجزائر و هذا يدل على تأثيرات الجغرافية و البشرية كمحدد أساسي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اذا ما راعينا هذا التوزيع البشري و الجغرافي فيها .

فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان عدد السكان بلغ سنة 2016 39.963.000 نسمة أي ما يقارب 40 مليون نسمة و في 2018/01/01 بلغ عدد السكان في الجزائر 42.2 مليون نسمة حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات¹ ، حيث تحتل شريحة الشباب اكبر نسبة من سنة 10 سنوات إلى 29 سنة بحوالي 14 مليون نسمة و هذه تمثل قوة و دافعية للاقتصاد و للبلد ككل ، كما ان عدد المتدربين في مختلف الاطوار التعليمية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فنجد ان مرحلة التعليم الابتدائي و المتوسط بلغت 6.695.939 تلميذ و في الثانوي بلغت 1.378.860 تلميذ و في التعليم الجامعي 1.315704 طالب² جامعي حيث تعتبر مؤشرات قوية تبين نوعية المجتمع النوعي من حيث التعليم و التأهيل لكن تبقى إشكالية الاستغلال الأمثل لهذه القدرات و الإمكانيات كدافع قوى لصانع القرار الخارجي و الداخلي .

اما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون عناصر مختلفة حيث يمثل الامازيغ و من سكان الجزائر حيث تُشكّل هذه المجموعة العرقية النسبة الأكبر من السكان؛ حيث تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السكان كما تختلط الأصول العربية والبربرية للسكان، مما يُصعّب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أنّ نسبة 15% من السكان تُعرّف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربي³ اين يتمركزون في منطقة القبائل و الاوراس و تسمى بالقبائل يتوزعون في منطقة القبائل الكبرى و الصغرى و الشاوية في الاوراس و الهضاب العليا اما العرب فاكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون في وسط الجزائر .

يُشكّل الأتراك أقليةً في الجزائر، ويُقارب عددهم مليوني نسمة من إجمالي السكان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي و هؤلاء أيضا لا تفرق بينهم مع مكونات المجتمع الجزائري بل هم عنصر منه انصهر منذ قرون لكن ما يميزهم هم القابهم التي مازالت لها صبغة تركية.

¹ ديمغرافيا الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2018 ، ص 2

² الديوان الوطني للإحصائيات ، مرجع سابق ، ص 28

³Ethnic Groups In Algeria, <https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html>

بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية اقل من 1 بالمئة يمثلون من تبقى بعد الاستقلال و اغلبهم من الفرنسيين و الاسبان و الايطاليين او من اقاموا هنا في مراحل أخرى من الفترة الحالية. إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الامازيغية و يعرفون بالرجل الأزرق ، فهم يدخلون ضمن الامازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائري و هم مسلمين سنة مالكي المذهب ، حيث يبلغ عددهم حوالي 250 الف نسمة في ولايتي تمنراست و اليزي و ادرار¹ ، و لهذا فإننا نجد هذا المتغير و المكون البشري يلعب دورا مهم في التأثير على صانع القرار في مسألة ترسيخ السلم في منطقة الساحل الافريقي لما لذلك من انعكاسات على الوضع الداخلي بالجزائر.

من جانب اخر تعتبر هذه الحدود خاصة البحرية منها منفذ للهجرة السرية التي تعتبر تهديدا و عائقا امام استقرار و امن الجزائر ، فعلى الجزائر مواجهة هذه التحديات و يضعها امام ضرورة رسم استراتيجيات واضحة و محددة في بيئتها الدولية و الإقليمية.

ث - المحدد الأمني و الخارجي :

يلعب المحدد الأمني دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الجزائرية و الذي يعتبر محور دراستنا هذه ، فبعد احداث 11 سبتمبر 2001 اصبح المحدد الأمني في السياسات الخارجية لدول العالم امر مدرجا فيها بل هو الموجه لها في المقام الأول فلا توجد دولة لا تضع في حساباتها التهديدات الأمنية التي تواجهها او قد تواجهها الا و رسمت لها استراتيجيات لمواجهتها في سياستها الخارجية و الدفاعية في ظل تزايد التهديدات الأمنية في العالم.

اين نجد مثلا فرنسا وضعت ما يعرف بالكتاب الأبيض في عهد الرئيس فرنسوا هولاند و الذي كان عبارة عن رسم استراتيجيات تعامل فرنسا امام التهديدات الأمنية المحتملة لفرنسا و كيفية مواجهتها من خلال السياسة الخارجية و أيضا الدفاع و نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي تضع استراتيجيات امنية تعمل على تحقيقها في العالم و خاصة السياسة الخارجية لها.

للأمن تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية على عدة مستويات و هي :

- **المستوى الإقليمي**²: كان الهاجس الأمني عاملا أساسيا في دخول الجزائر لمختلف المبادرات و توقيعها خاصة الموجهة لمكافحة الإرهاب سواء كانت متعلقة بالمنظمات الافريقية او العربية او

¹الطوارق ، موقع الجزيرة نت ، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/page>

²وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 126

الدولية ، خاصة ان الجزائر تضررت من الإرهاب بشكل كبير و من بينها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب و التي دخلت حيز التنفيذ في ماي 1999 .

المستوى الافريقي : ¹ سجلت القارة الافريقية ما بين 1990 إلى 2002 اكثر من 296 عملية إرهابية و انعكس هذا الوضع المتأزم على الجزائر خاصة منطقة الساحل الافريقي هذا الفضاء الذي يعتبر فضاء حيوي بالنسبة للجزائر ، كما تعرضت الجزائر إلى العديد من الهجمات من هذه المنطقة مثل حادثة تقننورين بعين امناس ، و هنا دخلت الجزائر في تنسيق مستمر مع المنظمات الدولية و دول الجوار .

و الجزائر بحكم الازمة الأمنية التي مرت بها أصبح الامن محددًا مهمًا في رسم سياستها العامة و الخارجية بحكم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في محيطها الدولي و الإقليمي سواء الفضاء المتوسطي اين عرفت تحولات مع التهديدات الموجودة في منطقة المتوسط كالهجرة السرية و الجريمة المنظمة حيث اتجهت الجزائر إلى التعاون الإقليمي مع مجموعة 5+5 لضبط الامن في المتوسط و هذا يندرج في سياستها الخارجية اين يحتل الملف الأمني حصة الأكبر في نقاشاتها و اجتماعاتها السياسية الدولية و الإقليمية.

من جانب اخر التهديدات الآتية من الحدود الشرقية خاصة بعد الازمة الليبية جعلت الجزائر تضع في اجندتها الخارجية مسألة حماية امنها و هذا دفعها إلى إيجاد حلول لهذه الازمة و نفس الشيء مع الازمة في مالي و التي انجر عنها تعقد في العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا عقب تدخلها العسكري في مالي .

و في هذا الاطار نجد ان المحدد الأمني في السياسة الخارجية له أهمية كبيرة في رسم أي سياسة خارجية لأي دولة و الجزائر تلى اهتمام كبير بهذا الجانب في سياستها الخارجية بحكم الموقع و التهديدات و البيئة الدولية.

إلى جانب الخوف المتبادل ما بين الجزائر و المغرب جعل هذا المتغير يؤثر في العلاقات البينية و يؤثر أيضا في محددات القرارات الخارجية لصانع القرار² بحيث تعرف صعودا و نزولا تقريبا أحيانا و أحيانا أخرى تدنى في مستوى التفاعل الدبلوماسي .

¹ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 128

² ميلود بن غربي مرجع سابق ، ص 102

فقضية الصحراء الغربية في سياقها الخارجي تعتبر عامل مؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية لأنها تمثل عمق حيوي امني بالنسبة للجزائر من جانبها الغربي في ظل التهديدات و الاطماع المغربية.

ج- المحدد الشخصي :

يلعب المحدد الشخصي دورا مهما في بناء السياسة الخارجية لاي دولة و من جهة أخرى فان السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نجد ان العامل الشخصي لعب دورا حساما في صياغتها و صناعتها اين نجد ان شخصية الرئيس هواري بومدين كان لها الأثر في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية مع وزير الخارجية في تلك المرحلة عبد العزيز بوتفليقة من خلال وجود تأثير في عملية تأثير المعتقد الشخصي و البيئي على صانع القرار خاصة ان رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار و كانوا مجاهدين و مناضلين في مرحلة الثورة التحريرية و هذا ما جعل البعد الثوري في السياسة الخارجية الجزائرية واضحا في اطار دعم حركات التحرر و مساندة الشعوب الضعيفة.

فالشخصية الجزائرية لها دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم عدم اتفاق بعض الدارسين على دور الرئيس شادلي بن جديد و الرئيس علي كافي الا ان الشخصية الجزائرية تتمتع بدور أساسي و رئيسي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

فنجد ان العامل الثوري و المعاناة التي عاني منها الشعب الجزائري و المشاركة في الحركة الثورية لها دور أساسي في صنع الشخصية الجزائرية و هذا ما جسده القوانين بحيث من بين شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نجد ضرورة مشاركة المترشح في الثورة الجزائرية و عدم ممارسة أي عمل عدائي ضد الثورة التحريرية¹ و هذا مؤشر مهم في خصائص الشخصية القيادية الجزائرية.

و يمكن ان نلاحظ أهمية الشخصية كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دور رؤساء الجزائر من الرئيس الراحل احمد بن بلة إلى غاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، فالرئيس احمد بن بلة كانت له شخصية متميزة داخليا و خارجيا و انعكس هذا على صورة الجزائر خارجيا رغم عدم وجود توجه أيديولوجي واضح اثر ذلك على توجهات الجزائر الخارجية بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، و نفس الشيء بالنسبة للرئيس هواري بومدين و الذي كان يعتبر رمزا في دول العالم الثالث و يحظى باحترام دولي كبير ، و يمكن الاستشهاد أيضا بمقولته الشهيرة و هي نريد بناء دولة لا تزول بزوال الرجال " و المقصود هنا بناء مؤسسات ثابتة و مستمرة .

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مرجع سابق .

و يمكن ان نستشهد أيضا بالبعد الشخصي كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية مع الرئيس هواري بومدين و الذي رفض زيارة فرنسا و كان يعتبره موقفا شخصيا و كذا موقفه مع السفير الأمريكي بالجزائر عندما عبر السفير عن موقفه بعد تقديم الجزائر طائرات حربية إلى مصر في حرب 1967 قائلا " ان أمريكا لا تتظر بعين الارتياح لقراركم " فكان جواب الرئيس هواري بومدين " أيها السفير يجب ان تعرف ان الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر و الدول الصغيرة تطيع قد انتهى " ¹ .

و تجدد موقف مشابه لهذا الموقف مع الرئيس شادلي بن جديد مع بداية الازمة الخليجية او ما تعرف بحرب الخليج الثانية التي جاءت على اثر غزو العراق للكويت كما ذكرها الرائد لخضر بورقعة في مذكراته حيث قال " مع امتناع الجزائر عن دعم قرار جامعة الدول العربية بتشكيل قوة عربية بقيادة غربية فكان رد الرئيس الجزائري شادلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة انه لن يرسل أي جندي إلى السعودية و رد السفير الأمريكي ان الرئيس الأمريكي يتفهم موقف الجزائر المتحفظ " ² ، و بالتالي نجد ان الرئيس شادلي بن جديد فرض الشخصية الجزائرية في مواقف حاسمة و حساسة رغم الاتهامات التي توجه للرئيس شادلي بن جديد بانه ضعيف الشخصية الا ان الواقع في مثل هذه المواقع بينت دور المحدد الشخصي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

و هذا يدل على السمات الشخصية التي يتمتع بها رؤساء الجزائر عموما لتأثرهم بالبيئة الاجتماعية و البعد الثوري في تكوينهم و قناعتهم في محاربة الاستعمار و عدم الخضوع .

¹ رابح عدالة ، هواري بومدين رجل كفاح و مواقف ، الجزائر : دار المجتهد ، 2013 ، ص 65

² هذا ما قاله الشادلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق ، مأخوذ من موقع الشروق

و يمكن ان نلخص سمات الشخصية لرؤساء الجزائر وفق الجدول التالي (بتصرف الباحث):¹

الرئيس	فترة الرئاسة	السمات الشخصية
احمد بن بلة	1962-1965	- الضبابية الايدولوجية - النزعة السلطوية - الاقام و روح المغامرة - الاخلاق
هوارى بومدين	1965-1978	- تكوين ثقافي عربي و إسلامي مع انفتاح على الغرب و ثقافته. - تتبع خطوات جمال عبد الناصر في الوصول و الحفاظ على السلطة. - تحكم كبير في الاعصاب . - التريث في اتخاذ القرارات . - قدرة و صرامة و منهجية في تنظيم و توظيف الكفاءات
شادلي بن جديد	1979-1992	- النزعة البرغماتية - محدودية التكوين الثقافي - التأثر بالمحيطين به - حب الرفاهية
محمد بوضياف	1992	- شخصية تاريخية من مجموعة الستة التاريخية - لديه أيدولوجية قريبة جدا من التيارات الماركسية المعادية للتيارات الدينية. - رجل وطني
علي كافي	1992-1994	- رجل مجاهد و وطني - رفض الانفتاح الديمقراطي الذي شرع فيه شادلي بن جديد - اهتمامه بالاقتصاد

¹ بوزيد عائشة ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر) ، 2017 ، ص 80

ليامين زروال	1994-1999	- شخصية عسكرية تتميز بالصرامة - الثقة التي حظي بها لدي قيادات الجبهة الإسلامية للانقاذ - لا تغلب عليه نزعة الحكم
عبد العزيز بوتفليقة	منذ 1999	- شخصية مخضرمة و متمرسة. - رصيد دبلوماسي ثري - ثقافة واسعة - نزعة ليبرالية

و بالتالي نجد ان المحدد الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية كان له الأثر البالغ في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لمعتقداته حيث و هذا ما جسدها في علاقاته مع الدول و المحيط الخارجي.

المطلب الثالث : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

تتم عملية السياسة الخارجية الجزائرية وفق اطر تتحكم فيها جملة من العوامل منها ما حدده الدستور الجزائري من خلال المواد التي ذكرناها سابقا كما تلعب عوامل اخري منها شخصية الرئيس و فعالية المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

1- دور رئيس الجمهورية :

يعتبر الرئيس من بين اهم صانعي السياسة الخارجية في الأنظمة السياسية الرئاسية في العالم و الجزائر بحكم انها تتبنى النظام الرئاسي فإنها أعطت لدور و مكانة الرئيس أهمية بالغة في صنع السياسة الخارجية ، الا ان الملاحظ في هذا الجانب بان دور الرئيس على مستوى السياسة الخارجية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا له أهمية كبيرة في توجيهها و هذا إلى جانب دور شخصية الرئيس في ذلك. فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر أعطت للسلطة التنفيذية مكانة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بداية من دستور 1963 في مادته 58 اين أعطت لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها و تنسيق السياسيتين الداخلية و الخارجية للبلاد ، و نفس الشيء بالنسبة لدستور 1976 و الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للامة و قيادتها و تنفيذها ، اما دستور 1989

فصت المادة 74 ان رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها و الشيء نفسه مع دستور 1996 من خلال المادة 77 التي تضمنت نفس المحتوى السابق¹.

فحسب المادة 91 من دستور 2016 في معرض تعدادها الصلاحيات و السلطات المخولة لرئيس الجمهورية إلى انه " يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها ... يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها " ² ، فنجد من خلال هذا النص انه يعطي صلاحيات للرئيس في مسالة تقرير السياسة الخارجية الجزائرية و لكنه لا يعطيه صلاحية الممارسة الا ان قراءات عديدة منهم الأستاذ سعيد بوشعير الذي يري بان الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية بدء بالإعداد و الصيانة و المتابعة و الابرام و المصادقة هو رئيس الجمهورية .

فالرئيس حسبهم لا يوجه فقط بل يقوم بكل مراحل صنع السياسة الخارجية الجزائرية بحكم منصبه السياسي و أيضا وزن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في جميع الأنظمة الخاصة بالدول العالم الثالث .

و ان كان منصب رئيس الجمهورية في الفترات الرئاسية التي سبقت مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت مرتبطة بالأساس بدور و وزن وزارة الخارجية و الكوادر التي تعمل فيه و الذي كان الرئيس الحالي وزيرا للخارجية في فترة ماضية و بتالي في فترة حكم الرئيس بوتفليقة اعطي بعدا اخر لمنصبه كرئيس و إلى صنع السياسة الخارجية من خلال تجربته السابقة و ظروف البلاد في تلك المرحلة عندما تولى السلطة بان لن يكون ثلاث ارباع الرئيس بل رئيسا كامل الصلاحيات.

كما جاء المرسوم الرئاسي 02-403 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية من خلال المادة 01 منه " تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية و طبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للامة " ³ ، و هنا نجد ان المرسوم جاء ليوضح صلاحيات وزارة الخارجية و صلاحيات الرئيس في مسالة صنع السياسة الخارجية حيث حصر الرئيس دور وزارة الخارجية رسميا في عملية التنفيذ و لهذا نجد ان هذه الوزارة فقدت وزنا مهما في عملية صنع هذه السياسة في ظل التحولات الدولية الراهنة.

¹الدستور الجزائري ، موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق

² دغبار رضا ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة و

القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر

³ مرجع نفسه، ص 433

و نلاحظ أيضا من خلال هذا المرسوم ان تنفيذ السياسة الخارجية يكون تحت السلطة العليا و ليس السلطة المباشرة و يعطي بعدا خرا لفقهاء القانون الدستوري بان الرئيس يوجه فقط و لا ينفذ السياسة الخارجية الا ان الرئيس في الواقع يقوم بعملية التنفيذ و المتابعة و كل النشاطات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

كما تضمن المرسوم الرئاسي 403/02 المادة 06 تكليف وزارة الخارجية الجزائرية " تحليل الوضع الدولي و ابداء التوقعات و التنبؤات " ¹ و هذه المادة تحدد المهام التي تقوم بها وزارة الخارجية التي أعطاها و حصرها في مسالة دراسة و تحليل الوضع الدولي من خلال رصد المعطيات الدولية و تقديمها لرئيس الجمهورية لرؤية ما يجب ان يتم و يتخذ.

اما المادة 03 من المرسوم الرئاسي 403/02 اين حدد مسالة تفويض من ينوب عليه في مجال التعبير عن مواقف الدولة او ابرام الاتفاقيات الدولية .

فكل الدساتير الجزائرية حددت مهام رئس الجمهورية و جعلته هو الموجه و المحدد السياسة الخارجية الجزائرية و يباشرها أيضا إلى جانب وزير الخارجية ، لكن هذا الدور عرف صعود و نزول حسب فترات الحكم كل رئيس ففي فترة حكم الرئيس بن بلة كان اول وزير خارجية هو محمد خميستي و خلفه عبد العزيز بوتفليقة و الذي ازاحه من منصبه و في عهد الرئيس هواري بومدين تم تعيين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية لكن المواقف الكبرى كان لدور الرئيس أهمية بالغة كقرار مشاركة في حرب 1697 و حرب 1973 و قمة عدم الانحياز و بالتالي منصب رئيس الجمهورية يلعب دور أساسي في توجيه و صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

ب- دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

كان دور وزارة الشؤون الخارجية في المسائل ذات الصلة بتسيير العلاقات الدولية للدولة محكوما بموجب احكام المرسوم الرئاسي رقم 359/90 المؤرخ في 1990/11/10 إلى غاية الغائه بموجب احكام المرسوم الرئاسي 403/02 المؤرخ في 2002/12/01 الذي حل محله في مجال تنظيم صلاحيات هذه الهيئة في مجال العلاقات الدولية.²

ما يمكن ملاحظته من المرسومين ان في الأول حدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية بينما المرسوم الثاني حدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، و يملك وزير الخارجية صلاحيات تفسير

¹ رضا دغبار ، مرجع سابق، ص 434

²مرجع نفسه ، ص 438

المعاهدات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها كما يقوم وزير الخارجية بتسيير كل شؤون وزارته و تفقد الهيئات الدبلوماسية و التمثيليات في الخارج .

كما تقوم وزارة الخارجية على المصادقة على المعاهدات الدولية من خلال تقديمها للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حتى يتمكن الرئيس من الاطلاع عليها ، إلى جانب نشرها التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقيعها على انضمامها او تصديقها على المعاهدات الدولية ¹.

و يمكن ان نلاحظ ان وزارة الخارجية عرفت تحولا كبير بعد تعيين وزيرين على راس هذا القطاع فالأول هو رمطان لعمامرة وزيرا للخارجية و التعاون الدولي و الثاني عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغربية و العربية و الافريقية بعدما كان وزيرا منتدبا لنفس الحقيبة التي يحملها كوزير و هذه تعبر عن تخبط في حسم الأمور على راس وزارة الخارجية الجزائرية خاصة ان هذه الوزارة التي كانت بيد رئيس الجمهورية من حيث تسيير الملفات .

فجاء البيان الأول كما يلي من رئاسة الجمهورية " تعيين رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية"، في حين كلف عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب السابق لدى وزير الخارجية بـ"وزير الشؤون المغربية والإفريقية والتعاون الدولي"². ثم تم استدراك البيان ببيان اخر طبقا لأحكام المادة 79 من الدستور أصدر رئيس الجمهورية مرسوما رئاسيا يتعلق بالتعيينين التاليين "تعيين رمطان لعمامرة وزيرا للدولة وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي .تعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية"³، ما يعني أن القرار سحب مهمة "التعاون الدولي"، التي لم يسبق توظيفها في حقيبة الخارجية، من مساهل وسلمها لعمامرة، فيما عوّض للوزير مساهل بتكليفه بمهمة جديدة على مستوى الجامعة العربية.

هذا التغيير الذي كان بتاريخ 2015/05/18 فاجئ الكثير خاصة ان التعيين ارتبط بتغيير على مرتين من خلال استدراك تحديد المهام بين الوزيرين ، و هذا الانقسام على مستوى وزارة الخارجية انتهى بإقالة رمطان لعمامرة و تعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون الخارجية أي عودة هذه الوزارة إلى حقيبة واحدة و هذا بتاريخ 20 ماي 2017 .

¹ رضا دغبار ، مرجع سابق ، ص 439

²وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية

<https://www.echoroukonline.com>

³وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية ، مرجع سابق .

هيكلية تنفيذ وزارة الخارجية الجزائرية :

هيكلية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تقوم بالأساس الهياكل التالية :

- وزارة الشؤون الخارجية ، و كان في السابق توجد الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية و الافريقية و كذا وزارة منتدبة مكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج ، لكن التعديلات التي تمت أنشأت أيضا وزارتين واحدة للتعاون الدولي و الأخرى خاصة بالشؤون المغاربية و العربية إلى غاية الاستقرار على وزارة واحدة و هي وزارة الشؤون الخارجية.

- السفارات.

- المراكز الثقافية في الخارج.

إلى جانب انشاء هياكل أخرى تعمل على دعم النشاط الخارجي في شقه الاقتصادي خاصة مثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و التي نشأت من خلال مرسوم تنفيذي رقم 04-174 و التي يقوم دورها كما يلي :¹

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية.

- تحليل الأسواق العالمية و اجراء دراسات استراتيجية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية .

- اعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات .

- الاعلام و الإحصاء .

ف نجد ان هذه الوكالة تم انشاؤها لدعم النشاط الاقتصادي الخارجي في ظل توجه الدولة إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات و لا يمكن ان يكون هذا النشاط موجودا دون تفعيل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية اين يكون التأثير متبادل ما بين السياسة الخارجية و الاقتصاد فتوظيف الدبلوماسية امر ضروري لدعم النشاط الاقتصادي و العكس كلما كان نشاط اقتصادي خارجي قوي كلما استخدم كمتغير في الدبلوماسية . اما المرسوم الرئاسي رقم 08-162 و الذي تضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية كما يلي :²

- الأمين العام.

¹ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 12/06/2004 ، يتضمن انشاء وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 39 ، الصادرة بتاريخ 16/06/2004 .

² رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 02/06/2008 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 29 ، الصادرة بتاريخ 04/06/2008 ، ص 2

- السفراء المستشارين
- رئيس ديوان الوزير
- المفتشية العامة

اما مهام وزارة الخارجية فقط حددها المرسوم الرئاسي 02-403 كما يلي :¹

- تحليل الوضع الدولي و على وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر .
 - تحضير دراسات تحليلية و اقتراح مبادرات لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
 - تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية
 - تتولي وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنشيط دورها و مهامها.
- و بالتالي نجد ان وزارة الخارجية هي الاطار الذي تنفذ فيه وزارة الخارجية إلى جانب دور رئيس الجمهورية الجزائرية الذي له مهام القيام بهذا الدور حسب ما يحدده المرسوم الرئاسي .

كما جاء في هذا المرسوم تنظيم الإدارة المركزية إلى مديريات و مديريات فرعية تختص بالدوائر الجغرافية بدل ما كنت عليه في المرسوم الرئاسي السابق 04-174 و التي قسمها إلى دوائر اين أصبحت حسب المنشور الجديد عبارة عن مديريات كما يلي :²

1. المديرية العامة للبلدان العربية .
2. الثانية للعلاقات الافريقية و أوروبا
3. مديرية خاصة بأمريكا الشمالية و اللاتينية و مديرية خاصة بآسيا .

و حسب هذا المرسوم الرئاسي فقد بدا بالمنطقة العربية و المغربية في المقام الأول ثم المديرية الثانية خصصها لإفريقيا و هذا يبين أهمية هاتين الدائرتين الجغرافيتين في السياسة الخارجية الجزائرية ففي المادة 3 من المرسوم الرئاسي 08-162 جاءت كما يلي :³

المديرية العامة للبلدان العربية و تكلف بما يأتي :

- السهر على تنفيذ سياسة الجزائر مع العالم العربي و المنظمات العربية و المغربية المتخصصة .
- اقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر و العالم العربي و ترقيته.

¹رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26/10/2002 ، يتضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01

²رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 02/06/2008 ، مرجع سابق ، ص 5

³رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 ، مرجع سابق ، ص 5

و نلاحظ مما سبق ان السياسة الخارجية الجزائرية ركزت على أهمية تطوير السياسة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية لأهميتها بالنسبة للجزائر ضمن مبادئها التي وضعتها منذ الثورة التحريرية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال.

و نصت نفس المادة على تقسيم المديرية العامة للبلدان العربية إلى مديريتين و هما :

- مديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي و هذه المديرية تضم مديريتين فرعيتين و هما :

+ مديرية فرعية لبلدان المغرب العربي

+ مديرية فرعية لاتحاد المغرب العربي

و هذه المديرية ينحصر دورها في تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي و متابعة

نشاطات اتحاد المغرب العربي

- و هناك مديرية ثانية و هي مديرية المشرق العربي و جامعة الدول العربية و تضم مديرتين

فرعيتين و هما :

+ المديرية الفرعية لبلدان المشرق العربي

+ المديرية الفرعية لجامعة الدول العربية

و تعمل هذه المديرية على تنفيذ سياسة الجزائر اتجاه الدول العربية و تنسيق النشاطات مع

جامعة الدول العربية.

اما المادة 4 من نفس المرسوم و الذي خصص إلى افريقيا فنص على ما يلي :¹

المديرية العامة لإفريقيا و تكلف بما يلي :

- تنفيذ السياسة الجزائرية الافريقية على الصعيد الثنائي و المتعدد الأطراف.

- ترقية نشاطات التعاون.

و تم تقسيم هذه المديرية إلى مديرتين فرعيتين و هما :

+ مديرية العلاقات الثنائية و تضم 3 مديريات فرعية و هي :

المديرية الفرعية لبلدان الساحل الافريقي و نلاحظ هما أهمية منطقة الساحل الافريقي في السياسة

الخارجية الجزائرية اين افردت لها مديرية خاصة بها لمتابعة التطورات و الاحداث في هذه المنطقة و

المساهمة في إيجاد الحلول و المساهمة في تطويرها.

اما المديرية الثانية فهي مديرية فرعية لإفريقيا الشرقية و الاستوائية و الثالثة المديرية الفرعية لإفريقيا الغربية و الوسطي .

+ مديرية العلاقات الافريقية المتعددة الأطراف و التي تقوم على متابعة نشاطات الاتحاد الافريقي و كذا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة و تضم مديريتين فرعيتين و هما :

+المديرية الفرعية للاتحاد الافريقي

+المديرية الفرعية للمنظمات الجهوية الخاصة بمتابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة .

و تقوم هذه المديريات على متابعة النشاطات و التحضير للاجتماعات و تقييم السياسات اين تولى الجزائر أهمية كبرى لهذه المنطقة ضمن السياسة الخارجية الجزائرية حيث إعادة هيكلة الإدارة بما يتماشى مع المعطيات و الأولويات التي تفرضها السياسة الخارجية للجزائر من تحولات إقليمية و دولية. اما بالنسبة لدور السفارات الجزائرية في الخارج فقد حدد المرسوم الرئاسي 02-406 كما يلي :¹

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد او نشاطات المنظمات الدولية المعتمد لديها.
- المساهمة في اعداد سياسة الجزائر الخارجية و الحفاظ على تأثيرها .
- اشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد او المنظمة المعتمد لديها.

و رغم ان منصب السفير في الجزائر يخضع إلى التدرج المهني كما يعتبر منصب سياسي سيادي يخضع إلى تعيين الكفاءات و الدور الذي يقدمه السفير إلى البلد من خلال تأثيره في العلاقات ما البلد المعتمد لديه مما ينعكس إيجابا على العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف.

اما مهام السلك الدبلوماسي و القنصلي فقد حدده أيضا المرسوم الرئاسي رقم 09-221 و الذي جاء حسب المادة 79 بما يأتي :²

- تمثيل الجزائر لدى الدول و المنظمات الدولية.
- ترقية سمعة الجزائر و صورتها بالخارج.

¹رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 26/10/2002 ، يحدد صلاحيات السفراء ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 01/12/2002 .

²رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09-221 مؤرخ في 28/06/2009 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين و القنصليين ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 38 ، الصادرة بتاريخ 28/06/2009 ، ص 16

- المساهمة في اشعاع الثقافة الجزائرية بالخارج.

- المشاركة في المفاوضات.

- تقديم المساعدة و الدعم للجالية الجزائرية بالخارج.

لكن بالنسبة لنشاط السفارات و القنصليات بالخارج نجد ان العديد منها تعرض للنقد و توجيه ملاحظات سلبية لنشاطها خاصة التعاطي مع مشاكل المهاجرين و الجالية الجزائرية بالخارج إلى جانب انها لا تقدم ما يجب تقديمه خاصة في الشق الاقتصادي مقارنة بما هو مخطط له و ما هو موجود على ارض الواقع.

ت- دور البرلمان في صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

بالنسبة للسلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية فلها دور أساسي في هذه العملية و هذا الدور يختلف من نظام سياسي إلى اخر لكن بالنسبة للجزائر فان هذا الدور يمكن ان نقول عنه بأنه محدود بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية و أساسا رئيس الجمهورية و من ثم وزارة الشؤون الخارجية.

غير ان البرلمان يشارك في إدارة العلاقات الدولية خاصة من خلال المشاركة في التعبير عن ارتضاء الدولة و التزامها النهائي ببنود المعاهدات الدولية خاصة ان المسائل حددها الدستور و لا سيما المادة 149¹ فهذه المادة التي تنص على موافقة البرلمان على المعاهدات الدولية و المصادقة عليها حتى يتمكن الرئيس من المصادقة عليها. كما نصت المادة 130 من الدستور الجزائري لسنة 1996 و التي تنص " تفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية او رئيس احد الغرفتين و يمكن ان تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية " ² و يتضح من خلال هذه المادة ان صنع السياسة الخارجية ممكنة من طرف البرلمان لكن لا نجد لها اثرا في الواقع رغم ما اعطى لهذه السلطة من صلاحيات في عملية الاسهام في صنع السياسة الخارجية الا ان الملاحظ أيضا ان هذه المبادرة تبقى رهينة بموافقة رئيس الجمهورية كما هو محدد في المادة ، و بالتالي مسالة صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ن طرف البرلمان محدودة و حتى و ان وجدت فهي مقيدة بموافقة رئيس الجمهورية.

¹ رضا دغبار ، مرجع سابق ، ص 436

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996، موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق .

من جانب اخر تستطيع السلطة التشريعية ان تقوم بتقديم أسئلة شفوية و كتابية لوزير الشؤون الخارجية في ما يخص القضايا و المسائل المتعلقة بالجالية الجزائرية و المصالح الوطنية وخاصة ان البرلمان يضم ممثلين عن الجالية الجزائرية بالخارج في تشكيلته و هذا ما يعزز دور هذه السلطة و هذا الجهاز في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، و نجد ان دور البرلمان في الجزائر قائم على المصادقة النهائية و هنا نجد انه لا يشارك في عملية الصنع و لا التنفيذ لأنها من اختصاص رئيس الجمهورية و وزارة الخارجية على التوالي من حيث الواقع الممارس.

ث- المؤسسة العسكرية :

تعتبر المؤسسة العسكرية من بين اهم المؤسسات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية لما لهذه المؤسسة من وزن و تأثير في عمليات صنع السياسة ككل و السياسية الخارجية خصوصا ، فهذه المؤسسة تلعب دورا في صناعة السياسة الخارجية بحكم المكانة التاريخية و السياسة التي تحتلها والتي تضمن الهيمنة على بعض القرارات بطريقة غير مباشرة من خلال تحكمها في مؤسسة الرئاسة التي ارتبطت معها بعلاقة وثيقة منذ الاستقلال، لذلك يعتبر الجيش قوة مؤثرة وحاسمة في المشهد السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أن تجربة الجزائر السياسية بينت بأن الجيش كان دوما هو الفيصل الذي يحسم الموقف ل هذه الجهة أو تلك، فقد استطاع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة أن يستغل الجيش ويحتمي به ليستولى على السلطة ويبعد منافسيه كما حدث سنة 1963¹.

كما تم الإطاحة بالرئيس احمد بن بلة من طرف هواري بومدين الذي كان يراس اركان الجيش الوطني الشعبي مستعملا المؤسسة العسكرية و الجيش قام بحسم الخلاف في من يتولى منصب الرئيس بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 و نفس الشيء في ازمة 1991² كما تم تعيين الرئيس السابق اليامين زروال كمرشح للرئاسة و هو من المؤسسة العسكرية قبل ان يتم بتقديم الانتخابات الرئاسية.

¹ وهيبة دالع ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي 1999 -2014"، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم

سياسية (جامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014) ، ص 63

² مرجع نفسه . ص 64

و يمكن ان نلاحظ دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية كما حدث خلال مرحلة الازمة الوطنية و اثناء حرب الخليج الثانية اين قدمت وزارة الدفاع الوطني تقريرا مفصلا عن الوضعية لرئاسة الجمهورية و بطلب من الرئيس الشادلي بن جديد جاء كما يلي :¹

- ان ارسال محتمل لقوات الجيش الوطني الشعبي إلى العربية السعودية في الوضعية الحالية المتميزة بانتشار قوات أمريكية و غربية في هذا البلد و الخليج موجهة للقيام بعمل تدميري للطاقت العسكرية لبلد عربي و هذا يناقض الموقف الرسمي للجزائر المعبر عنه في القمة العربية بالقاهرة و بالتالي المجازفة بالإخلال بالالتزامات الدولية المستقبلية لبلادنا .
- المشاركة الجزائر في هذه الحرب يساهم في اضعاف القضية الفلسطينية .

و يمكن ان نستشهد من مذكرات وزير الدفاع الأسبق خالد نزار خلال فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد و الذي عبر عن موقف المؤسسة العسكرية اتجاه حرب الخليج الثانية و الذي تمثل في رفض الجزائر المشاركة في هذه الحرب حيث صرح " باسم الجيش الوطني الشعبي عارضت أي دعم بأي طريقة مهما كانت هذه العملية " ² فنجد ان قرار وزير الدفاع باسم المؤسسة العسكرية واضح و صريح و تم التعبير عنه كما ذكرنا سابقا بتقرير مفصل قدم للرئيس في تلك الفترة.

و بالتالي نجد ان الجيش لعب دورا أساسيا في توجيه القرار الخارجي للجزائر اتجاه حرب الخليج من خلال هذا التقرير الذي اعطي بعدا بعدم المشاركة في هذه الحرب خاصة و ان الجزائر بدأت تعيش ازمة امنية و سياسية في تلك المرحلة.

ليس هذا فحسب فنجد خلال الازمة التي عاشتها الجزائر ان الرئيس اليامين زروال هو في الأصل من المؤسسة العسكرية و كان مستشاريه الجنرال محمد بنشين و الجنرال محمد العماري و الجنرال عباس غزيل و هذه الهيئة الاستشارية للرئيس كان لها الدور الفاعل في توجيه السياسة الخارجية و الداخلية للجزائر.³

و رغم ذلك فالدستور الجزائري واضح في هذه المسألة من خلال تحديد دور الجيش و هو الدفاع عن السيادة الوطنية و حماية البلاد من المخاطر و التهديدات الداخلية و الخارجية ، غير ان الخلافات

¹ عبد الله بالحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997 ، عمان : دار اليازة ، 2012 ، ص

² نزار يتهم ، مذكرات خالد نزار ، مأخوذ من موقع الخبر ، www.elkhaber.com/143305 بتاريخ 2018/09/30

³ عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 150

التي كانت بين رئيس الجمهورية و قيادة الجيش في الكثير من المناسبات مردها إلى رغبة الرئيس في الحد من نفوذهم الا انه لا يمكنه الاستغناء عنهم في العديد من القرارات و هذا ما يتبين من خلال القرارات و البيانات التي تصدر من بينها إعادة هيكلة بعض مؤسسات الجيش كمديرية الاستعلامات .

ف نجد ان المؤسسة العسكرية شاركت في محطات عديدة كما سبقنا في صنع السياسة الخارجية الجزائرية الا ان التحولات التي حدثت مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دفعت إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على إعادة هيكلة الأجهزة الفاعلة في المؤسسة العسكرية و بالتالي عملية صنع القرار الخارجي خاصة وحدة الاستعلام و الامن المعروفة ب دي ار اس D.R.S حيث جاء المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 15 جوان 2017 محدد انهاء مهام مديرية الاستعلام و الامن و تعويضها بجهاز " مديرية امن الجيش الذي تم حله في سنة 2016 و خلق مجالس إدارة لتسيير المؤسسات الصناعية التابعة للجيش حسب المادة 02 من المرسوم الرئاسي و المادة الثالثة عوضت مديرية الاستعلام و الامن بثلاث مديريات و هي المديرية العامة للأمن الخارجي و التوثيق و المديرية العامة للاستعلام و مديرية التنظيم و هي تحت تصرف رئاسة الجمهورية و على رأسها اللواء بشير طرطاق.¹

و بتالي نجد ان الجيش و اهم مكون فيه و هو جهاز الاستخبارات قد الحق برئاسة الجمهورية وهنا تصبح عملية صنع السياسة الخارجية من طرف الجيش جزء من مؤسسة الرئاسة ، كما قام رئيس الجمهورية بإقالة اهم ركائز في الجيش حسب المرسوم الرئاسي الصادر في 23 جويلية 2015 من خلال اقالة الجنرال محمد مجذوب من قيادة الامن الرئاسي و كذا اللواء احمد مولاي الملياني من قيادة الحرس الجمهوري و اللواء على بن دواد من مديرية الامن الداخلي مع ترقية 14 جنرال إلى رتبة فريق و 47 عقيد إلى رتبة جنرال.²

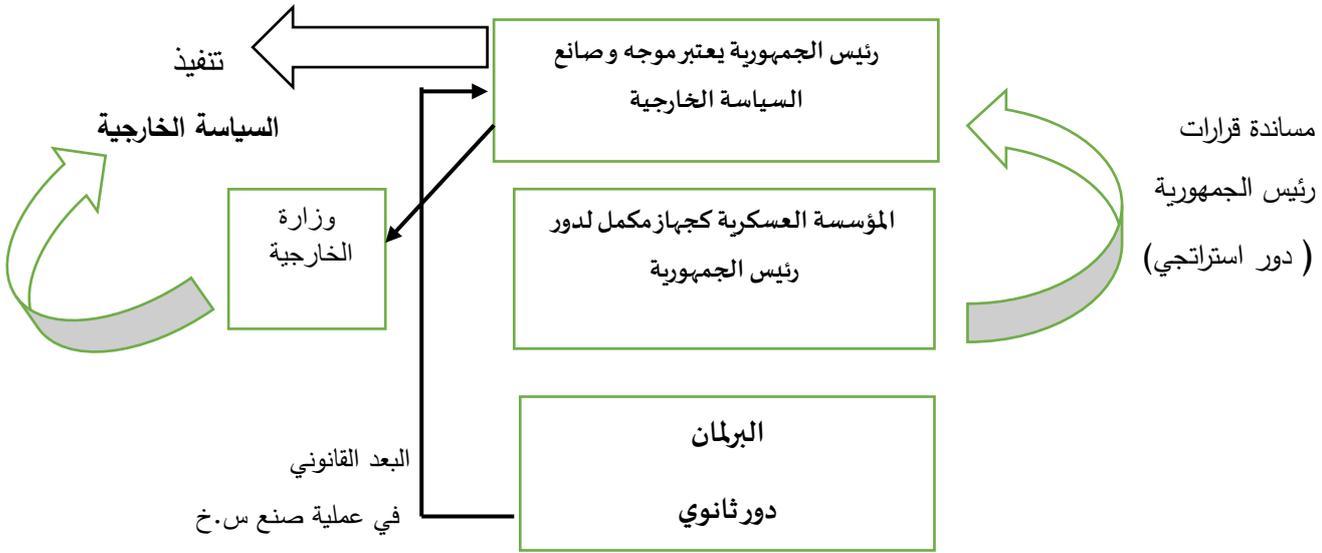
كما لم تتوقف عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية إلى غاية إحالة الفريق محمد مدين المدعو توفيق من على راس جهاز الاستخبارات و الخروج من دائرة صنع القرار في الجيش و بتالي في أي قضية من القضايا الأساسية و تعيين عثمان طرطاق خلفا له على راس الجهاز الجديد.

¹ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017 ، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام و الامن ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 06/29 /2017 ص5

² رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن انهاء مهام قائد الحرس الجمهوري و قائد الامن الرئاسي و الامن الداخلي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 41، الصادرة بتاريخ 29 /07/2015 ص 18

و يمكن ان نلخص من خلال هذا المخطط عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي
(المخطط من تصميم الباحث) :

الأجهزة الرئيسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية



فعملية صنع السياسة الخارجية تخضع إلى هذه المؤسسات التي تعمل على صنعها حيث تتركز في الأساس على محورية رئيس الجمهورية الذي له صلاحية صناعة و توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال و كذا بحكم البعد القانوني الذي حدده الدستور لهذا الدور و بنالي فمؤسسة رئاسة الجمهورية إلى جانب وزارة الخارجية و المؤسسة العسكرية يكملان عملية صنع هذه السياسة الخارجية .

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الافريقي

مرت السياسة الخارجية الجزائرية براحل عديدة بداية من مرحلة الاستعمار او فترة حرب التحرير إلى غاية يومنا هذا اين تبلورت السياسة الخارجية الجزائرية من منطلقات ثورية و مبادئ راسخة لم تتغير منذ فجر الثورة الجزائرية اين بقيت راسخة إلى يومنا هذا رغم التحولات التي عرفها العالم من حيث المبادئ و الأسس.

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية ما قبل الاستقلال

يعود النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية إلى ما قبل اندلاع الثورة الجزائرية بل مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر ، اين يعود النشاط الدبلوماسي الجزائري إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث قام حمدان خوجة بتدوين أهم الجرائم و الشهادات في شبه عريضة بلغت حجم المجلد و الذي عرف بعنوان " المرأة" يذكر فيه أمجاد الجزائر قائلا "الجزائر للجزائريين" و قام حمدان خوجة بجولات عديدة في المشرق و أوربا يشرح أوضاع الجزائر المأساوية.¹

و مع بداية نشاط الحركة الوطنية كان هناك نشاط مختلف حسب كل اتجاه وطني حيث أنشأت الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1945 بعثة خارجية بالعاصمة المصرية القاهرة، أين كلفت بربط اتصالات مع هذه الأخيرة في قضايا عديدة أين ضمت البعثة عام 1951 كل من السادة: محمد خيضر وحسين آيت احمد وأحمد بن بلة.²

ويمكن تبين أهمية البعد الخارجي لمخططوا الثورة الجزائرية في النقاط التالية في ما يخص نشاط قبل اندلاع الثورة الجزائرية في مايلي:³

1/ القيادة المكلفة بتحضير الثورة الجزائرية أرسلت وفداً إلى سويسرا في جويلية 1954 للتحدث مع التيارين المتصارعين داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية المصاليين والمركزيين.

2/ استغلت القيادة الثورية تواجد محمد خيضر ومكوته في القاهرة لكسب تأييد الحكومة المصرية إلى جانب أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وهذا يترجم توجه القيادة الثورية نحو العمل على الصعيد الدولي وحشد الدعم العالمي للثورة ومن بيان نتائج العمل الخارجي هو كسب الدعم المصري الذي بث في بيان أول نوفمبر على أمواج الإذاعة المصرية صوت العرب وإنشاء مكتب لها بالقاهرة.

¹صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، الجزائر، الوكالة الوطنية للإشهار، 2002م، ص 12.

²عمر بوضرسة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2014، ص127

³مرجع نفسه، ص128.

3/ تم تعيين محمد بوضياف للقيام بعملية التنسيق بين نشاط جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجياً. في اطار دعم جبهة التحرير الوطني لنضالها المسلح بالعمل السياسي خاصة في الميدان الخارجي و النشاط الدبلوماسي اين حددت جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام التحولات في السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من خلال التوجه نحو الأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية و انشاء ثمانية مكاتب و لجان خاصة بالسياسة الخارجية في كل من القاهرة و دمشق ، تونس ، بغداد ، بيروت و جاكارتا و كارتشي ، نيويورك ، مع تعيين محمد لمين دباغين كمسؤول عن الدبلوماسية الجزائرية في الحكومة المؤقتة الجزائرية ، و هنا نجد التحول و التركيز على البعد الدولي لكسب الدعم للقضية الجزائرية من خلال فتح مكاتب و العمل على تقديم كل المعطيات حول الثورة الجزائرية.¹

ركزت قرارات مؤتمر الصومام على تفعيل السياسة الخارجية و الدبلوماسية من اجل كسب التأييد العالمي خاصة الأمم المتحدة و الضغط على المصالح الفرنسية في الخارج خاصة الاقتصادية كما ركزت على أمريكا اللاتينية خاصة الجالية العربية فيها ، كما تقرر ما يلي:²

- فتح مكتب دائم في الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية خاص بجبهة التحرير الوطني.
- فتح تمثيلية لحزب جبهة التحرير الوطني في الدول الاسيوية .
- تشكيل هيئة داخلية في جبهة التحرير الوطني مهمتها تنظيم مشاركات الجبهة في المؤتمرات الدولية و التجمعات الداعمة للقضية الوطنية.
- انشاء مكتب للصحافة و الاعلام و دار نشر و توثيق الاحداث بالصور و الأفلام للقضية الوطنية.

و بعد ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء دوائر على مستوى وزارة الخارجية و هي دائرة " العالم العربي " و الثانية " افريقيا - اسيا " و الثالثة " أوروبا و أمريكا " و الرابعة " الدول الاشتراكية " إلى جانب نشاط جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الخارج خاصة جامعة القاهرة و جامعة بغداد و دمشق التي كان لها نشاط أساسي و كثيف للتعريف بالقضية الجزائرية و كسب الدعم الرسمي و الجماهيري لها حيث قاد هذا النشاط كل من عيد الحميد مهري ثم توفيق المدني ، دون ان تهمل النشاط الطلابي في

¹ Ardavan Amir aslani , Ardavan Amir aslani , l'âge d'or de la diplomatie algérienne, Constantine : media plus , 2015 ; p 19

² Abdelkader bouselham , la diplomatie algérienne ; Alger : Edition dahlab , 2015 , p55

فرنسا خاصة غرنوبل و باريس و جامع الزيتونة في تونس .¹ في سنة 1954 تم انشاء مكاتب لجهة التحرير الوطني في الخارج في كل من القاهرة و الناظور بالمغرب و سويسرا و مدريد و ما بين 1956-1957 تم فتح مكاتب في بغداد و الرباط ، وجدة ، دمشق ، و في سنة 1958 تم فتح مكاتب في جدة و عمان و بيروت و بنغازي و بلغراد و فيينا ثم بروكسل و اسلوا ثم حلب و البصرة بالعراق و هذا ان دل فإنما يدل على فعالية و نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الخارجي للتعريف بالقضية الجزائرية .² كما تم فتح مكاتب في كل من ريو دي جانيرو بالبرازيل و بيونس ايرس بالأرجنتين من اجل التنسيق في القارة الامريكية و في 6 فيفري 1960 قام رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات بالإشراف على فتح مجموعة من المكاتب التمثيلية للحكومة الجزائرية المؤقتة من بينها :³

- مكتب تركيا يشرف عليه العقيد عمر اعران
- مكتب باكستان يشرف عليه الرئد ايدير
- مكتب بيروت يمثله إبراهيم كابوية.
- مكتب طوكيو يمثله إبراهيم قافا
- مكتب أكرا في غانا يمثله فرانز فانون
- مكتب بلغراد يمثله بوقدوم.

كما أسندت المهام كل من محمد خيضر و حسين ايت احمد مسؤولية التنسيق مع الدول العربية و احمد بن بلة و محمد بوضياف أسندت لهم مهمة الدعم اللوجيستيكي ما بين الداخل و الخارج . بالنسبة للنشاط القنصلي للممثليات الخارجية للحكومة الجزائرية وهي:⁴ اعتماد مكتب القاهرة مقراً للإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية يشرف على ستة عشر (16) مكتباً خارجياً :

- اعداد جوازات السفر .
- تنظيم رخص المرور .
- اعداد التأشيرات و رخص الإقامة خاصة المتوجهين لمصر .

¹Ardavan Amir aslani , op cit ; p 21

²Ibid , p 59

³Ibidem.

⁴عمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص 214.

-تسوية وضعية اللاجئين الجزائريين.

-تنظيم المراسلات الإدارية.

-اعداد التقارير.

-حل الخلافات بين اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدات لهم

-ربط العلاقات مع وسائل الإعلام والتي تمكن من الدعاية.

كما كان للطلبة الجزائريين دور في العمل الدبلوماسي و التعريف بالقضية الوطنية يمكن حصره كما

يلي¹:

مع بداية السنة الجامعية 55-56م أنشئ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مكاتب لدى كل

الجامعات الفرنسية و حتى القائمة بالجزائر ويشكل مكتب الجزائر القائمة من:

محمد الصديق بن يحيى رئيسا و نوابه عمارة رشيد و أحمد تاوتي محمد لونيس، مصطفى صابر،

صالح بن قي و عبد الحليم بن حسين " العلاقات الدولية" و حفصة بسيكري الأمانة العامة و زلخية بن

قدور أمانة المال أما المكاتب الخارجية قائمة برئاسة علاوة بن بعلوش.

هذا النشاط الطلابي الخارجي قاده ثلاثة طلبة كان لهم الأثر الأكبر في دعم القضية الجزائرية على

المستوى الخارجي و هم محمد خميستي و محمد صديق بن يحيى و الأخضر ابراهيمي ، محمد خميستي

كان سنه 26 سنة طالب بكلية الطب بجامعة مونبليه و اصبح رئيس منظمة طلبة المسلمين الجزائريين

سنة 1956 و يعتبر صديق مقرب جدا من احمد بن بلة بحكم انهم من منطقة واحدة و هي مغنية ، و

اعتقل بعد ذلك سنة 1957 ، اما صديق بن يحيى كان سنه 23 سنة طالب في الحقوق و متربص بمكتب

محاماة و يعتبر احد الأعضاء المؤسسين لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و مثل الجزائر ما بين

1956 إلى 1960 في كل من القاهرة و الأمم المتحدة و أكرا و مونروفيا و طرابلس ثم اندونسيا و

موسكو و لندن كما شارك في مفاوضات ايفيان سنة 1961.²

اما أسس وأهداف النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1954/1958 فجاء على السياق التالي

الذي اعطى استراتيجية أخرى للدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة الجزائرية:³

¹صالح بن القبي ، مرجع سابق، ص 70.

²Ardavan amir aslani , op cit ; p22

³عمار بوضرسة ، مرجع سابق ، ص133-134.

أكد ميثاق مؤتمر الصومام على أنه من واجب قيام الثورة أن تحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالاً كلياً والابتعاد عن أي ضغوطات تؤثر على قرارات القيادة حتى من أقرب الدول الشقيقة والصديقة ولكن هذا لا يعني عدم الاستشارة لكن كانت تتخذ قراراتها بيدها. إعطاء طابع المسؤولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية بحيث يمكن الحصول على أكبر قدر من دعم دول العالم للاستفادة من تضامنهم مع قضية الشعب الجزائري مادياً ومعنوياً.

في عام 1958 قامت ما يعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء ما يعرف بالمصالح الوزارية والتي ضمت مصلحة الشؤون الخارجية التي ترأسها محمد لمين دباغين والتي اعتبرت نواة وزارة الخارجية والتي سيقودها نفس الشخص بعد انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19، ومكاسبها في الخارج أصبحت بمثابة السفارات والقنصليات.

و جاءت سياسة الحكومة المؤقتة مقسمة و موجهة إلى مناطق جغرافية تتعامل معها بهدف تحقيق مكاسب فعلية للقضية الوطنية حيث ركزت على الدول العربية لأسباب عديدة و أهمها التقارب الحضاري و الديني و اللغوي و الجغرافي اين نجد السياسة الخارجية اتجاه البلدان العربية كما يلي¹:

أكدت جبهة التحرير في بيان أول نوفمبر 1954 على البعد الخارجي لثورتها التي تسعى إلى تحقيق اتحاد المغرب العربي وكان لدول الجوار أهمية كبيرة للدعم المادي بالأسلحة وكذا احتواء اللاجئين الجزائريين ما دفع بفرنسا إلى بناء خطي شارل وموريس 1958 و 1957 على التوالي إلى جانب ليبيا عام 1957 بعد دخول جبهة الصحراء وزاد تلاحم الشعوب المغربية مع حادثة ساقية سيدي يوسف في 1958/02/08، وكذا مؤتمر طنجة أفريل 1958.

أما ليبيا فقد قدم الملك الليبي ادريس السنوسي دعماً كبيراً ووفر ممراً آمناً للسلاح من مطروح المصرية إلى الحدود الجزائرية وهذا ما يفسر احتضان العاصمة طرابلس لثلاث مؤتمرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960/59- أوت 1961 و 1962.

بعد اكتشاف البترول في الصحراء دفع بكل من المغرب وتونس للمطالبة بتعديل الحدود مع فرنسا حيث أعلنت المغرب اقتناء لجنة رسم الحدود مع الحكومة المغربية في أوت 1958، هذا ما اعتبرته الحكومة المؤقتة عملاً منافياً لقيم الكفاح المشترك والنضال الخارجي ونفس المنحى سلكه الرئيس التونسي

¹ عمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص 144.

لحبيب بورقيبة الذي سيعلم عن ضرورة إعادة رسم الحدود الجزائرية التونسية والذي أكده بصفة رسمية أمام مجلس الوطني التونسي في سبتمبر 1959.¹

اتجاه دول المشرق العربي:

كان اسهام الدول العربية واضحاً في دعم القضية الجزائرية خاصة في طرحها على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955 وكذا في عام 1956-1957 موهذ ما انعكس على السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحياد في الصراعات، وإن كان الدعم المصري واضحاً من خلال بث بيان أول نوفمبر عبر إذاعة العرب من القاهرة وتمكين كل من حسيت آية أحمد ومحمد يزيد من السفر إلى أندونيسيا بجوازات سفر مصرية² دون إغفال الدعم المادي والتمويل المستمر بالأسلحة للثورة الجزائرية وكذا ما كان متخذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واعترفت مصر بالحكومة المؤقتة بعد إعلانها في 18 سبتمبر 1958.

وأشأ ثاني مكتب لجبهة التحرير الوطني في دمشق عام 1956 ونفس الشيء بالنسبة للعراق حيث دعمت الثورة بالمال والسلاح أما مكتب عمان فقد أنشئ في جانفي 1958 واعترفت بالحكومة الجزائرية أما المملكة العربية السعودية فقد أسست مكتبا لها في أبريل 1958 وقد حل هذا المكتب غير رسمي إلى غاية 1960 إلا أن المملكة قدمت هبة قدرها 1 مليون.

اتجاه افريقيا: ركزت جبهة التحرير الوطني على البعد الافريقي حيث شاركت في العديد من المؤتمرات الافريقية خاصة وأن فرنسا لها نفوذ كبير في القارة الافريقية ومنها:

مؤتمر الشعوب الافريقية أقرّ في ديسمبر 1958 حيث شاركت جبهة التحرير بقيادة أحمد بومنجل حيث تلقت الدعم الكبير للثورة.³

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة مونروفيا في أوت 1959 (ليبيريا) وهذا بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة لبحث طرق دعم الثورة الجزائرية من طرف الدول الافريقية المستقلة حيث ضمت نتائج جيدة جداً وهذا المؤتمر ساهم في دعم القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

¹ عمار بوضرسة ، مرجع سابق ص 146.

² مرجع نفسه ، ص 149.

³Ardavan Amir aslani , l'âge d'or de la diplomatie algérienne, Constantine : media plus ,

كما يلاحظ أيضا أن الدعم الافريقي للقضية الجزائرية كان متأخراً بالمقارنة بالمجموعة الآسيوية فالي غاية جانفي 1960 لم تنشئ الجبهة أي مكتب لها في إفريقيا السوداء وهو ما دفع بوزير الخارجية للحكومة المؤقتة إلى اقتراح فتح مكتب خارجي في العاصمة الغانية بحكم موقعها.

تجاه آسيا: أهم دول المنطقة نجد أندونيسيا التي قامت بدعم دعائي جيد للجبهة وسمحت لها بانشاء مكتب بالعاصمة جاكرتا كما قدمت المساعدات والهبات للجزائريين كما اعترفت بالحكومة الجزائرية في 27 سبتمبر 1958 وكان مسؤول المكتب السيد الأخضر الإبراهيمي الذي قام بنشاط دبلوماسي الكبير في المنطقة.

الوم أ:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها وقفت موقفاً عدائياً تجاه الثورة الجزائرية من خلال دعمها اللامشروط لفرنسا في إطار منظمة صلن ثمل هي صوتت لصالح فرنسا داخل هيئة الأمم المتحدة وهذا ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى استخدام علاقاتها في كسب شخصيات مثل جون كينيدي¹ وتكثف نشاطها داخل مكتب نيويورك حيث بدأت محادثات السيد عبد القادر شندرلي مع جون كينيدي في أوت 1960 والتي اعتبرت تحولاً في الموقف الأمريكي.

كما قدم السيناتور جون كندي يوم 2 جوان 1957م تقريراً للكونغرس أعلن فيه تأييده لاستقلال الجزائر.² كما كانت تصدر جبهة التحرير الوطني من مكتبها بنيويورك نشرية اخبارية بعنوان " free algerien" و الذي كان يرأسه عبد القادر شندرلي حيث ساهم في تدويل القضية الجزائرية.³

الاتحاد السوفياتي: يقوم الاتحاد السوفياتي على دعم حركات التحرر في العالم في اطار تصديرها للفكر الاشتراكي لكن الاتحاد السوفياتي لم يحسم موقفه من القضية الجزائرية إلى غاية 1958 بحكم تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وكذا انتشار صداها في العالم بالإضافة إلى الدعم الصيني للجزائر أين تتوج هذا الدعم من خلال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤقتة أواخر سنة 1960.⁴

¹Abdelkader bouselham , op cit .p53

²صالح بن القبي ، مرجع سابق، ص 15.

³ مرجع نفسه ، ص 14.

⁴عمار بوضرسة، مرجع سابق، ص175.

الاستراتيجيات التي اعتمدها الدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية :

* **الدعاية**: ركزت جبهة التحرير الوطني في سياستها الخارجية على **البعد الإنساني** اتجاه الرأي العام العالمي والأوروبي من خلال ابراز معاناة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات المنتشرة على الحدود الغربية و الشرقية للجزائر من خلال الدعاية و الاعلام في العواصم العالمية و الأوروبية خاصة ستوكهولم التي لعبت دور مهم في هذا الشأن .

***المؤتمرات العالمية و الدولية** :

كما اعتمدت الجزائر اثناء الثورة التحريرية على استراتيجية المشاركة بالمؤتمرات العالمية و التي لها وزن في طرح القضايا العالمية و دعمها اين اعتبرت هذه المؤتمرات العالمية و الدولية منبرا لكسب الدعم للقضية الوطنية مثل:¹

-المؤتمر العالمي للسلم الذي عقد ستكهولم 08-13 ماي 1959 ومثل الجزائر يعلي محمد.

-مؤتمر الأمم المتحدة الاشتراكية العالمية بهامبورغ الألمانية 14-17 جويلية 1959.

-الملتقى العالمي للطلبة بمدينة غول النرويجية والذي مثل الجزائر محمد شريف ساحلي.

سياسة المصالح: مع اعتماد الجزائر على سياسة الحضور أصبحت لها صدى على مستوى المحافل

الدولية هذا ما عزز ربط علاقات و القيام بتحالفات جديدة و كثيرة معتمدة على ثلاثة مبادئ و هي:²

مصالح متماثلة، مصالح مكملة، مصالح متنازعة ، و هذا يعني ان الجزائر تعاملت مع دول العالم

حالة بحالة و ليس ككتلة واحدة بل بما تستوجب المصلحة الوطنية فتعامل الجزائر مع المغرب ليس مثل

تونس و ليس مثل مصر و هذه استراتيجية مهم جدا أعطت بعدا و مناورة لجبهة التحرير الوطني في إدارة

ملفاتها الخارجية.

***اللجان المشتركة و الزيارات الرسمية** :

العمل على تأسيس لجان مشتركة مع دول العالم المختلفة مثل اللجنة الجزائرية النرويجية ولجنة

افريقيا واللجنة البريطانية من أجل الجزائر، وهذا نشاط تمثل في مصادقة ستكهولم لصالح القضية

الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1954-1959.

التركيز على الزيارات الرسمية كزيارة الصين الشعبية و الفيتنام التي قادها الوزيران بن يوسف بن خدة

ومحمود شريف عام 1958 وكذلك زيارة رئيس الحكومة إلى جمهورية الهند وباكستان في أبريل 1959

¹ اعمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص188.

² صالح بن القبي ،مرجع سابق ، ص 15.

وزيارة فرحات عباس إلى يوغسلافيا في جوان 1959 بالإضافة إلى زيارات أخرى للدول العربية كزيارة العراق في أفريل 1959 والمملكة العربية السعودية يوم 06/03/1959¹

*المفاوضات :

اعتمدت الجزائر على الدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي بعد ان تأكدت فرنسا ان لا مجال لها لمواصلة احتلال الجزائر كما تأكدت الجزائر بنجاح ثورتها داخليا مع زيادة التقاف الشعب حولها و النجاحات المحققة على ارض المعارك و خارجيا من خلال طرح القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة و كسب التأييد الدولي في جميع المحافل و هذا يدل على عمق الدبلوماسية الجزائرية في حسم الأمور و تسيرها رغم الصعوبات و العراقيل التي واجهتها.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رات انه من الضروري تبنى الحل السلمي والتفاوض من أجل إنهاء حرب الجزائر حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب كما تدعيه الحكومة الفرنسية.

الصعوبات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية :

تعرضت الدبلوماسية الجزائرية إلى ضغوطات بسبب مشاكل داخلية اثرت على الأداء الدبلوماسي للقضية الجزائرية حيث عرفت هذه الوزارة اضطرابا منذ استقالة السيد لمين دباغين الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية إلى جانب اختلال العلاقة ما بينه وبين حكومة بوصوف عبد الحفيظ كما لوحظ عدم وجود التنسيق في ما بين البعثات الخارجية والقضايا الداخلية خاصة بعد نقل المقر من القاهرة إلى تونس وحالة تمرد زبير عام 1959م.

كما تم تهميش وزارة الخارجية بعد استقالة السيد لمين دباغين فيما يتعلق برسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية في الأمم المتحدة رغم تكفل السيد بوقادوم بضمان السير الحسن لمختلف مصالحها.² تعرض مسؤولو مكاتب وزارة الخارجية إلى محاولات اغتيال من طرف الاستخبارات الفرنسية "اليد الحمراء" حيث اغتالت السكرتيرة الاسبانية لمكتب مدريد في جوان 1959 ومحاولة اغتيال مسؤول مكتب ألمانيا آيت حسين نوفمبر 1959 وتفجير سيارة مسؤول مكتب روما السيد طيب بولحروف جويلية 1959.

بالإضافة إلى وجود ضغط كبير على الحكومة الجزائرية مارستها الحكومة التونسية عليها خاصة مع زيادة الضغط الفرنسي والتقارب الجزائري المصري وكذا التحالف المغربي الفرنسي دفع بالحكومة

¹عمار بوضرسة، مرجع سابق، ص206.

² مرجع نفسه ، ص272.

الجزائرية إلى ممارسة توازن وحذر في التعامل مع الدولتين وطرح خيار الصين والاتحاد السوفياتي كبديل لهما دون اسقاط التشاور الدائم بينهما، رغم تدخل بورقيبة في العديد من المجالات في توجيه قرارات الحكومة الجزائرية والتي كانت ترفض ملاحظاته.

و اخر محطة هي رفع علم الجزائر أول مرة بالولايات المتحدة الامريكية في 15 أفريل 1959 فيما عرف بيوم الصداقة الافريقية.

المطلب الثاني : الدبلوماسية الجزائرية من 1962 – 1999

فخلال هذه الفترة كانت الأولوية للمتطلبات الداخلية و العمل على دعم الاستقرار السياسي و مواجهة التحديات الأمنية التي تمس الوحدة الوطنية إلى جانب التهديد الخارجي و المتمثل في حرب الرمال التي قادها المغرب ضد الجزائر .

كان للرئيس احمد بن بلة مواقف دولية تضاهي قيادات دول مناهضة للاستعمار من كاسترو إلى جمال عبد الناصر ، بل كانت له موقف متشددة اتجاه قضايا التحرر خاصة في اطار منظمة الوحدة الافريقية و كذا التحضير للمؤتمر الثاني باندونغ في جوان 1965 بالجزائر لدعم الحركات التحررية و مناهضة الاستعمار .

فمرحلة الرئيس احمد بن بلة كانت تمثل القطب الافريقي لحركات التحرر خاصة مع الصدى الطيب الذي تركته الثورة الجزائرية لدى شعوب العالم و افريقيا خاصة ، فالجزائر في عهده عملت على استقبال القادة و الرؤساء الافارقة إلى جانب قادة الحركات الثورية في ظل مبادئ ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية .¹

بعد الاستقلال تم تعيين محمد خميستي وزيرا للخارجية في عهد الرئيس احمد بن بلة حيث اجتمع مع نظيره الفرنسي من اجل تحديد مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة الجانب الاقتصادي و المالي من حيث التحرر من الفرنك الفرنسي و كيف تعزيز الاستثمار بين البلدين وفق اتفاقية ايفيان.² و في ماي 1963 جاء عبد العزيز بوتفليقة مكان محمد خميستي وزيرا للخارجية حيث لم يكن معروفا لدى الأوساط الفرنسية حيث كان شابا بلغ 26 سنة خاصة في هذه الظروف التي تجرى فيها فرنسا تجاربها النووية في الصحراء إلى جانب ملف الهجرة و العمال الجزائريين في فرنسا.

¹Nicole grimaud, la politique extérieur de l'Algérie , Alger : Rahma édition ; 1984 , p 272

²Ardavan Amir aslani , op cit ; p41

لكن وقع تحول في طريقة حكم الرئيس احمد بن بلة حيث انفرد بالحكم من خلال حصر عدة مناصب سيادية بيده كمنصب رئيس الحكومة و وزارة الداخلية و الاعلام و المالية إلى جانب منصبه كرئيس للجمهورية كما قام بتتحية احمد مدغري و عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية¹.

كما تميزت مرحلة احمد بن بلة على المستوى الخارجي بعدم الوضوح اتجاه المعسكرين رغم ان الخط الأيديولوجي للجزائر هو الاشتراكية الا ان زيارته للولايات المتحدة الامريكية و من ثم إلى كوبا خلق ضبابية في موقفه اثرت على السياسة الخارجية الجزائرية.

من جانب اخر واجهت الجزائر في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة اول تحدى لها على الصعيد الأمني و العسكري و على الصعيد الخارجي و هو حرب الرمال و المتمثل في العدوان المغربي على الجزائر سنة 1963 فخلال هذه الحرب استطاعت الجزائر كسب التأييد العربي و الافريقي و الدولي و لعبت العلاقات الجيدة التي تربط الرئيس احمد بن بلة بالرئيس جمال عبد الناصر في كسب تأييد مصر و الوقوف إلى الجانب الجزائري في هذه الحرب.

فكانت هذه اهم سمات حكم الرئيس احمد بن بلة و التي انتهت بالانقلاب في سنة 1965 و خلفه الرئيس هواري بومدين .

فترة الرئيس هواري بومدين 1965 - 1978 :

خلال فترة تولي الرئيس السابق هواري بومدين الحكم اثر الانقلاب على الرئيس احمد بن بلة واجهة الجزائر ضغوط دولية لإعادة الحكم للرئيس بن بلة اين تحولت الدبلوماسية هنا إلى الدفاع عن تصورات الجزائر و تزامنت أيضا مجموعة من التغييرات منها²:

- الحرب العربية الإسرائيلية جوان 1967 او ما يعرف بالنكسة و دور الجزائر السياسي و العسكري في هذه الحرب مما اعطي لها بعدا اقوى في المواقف المناهضة للعنصرية .
- تأميم الجزائر للمحروقات في 24 فيفري 1971 في اطار استكمال السيادة الوطنية مما اسهم في اتباع بعض الدول لنفس الأسلوب.
- لعبت الجزائر دورا قيادي في طرد تايوان و ادخال الصين لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1971 اين كان وزير الخارجية في تلك الفترة عبد العزيز بوتفليقة .

¹ لطفي الخولي ، عن الثورة و بالثورة ، الجزائر : منشورات التجمع البومديني ، 1975 ، ص 106

² إسماعيل ديش ، مرجع سابق ، ص 151

- دور الجزائر في طرد النظام العنصري بجنوب افريقيا سنة 1974 من الجمعية العامة للأمم المتحدة .
 - الدور الذي لعبته الجزائر في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب استخدام النفط كسلاح في هذه الحرب.
 - انعقاد مؤتمر عدم الانحياز الثالث بالجزائر و الذي مهد لطرح التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في نظام دولي جديد في اطار المقترح الجزائري لدى الأمم المتحدة سنة 1974 .
 - دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية و رفضها لاتفاقية مدريد 1975 و الاعتراف بجهة بوليزاريو كممثل الوحيد و الشرعي للشعب الصحراوي.
 - انشاء ما يعرف بجهة الصمود و التصدي التي جاءت بعد اعلان مصر رغبتها في ابرام اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني سنة 1977 و التي نتج عنها مقاطعة مصر و نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس .
- اعتمد الرئيس هواري بومدين في فترة حكمه على الدبلوماسية الاقتصادية ضمن المبادئ التقليدية و هي عدم الانحياز و محاربة الامبريالية الا ان البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية على التوغل نحو المعسكر الغربي خاصة الولايات المتحدة الامريكية اين اعتمد على شخصية خاصة و هي مسعود زقار اين بدء في النشاط سنة 1967 اين عزز تواجه في واشنطن و قام ببناء علاقات قوية مع العديد من الشخصيات الهامة في الولايات المتحدة الامريكية .¹
- فرغم تذبذب العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية خاصة ما بين 1965 و 1971 الا ان التقارير الاقتصادية توضح تزايد التبادلات التجارية ما بين الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر فتمت اعدت العلاقات الجزائرية الامريكية سنة 1974 الا ان خلا قطع العلاقات ما بين البلدين بسبب حرب 1967 غير الان البعد التعاوني كان قائما من خلال ابرام اتفاقية سنة 1969 و التي تنص على بيع الجزائر سنويا 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة مقابل حصول الجزائر على تكنولوجيا خاصة بالصناعات البترولية .²
- و نجد ان الرئيس الراحل هواري بومدين كان يعتقد بان تشييد الدولة الجزائرية كشرط أساسي لبناء دولة قوية بالإضافة إلى ان العالم ليس عادلا في ظل القوانين و الأطر التي تنظم العلاقات الدولية في

¹Ardavan amir aslani , op cit ; p 119

² رابع لونيبي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، الجزائر : دار المعرفة ، 2011 ، ص 237

تلك المرحلة و لا يزال اذ لا بد من تغيير قواعد النظام الدولي وفق العدالة و تحقيق المساواة في الأدوار داخل النظام الدولي خاصة الجانب الاقتصادي في اطار ما يعرف بجنوب جنوب و إعادة العلاقات المتوازنة شمال جنوب.

حاولت الجزائر ان تقيم علاقات مع دول الشمال في اطار تضيق الهوة بين الشمال و الجنوب و تجسد ذلك في العديد من العلاقات الثنائية من بينها العلاقات الجزائرية السويدية خاصة في عهد اولوف بالم Olof Palme الوزير الاو السويدي 1969-1976 و 1982-1986¹ حيث عرفت اوجها و نشاطها في اطار علاقة رابح رابح .

كما حاول الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين ان يعيد بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية مع الرئيس الفرنسي جيسكار دي ستان من خلال دعوته إلى زيارة الجزائر في 10 افريل 1975 في اطار إعادة بناء علاقات متوسطة متوازنة مع ضفتي المتوسط .

الجزائر و القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية احد اهم القضايا في الدبلوماسية الجزائرية و التي سعت إلى مساعدتها و دعمها حيث دعمت القرار الذي صدر في قمة الخرطوم عام 1967 و الذي عبر عنه بثلاث لا " و هي لا تفاوض مع إسرائيل لا اعتراف بدولة إسرائيل لا سلام مع إسرائيل و التي ساندتها الجزائر و التزمت بها و خاصة انها أعلنت بانها مع فلسطين ظالمة او مظلومة.²

بل قام الرئيس هواري بومدين بارسال وحدات عسكرية جزائرية لصد العدوان الإسرائيلي حيث شملت 47 طائرة حربية و هي ما تملكه الجزائر و أبقى على 6 طائرات كما أرسلت 30 دبابة و ثلاثة فيالق إلى الجبهة المصرية لدعم القوات المصرية ضد العدوان الإسرائيلي.³

و عندما ترأست الجزائر الجمعية العامة في الأمم المتحدة سعت إلى دعم القضية الفلسطينية اين أعطت لياسر عرفات فرصة الحديث باسم الشعب الفلسطيني في 13 نوفمبر 1974 خاصة ان هذا الحدث يعتبر استثناء في العرف الدبلوماسي في الأمم المتحدة ان يتحدث شخصية غير ممثلة لدلة

¹ إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 159

² Ardavan amir aslani , op cit ; p 126

³ طاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري ، الجزائر : الشروق للاعلام ، 2011 ، ص 160

معتزف بها في منبر الأمم المتحدة ، اين ارسل الرئيس هواري بومدين ملف ياسر عرفات و اعطاه طائرة جزائرية لنقله لنيويورك¹.

من جانب اخر قام الرئيس هواري بومدين بإعادة توازن العلاقات الجزائرية الفرنسية فمن جهة رفض زيارة فرنسي كموقف ثابت لديه و من جهة لم يغلق الباب معها ، لكنه أعاد استرجاع قاعدة المرسى الكبير عام 1968 و اجلاء قاعدة بوسفر الجوية عام 1970 كما قام بمنع بيع الخمور لفرنسا سنة 1970 و انتهت بتأميم المحروقات سنة 1972 و بالتالي أعاد التوازن بين الجزائر و فرنسا في اطار الندية بين البلدين².

كما اعتمد الرئيس هواري بومدين على دبلوماسية الوساطة في حل العديد من القضايا خاصة الخلاف الإيراني العراقي و التي انتهت باتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 و هذا يعتبر انتصار كبير للدبلوماسية الجزائرية في تلك المرحلة لحل قضية بهذا التعقيد في بيئة دولية معقدة.

فترة الرئيس الشاذلي بن جديد :

خلال عهدة الرئيس الشاذلي بن جديد تبني سياسات و مواقف منسجمة و مكملة للرئيس هواري بومدين سواء على المستوى الإقليمي او الدولي الا ان السياسة الخارجية الجزائرية عرفت تصاعد في أدائها الخارجي حيث قام الرئيس الشاذلي بن جديد بالانفتاح على الغرب خاصة مع تبني سياسة الانفتاح السياسي و الاقتصادي اين يمكن ان نلخص اهم النشاطات الدبلوماسية خلال فترة حكم الرئيس شاذلي بن جديد و هي :³

- توسط الجزائر في قضية تحرير الرهائن الامريكان في السفارة الامريكية بطهران مما اعطي بعدا اخر للدور الدبلوماسي الجزائري حيث تقاربت الجزائر مع الولايات المتحدة الامريكية و تجسد ذلك في تقديم مساعدات فنية و عسكرية للجزائر .

- تحييد تونس من الخلاف الجزائري المغربي عبر اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة في مارس 1983.

- دعم العلاقات الافريقية من خلال تعزيز العلاقات مع الدول القوية في افريقيا و منها نيجيريا التي لعبت دورا مهما في انضمام الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الافريقية 1982.

¹Ardavan amir aslani , op cit ; p166

² Ahmed taleb ibrahimi , mémoire d'un Algerièn , tome 2 ; alger : edition casbah , 2008 , p 396

³محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية ، بيروت : دار الجبل ، 2004 ، ص 34

- زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران للجزائر و هو الاستمرار في التعاون بين الدولتين و كان الرئيس شادلي بن جديد قد قام بزيارة لفرنسا في سنة 1983 و أيضا زيارة أخرى للولايات المتحدة الامريكية سنة 1985 و هذا يعبر عن التوجه الجديد للجزائر نحو الغرب و الذي تزامن مع التحولات الدولية في تلك المرحلة مع بداية التقارب الأمريكي السوفياتي و هيمنة البرغماتية في العلاقات الدولية اتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى بناء علاقات مع الغرب وفق هذا المنطق .
 - زيارة ملكة بريطانيا للجزائر و هو توجه اخر نحو الغرب.
 - إعادة بناء العلاقات المغربية من خلال بناء الاتحاد المغربي و جعل القضية الصحراوية في اطار الأمم المتحدة.
 - توسط الجزائر في حل الصراع العراقي الإيراني و الذي فقدت فيه الجزائر وزير الخارجية السابق محمد الصديق بن يحي اثر تعجير الطائرة الجزائرية على الحدود العراقية التركية في 3 ماي 1982.
 - قام الرئيس شادلي بن جديد بزيارة ايران سنة 1982 حيث كانت العلاقات الجزائرية الإيرانية جيدة بل لعبت الجزائر دور راعية المصالح الإيرانية في واشنطن بعد قطع العلاقات الإيرانية الامريكية و هذا يمثل ثقة ايران في الجزائر و ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر كوسيط إيجابي بين الطرفين.¹
 - توسط الجزائر في حل القضية اللبنانية من خلال المشاركة في اتفاقية الطائف.
 - دعم الجزائر للقضية الفلسطينية و التي أعطت لها إمكانية الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بالجزائر.
- اما حرب الخليج الثانية فكان موقف الجزائر عبر رئيس الجمهورية شادلي بن جيد هو التحفظ حول توجيه قوة عربية بقيادة عربية لضرب العراق و هذا ليس معناه وقوف الجزائر إلى جانب العراق لكن موقف الجزائر كان واضحا و صارما و هذا ما نقله الرائد لخضر بورقعة في تصريح له لقناة الشروق " قام السفير الأمريكي في القاهرة بزيارة للرئيس شادلي بن جديد في مقر اقامته حيث صرح

¹ سيد احمد ولد سالم ، العلاقات الجزائرية الإيرانية مبيتة في اغلبها ، مأخوذ من موقع الجزيرة للدراسات ،

الرئيس شادلي بن جديد قائلا بأن الجزائر لن ترسل أي جندي جزائري و لو بزي مدني إلى السعودية "

1

ما ميز هذه المرحلة من حكم الرئيس شادلي بن جديد هو تراجع دور شخصية الرئيس في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية على عكس هواري بومدين و بروز وزارة الخارجية كجهاز بيروقراطي فعال في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية حيث لعب وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي دورا أساسيا في حل العديد من القضايا الدولية و بالتالي تغير مسار صنع السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة عن سابقتها من خلال الدور الأساسي للجهاز البيروقراطي و المتمثل في وزارة الخارجية.

السياسة الخارجية الجزائرية خلال الازمة الوطنية :

في هذه المرحلة دخلت الجزائر ازمة امنية و سياسية نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي و بداية العنف في الجزائر و انتشار الإرهاب و فراغ مؤسساتي ادي بالجزائر إلى تبني سلوك خارجي يتمشى مع الموقف الذي تعيشه ، و يمكن ان نحدد المؤسسات التي كانت قائمة في تلك المرحلة فعقب اعلان الغاء المسار الانتخابي تشكل المجلس اعلى للدولة اضطلعت بمهام الرئاسة من جانفي 1992 إلى غاية ندوة الوفاق الوطني جانفي 1994 حيث عين بوضياف رئيسا للجزائر لكن تم اغتياله ليخلفه علي كافي و بعده جاء اليامين زروال للسلطة مع انتخابات رئاسية سنة 1995 .²

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على اربع استراتيجيات أساسية في سياستها الخارجية و هي :³

• استراتيجية التحفيز الذاتي : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد دور الجزائر الإقليمي و ضرورة الانخراط في الحسابات السياسية الإقليمية و الدولية ، حيث تتبنى الجزائر المبادئ الدولية المتعلقة بالسلم و الامن الدوليين إلى جانب تعزيز التعاون الدولي و الذي تجسد في بعض الاتفاقيات و التصريحات مثل دور الجزائر في اللجنة الثلاثية " الجزائر بوركينافاسو فرنسا " الذي افضى إلى اتفاق السلام بين الحكومة النيرية و حركة التوارق سنة 1995 ، و مواقف الجزائر من الاتحاد المغرب العربي.

• استراتيجية التصلب : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى اظهار استقلالية الجزائر عن التبعية و عدم الخضوع للضغوطات من خلال تأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع التدخل من خلال

¹ هذا مقاله الشادلي للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق ، مرجع سابق .

² عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 130

³ مرجع نفسه ، ص 165

ترسيخ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و هذا ماجاء بعد قرار قطع العلاقات مع ايران و كذا الردود التي تقدمها وزارة الخارجية الجزائرية اتجاه الاتهامات الأوروبية.

- استراتيجية التنبؤ : يقصد بهذه الاستراتيجية الالتزام بالاعراف و الشرعية الدولية و قد ظهرت هذه الاستراتيجية بوضوح في السلوك الجزائري الخارجي اثناء فترة الذروة اما لتبرير سلوك داخلي موجه للخارج او في المحافل الدولية و تجلت هذه مع تنصيب الرئيس محمد بوضياف رئيسا للجمهورية بارسال مبعوثين له للخارج حيث ارسل السيد علي هارون و رضا مالك إلى هولندا و السويد و الدنمارك في 12/03/1992 لشرح الأوضاع في البلاد .
- استراتيجيات المساومة : تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الخارجي للجزائر حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق اعلى درجة من الربحية اين ربطت الإرهاب كموضوع أساسي في سياستها الخارجية و ربطها بصورتها الخارجية مع المجتمع الدولي بالإرهاب.

الجدير بالذكر في هذه المرحلة هو التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية من حيث ترتيب الأولويات الجيواستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تم تعديل ترتيب البعد المتوسطي من حيث الاسبقية مقارنة بالبعد الافريقي حيث ورد في ديباجة دستور 1996 كما يلي " ان الجزائر ارض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و ارض عربية و بلا متوسطية و افريقية " ¹ ، هذه اول مرة منذ استقلال الجزائر تتراجع مكانة افريقيا في الأولوية الخارجية للجزائر و إعطاء الأهمية للبعد المتوسطي و هذا بسبب التحولات التي حدثت في تلك الفترة و هو بناء الاتحاد الأوروبي اين اصبح قوة إقليمية و دولية و رغبة الجزائر في تكون لها روابط قوية مع قوة اقتصادية مجاورة لها في ظل التحديات الجديدة .

فالجزائر سارعت إلى تعزيز الشراكة الأوروبية ضمن اعلان برشلونة لسنة 1995 اين بدأت المفاوضات لكن الجزائر تمسكت بمبدأ التفكيك الجمركي بشكل تدريجي لحماية اقتصادها الوطني غير المستعد لهذه المرحلة كما لم توافق على المشروطة السياسية المتعلقة بالأوضاع السياسية و الأمنية في الجزائر ، لكن هذا لم يقلل من أهمية التقدم في المفاوضات و الاستفادة من المساعدات الأوروبية للمنطقة

¹ قط سميير ، مرجع سابق

المغربية علما بان الجزائر ابرمت اتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية في 01/07/1976 على مدى 20 سنة¹.

فالوضع الأمني و عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر في العشرية لم يمنع الجزائر من التحرك نحو دول الجوار و خاصة الاتحاد الأوروبي و ادراك قيمته الجيوسياسية و الاقتصادية في بناء علاقات مستقبلية ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خاصة ان ما يجمع الجزائر و الاتحاد الأوروبي محددات اقتصادية باعتبار الجزائر من بين اهم مصدري الغاز لاوروبا إلى جانب التعاون الأمني في مجال محاربة الإرهاب.

و يمكن تلخيص اهم ن تطورات الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه الفترة :

- تحرير افريقيا: جندت الدبلوماسية الجزائرية نفسها منذ السنوات الأولى من الاستقلال نحو تحرير افريقيا و كانت الوجهة الأولى لها في اطار التضامن مع حركات التحرر و الابتعاد عن الهيمنة الفرنسية في القارة الافريقية وهو ما جعلها قاعدة تنطلق منها الدبلوماسية الجزائرية للعالم، فالجزائر دعمت المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ماديا و سياسيا كما ساهمت في انشاء ما يعرف لجنة التحرير من طرف منظمة الوحدة الافريقية.²

ب- نظام اقتصاد عالمي : في مرحلة السبعينات بعد تأميم الجزائر لنفطها يوم 24 فيفري 1971م بدأت الجزائر في حملة دبلوماسية بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية.³ و ذهبت إلى المطالبة بنظام اقتصادي جديد في اطار مجموعة 77 عام 1967م⁴ و كرستها في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد بالجزائر 5-9 سبتمبر 1973م و كذا الدورة الاستثنائية السادسة للجنة العامة للأمم المنعقدة في 9 أفريل 1974 حول طرح اصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

ج- الثمانينات و مرحلة الوساطة:

اعتمدت الجزائر على سياسة الوساطة لعوامل عديدة منها:⁵

حصول العديد من دول افريقيا على استقلالها.

¹ قدي عبد المجيد ، " الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات " مداخلة القيت في الملتقي الدولي حول التكامل

الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 2

² عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ، ص 17.

³ مرجع نفسه ، ص 19

⁴Nicole grimaud ; opcit p 294

⁵ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ، ص 21.

المطالبة بنظام اقتصادي جديد.

الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر.

هذه العوامل أثرت في السلوك السياسي الخارجي للجزائر مما أجبرها على التوجه نحو التهدئة و التخفيف من أسباب النزاع و التوترات، و البداية كانت في اطار العلاقات المغربية من خلال تطبيق مبدأ حق الجوار الايجابي المعبر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمم بتاريخ 20 ديسمبر 1981م و يتضمن هذا المبدأ اقصاء الخلافات الحدودية و التأسيس لتعاون جهري عبر الحدود أين وقعت اتفاقيات مع النيجر و مالي و موريتانيا لترسيم الحدود و قامت بعملية وساطة في 1981م لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين من طرف طهران، حيث توفرت في الجزائر شروط وافق عليها الطرفين و هما الوم أ و ايران¹ و هي السيادة/ الاستقلالية/ النزاهة ، فهذه الوساطة سمحت بتقوية هيمنتها و مكانتها أي كان السفير الجزائري في طهران السيد عبد الكريم غريب أول دبلوماسي يزور الرهائن الأمريكيين.

كما شاركت الجزائر في اللجنة الثلاثية مع المغرب و السعودية لتسوية الأزمة اللبنانية.

اما مرحلة الازمة الوطنية ما بين 1992 و 1999 فلقد كانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على استراتيجية الدفاع عن نفسها خاصة في اطار ما يعرف بمن يقتل من و الحصار الإعلامي و الدبلوماسي الذي تعرضت له الجزائر في تلك المرحلة اين كانت مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة و هي:

1/ الغاء المسار الانتخابي.

2/ عنف دموي كلف 200 ألف قتيل.

3/ اغتيال رئيس الدولة.

4/ مسألة حقوق الانسان.²

هذه أثرت في عزل الجزائر خارجيا أين تحولت السياسة الخارجية الجزائرية إلى أداة أساسية في ادارة الأزمة خارجيا.

بالإضافة إلى عوامل اقتصادية كالاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل و الاحتياطي من الحملة الصعبة و الاعتماد على توزيع الربح مما دفع إلى الاقتراض من الخارج و اللجوء إلى

¹ عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ، ص 22.

² مرجع نفسه ، ص 33.

الاستدانة خاصة مع صندوق النقد الدولي في اطار اتفاقية ستاند باي 1994م التي اثرت على استقلالية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثالث : الدبلوماسية الجزائرية منذ 1999

مرحلة ما بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم و خاصة المرحلة 1999 إلى 2006 اين فعل الرئيس المادة 77 من الدستور الجزائري و التي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحية إقرار و توجيه السياسة الخارجية للبلاد ، و هذا إلى جانب المؤسسات الأخرى التي تساهم في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية كوزارة الدفاع و الخارجية.¹

مستويات تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية :

قبل الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية بعد 1999 لا بد من التطرق إلى نقاط أساسية و هي مستويات تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية و هي :

- المستوى الإقليمي² : طبيعة الموقع الجغرافي للجزائر جعل منها منطقة حيوية تخضع إلى تأثيرات البيئة الخارجية في محيطها الإقليمي و لهذا فهي تبحث عن هيكلية الدور الإقليمي في المنطقة خاصة الفضاء المغاربي و الافريقي و العربي من اجل إيجاد قنوات الحوار و التعاون و حل الازمات بطرق سلمية.
- فعلي الجبهة العربية اعتمدت الجزائر على مقاربة تقوم وفق نظام التكتلات الجهوية و العمل على احياؤها و أيضا تحسين العلاقات العربية كالسودان و تونس و المغرب و الدفع بمسار الاتحاد المغاربي إلى الامام .
- اما الجبهة الافريقية اين سعت الجزائر إلى إعادة احياء دورها الإقليمي من خلال أجهزة الاتحاد الافريقي و المساهمة في حل النزاعات الافريقية كالنزاع الارتيري الاثيوبي و المساهمة في تجربة النيباد إلى جانب مشاركة الجزائر في مجموعة الثمانية كمثل للقارة الافريقية .
- المستوى الدولي : سعت الجزائر إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية على كافة الأصعدة من خلال مشاركتها في الحوار الأطلسي مع الحلف الأطلسي و القيام بزيارات إلى واشنطن و جعل ملف محاربة الإرهاب هو الحلقة الرابطة مع الدولتين خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، إلى جانب تبنيتها استراتيجية تنوع الشركاء كالصين و الاتحاد الأوروبي دون

¹ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 85

² مرجع نفسه ، ص 87

نسيان الشريك الفرنسي الذي يبغي محافظا على علاقته بالجزائر رغم تعرضها إلى الفتور في كثير من الأحيان.

بداية من عام 1997 بدأ النشاط الخارجي يتحرك من خلال التركيز على الدوائر الإعلامية وبعض الصحف ذات الانتشار الواسع وشخصيات سياسية ولكن مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 بدأ النشاط نحو تكثيف العمل الخارجي مركزا على أمريكا وأوروبا وأخذت افريقيا القسط الأكبر ومع أحداث 11 سبتمبر 201 كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة نحو العودة إلى العالم وأهم المعطيات التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الجزائرية، وهي:¹

1/ افريقيا شاركت الجزائر قمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية بصفتها رئيسا.

2/ القمة الاستثنائية للوحدة الافريقية سيرت ليبيا 1999.

3/ دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أكتوبر 1999.

4/ تجمع ريميني بايطاليا أوت 2000.

5/ القمة الافريقية الأوروبية بالقاهرة أبريل 2000.

6/ القمة السادسة في افريقيا والشرق الأوسط ماي 2000

7/ مبادرة نيباد.

من خلال هذه اللقاءات حاولت الجزائر أن تقدم تصوراتها للقضايا الافريقية كما يلي:

- القارة تعاني من صراعات ونزاعات عرقية.

- طبيعة المشاكل لأنها تختلف عن مشاكل الباقي.

- هشاشة الاقتصاد الافريقي.

كما تنقل الرئيس بوتفليقة 31 مرة ما بين 1999-2002 للدفاع عن القضايا الافريقية مما يبرز

النشاطات الممكنة للدبلوماسية الجزائرية.

- التركيز على السلم والتنمية للنهوض بافريقيا.

- المساهمة في وضع حد للحرب ما بين اريتيريا واثيوبيا

- استمرار وتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير للشعب دون التنازل عن المساومة فيه.

لقد اختارت الجزائر الخلاف الإثيوبي أريتيري كنقطة بداية للتحسين صورة الجزائر خارجيا من

خلال توظيف علاقاته و خبرته الدبلوماسية لحل القضية الخلافية بين اثيوبيا و اريتيريا ، فقام الرئيس عبد

¹محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 39

العزیز بوتفليقة بتعيين احمد اويحي كمبعوث خاص له لادارة الملف الاثيوبي الاريتيري حيث كان يشغل منصب وزير العدل و لم يكلف وزير الخارجية بهذا الملف و هذا خلال طيلة سنة بأكملها و بعده تابع الملف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الافريقية سابقاً إضافة إلى بعثة الجزائر في اثيوبيا.

ما يمكن ملاحظته أن الملف بقي محصوراً بيد وزير العدل أحمد أويحي في إطار علاقة الوثيقة برئيس الجمهورية والباقي للوفد المفاوض وحتى الذي يقوم بعملية تطبيق للتعليمات.¹ من جانب اخر استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان يقوم بإعادة العلاقات مع ايران بعد قطعها ثم تذبذب في عهد الرئيسين علي كافي و اليامين زروال اين قام بزيارة في أكتوبر 2003² وتم ابرام اتفاقيات تعاون بل ذهب الامر إلى غاية استعداد ايران مد الجزائر بالتكنولوجيا النووية .

من جانب اخر ركز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على البعد المتوسطي و تعزيز التعاون الأوروبي و هنا يجدر بالذكر ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سبق له ان اتفق مع " رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في توقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين و تأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية و أهمها حرية تنقل الأشخاص و التعاون في مجال الامن و تبادل المعلومات³ ، و بالفعل تم الاتفاق النهائي في 2002/04/22 و دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 ، فهدف الجزائر من هذه الشراكة هو ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات المتقدمة و ادراك الرئيس بوتفليقة تأخر الجزائر في اخذ مكانها في الفضاء المتوسطي مقارنة بتونس و المغرب من جهة و مقارنة بالامكانيات و القدرات التي تمتلكها الجزائر من جهة أخرى فلهذا حرص على الإسراع في ابرام هذه الاتفاقية حتى لو لم يتم حسم الأمور كلها و دراسة الملفات العالقة و هذا يبرز أهمية البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية.

وكما يلاحظ أيضا أن منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعاقب عليه في البداية ثلاثة وزراء وهو أحمد عطاف وقد وجده الرئيس عند تسلمه للسلطة وقد استمر في المنصب

¹ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 123

² سيد احمد ولد سالم ، مرجع سابق

³ تشام فاروق ، " أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر " ، مداخلة القيت في الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي

ثمانية أشهر (أفريل -ديسمبر 1999) دون أن يكلف بمهام جدية -بقي عل الهامش إلى أن عين سفيراً في بريطانيا في شتاء 2001 والثاني يوسف يوسف وزير المناجم سابق فكان يقوم بتصريف الشؤون الخارجية شكلياً ثم عين سفيراً للجزائر بكندا، والثالث عبد العزيز بلخادم، وكذلك دوره مجرد مسير هذه المؤسسة لا غير .

وقد اعتمد على أحمد أويحي للإشراف على الوساطة الجزائرية في القرن الافريقي في مرحلتها الصعبة والخطيرة وهو الذي يشغل منصب وزير العدل وهذا في الوقت الذي يوجد فيه وزير مكلف بالعلاقات الخارجية وهو أحمد عطاق السبب يرجع إلى عدم ارتياح البعض لهذا الأخير بسبب سوء إدارته للشؤون الخارجية وخاصة مع البلدان العربية استتكرت كثيرا بخصوص -خاصة ليبيا- ودول الخليج.

استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة :

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من الاستراتيجيات و الأدوات التي استخدمتها في هذه المرحلة اين تركزت هذه المرحلة بقوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اين أراد ان يكون رئيسا بكامل الصلاحيات و أيضا اعادت الجزائر إلى مكانتها الدولية و بتالي استراتيجية سيطرة مؤسسة الرئاسة في عملية بناء السياسة الخارجية.

كما اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على ما يعرف بدبلوماسية المكوك²¹ هذا المبدأ الذي تعتمده الجزائر خاصة عندما تتوسط ملفا في اطار الوساطة وتطبقها عندما تشتد الأزمة حيث طبقته في الوساطة بين العراق وشاه ايران عام 1975 وكذا في اطلاق سراح الرهائن وكذا في الوساطة بين اثيوبيا وأريتيريا ، فهذه الدبلوماسية تدفع بالرئيس الحضور إلى منطقة الصراع وتخصيص الكثير من الجهد والمال من أجل التوصل إلى حل هذا النزاع.³

مبدأ دبلوماسية القمة:⁴

تدبلوماسية المكوك تعتمد على سرعة الحركة و شرح مواقف الطرف الاخر و ظروفه و كذلك على امتلاك وسائل الترغيب او التهديد الخفية و المعلنة لمساعدة الدفع في اتجاه تذليل العقبات و التوصل إلى نتائج عملية محدودة (انظر إلى الموسوعة السياسية ، ج 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1991 ، ص 672)

²يعتبر هنري كسينجر من بين الذين هندسوا الدبلوماسية حيث اصطلح عليه دبلوماسية خطوة خطوة أداها بشكل خاص فيالوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي (انظر محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 147)

³محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 148

⁴مرجع نفسه ، ص 158

هي من بين الأساليب التي تعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية خاصة أثناء انعقاد المؤتمر القمة الافريقية المنعقد في الجزائر 35 وكذا في الأزمة الاريترية الأثيوبية التي قادها الرئيس بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ويقصد بمفهوم الدبلوماسية القمة هو الانتقال من مستوى الممثلين للرؤساء والملوك إلى تولي هؤلاء شخصا المهمة لاسيما أثناء الازمات والقضايا الكبرى وهو أسلوب جديد وفعال دعم بعد الحرب العالمية الثانية وظف لسيطرة على مواقع الخطر خاصة اذا توفرت الرغبة والإرادة عند أصحاب القرار الفعليين الذين يفاوضون بأنفسهم في مثل هذه الحالات وهو ما يفسر انتقال الرئيس بوتفليقة إلى عين المكان للتفاوض مع أصحاب القرار الفعليين في كل من البلدين.

تلخيص للسياسة الخارجية الجزائرية في مختلف المراحل الزمنية : (الجدول من اعداد الباحث)

فترة الحكم	طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية	خصائص السياسة الخارجية الجزائرية
الرئيس احمد بن بلة	سياسة خارجية ثورية	<ul style="list-style-type: none"> - تميزت بعدم الوضوح الأيديولوجي بسبب محاولة الاستقطاب بين المعسكرين. - التركيز على الرصيد الثوري في دعم الحركات التحررية في العالم. - تثبيت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وفق اجتماع طرابلس
الرئيس هواري بومدين	سياسة خارجية أيديولوجية - اقتصادية-	<ul style="list-style-type: none"> - تميزت بالدفاع عن خيارات السلطة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس احمد بن بلة - إعادة التوازن في علاقاتها العربية و الافريقية بعد حرب 1967 - تميزت بالمبادرة في تعزيز علاقاتها مع الدول الغربية و الاشتراكية - إبقاء البعد الثوري في السياسة الخارجية من خلال مواصلة دعم حركات التحرر اتجاه القضية الصحراوية و الفلسطينية. - التركيز على البعد الاقتصادي في تجديد العلاقات الدولية. - تفعيل مبدأ حل النزاعات الدولية بطرق

<p>سلمية من خلال الخلاف الإيراني العراقي.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و لكن متكيفة مع تحولات الدولية من خلال الانفتاح على الغرب. - مأسسة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تفعيل دور وزارة الخارجية و المؤسسة العسكرية. - إبقاء الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال عدم المشاركة في حرب الخليج الثانية . - تفعيل دور الجزائر في حل الازمات الدولية بطريقة سلمية من خلال حل الخلاف الإيراني العراقي. 	<p>سياسة خارجية برغماتية تكيفية</p>	<p>الرئيس شاذلي بن جديد</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تميزت السياسة الخارجية بالدفاع عن السياسات الداخلية و الخيارات التي تبناها النظام في تلك المرحلة. - الثبات في المبادئ . - تغير ترتيبات الأهمية و الأولوية في السياسة الخارجية من خلال تقديم البعد المتوسطي الأوروبي على الافريقي. 	<p>سياسة خارجية دفاعية انكفائية</p>	<p>مرحلة الازمة الوطنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عودة الاهتمام الافريقي كمدخل للسياسة الخارجية الجزائرية و العمل على تفعيل الدور الجزائري كتجربة النيباد او ابرام اتفاق السلام بين اثيوبيا و ارتيريا - الاعتماد على المحدد الأمني في تعزيز العلاقات الجزائرية بمختلف الدول الأخرى و هذا يرجع إلى تحول طبيعة التهديدات في المحيط الإقليمي و الدولي بعد 11 سبتمبر 2001 . 	<p>سياسة خارجية ذات بعد امني</p>	<p>مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة</p>

<ul style="list-style-type: none"> - الاعتماد على سياسة تنويع الشركاء في المجال الاقتصادي. - التذبذب في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بعد مرض الرئيس بعدما كانت هيمنة سلطة الرئيس في توجيه السياسة الخارجية. - التمسك بمبادئ السياسة الخارجية خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية و حل النزاعات بطرق سلمية مثال ليبيا و مالي. 		
--	--	--

المطلب الرابع : تصنيف السياسة الخارجية الجزائرية:

هناك العديد من طرق تصنيف السياسة الخارجية عموما وفق متغيرات عديدة و هذا التصنيف يساهم في فهم اكثر لسلوك السياسة الخارجية في بيئتها الدولية و الإقليمية و معرفة مدى عقلانياتها و يمكن القول ان تصنيف جيمس روزنو و غراهم اليسون ساهموا بشكل كبير في وضع تصنيفات للسياسة الخارجية و لكن من باب المقارنة بين السياسات الخارجية و ربطها بطبيعة قراراتها و سلوكياتها و كذا صانع القرار في عملية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

من هذا المنطلق اردنا في هذه الدراسة تقديم معيار اخر لتصنيف السياسة الخارجية يعتمد على مدى تفاعل هذه السياسة الخارجية في بيئتها الإقليمية و الدولية من جهة و من جهة أخرى الاعتماد على مدى المبادرة و الاستجابة لمختلف القرارات الخارجية من حيث المبادرة او الرد الفعل .

و حاولنا ان نصنف السياسة الخارجية الجزائرية وفق هذا التصنيف و طبقا لهذه المتغيرات المعتمدة في عملية تحديد السياسة الخارجية الجزائرية في هذا الاطار من خلال اسقاط هذه المعايير على السياسة الخارجية الجزائرية و بالتالي تعميمها على أي سياسة خارجية اخري من خلال مبدأ أساسي الا و هو المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية و مدى عقلانياتها في بيئتها الخارجية.

يمكن ان نصنف السياسة الخارجية الجزائرية وفق ثلاث متغيرات اسميتها بالسياسة الخارجية الفعالة و الانفعالية و التفاعلية ، فهذا التصنيف اعتمدها وفق معيار مدى استجابة السياسة الخارجية للدولة اتجاه الردود و القرارات في البيئة الخارجية و مدى مبادرة الدولة لتقديم مبادرات خارجية كالوساطة او استخدام

القوة في البيئة الخارجية او الاثتين و نضع تحديد مفهوم هذا التصنيف و خصائصه كما يلي (تصنيف من اعداد الباحث) :

- 1- السياسة الخارجية الفعالة : و هي السياسة التي تقوم على المبادرة في البيئة الخارجية سواء لخدمة مصالحها او تحقيق مكاسب او الدفاع عن المصالح ، بمعنى القيام بسياسات سواء كانت ذات طبيعة سلمية او عنيفة كاستخدام القوة او المبادرة بواسطة لحل النزاعات - الوساطة- .
- 2- السياسة الخارجية الانفعالية: و هي السياسة التي تقوم على الرد أي تقوم فقط بالاستجابة لسياسات الدول الأخرى اما عن طريق التبرير او الشرح او تقديم البيانات و التقارير او التنديد و هذا لا يعني ان الدولة ضعيفة او قوية بل يتعلق بمدى فعالية السياسة الخارجية و التي غالبا تقوم على الاستجابة دون المبادرة.
- 3- السياسة الخارجية المتفاعلة : و هي السياسة التي تجمع النوعين السابقين أي تمزج بين المبادرة لحل القضايا الدولية و الإقليمية و أحيانا تعتمد على الرد و الاستجابة لسياسات الدول الأخرى و هذه السياسة ترتبط بالدرجة الاولى بطبيعة الظروف الدولية المضطربة و من ميزاتنا ان تقوم على العقلانية من خلال الموازنة بين الحفاظ على المصالح الوطنية و الاستجابة للمتطلبات الدولية و الإقليمية.

اسقاط هذا التصنيف على السياسة الخارجية الجزائرية :

مخطط يوضح مسارات السياسة الخارجية الجزائرية (مخطط من اعداد الباحث) :

تطور السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال

عبد العزيز بوتفليقة

الازمة الأمنية

شادلي بن جديد

هواري بومدين

احمد بن بلة

سياسة خارجية فعالة

2001-1999

سياسة خارجية متفاعلة

2014-2001

سياسة خارجية انفعالية

2018-2014

سياسة خارجية

انفعالية تكيفية

1999-1992

سياسة خارجية فعالة

1990-1979

سياسة خارجية انفعالية

1967-1965

سياسة خارجية فعالة

1975-1967

سياسة خارجية متفاعلة

1979 -1975

سياسة خارجية

انفتاحيه

متفاعلة

هذا الجدول يمثل تصنيف السياسة الخارجية الجزائرية وفق المعايير السابقة (الجدول من اعداد الباحث) :

فترة الحكم	نوع السياسة الخارجية	خصائصها
الرئيس احمد بن بلة	سياسة خارجية متفاعلة انفتاحيه	- استجابة الجزائر للضغوط الدولية الخاصة ببناء التوجه الأيديولوجي بين الشرق و الغرب. - تعزيز الجزائر لمبادراتها لدعم حركات التحرر
الرئيس هواري بومدين	مرت فترة حكمه السياسة الخارجية بثلاث مراحل: - 1965-1967 سياسة خارجية انفعالية. - 1967-1975 سياسة خارجية فعالة - 1975-1979 سياسة خارجية متفاعلة	1- تميزت بردود الفعل و تبرير مواقفها و سياستها بعد الانقلاب العسكري على الرئيس احمد بن بلة . 2- في هذه المرحلة بادرت إلى المساهمة في حرب 67 و إعادة توازن علاقتها مع المشرق كما قامت بدعم القضية الفلسطينية و حركات التحرر من خلال ما قامت به في الجمعية العامة سنة 1973 و حركة عدم الانحياز و غيرها من المبادرات . 3- بعد اعتراف الجزائر بالصحراء الغربية و دعم جبهة بوليساريو دخلت الجزائر في تبرير الموقف اتجاه القوى الكبرى و العربية أيضا و نفس الوقت اعتبرت موقفها مبادر و إيجابي في دعم قضايا التحرر . كما بادرت بإنشاء جبهة الصمود التصدي العربية كرد فعل للموقف المصري من القضية الفلسطينية و أيضا

<p>مبادرة لدعم القضية الفلسطينية .</p>		
<p>1- تميزت بالمبادرة في حل القضايا الدولية و الإقليمية كأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران و الازمة اللبنانية و الحرب العراقية الإيرانية هذا كلها جاءت وفق الدور الذي لعبته الجزائر في حل هذه القضايا بشكل فعال و إيجابي.</p> <p>2- مساهمتها في الدفع بالقضية الصحراوية و التي استطاعت ان تدخلها إلى منظمة الوحدة الافريقية و هذا يعتبر أيضا من المبادرات التي سعت اليها الجزائر بشكل إيجابي.</p> <p>3- الملف الفلسطيني و مواصلة الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية من خلال توفير الأرضية لإعلان قيام دولة فلسطين.</p>	<p>1979-1992</p> <p>سياسة خارجية فعالة</p>	<p>الرئيس شادلي بن جديد</p>
<p>عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ضغوط دولية نتيجة للأحداث التي عرفتها الجزائر و اثرت عليها دوليا لكن وظفت الجزائر دبلوماسياتها في الرد على خياراتها السياسية و يمكن تلخيص انفعالية السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :</p> <p>1- ارسال مبعوثين إلى دول أوروبية و عربية لشرح الموقف الجزائري</p> <p>2- اعتماد سياسة التبرير و الشرح لتقديم صورة أوضح على ما</p>	<p>1992-1999</p> <p>سياسة خارجية انفعالية تكيفية</p>	<p>السياسة الخارجية خلال الازمة الامنية</p>

<p>يجري في الجزائر 3- الاعتماد على خيارات جديدة من خلال الانفتاح على الصين سياسيا و اقتصاديا.</p>		
<p>1- خلال هذه المرحلة بادرة الجزائر بالانفتاح على دول العالم و إعادة فتح السفارات و بعث العلاقات الثنائية مجددا و المشاركة في حل القضايا الافريقية كالنزاع الاثيوبي الاريتيري. 2- تميزت السياسة الخارجية في هذه المرحلة بالتكيف مع مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و الاعتماد على دعم المبادرة الجزائرية لمحاربة الإرهاب خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية و التكيف مع الاتفاقيات الشراكة الأوروبية . 3- من جهة أخرى تعاملت الجزائر مع الحراك العربي خاصة على حدود البلاد بالثبات في المواقف و المبادئ التي عرفتها الجزائر في سياستها الخارجية مما جعلها تتكيف و ترد على الانتقادات الخارجية. 4- في هذه المرحلة مع ابتعاد الرئيس عن إدارة الملفات الخارجية و وقع صراع حول الحقبة الخارجية اتجهت الجزائر</p>	<p>1999-2001 سياسة خارجية فعالة</p> <p>2001-2014 سياسة خارجية متفاعلة</p>	<p>الرئيس عبد العزيز بوتفليقة</p>

<p>في سياستها الخارجية على الرد الموجه لها في القضايا المشتركة او الإقليمية دون المبادرة الفعلية لتفعيل الدور الخارجي للجزائر في محيطها الإقليمي و الدولي .</p> <p>- في هذه المرحلة حاولت الجزائر خلق توازنات ما بين الضغوطات الممارسة ما بعد الربيع العربي في دول الجوار من جهة و التغيرات الداخلية في البلاد بسبب سياسة التقشف و المبادرة أيضا في حل ملفات أساسية كالازمة المالية و الازمات الاقتصادية مثل قمة الأوبك لمواجهة انهيار أسعار النفط.</p>	<p>2018-2014</p> <p>سياسة خارجية انفعالية</p>	
---	---	--

المبحث الثالث : أدوار السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا

لإفريقيا أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية لأسباب عديدة أهمها العمق الجيوستراتيجي إلى جانب الشق السياسي و التاريخ المشترك إلى جانب المعطيات الراهنة خاصة في ما يتعلق بالتهديدات الأمنية الراهنة ، و لهذا نجد لإفريقيا مكانة هامة في دبلوماسيتها امتدت منذ استقلال الجزائر و إلى غاية يومنا هذا.و اكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات أهمية افريقيا بالنسبة في الجزائر اين صرح " ان الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا افريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي و المتوسطي ، لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا افريقيا و نربط مصيرنا بمصير افريقيا .." ¹

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر اهم مبدأ الا و هو دعم الشعوب في التحرر من الاستعمار و مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فتجربة الجزائر خلال الثورة التحريرية مما اصبح يطلق على هذا النمط من السياسة الخارجية بالسياسة الافريقية للجزائر ² ، التي برزت جليا في مختلف موثيق الثورة بداية ببيان اول نوفمبر ثم مؤتمر الصومام و مؤتمر القاهرة و برنامج طرابلس المصادق عليه من قبل القيادة الثورية في جوان سنة 1962 ثم دستور 1963 و بعدها الميثاق الوطني 1976 و دستور 1976 التي اشارت إلى تبني الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .فلقد حاول الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى الحد من المد الثوري للثورة الجزائرية و فصلها عن البعد الافريقي اين خلق ما يعرف بقانون ديفيير ³ و الاستفتاء على ما يعرف بالاتحاد الفيدرالي من اجل عرقلة النشاط السياسي للثورة الجزائرية في افريقيا. ⁴

و جاءت المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر افريقيا و التي تمحورت حول تبني سياسة حسن الجوار و الدفاع عن القارة الافريقية من التأثيرات الخارجية ، و في هذا السياق لعبت الجزائر دورا

¹ وهيبة دالع ، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1999-2016 ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد السابع ، جوان 2015 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 7

² منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 ، ص 35

³ صاحب مشروع القانون الاطار الذي صدر في 23 جوان 1953 هو غاستون ديفيير كان وزيرا لاقطار ماوراء البحار في حكومة غي مول التي تشكلت في 2 جانفي 1956 عقب انتصار الجبهة الجمهورية و يشير هذا القانون الذي يتعلق باقطار افريقيا السوداء حيث اخذ بعين الاعتبار الثورة الجزائرية و انعكاسها على افريقيا السوداء من خلال إقامة قوانين تمنع وقوع خلافات عنيفة داخل هذه الدول (انظر احمد بن فليس مرجع سابق ، ص 133)

⁴ احمد بن فليس ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات ، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر ، 2007 ص

بارزا في مسألة ترسيخ مبدأ تضامن بين الدول لاسيما دول العالم الثالث في القضايا المصيرية خاصة مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فقد أعطت جبهة التحرير الوطني مكانة لفرانز فانون حيث أوكلت له مهمة الاستطلاع في شمال مالي لربط هذه الدول بالثورة الجزائرية اين لاحظ إمكانية ربط هذه المنطقة بإنشاء قاعدة ثالثة جنوب الصحراء يتم عن طريقها تموين الولايتين الأولى و الخامسة و السادسة بالأسلحة و العتاد و ذلك بالتوطيد الاتصالات مع مالي¹ ، و هنا تكمن أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر و كذا توجيه الجهد لربط هذه المناطق بالثورة الجزائرية و بعدها تصبح منطقة عمل في السياسة الخارجية الجزائرية.

فجبهة التحرير الوطني اكتشفت خلال الثورة التحريرية أهمية افريقيا سياسيا و دورها في إزالة الاستعمار و القضاء عليه خاصة دول جنوب الصحراء و الساحل الافريقي لأنها تعتبر امتداد حيوي للجزائر و جبهة لتحقيق النصر في القضايا الافريقية و مثال على ذلك كسب دعم المناضل فرانز فانون و جعله ممثلا للحكومة المؤقتة في أكرا بل و كل القارة الافريقية² فشخصية فرانز فانون لها وزنها و ادركت الجزائر أهمية هذا المناضل في دعم القضايا التحريرية.

كما تؤكد الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية على مسألة حقوق الانسان خاصة في افريقيا و هذا ما سعت اليه في مسألة القضاء على التمييز العنصري في افريقيا خاصة في جنوب افريقيا و نامبيا و زيمبابوي³.

و من أسس و مبادئ السياسة الافريقية للجزائر التجاوب مع اهداف و مبادئ منظمة الوحدة الافريقية لا سيما الهدف التاريخي الذي تعلق بتحرير القارة الافريقية و تدعيم حرية شعوبها ، و هذا ما تم الإشارة اليه في البند الأول من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية " حق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها انما هو حق ثابت " .⁴

و على هذا الأساس فان الدبلوماسية الجزائرية بنت استراتيجيتها في ما يخص المسائل المصيرية التي تخص القارة السمراء رغم الاختلاف في وجهات النظر بين القادة الافارقة في بعض المسائل التي لها علاقة بتسيير شؤون المنظمة او طبيعة أجهزتها الا ان الجزائر لعبت دورا بارزا في تقريب وجهات النظر.

¹ احمد بن فليس ، مرجع سابق ، ص 131

² مرجع نفسه ، ص 131

³ منصف بكاي ، مرجع سابق ، ص 38

⁴ مرجع نفسه، ص 39

و هذا ما نجده جليا في تأييد الحكومة المالية للثورة الجزائرية عندما اكد ممثلها في منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 1960 " ان موقفنا من القضية الجزائرية كان عاملا مباشرا في انقسام مالي اننا نؤيد استقلال الجزائر هذا الموقف هو موقف جميع الدول الافريقية"¹

فالجزائر ركزت منذ الثورة الجزائرية على العمق الافريقي للثورة الجزائرية و الذي اصبح في ما بعد الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية لرسم حركية دعم حركات التحرر في افريقيا و التي تنعكس بالضرورة على الجزائر و امنها و استقرارها.

ومن هذا المنطلق سعت الجزائر إلى جعل منظمة الوحدة الافريقية منظمة إقليمية لها وزنها في العلاقات الدولية و حل القضايا و الازمات الداخلية بفعالية ، هذا النشاط الدبلوماسي مكن الجزائر من الظفر بمنصب نائب الأمين العام للمنظمة عندما تم تشكيلها سنة 1964 إلى غاية 1974 إلى جانب انها الناطق الرسمي للمنظمة.

و لم تتوقف الجزائر في سياستها الافريقية على المحافل الدولية و المنابر السياسية بل امتد إلى الدعم الفعلي لحركات التحرر التي كانت تسعى إلى الاستقلال خاصة فرنسا و هنا اعتمدت الجزائر على دعم اكثر الحركات تمثيلا لشعوب المنطقة مثل الحزب الافريقي من اجل استقلال غينيا و الراس الأخضر بزعامة اميلكار كابرال و جبهة تحرير موزمبيق و الجبهة الشعبية لتحرير انغولا و الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي بزعامة جوشوا نكومو و المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا سوابو التي تأسست سنة 1959 بزعامة سام نجوما بالإضافة إلى المؤتمر الافريقي في جنوب افريقيا ، و لم يقتصر الامر عند هذا الحد بل اعتمدت لها تمثيلات دائمة في الجزائر إلى جانب الدعم المالي و توفير الاطار التدريبي للمقاتلين في هذه المجموعات العسكرية اين اقامت جبهة التحرير الوطني جهازا خاصا برئاسة جلول ملائكة² الذي أوكلت له مهمة التنسيق مع حركات التحرر الافريقية و كان مقره فيلا بومعراف الذي كان يتوافد عليه زعماء الحركات التحررية لتنشيط المؤتمرات الصحفية و السياسية و عيله وصف الزعيم املكار كابرال الجزائر بمكة الاحرار .

كما فعلت الجزائر دور منظمة الوحدة الافريقية من خلال لجنة تحرير افريقيا التي عملت على مناقشة كل القضايا المتعلقة بالمستعمرات في افريقيا و كيفية إيجاد حلول لها و تقديم الدعم المادي و العسكري لهذه الحركات التحررية.

¹ احمد بن فليس ، مرجع سابق ، ص 137

² مرجع نفسه ، ص 46

كما ركزت الجزائر في سياستها الافريقية على ضرورة ان يستفيد الافارقة من الموارد و الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدول و استغلالها بشكل افضل اين ساهمت الجزائر في اصدار لائحة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 بتاريخ 14 ديسمبر 1962 و المتضمنة حق السيادة الدائمة للشعوب و الدول على ثرواتها الطبيعية و من ثمة التحرر من قبضة الاستعمار و تحقيق الاستقلال الاقتصادي.¹

فالجزائر لم تتوقف عند هذا الحد في فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي بل حافظت على هذه السياسة في افريقيا على مدار عقود من الزمن لأهمية هذه المنطقة التي تمثل عمقا جغرافيا استراتيجي للجزائر و كانت الجزائر و لا تزال تراهن على مسالة تحقيق الامن و السلم في افريقيا اين ترى بان هذا السلم و الامن و الاستقرار لا يكون الا من خلال استراتيجيتين أساسيتين الا و هما التنمية المستدامة و الاستقرار السياسي من خلال اليات جديدة تمثلت في ماي عرف بالحكم الراشد اين جاء هذا الطرح في السياسة الخارجية الجزائرية مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث وضع تصورا يقوم على حل النزاعات الدولية بطرق سلمية و هذا ما حدث في الدور الجزائري للنزاع الاريتيري الاثيوبي و كذا في مسالة ما يعرف بمبادرة النيباد لتحقيق التنمية و الحكم الراشد في افريقيا.

المطلب الأول : المساهمة في حل النزاعات الافريقية بطرق سلمية :

تعتبر مسالة الامن و السلم في افريقيا من بين اهم المسائل و القضايا الرئيسية التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيقها على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة لان مسالة الامن و السلم تتعكس بصورة أساسية على استقرار القارة و على الجزائر بحكم التماس المباشر للجزائر مع دول افريقية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة.

من جهة اخري تريد الجزائر في بعدها الافريقي في الفترة التي تولي فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان يعيد للجزائر مكانتها خاصة ان هذه المكانة عرفت تراجعا في ترة الثمانينات و من ثم انكفاء مع الازمة الأمنية في فترة التسعينات مما اثر على التواجد الجزائري في القارة الافريقية خاصة مع تصاعد الدور المصري و المغربي في المنطقة و منطقة الساحل و الصحراء خصوصا و هذا يعتبر تهديدا للمصالح الاستراتيجية للجزائر خاصة مسالة الامن و الاستقرار التي تعتبر مفتاح أي تنمية يراد لها النجاح في العالم و افريقيا و الجزائر خصوصا .

¹ منصف بكاي ، مرجع سابق ، ص 49

و اكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في احد خطاباته على أهمية حل النزاعات بطرق سلمية في افريقيا من خلال الاتحاد الافريقي و قبلها منظمة الوحدة الافريقية " ... و بصفتها عضو مؤسسا لمنظمة الوحدة الافريقية بعد الاستقلال لا تزال الجزائر ترى ان المنظمة القارية تلعب دورا أساسيا في تأكيد الهوية السياسية و تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة..."¹

ومن جهة أخرى مع تزايد التهديدات الامنية في العالم و افريقيا خاصة بدأت الجزائر في إعطاء أهمية لهذا البعد في سياستها الخارجية خاصة الافريقية في اطار تزايد التدخلات الأجنبية بالقارة مما انعكس على مسالة الاستقرار فالجزائر ترفض التواجد الأجنبي العسكري تحديدا في القارة و دول الجزائر لان هذا التواجد بالنسبة لها يعتبر تهديدا فعليا لها باعتباره مستقطبا للجماعات الإرهابية التي تعتبر الدول الغربية هدفا لها مما ينعكس بصورة أساسية على جهود الامن و التنمية في افريقيا.

و من بين الاليات التي تعتمدها الجزائر في مسالة تحقيق الامن و السلم في القارة الافريقية ضمن سياستها الافريقية هي انشاء ما يعرف بمجلس السلم و الامن الافريقي ضمن مؤسسات الاتحاد الافريقي و الذي اعطته أهمية كبيرة في سياستها الخارجية الافريقية و الدليل على ذلك تعيين السيد رمضان لعمامرة رئيسا له حرضا من الجزائر على التواجد في اعلى منصب رفيع لهذه المؤسسة المهمة داخل الاتحاد الافريقي .

فالجزائر تعمل على جلب المساعدات و الدعم المادي و السياسي من المنظمات الدولية و الإقليمية لتعزيز العمل داخل القارة الافريقية لأسباب عديدة منها أسباب مادية متعلق بالتكلفة التي تتطلبها مسالة حفظ الامن و السلم في افريقيا و المسالة الثانية هي الأمور التقنية التي تتطلب أيضا تعزيز دور المنظمات الافريقية في هذا المجال الا و هو حل النزاعات الدولية بطرق سلمية.

فمسالة انشاء مجلس السلم و الامن الافريقي يعود إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر و التي تم الاتفاق فيها على مسالة مكافحة الإرهاب اين تجسد ذلك في الدورة 37 لمؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في لوزاكا بزامبيا 9-11 جويلية 2012 اين تم إقرار دمج الجهاز المركزي لالية منع النزاعات و ادارتها ضمن هياكل الاتحاد الافريقي² مع تغيير اسمه و الرغبة في انشاء جهاز اكثر فعالية في الحفاظ على السلم و الامن في افريقيا و على اثر ذلك جاء الإعلان الخاص بإنشاء مجلس الامن و السلم الافريقي في قمة الاتحاد الافريقي الأولى في مدينة دربان بجنوب افريقيا في جويلية

¹ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 13

² تأسيس الاتحاد الافريقي ، مأخوذ الموقع الرسمي <https://au.int/ar/constitutive-act>

2002 و دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 و بدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 جويلية 2004.¹

و يمكن ان نقدم تصورا حول اهداف هذا المجلس الذي من خلاله تظهر اهداف السياسة الخارجية الجزائرية فهذا المجلس يهدف إلى الحد من النزاعات الدولية و الحفاظ على السلم و الامن في افريقيا و كذا تعزيز الحكم الراشد و حماية حقوق الانسان و وضع سياسة الدفاع المشتركة لدول الاتحاد الافريقي. جاء هذا المجلس وفق مجموعة من المبادئ و أهمها:²

- التسوية السلمية للنزاعات الافريقية.
- احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.
- احترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء
- حق التدخل في ثلاث حالات فقط و هي : جرائم الحرب ، الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية

و يمكن ان نلاحظ ان مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد تغير مع التغيرات السياسية و الأمنية في العالم و في القارة الافريقية خصوصا و هنا نجد ان مجال التدخل حدد في مسألة نتائج الصراعات المتعلقة بجرائم الحرب و النزاعات و هذا الامر يعتبر امرا مفصليا في مسألة التدخل الذي يعتبر مبداءا مقدسا في السياسة الخارجية للدول الافريقية و احد مبادئ منظمة الوحدة الافريقية التي تكيفية مع التحولات الدولية و من ثم الممارسة الفعلية كما حدث في دارفور و الصومال رغم تحفظ الجزائر في مسألة مشاركتها في العمليات العسكرية خارج الجزائر.

و بتالي نجد ان الجزائر لعبت و لا تزال تلعب دورا فعالا في دعم قضايا السلم في القارة الافريقية و عبرت عن ذلك في قمة الجزائر عام 1999 لمنظمة الوحدة الافريقية اين دعت إلى جعل سنة 2000 سنة السلم و الامن في افريقيا ، و عززت الجزائر من توجهها في هذه النقطة من خلال خلفة محور قوي في علاقاتها مع الدول الافريقية خاصة سينغال و نيجيريا و جنوب افريقيا هذه الدول التي تعتبر

¹ العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة باتنة ، قسم العلوم

السياسية) ، 201-2011 ، ص 137

² هياكل الاتحاد الافريقي مأخوذ من الموقع الرسمي <http://www.peaceau.org/fr/page/104-african-peace-and-security-architecture-apsa>

فعلا دول لها وزن سياسي و اقتصادي في القارة الافريقية و يمكنها لعب دور فعال في حل قضايا الامن و السلم في افريقيا من خلال الاطار الكلي و هو الاتحاد الافريقي.

فالجزائر أيضا استطاعت إلى جانب انتهاء الصراع الاثيوبي إيريترى الذي تم توقيعه في 12 ديسمبر 2002 ان تساهم في وقف اطلاق النار و تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال حث الأطراف على تطبيق اتفاق لوزاكا لوقف اطلاق النار في 10 جويلية 1999 ثم مبادرة الجزائر بعقد قمة مصغرة في 30 افريل 2000 خصصت لدراسة الوضع في جمهورية كونغو الديمقراطية.¹

و بالتالي نجد ان الجزائر تلعب دورا مهما و أساسيا في القارة الافريقية من خلال المساهمة في حل النزاعات الدولية و الدليل على ذلك ليس فقط المشاركة كطرف وسيط في النزاعات الدولية هو تعين وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة رئيسا لمجلس السلم و الامن بالاتحاد الافريقي و هذا لا يبين أهمية الدور الجزائري في حل النزاعات الافريقية بطرق سلمية .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية و المقاربة التنموية في افريقيا:

من بين الأهداف التي تسعى اليها الجزائر على مستوى القارة الافريقية نجد مسألة التنمية المستدامة في القارة الافريقية فالتنمية تعتبر هدفا استراتيجيا للسياسة الخارجية الجزائرية عموما و في افريقيا خصوصا فالجزائر منذ قمة عدم الانحياز سنة 1974 بالجزائر و هي تدعو إلى إعادة بناء نظام اقتصادي دولي عادل يراعي حقوق الشعوب في تسيير مواردها الطبيعية و إعادة توازن العلاقات الاقتصادية ما بين دول العالم الثالث و الدول المتقدمة بهدف وضع نظام عادل في العالم.

و باعتبار افريقيا الجزء الأكبر من دول الجنوب فهي تمثل ثلث موارد الطبيعية في العالم فالجزائر دعت في العديد من المرات إلى الاستثمار بشكل فعال في هذا المجال اين بدأتها في فترة الحرب الباردة عبر ما يعرف بالتأميم و الان من خلال مقاربات التنمية التي تعبر عن احد اهم اهداف السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الافريقية.

و اهم الية ساهمت في ايجادها الجزائر مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هي النيباد او ما يعرف بالشراكة من التنمية في افريقيا هذه المبادرة التي قدمتها الجزائر مع شركائها الافارقة في اطار إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار اكثر في القارة و خلق بيئة ملائمة للتنمية و تحقيق قفزات تنموية على مختلف الأصعدة لمواجهة الفقر و الهجرة و الحروب في ظل تفاقم الديون الخارجية و استغلال الشركات

¹ وهيبه دالع ، مرجع سابق ، ص 19

المتعددة الجنسية لمقدرات الدول الافريقية لم تجد الا هذه الالية لتفعيلها و من خلالها تحارب مظاهر الفساد و تحقق الحكم الراشد مع مختلف الدول الكبرى و الغنية في العالم.

فهذه المبادرة تدخل في اطار ما يعرف بدبلوماسية التنمية¹ في اطار سعي الجزائر إلى تحقيق التنمية بالقارة الافريقية ، و لهذا تعتبر الدائرة الافريقية في السياسة الخارجية الجزائرية من بين اهم الدوائر التي لها أهمية كبرى وحيوية سواء بشكل مباشر او عبر دوائر اخري كالاتحاد الافريقي او الأمم المتحدة، فهذه المبادرة التي جاء بها الرئيس الجنوب افريقي تابو ميكي و بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و النيجيري اوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة الافريقية عرفت باسم الالفية الجديدة لانعاش افريقيا و جاءت على مبدأ المشاركة من خلال تعزيز الامن و جلب الاستثمارات و القطاع الخاص إلى قطاعات اقتصادية متنوعة في القارة الافريقية.

تقوم هذه المبادرة على متابعة و تنظيم مدى الالتزام بالقواعد و المعايير الموجهة للحكم الراشد من خلال شخصيات افريقية ذات كفاءة عالية و مشهود لها في هذا المجال بشكل دوري و تقييمي لمجموعة من بعض الدول الافريقية.

وزعت المهام على النحو التالي :

1. جنوب افريقيا مع الاتحاد الافريقي : قضايا السلم و الامن لحل النزاعات الافريقية.
 2. الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا من اجل الحكم الراشد و المشاريع.
 3. نيجيريا مع بنك التنمية الافريقي في مجال التكامل الاقتصادي.
 4. مصر مختصة في الزراعة و النفاذ للأسواق العالمية.
- و يمكن تلخيص دور الجزائر الدبلوماسي كما يلي² :

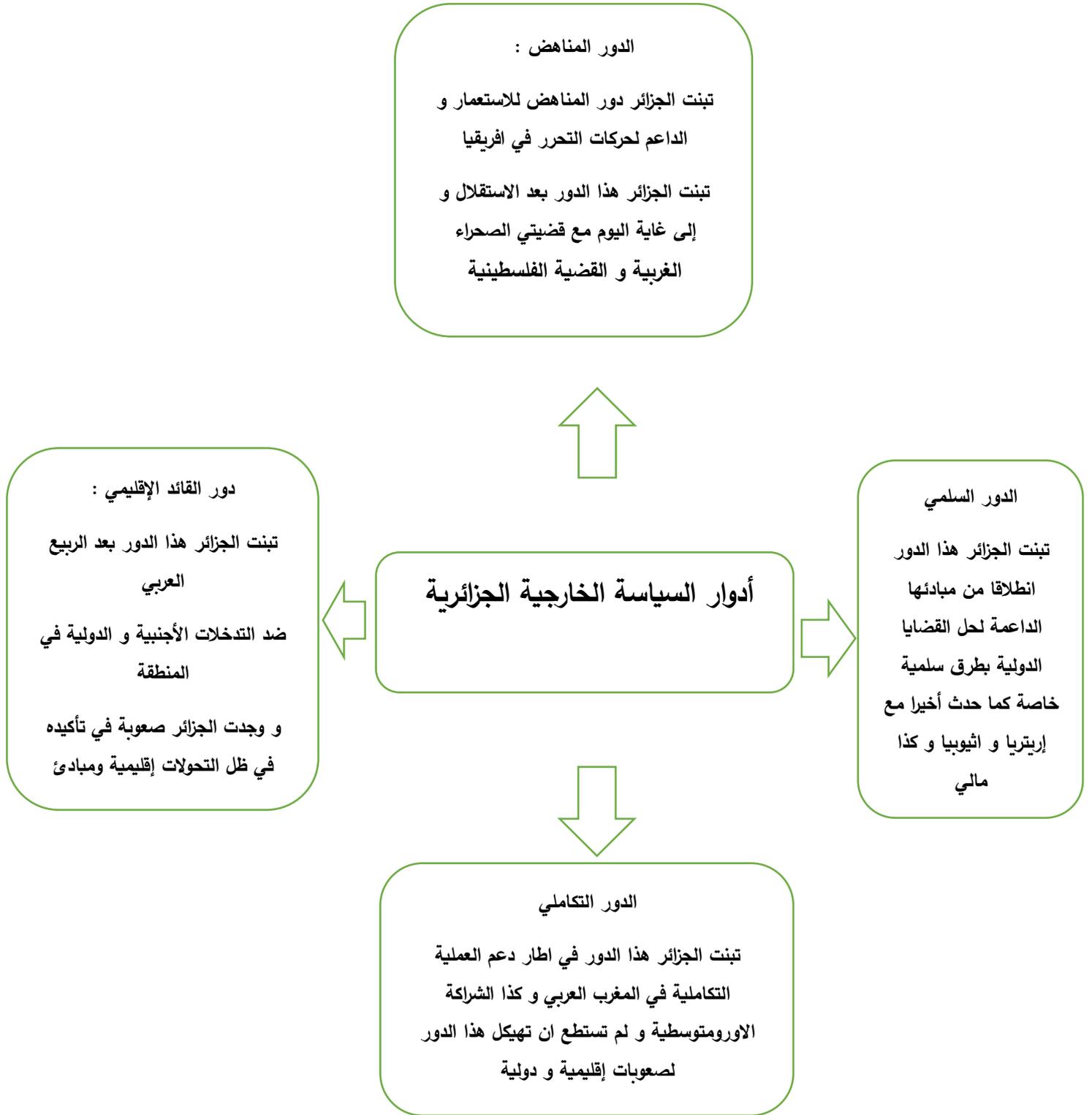
- الوسيط الإقليمي : ينطبق هذا المعطى على الدور الجزائري في الوساطة التي قامت بها خلال الازمات المالية المتتالية ما بين 2012-2015 اين حققت مكاسب كبيرة في تقريب الفرقاء الماليين و التي انتهت باتفاقية الجزائر 2015 .
- المدافع الإقليمي : تقوم الجزائر من خلال هذا الدور بالدفاع على مكتسبات دول الجوار الجغرافي من استقلال و سيادة وطنية في مختلف المنابر الإقليمية و المحافل الدولية سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة او الاتحاد الافريقي او في أي تنظيم إقليمي و دولي.

¹ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 11

² بن يخلف عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 37

- الزعيم الإقليمي : ينطبق هذا الدور على الدولة التي تزخر بقدرات و إمكانات مختلفة و كبيرة مقارنة مع الدول التي تقع في إقليمها و هو ما يؤهلها للعب دور فعال و مؤثر على المستوى الإقليمي.
- المستقل النشط : يعني وجود دولة تتصف بالحياد و عدم الانحياز لاي طرف من اطراف الازمة لكن ذلك لا يشكل عائقا امام دورها النشط و الهام على المستويين الدولي و الإقليمي خاصة ان الحياد الإيجابي يكسب الدولة ثقة و رضا الأطراف المتصارعة و هو ما ينطبق على الجزائر في الازمتين المالية و الليبية.

يمكن ان نلخص أدوار السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي : (المخطط من اعداد الباحث)



خلاصة الفصل:

نخلص في هذا الفصل إلى ان السياسة الخارجية الجزائرية لها مبادئ ثابتة اكتسبها من مسيرة الكفاح المسلح اثناء الثورة التحريرية إلى غاية يومنا هذا اين بقت ثابتة وفق ما حدده الدستور و كذا التقاليد و الأعراف الدبلوماسية اين اكسبتها ثقة الدول و المنظمات الدولية لما من خصائص إيجابية للسياسة الخارجية الجزائرية جعلتها تحل الكثير من الازمات كالنزاع الايتري الاثيوبي و كذا الازمة المالية.

و ان كانت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء الافريقي يعد من بين اهم الدوائر الاستراتيجية الجزائرية إلى جانب الدائرة المغاربية و العربية اين اعطتها أولوياتها و اهتمامها من خلال التفاعل في اطار المؤسسات الدولية و الإقليمية كالاتحاد الافريقي اين تعمل الجزائر بشكل فعال في اطار المنظمات الدولية و الإقليمية اين تعتبر القانون الدولي هو المؤطر لأي فعل خارجي للدول.

الفصل الرابع:

دور السياسة الأمنية الجزائرية في هندسة السياسة الخارجية
الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي

تعتبر السياسة الخارجية الاطار الذي تفعل فيه مصالح الدول للدفاع عن مصالحها و تقديم صورتها اتجاه القضايا الإقليمية و الدولية ، و تتأثر السياسة الخارجية بجملة من المعطيات و المتغيرات في البيئة الداخلية و الخارجية للدولة .

فالجزائر لها سلوكها الخارجي اتجاه منطقة الساحل الافريقي و الذي ارتبط بسياسة امنية جزائرية قائمة على مقاربة و رؤية خاصة بالظروف الجزائرية الداخلية و الخارجية كمواجهة الإرهاب و استراتيجية الوقاية منه إلى جانب حل الازمات الإقليمية كالأزمة الليبية .

كما سنتطرق إلى اهم تأثيرات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التطرق إلى اهم الاليات المنتهجة من طرف صانع القرار الخارجي الجزائري اتجاه هذه التهديدات.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى اليات معالجة الدبلوماسية الجزائرية الازمة المالية و كيفية معالجتها إلى جانب الانعكاسات التي افرزتها على الجزائر و امنها القومي .

المبحث الأول : السياسة و العقيدة الأمنية الجزائرية

تعتبر السياسة الأمنية في الوقت الراهن من بين المبادئ التي تقوم عليها أي سياسة متكاملة لأي نظام سياسي حديث فالسياسة الأمنية هي احد الركائز التي تقوم عليها تصورات الدولة لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها في ظل المتغيرات اللاتقليدية لهذه التهديدات و هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى السياسة الأمنية الجزائرية من العناصر التالية و هي مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية و كذا محدداتها و ميادين هذه السياسة.

المطلب الأول : مبادئ السياسة و العقيدة الأمنية الجزائرية

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على مجموعة المبادئ و المرتكزات و قبل هذا لا بد من التطرق لبعض المفاهيم الأساسية حتى يمكننا التطرق إلى العقيدة العسكرية الجزائرية.

1- مفهوم العقيدة العسكرية:

تجتمع تعاريف العقيدة العسكرية على تنوعها عند اعتبارها مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة و ما يستلزمه من توفير للإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على أرض الواقع، في التعريف لماجدة جوزيف غوبلز " مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى ارساء نظريات العلم العسكرية و علوم فن الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية " ¹

كما تقوم العقيدة العسكرية على مجموعة من النقاط و هي : ²

- التوجه العام للدولة مع مرجعياتها الايديولوجية و الفكرية.
- المسار التاريخي للدولة و ماله من تأثير في تحديد مبادئ و منطلقات سياساتها الآنية و المستقبلية مثل قضايا التحرر.
- طبيعة مهددات الأمن الوطني و البيئة الخارجية للدول.

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على عدم التدخل و هذا يعود إلى استناد هذه العقيدة من مبادئ الدستور الجزائري لا سيما المادة 28 خاصة ان دخول الجيش الجزائري في دول الجوار قد يفتح المجال للتنظيمات الإرهابية و بالتالي تهديد الامن الوطني الجزائري . ³

¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 123.

² مرجع نفسه ص 124.

³ مرسي مشري ، الامن السيادي الجزائري و مقارنة الحدود الامنة ، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص

- مستويات تطور التكنولوجي و التقني للجيش الوطنية لما لذلك من أثر في رسم السياسات الدفاعية و طريقة انتشار القوات المسلمة.
- ما يمكن ملاحظته أن العقيدة العسكرية لها أبعاد تتعدى البعد العسكري بين الجوانب السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية.

2- منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية:

تعتبر العقيدة الأمنية الجزائرية نتيجة طبيعية للتطورات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى جانب الدور و الأثر الذي تركته الثورة الجزائرية في بناء هذه العقيدة الأمنية التي هيكلت لهذه المنظمة الأمنية بشكل أساسي و متدرج و عرفت اوجها في فترة الازمة الأمنية خلال التسعينات من القرن الماضي.

فالعقيدة الأمنية الجزائرية قامت على مجموعة من العوامل التي ساهمت في تكوينها و بلورتها و أهمها العامل التاريخي و الايديولوجي و ان كان العامل التاريخي و المتمثل في الاحتلال الفرنسي للجزائر رسم معالم العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال الثورة الجزائرية التي قامت على مبادئ و قيم التحرر و تعزيز مكانة المواطن الجزائري و حماية التراب الوطني و تقديسه خاصة و ان الجزائر دفعت ثمن حريتها الملايين من الشهداء مقابل هذه الحرية ، خاصة مسالة دعم حركات التحرر و القضايا العادلة في العالم.

اما العامل الأيديولوجي فساهمت الاشتراكية في رسم مبادئ العقيدة الأمنية القائمة على مناهضة الامبريالية و الاستعمار و تمثل هذا في المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و 1976 و 1986 التي كرس هذا التوجه من خلال دور الحزب الواحد في تلك الفترة.¹

اما العامل الجيوبولتيكي فكان له التأثير على العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة مع استقلال الجزائر و بداية بروز مطامع المغرب في الأراضي الجزائرية و توسط الجزائر لدول المغرب العربي و اعتبارها نقطة التقاء بين افريقيا و المغرب العربي و أوروبا فهذا التنوع في التماس الجغرافي جعل من الموقع الجغرافي له تأثير في مسالة بناء العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على حماية الأراضي الوطنية من أي تهديد.

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على البعد الدفاعي و لهذا نجد ان الجزائر تطلق وزارة الدفاع و ليس القوات المسلحة كما لدى بعض الدول ، فالموقف الجزائري من مسالة المشاركة العسكرية خارج الحدود

¹ بهلول نسيم ، العقيدة الأمنية الجزائرية ، ص 57

ثابتة دستوريا لا سيما المادة 28 منه فالجيش الجزائري يقوم على فكرة الاحترافية بمعنى إلى جانب تأمين الحدود فهو يقوم على بعث أسباب التنمية في البلاد.¹

الا ان هناك من يرى بان العقيدة الأمنية الجزائرية عرفت تطورا منذ الاستقلال يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل زمنية كما يلي :

• المرحلة الاولى و التي بدأت 1963 إلى غاية 1990² و هذه المرحلة التي بني فيها الامن الوطني الجزائري على مقاربة التهديد من الحدود الغربية بعد الحرب التي شنتها المملكة المغربية على الجزائر في سنة 1963 في اطار مطالبة المغرب بمنطقة تندوف و بشار اللتان تعتبرهما جزء من الأراضي المغربية ، هذه الحرب التي عرفت بحرب الرمال شكلت المرتكز الأساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية رغم اتفاقية وقف اطلاق النار النهائية المبرمة في 20 فيفري 1964 ببماكو عاصمة مالي و بتالي تحولت المغرب من مساند للقضية الوطنية إلى مصدر تهديد للامن الجزائري .

فقد تم صياغة التصور الأمني الجزائري في هذه الفترة وفقا للثقل التاريخي و السياسي و الاقتصادي و الجغرافي او ما يعرف ب " التوازن الطبيعي " هذا التوازن الذي سمح و منح للجزائر إمكانية أداء أدوار قيادية على المستوى الإقليمي .

ثم توالى الازمات في ظل التصارع الذي كان قائما في فترة الحرب الباردة خاصة ان المغرب كانت له توجهات رأسمالية جاءت القضية الصحراوية على اثر اتفاقية مدريد سنة 1975 التي قسمت أراضي الصحراء الغربية ما بين المغرب و موريتانيا و دعم الجزائر للقضية الصحراوية في اطار دعم حركات التحرر هذا ما دفع بالمغرب ان الجزائر هي اول من يهدد سلامة الوحدة الترابية المغربية و بتالي زاد الصراع بين البلدين مما دفع إلى زيادة النفقات العسكرية خاصة على الحدود الغربية للجزائر .

• المرحلة الثانية من تطور العقيدة الأمنية الجزائرية و هي مرحلة 1990 إلى 2001 و التي أصبحت فيها التهديدات مصدرها الداخل³ ، مع بداية الازمة الأمنية في الجزائر و التي ترتب عليها موجة من الإرهاب ضربت البلاد بشكل غير مسبوق جعل الأجهزة الأمنية المختلفة تعمل على مواجهة الإرهاب و التطرف في اطار الدعم الذي تقدمه بعض الأطراف الخارجية للجماعات الإرهابية كالمغرب و هذه الحرب على الإرهاب لم يعتد عليها الجيش الجزائري خاصة ان الجماعات الإرهابية اعتمدت على أسلوب حرب العصابات و القتل الهجمي و على فتاوي تكفيرية مما دفع بالجيش إلى الاعتماد على مقاربات

¹ مرسي مشري ، مرجع سابق ، ص 355

² قط سمير ، البعد الافريقي في سياسة الامن الجزائري ، ص 40

³ مرجع نفسه ، ص 42

عديدة حتى يتمكن من اختراق هذه الجماعات الإرهابية و تفكيكه من داخلها و عزلها عن بعضها البعض.

• المرحلة الثالثة و التي تبدأ من سبتمبر 2001 إلى الوقت الراهن و هذه المرحلة أصبحت فيها العقيدة الأمنية أكثر نضجا خاصة مع تعافي الجزائر من ازمتها و الدخول في مرحلة جديدة من الاستقرار و تحول الإرهاب إلى بعده الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 اين تشكلت جبهة دولية لمحاربة الإرهاب كانت الجزائر طرفا فيها بل أصبحت مطلبا عالميا التجربة الجزائرية، فأصبحت العقيدة الأمنية الجزائرية قائمة على الشراكة الأمنية مع اطراف دوليين¹ خاصة مع الانفتاح على الحلف الأطلسي و الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب ان التهديدات الأمنية تغيرت من التقليدية إلى اللاتماثلية و التي تتوجب المشاركة الدولية و تبني استراتيجيات واعية و مشتركة لمواجهتها.

كما عرفت المؤسسة العسكرية تطورا من حيث الدور الذي كانت تلعبه في الحياة السياسية في الجزائر ففي المرحلة الأولى بعد الاستقلال كان نظام الأحادية الحزبية حيث اسند لها القيام بأدوار سياسية رائدة باعتبارها مؤسسة لها دور في دفع عجلة التنمية و المساهمة في ريادة الاشتراكية بوضعها خيار استراتيجي للدولة حسب ديباجة دستور 1963م.²

أما في مرحلة التعددية السياسية و الحزبية و مع التعديل الدستوري تراجعت أدوار السياسية فحدد مهام الجيش في المحافظة على الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد و سلامة اقليمه حسب المادتين 24 و 25 من دستور 1989م -1991م .

كما تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية حسب المادة 26 من دستور 1996م عدم اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى الأمر الذي يعني أن الجزائر تلتزم بالمواثيق و القوانين .

و تعتمد عليها كليا لحل النزاعات و الخلافات و اعطاء الحق إلى الجمهورية لإعلان الحرب في حالة حدوث عنف فعلي ، أي أن الجزائر تشن خيار الحرب الدفاعية.³

¹ قط سمير، مرجع سابق ، ص 46

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 125.

³ مرجع نفسه ، ص 127.

هذه العقيدة الدفاعية هي في الأصل مستوحاة من العقيدة السوفياتية التي تقوم على الدفاع من خلال التركيز على كثافة التسليح و على الوحدات البرية ثقيلة التجهيز و الذي تزامن مع تكوين ضباط جزائريين في روسيا و أوروبا الشرقية .¹

غير ان التحولات التي حدثت بعد الازمة الأمنية الجزائرية دفعت صناع القرار في الجزائر إلى التغيير من هذه الاستراتيجية خاصة بعد الاعتداء على قاعدة تقنوتورين بعين امناس في ظل التغييرات الأمنية التي اصبحت قائمة على تهديدات جديدة في منطقة الساحل و الصحراء .

اقامت وزارة الدفاع الوطني ملتقي علمي يوم 26 مارس 2018 حول العقيدة العسكرية للثورة التحريرية المباركة و الذي ترأسه نائب وزير الدفاع رئيس اركان الجيش الشعبي الوطني حيث خلص إلى ان العقيدة الحالية للجيش الوطني الشعبي هي امتداد لعقيدة جيش التحرير ، و جاء هذا الملتقي في قراءة لدى بعض الجهات التي كانت ترى بانه محاولة لبداية تغيير العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي .

فمفهوم العقيدة العسكرية حسب الخبير الأمني العقيد المتقاعد من الجيش الجزائري عبد الحميد العربي شريف بانها " مجموع المبادئ الأساسية التي تؤطر عمل القوات العسكرية و هي قواعد ملزمة لها و تؤثر على طبيعة التسليح و التدريب و تنفيذ المهام الموكلة لها أي الاطار المنظم للقوات المسلحة التي تعمل و تدع و تطور الفنون القتالية لمواجهة التحديات و المواقف المختلفة .²

و في نفس الملتقي القي نائب وزير الدفاع الوطني مداخلة عرف فيها العقيدة العسكرية الجزائرية " العقيدة العسكرية هي في عمومها نتاج لعمق فكري و ثقافي و حضاري تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل ، تستمد مبادئها من الإرث التاريخي و النضالي للامة و كفاحها المستميت ضد الاستعمار و من قيمها الدينية و المعنوية و من المثل العليا للدولة و تشريعاتها ، و هي بذلك تمثل أسس سياسة الدفاع الوطني و مرتكزا رئيسيا لصياغة الاستراتيجية العسكرية".³

و خلفية العقيدة العسكرية للثورة هي ملخصة ببيان اول نوفمبر حيث كان الحيز الأكبر لهذه العقيدة هو الدين الإسلامي و الذي ظهر جليا في مجاهدينا حيث كانوا خريجي الكتاتيب القرآنية ، حيث لم يمثلوا بالقتلى من المستعمر الفرنسي و يعاملون الاسرى بأخلاق إسلامية و هذا ما أكده الاسرى الفرنسيين عند تسالهم الصحافة في تلك الفترة.

¹قط سمير ، مرجع سابق ، ص 51

² عبد الحميد العربي شريف ، هل سيحدد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه و يغير عقيدته العسكرية ؟ جريدة الخبر ،

العدد 8830 ، 5 افريل 2018 ، ص 17

³العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر 1954 ، مجلة الجيش ، الجزائر ، العدد 657 ، افريل 2018 ، ص 8

كما تركز العقيدة العسكرية الجزائرية على طبيعة التسليح و التكوين من خلال التركيز على العنصر البشري من خلال التوجه نحو الاحترافية و الاعتماد على البعد الدفاعي من خلال المقتنيات الدفاعية كمنظومة س 300 و س 400 الموجهة للدفاع عن المجال الجوي و الطائرات الحربية سو 30 متعددة المهام و سو 32 للتصدي و الاختراق ، حتى التمرينات و المناورات كلها ذات طابع دفاعي داخل الحدود إلى جانب أجهزة استخباراتية خاصة في منطقة الساحل الافريقي ، و في ختام هذا الملتقي اكد نائب وزير الدفاع بان عقيدة الجيش الشعبي الوطني ثابتة لا تتغير .¹

3- أسس العقيدة العسكرية الجزائرية:²

- تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على ضمن سلامة التراب الوطني و عدم المساس بحدوده.
 - حرية الأمة في صوغ اختياراتها.
 - الاعتماد على حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات و تحكيم نقد العقل و المنطق.
 - تقديم الخيارات الدفاعية عنها الهجومية.
 - تعميق صلات التعاون و الثقة بين الجيش و مختلف الفاعليات السياسية و المجتمعية.
 - روح الدفاع المبنية على تقوية روح المواطنة للوصول إلى تحقيق الدفاع الوطني.³
- اما بالنسبة للخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري و التي يمكن حصرها في ما يلي:⁴

- 1- المشروعية الثورية: من بين المفارقات أن الجيش الجزائري حيث نشأ قبل الدولة الجزائرية و لهذا نجد أن للجيش كلمة الفصل في القضايا السياسية.
- 2- التركيبة البشرية: يختلف الجيش الجزائري عن الجيوش الافريقية التي شكلتها السلطات الاستعمارية عند نهاية الاحتلال و غرسوا في المدارس الغربية بل هي امتداد للجيش التحريري الوطني.
- 3- المساهمة في التنمية: من المميزات الأساسية للجيش الجزائري مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الأولين للاستقلال كالسد الأخضر، طريق الوحدة الافريقية و القرى الاستراتيجية.

¹ عبد الحميد العربي شريف ، مرجع سابق ، ص 17

² منصور لخذاري ، مرجع نفسه ، ص 128

³ الدفاع الوطني هو ذلك النوع من أنواع الدفاع الوطني القائم على تقوية أو اصر الالتفاف الشعبي حول الجيش لتحقيق الدفع انطلاقا من مسلمة أن الدفاع الوطني مهمة الجميع (أنظر منصور لخضاري ، مرجع سابق، ص 125).

⁴ ميلود ولد صديق ، فيونولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2015 ،

4- الماضي السياسي: كان الجيش منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصلية تكوينية و مهمة أساسية من مهامه.

المطلب الثاني : محددات و مجالات السياسة الأمنية الجزائرية

للسياسة الأمنية الجزائرية محددات تضبطها و تحددها و تعمل اطار موجه و بوصلة للتوجهات و السياسات الأمنية الجزائرية التي من خلالها تتعامل بها مع التهديدات الأمنية الداخلية و الخارجية ، و يمكن ان نحدد هذه المحددات كالمحددات الاستراتيجية و التاريخية و غيرها.

تعتبر المحددات الجيوستراتيجية من اهم المحددات المؤثرة في السياسة الأمنية عموما و تتمثل المحددات الجيوستراتيجية بما يعرف بالموقعة الحدودية هي جملة الاعمال الاستطلاعية و القتالية و العمليات التي تقوم بها تجمعات القوات الحدودية السيادية و التي تملك أهدافا استراتيجية محددة تبعا للخطط العملياتية الموضوعة في أوقات السلم او حسب الظروف الاستراتيجية العملياتية للموقف المتشكل عند بداية الحرب ¹.

يخضع للامتحان اثناء الموقعة الحدودية كل ما كان معدا في أوقات السلم لدعم القوات المسلحة من خلال تحديد درجة الجاهزية القتالية بما في ذلك تطابقها مع البرنامج المعد للتسليح وفقا لطبيعة المناورة الدائرة .

تقع الجزائر في فضاء جيوسياسي متنوع جغرافيا فهي تقوم على²:

- الامتداد القاري الافريقي: يتضمن فضاءين اقليميين مهمين المغاربي و الساحل الافريقي.
- امتداد بحري أتاح الانتماء إلى الفضاء المتوسطي.
- امتداد وجداني يعبر عنه بالانتماء إلى الفضاءين العربي الاسلامي.

و الملاحظ هنا امتداد الفضاءات بشكل يصعب تفكيك الواحد عن الآخر و هذه الامتدادات كان و لا يزال لها الأثر البالغ في رسم السياسة العامة بمختلف أشكاله في الجزائر الاسلامي.

فالمحدد الجغرافي يعتبر مهما في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية حيث تلعب مساحة الجزائر دورا مهم في رسم هذه العقيدة جعل من البعد الجيوستراتيجي يتقاطع مع ابعاد جيوسياسية اخري لدول المنطقة ¹ ، و يمكن ان نحدد الفضاءات الجيو استراتيجية للجزائر كما يلي :

¹ بهلول نسيم ، مراقبة الحدود و الضبطية الأمنية العسكرية للجغرافيا السيادية ، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ،

2018 ، ص 180

² منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 43.

- 1- الفضاء المغاربي: المعبر عنه في بعض الأدبيات و لا سيما التاريخية الغربية منها بشمال افريقيا و التي يقصد بها الجزائر و تونس و المغرب قبل أن يتوسع ليضم كل من ليبيا و موريتانيا . فعلى الصعيد المؤسستي الرسمي جرى توقيع الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي الا أن التحديات الاستراتيجية أعاقه الذهاب لمواجهة هذه التحديات خاصة في ظل المشكلات الأمنية كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الفقر الذي تعاني منها دول المنطقة.²
- 2- فضاء الساحل الافريقي: ينتمي جزء من الشعب الجزائري إلى منطقة الساحل الافريقي أو ما يعرف بالتوارق فهي تشكل تنوعا انتمائيا و عرقيا و لغوي له أهمية كبيرة في منطقة الساحل الافريقي و التي تعيش في منطقة تعرف صراعا مستمر حول مناطق العيش في جو ظروف دولية صعبة و كذا داخلية تتميز بهشاشة البنية المجتمعية و الدولية فيها ، فالطوارق في الجزائر يختلفون عن نظرائهم في الدول المجاورة بسبب تحكمهم السياسي و اندماجهم الوطني الذي يبعد عنهم وصف الأقلية المضطهدة.³

كما ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها أهمها العامل التاريخي من الثورة الجزائرية عاملا أساسيا فبي بلورة هذه العقيدة حيث اعتبرت الجزائر قائدا للثورات التحريرية في العالم الثالث . ان الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود إلى الحرب التحريرية حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963م و عند الحديث عن خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية فانه يجب التفريق بين الخصائص العامة التي تميز الجيش عن غيره من البنى الأخرى المكونة للدولة و الخصائص المميزة للجيش الجزائري و المرتبطة أساسا بنشأته التاريخية ، فحسب الكاتب الأمريكي "وليام كوانت" فان الجيش الجزائري يشكل نمطا خاصا به في علاقته بالسلطة لا يشبه الأنماط التي سادت في أمريكا اللاتينية و لا يشبه القارة الافريقية و لا التجربة التركية و على هذا الأساس فان دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و تأثيره على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر يبدو أعمق بكثير من مجرد تدخل ظرفي يوقف مسار سياسي رأت فيه القيادة العسكرية تهديدا لمستقبل الجمهورية.⁴

¹ عادل جرش ، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الامن الجزائري ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2018 ، ص 127

² منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 45.

³ مرجع نفسه ، ص 86.

⁴ ميلود ولد الصديق ، مرجع سابق ، ص 169

فالتقل التاريخي، السعي الاقتصادي، الجغرافي والسكاني وظف أيضا في صياغة التطور الامن الجزائري هذا ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي وعلى عكس بقية دول المنطقة التي ابرمت اتفاقيات ومعاهدات دفاعيه مع قوى اجنبية لم ترم الجزائر مثل اتفاقيات لعدم تناسبها حسب لخطاب الرسمي والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد.¹

كما اعتبرت حرب الرمال منطلق لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا الامن الجزائر القومي وتطور قدراتها العسكرية.

كما تم التركيز على تطوير القوات البرية والجوية واهمال إلى درجة كبيرة القوات البحرية. من جانب اخر تمثل قضية الصحراء الغربية مثل تهديد للجزائر فهي التدخل في منطقة امن حيوية بالنسبة للجزائر كما حددها الرئيس المراحل "هواري بومدين" ان المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة و دكار منطقة امن بالنسبة للجزائر وامن لا يمكن ان يحصل أي تغير في المنطقة او أي اتفاق مع الجزائر.²

كما تعتبر الجزائر إسرائيل مصدرا للتهديد في إطار الصراع العربي الإسرائيلي و هذا تجسد في العديد من المواقف الرسمية للدولة الجزائرية خاصة في حرب الخليج الثانية اين اعتبرت مشاركة الجزائر في هذه الحرب هو تقوية لمكانة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط على حساب دول عربية اخري و القضية الفلسطينية.

و بالتالي يعتبر البعد الاستراتيجي للموقع الجغرافي للجزائر مهما يدفعها إلى تبني استراتيجية امنية بحكم ان امنها القومي منكشف على كل الجبهات خاصة مع شاسعة مساحتها وطول حدودها البحرية البرية والبحرية و اندماج عوامل سياسية و اقتصادية و تاريخية في بلورة هذه السياسة الأمنية الجزائرية التي تقوم على البعد الدفاعي في أساسه لحماية الحدود و امن الجزائر.

اما اهم دوائر الامن القومي الجزائري: توجد هذه الدوائر وهي الدائرة المغاربية والعربية والافريقية والمتوسطية حيث استخدمت الجزائر الدائرتين الافريقية والعربية للدفاع عن امنها القومي مثل قضية الصحراء الغربية حيث وظفت البعد الافريقي لعزل المغرب على المستوى القارب لكن الجزائر اهتمت أكثر بالدائرة المغاربية مقارنة بالمتوسطية رغم اعتبار الجزائر المتوسط منطقة انكشافيه ومصدر للتهديد الحكم

¹ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 41

² عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 43

الاستعمار فهي لم تقطر الاهتمام لكن رغم انها دعت عام 1972 إلى عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج الحلفين "وارسوا والأطلسي".¹

شهدت الدائرة الافريقية للأمن الجزائري في مصطلح التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر مما اجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تقاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤرة توتر جديدة. كما عرف اقصى الجنوب الجزائري في بداية العقد الماضي تزايد للمهاجرين السريين واللاجئين حيث تحولت هذه المنطقة إلى تهريب وتجارة المخدرات حيث احصت مدينة تمنراست لوحدها 40جنسية افريقية.²

كما جاء انضمام الجزائر في مارس 2000 للحوار الأطلسي المتوسطي لعدة أسباب:³

1-الإقرار بمصادقية الأطروحة الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة معولمة ليست أي دولة في مأمن منها.
2-تحسين الوضع الأمني الداخلي وخروج البلاد تدريجيا من الازمة مما أفقد التردد السياسي للحلفاء.

3-إرادة الجزائر وسعيها للمنتوقع في الوضع العالمي الجديد.

4-اثبات توجه الأطلسي في إطار مقاربتة الجديدة بعد الحرب الباردة نحو التعاون مع دول جنوب المتوسط.

5-تؤكد ادارته لاهتمام بنجاح الجنوبي بعد ان تخلى عنه لصالح أوروبا الشرقية.

وهذا ما صرح به الرئيس بوتفليقة عند زيارته لمقر الحلف الأطلسي عند ما قال: يشكل خيارا استراتيجيا يأتي من قناعتنا بان التشاور والتعاون وحدهما يمكنها ان يشجعان على التقارب بين الدول و يضمنان السلام والاستقرار، كانت التقارب بين الجزائر والحلف الأطلسي هندسة أمريكية عند زيارة الأدميرال جوزيف لوباز القائد العام للقوات البحرية الامريكية في أوروبا اوت 1998 وهي اول زيارة لمسؤول أطلسي للجزائر وبعدها شاركت الجزائر في الندوة الأطلسية سميته 1998 بلشبونة لمناقشة القضايا البحرية، وبالتالي فالتقارب الجزائري الأطلسي هو تقارب امريكي جزائري بعيد عن الدول الأوروبية.

¹عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 49

² مرجع نفسه ، ص 56

³ مرجع نفسه ، ص 213

- **البعد المتوسطي:** عرف البعد المتوسطي تحولات كثيرة و عديدة تصب كلها في اطار محاربة التهديدات الأمنية في منظمة المتوسط مما دفع بهذه الدول إلى تعزيز تعاونها فكانت هناك العديد من المبادرات في هذا الاطار منها سار برشلونة الذي انطلق في نوفمبر 1995م¹ ثم مجموعة 5+5 و التي جاءت في اطار تعاون أمني بين 5 دول من أوروبا الغربية هي البرتغال - اسبانيا - فرنسا - ايطاليا - مالطا، و شمال افريقيا، الجزائر، المغرب، تونس و موريتانيا و مصر، سنة 2001م بعدها جاءت مبادرة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عام 2007م ما عرف الاتحاد من أجل المتوسط و الذي ولد يتيما بحكم تداخل أهداف فرنسا و بعض دول المتوسط مع المواقف الثابتة للجزائر من بعض القضايا و أهمها القضية الفلسطينية، و يمكن ان نحدد في النهاية جوهر الموقفات الحدودية الجزائرية لإدارة التهديدات الأمنية²:

-الموقعة الحدودية هي العنصر الجوهري الأكثر أهمية في التوجيه العسكري الجزائري و هذا في المرحلة الابتدائية للازمات الأمنية " العمليات الحدودية الابتدائية " التي تؤثر عادة تأثيرا حاسما على مصير ليس فقط العمليات الأولى بل و التالية بل و أحيانا على اندلاع حدث امني إقليمي شامل.

- تؤكد الخبرات السابقة للقوات المسلحة الجزائرية ان الموقفات الحدودية تتميز بقيام احد الطرفين بالهجوم بينما يقوم الطرف الاخر بالدفاع غير انه لدى تساوي فعالية النشاط و الاستعداد لدى الطرفين على خوض الاعمال القتالية الحدودية فانه يمكن ان تنشعب بينهما موقفات تصادمية.

-يعتبر بشكل عام الزيادة الدائمة في جسامه الموقفات القتالية باشتراك اعداد كبيرة من القوات في الجبهة و العمق و زج النسق الأول العملياتي بحجمه الكامل و كذلك تجميعات القوات المسلحة المنتشرة في المهاجمة من جهة ما في المنطقة الحدودية عند بداية الازمات الأمنية.

-الميل نحو الزيادة المستمرة لاعداد القوات المشتركة في الموقعة الحدودية و السعي إلى الاستخدام الأقصى للقوى و الوسائط في الموقعة الأولى لتحقيق النجاح الحاسم.

- تكتسب الموقعة الدفاعية الجزائرية طابع الاعمال الدفاعية في نفس الظروف عندما تسبق الجهة المهاجمة التهديدات في نشر القوات و في البدء بالأعمال النشيطة في المنطقة الحدودية.

-يمكن ان تأخذ الموقعة الحدودية الجزائرية شكل موقعة التصادمية و ذلك عندما تنتقل القوات المسلحة الجزائرية و الطرف الخصم إلى الاعمال الهجومية على جبهة حدودية عريضة و هنا سيكون للطيران الأولية في عمليات الهجوم و خلق ظروف ملائمة لتحطيم قوى التهديد.

¹المنصور لخضاري، مرجع سابق، ص 100.

² بهلول نسيم ، مرجع سابق ، ص 185 .

هذه اهم ابعاد و دوائر الامن بالنسبة للجزائر حتى تركز عليها بحكم القرب الجغرافي و التأثيرات التي تأتي بسبب التهديدات الأمنية في المنطقة و رغبة الجزائر في خلق ما يعرف بالحدود الامنة لفضائها الجيوسياسي في المنطقة .

المطلب الثالث : هيكلية و عقيدة الجيش الشعبي الوطني

تقوم هيكلية الجيش الشعبي الوطني على هياكل إدارة و عسكرية تسند لها مهمة حماية و امن البلاد من التهديدات الخارجية و الداخلية و لهذا لا بد لنا من التطرق إلى اهم مؤسسة من مؤسسات الامة و الدولة الجزائرية حتى يمكننا فهم و ربط العقيدة الأمنية بهياكل هذه المؤسسة و الدور الذي تقوم به لحماية الدولة الجزائرية من التهديدات الخارجية و الداخلية و التي تتكون مما يلي :

1- وزارة الدفاع الوطني: مؤسسة مركزية مقرها العاصمة ووظيفتها تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني و ما تعلق بتحقيقه و هي تضم مجموعة من المديريات المركزية يتدرج تمثيل بعضها عموديا على مستوى النواحي العسكرية كمديريات جهوية مثل مديرية الاعلام و الاتصال و التوجيه، مديرية المصالح المالية، مديرية الموارد البشرية و منها ما ينحصر وجودها على المستوى المركزي لطبيعة اختصاصاتها مثل مديرية العلاقات الخارجية و التعاون.¹

2- أركان الجيش الوطني الشعبي:

أنشئت هيئة الأركان العامة في عام 1964م بموجب مرسوم رئاسي رقم 64-88 المتضمن انشاء هيئة أركان عامة للجيش الوطني الشعبي الذي زودها بهيئة يتولاها رئيس الأركان العامة يساعده في مهامه مساعد واحد أو أكثر، هي مهمات التي تولاها لاحقا العقيد طاهر زبيري كرئيس للأركان العامة و يساعده العقيدان محمد شعباني و أحمد بوجنان و الرائد عبد الرحمن بن سالم، رغم المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها العقيد الزبيري في عام 1968م هيئة الأركان العامة حتى الوجود في عام 1984م حيث أعيد بعثها بتسمية أركان الجيش الوطني الشعبي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 84-357.

- مهام هيئة الأركان و هي²:

1- وضع الهياكل التنظيمية للجيش الوطني الشعبي و اقتراحات الميزانية المتعلقة بها.

2- صياغة و تنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة و تجهيزات الجيش.

3- اعداد برامج التعبئة و التشكيل في الجيش.

¹منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 131.

²مرجع نفسه، ص 132.

4- تحديد قواعد التجنيد و الترقية و التشغيل في مختلف أصناف الأفراد العسكريين وفقا لتوجيهات الوزارة.

3- قيادات القوات: يمكن تقسيم القوات المسلحة اما وفق المجال الجغرافي الذي تتحدد بموجبه عادة طيبة القوات المسلحة أو وفق المجال التنظيمي الذي تتحدد بموجبه بعض الهيئات النظامية التابعة لوزارة الدفاع حيث تتكون من القوات البرية، قيادة القوات الجوية، قيادة القوات البحرية، قيادة الدفاع الجوي للإقليم، قيادة الدرك الوطني.

4- النواحي العسكرية: يقسم الجيش إلى ست نواح عسكرية تضم لكل واحدة منها عددا من القطاعات العملياتية التي تتحدد عادة صدها بالحدود الاقليمية للولايات.

العقيدة العسكرية الجزائرية بين الاعتبارين الانسانية و قانون الحرب فقانون الحرب يسعى إلى اسباغ الطابع الانساني على العمل العسكري.

فالقوات المسلحة الجزائرية على غرار مجموعة القوات المنخرطة في الحرب العالمية على الارهاب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية جاءت عملياتها العسكرية لتمثل كشواهد على عودة الروح لمفهوم الحرب العادلة المدارة باسم ما اصطلح على وصفه من الناحية النظرية بالأمن الجماعي و القيم الأخلاقية الكونية.

وفي الغالب القوات المسلحة الجزائرية تفرض قوتها على المناطق التي تهدد سيادتها الترابية بحكم الخبرة الميدانية الجزائرية في عمليات مكافحة الارهاب تمكن أن يفرى إلى محدودية الأذى الذي لحق بالمدنيين.¹

• المرجعية الدستورية للأمن الجزائري :

حسب ديباجة الدستور الجزائري لسنة 1996 بان الجزائر ارض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و بلاد عربية متوسطة افريقية ، و بتالي نجد ان دوائر الامن الجزائري تركز بالأساس في اربع دوائر حيوية و هي الدائرة المغاربية و العربية و الافريقية و المتوسطة و من هنا نجد اهم معالم العقيدة الأمنية الجزائرية كما يلي:²

المادة 12 من الدستور 1996 و المعدل سنتي 2002 و 2008 تنص على " تمارس سيادة الدولة على مجالها البري و مجالها الجوي و على مياهاها كما تمارس حقها السيد الذي قره القانون الدولي

¹ بهلول نسيم، الدولة المعسكر و هيمنة الاتجاه العسكري على الأمن القومي الجزائري ، عمان : دار الحامد ، ص 286

² جلال حدادي ، مرجع سابق ، ص 64

على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع اليها " حيث تبين هذه المادة النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها من خلال دور الجيش الوطني الشعبي اذ تنتظم الطاقة الدفاعية للامة و تتمثل مهمته الدائمة في المحافظة على الاستقلال الوطني و وحدة البلاد حسب ما حددته المادة 25 من الدستور ، و لا يقتصر الامن على الإقليم الوطني بل يمتد أيضا إلى حماية الافراد و المواطنين و ممتلكاتهم و فق المادة 24 من الدستور .

المادة 28 من الدستور و التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و العمل على تعزيز التعاون الدولي .

و قد قدم الأستاذ بن ساسي أستاذ العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية تقسيما و تصنيفا لمواد الدستور المتعلقة بالجانب الأمني اين حدد المواد المرتبطة بالعميقة الأمنية الجزائرية و المتمثلة في المواد 01 / 12 / 13 / 24 / 28 / 178

و المواد المتعلقة بالاستقرار و الامن الداخليين و هي : المواد 8 / 9 / 14 / 17 / 24 / 32 / 41

اما المواد المتعلقة بالاستراتيجية الكبرى للدولة فجاءت في المادة 27¹

• الجانب العسكري للعميقة الأمنية الجزائرية :

الازمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات أعطت بعدا اخر للعميقة الأمنية الجزائرية لبناء قدرات تواجه التحولات القتالية لحرب العصابات التي قادتها الجماعات الإرهابية في تلك الفترة و هذا ما أكده الجنرال " محمد معيزة" بقوله " لم يكن نظام تكوين الدرك و الامن يستجيب لهذه المعطيات الجديدة أي حرب العصابات " ² ، كما ان قوات الجيش كانت متمركزة في الجنوب و الجنوب الغربي حيث هذه القوات مدربة على خوض معارك كلاسيكية و هذا الواقع دفع بقيادة الجيش الوطني الشعبي إلى انشاء سنة 1993 وحدات متخصصة في مكافحة العصابات المسلحة قدر عددها ب 20 الف جندي و وصلت إلى 60 الف جندي سنة 1996 و التي كان لها دور كبير في القضاء على الجماعات الإرهابية خاصة في المدن و محاصرتها في الجبال ، ثم انشاء وحدات الدفاع الذاتي و الحرس البلدي لمواجهة التحولات التي حدثت مع انتقال الجماعات الإرهابية من المدن إلى الأرياف و الجبال .

يقوم الجيش الجزائري بمجموعة من المهام التي حددها الدستور الا انه اوجب المشاركة الوطنية من خلال اليات متعددة حيث يعتبر الجيش الوطني الشعبي ركيزة أساسية في فهم الدور الذي يلعبه الجيش

¹جلال حدادي ، مرجع سابق ، ص 65

²المرجع نفسه ، ص 107

في بناء السياسة الخارجية الجزائرية من منطلق مؤسسة رسمية مؤثرة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية كما تطرقنا من قبل من خلال اعتبار المؤسسة العسكرية كإطار لصنع السياسة الخارجية من جهة و من جهة أخرى ان التهديدات الأمنية الحالية تلعب دورا مهما في تفعيل دور المؤسسة العسكرية لمواجهة التهديدات الجديدة التي تعطي تصورا اشمل لفهم ما يحدث من احداث و تحولات في المحيط الإقليمي و الدولي للجزائر ، و يمكن ان نحدد العلاقة ما بين الجيش و دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية و بين الجيش و فئات الشعب المختلفة من خلال ما يلي :

الخدمة الوطنية: هي الفترة القانونية للالتزامات العسكرية التي يخضع لها جميع المواطنين الجزائريين المؤهلين للخدمة بمجرد اتمامهم السن التاسعة عشر من عمرهم و عليه أمكن اعتبار أن الخدمة العسكرية الإلزامية المسماة اصطلاحا الخدمة الوطنية هي أحد أهم جسور ضمان التحام المؤسسة العسكرية بالمجتمع في الجزائر .

كما يقوم الجيش الجزائري بمهام اجتماعية جديدة منها: المشاركة في الكوارث كالفيضانات و الزلازل ، كفيضانات باب الواد 10 نوفمبر 2001م و انشاء مكتب التعبئة و الأخطار الكبرى سنة 2005م.¹

مهام و تطور الجيش الوطني الشعبي

اضطلع الجيش الوطني الشعبي بمهامه و ذلك بمشاركته الفعالة في مشروع الوطني الهادف إلى استكمال الاستقلال في جميع الميادين النشاط حيث قام بـ²:

- سد شغور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية.
- تطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام الممتدة على خطي شال وموريس وإزالة آثار الحرب
- بناء مرافق الخدمات و تقريباها من المواطنين لفك العزلة عنهم.
- رسم الحدود مع الدول المجاورة وتأمين سلامتها.

كما كان الجيش الوطني الشعبي من وراء مسيرة الرحلة الطويلة التي لم تخل من المشاق من اجل القضاء على مخلفات قرن وثلث قرن من الاضطهاد والتعسف في أبشع صوره.

الجيش من خلال الدساتير: فرض مسار التشييد وإعادة البناء الوطني في فترة الستينيات، إقامة مشاريع كبرى. وكان من الطبيعي أن يساهم الجيش في هذا المسار بصفته القوة الوحيدة المنظمة آنذاك

¹منصور لخضاري، العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر، دار حامد للنشر، عمان، 2015م. ص 229

²تطور الجيش الشعبي الوطني من خلال الدساتير ماخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني

http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

حيث حوّلت المادة الثامنة (08) من دستور 1963 صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية. واعتبرت أن الجيش، وطني وشعبي، في خدمة الشعب والجمهورية ويشارك في النشاطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحزب. نصت المادة 82 على مايلي¹:

"تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها" أما المادة 83، فنصت على أن :

"العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني "

"الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله الدفاع الوطني ودعمه ."

ومن هنا تحددت سياسة الجزائر في مجال الدفاع الوطني الذي يتضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده الثابتة وحرية الأمة في صياغة اختياراتها، كما تحددت أيضا على أساس قدراتها الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بموقعها الجغرافي. ولقد كانت حصيلة الخبرات التي تجمّعت أثناء الشدائد مرجعا عكس عبقرية قواتنا المسلحة التي اضطلعت بواجب التصدي لكل الأخطار والاعتداءات التي من شأنها المساس بأمن البلاد وسلامة التراب الوطني.

ومثل هذه المهام جعلت قيادة الجيش تبذل أقصى الجهود لتطوير الطاقة الدفاعية لقواتنا المسلحة وتعزيزها حتى تتكيف مع التقنيات الحديثة بصفة جدية وواسعة لتصبح الأداة الدفاعية الفعالة. ولكي يكون تطوّر الدفاع الوطني منسجما مع روح ثورة التحرير ومبادئ الأمة، كان العنصر الشعبي أحد أهم العناصر الأساسية والاستراتيجية، ومن هنا نصّت المادة 84 من دستور 1976 على: "الخدمة الوطنية واجب وشرف "

" لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن وللمساهمة في تنمية البلاد ."

ادراك مصادر تهديد الأمن العسكري الجزائري لعملية الادراك ثلاثة مستويات²:

1- مستوى صناعة القرار: أعلى المستويات الأمنية الجزائرية التي تشمل الأجهزة الرسمية العاملة في مجال الأمن القومي الجزائري كوزارة الدفاع ووزارة الخارجية، تهتم بالحفاظ على أمنها السيادي.

¹تطور الجيش الشعبي الوطني من خلال الدساتير ، مرجع سابق

²وزارة الدفاع الوطني ، الخدمة الوطنية ، مرجع سابق

- 2- مستوى النخبة: مستوى صناعة القرار السيادي في الجزائر في الأهمية الا أنه غير رسمي و هو يضم قادة الرأي في الأنباء الأمنية و المجالات كلها و الخبراء و الباحثين.
- 3- مستوى الجماهير: يخضع مستوى الادراك للجماهير الجزائرية لعدة مقاييس منها درجة انتشار الوعي الأمني و المستوى الثقافي العام و قوة الانتماء الوطني.

كما يجب اسقاط عملية فهم و تحليل الأمن القومي الجزائري وفق المدارس الاستراتيجية و الحديثة حتى نتمكن كيف تؤثر السياسة الأمنية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية و المتمثلة : ¹

المدرسة الاستراتيجية: أقدم بعض مفكري هذه المدرسة على محاولة بناء نظرية سياسية تسمى نظرية القوة حيث تعتبر القوة المسلحة الأداة الرئيسية لحسم الصراع الصالح أحد الدول المتصارعة. حيث بدأ الحديث عن الأمن القومي الجزائري مع الأزمة الأمنية الجزائرية و كذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م حيث بدأت الدراسات تهتم بهذا المجال حيث تطور المفهوم لينتقل من الشق العسكري إلى المفهوم العام للأمن الاجتماعي مع مشاريع المصالحة و التضامن الوطني.

كما اصدرت النخب السياسية و العسكرية في الجزائر مصطلح الحرب الدامية في اطار الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الارهاب و حماية الحدود و هذا المصطلح لا يحمل في داخله أي حد زمني أو مكاني حيث عرفت الدوائر السياسية الأمن القومي ب " الحفاظ التام على المؤسسات و القيم الجوهرية للمجتمع" و هنا نلاحظ أن الأمن قائم على حماية الأمة من التهديد الداخلي و الخارجي.

يعتقد البعض أن غياب استقرار البيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري دليل على عدم واقعية الحديث عن الأمن القومي الجزائري و ينظرون اليه باعتباره قضية مؤجلة في أحسن الأحوال و هؤلاء هم أصحاب النظرة الواقعية و هذا أمر غير مقبول مع طبيعة الأنظمة العربية و الشعوب العربية.

فالأمن القومي الجزائري يأتي بعيدا عن نغمة الأردن أولا لبنان أولا و مصر أولا هذه الشعارات التي طغت على الخطاب الرسمي و الشعبي العربي في اطار التعاون الأمريكي بعد غزو العراق عام 2003م فنجد أن الجزائر تعمل على تكريس الأمن القومي و تخصيص ميزانيات ضخمة في اطار تقابل بين السياسة الداخلية و الخارجية.

من جانب اخر لا بد من تحديد مصادر التهديد التي تمس الامن العسكري الجزائري وفق منطلقات الجيش الشعبي الوطني و يمكن تلخيصها كما يلي :²

¹بلهول نسيم، الأمن القومي المفهوم، و الأركان، عمان دار حامد، 2015م، ص 63

² مرجع نفسه، 73

1- مصادر التهديد الرئيسية: و يقصد بها ما يهدد كيان الدولة الجزائرية و بقائها كالتهديد المغربي و النفط.

2- مصادر التهديد الثانوية: و يقصد بها الحاق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية.

3- مصادر التهديد الداخلية: كتأليب الطوائف و الأقليات و ما فيها التهريب.

4- مصادر التهديد الخارجية: الاعتداء على الأراضي الجزائرية.

و يمكن ان نستعرض هيكله الجيش الوطني الشعبي غير الإدارة بمعني البنية العسكرية لمؤسسات

الجيش الشعبي الوطني و التي عرفت تحولا و تطورا لمواجهة التهديدات الجديدة كما يلي ¹:

يقوم الجيش الوطني الشعبي بهدف تكوين وتدريب أفراد بالاعتماد على مجموعة من المدارس ومراكز تدريب توفر تعليمها لمختلف فئات المستخدمين وتغطي في خضم ما تقدمه من تكوين كل المستويات إلى غاية الدروس العليا للحرب .

يتضمن جهاز التكوين المدرسة العليا الحربية ، الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة ، المدارس الوطنية، المدارس العليا والمدارس التطبيقية وكذا مراكز التدريب لتكوين الضباط وضباط الصف ورجال الصف .

- المدرسة العليا الحربية.
- الأكاديمية العسكرية بشرشال.
- المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات.
- المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس.
- مدرسة أشبال الأمة.
- المدرسة العليا للطيران.
- المدرسة العليا لتقنيات الطيران.
- المدرسة الوطنية لتقنيي الطيران.
- المدرسة المتخصصة في الحوامات.
- المدرسة العليا للبحرية.
- المدرسة العليا للدفاع الجوي عن الإقليم.

¹ التكوين في الجيش الوطني الشعبي مأخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 2017/04/12

http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

- المدرسة العليا للدرك الوطني.
- المدرسة العليا للعتاد.
- المدرسة العليا للإدارة العسكرية.
- المدرسة العليا للإشارة.
- المدرسة الوطنية للصحة العسكرية.
- المدرسة العليا للمشاة.
- المدرسة العليا لسلاح المدرعات.
- المدرسة العليا للقوات الخاصة.
- المدرسة التطبيقية لمدفعية الميدان.
- المدرسة التطبيقية للدفاع المضاد للطائرات.
- المدرسة التطبيقية للنقل و المرور.
- المدرسة التطبيقية للهندسة

و اعتمد الجيش الوطني الشعبي على استراتيجية اتصالية شعبية مع الجمهور بهدف تقريب المواطن من الجيش و مؤسساته و الانفتاح عليه .

وبموجب القانون الوزاري رقم 2001/273 المؤرخ في 31 جويلية 2001 تقرر تكييف الإتصال داخل المؤسسة العسكرية مع الوضع الجديد والذي أشار إلى ضرورة "وجود إستراتيجية إتصال خاصة بالمؤسسة العسكرية للرد على هجومات القوى المعادية داخل الوطن وخارجه، والتي تتعرض لها منهجيا... وتنفيد أدنى تشكيك في طبيعة وسمعة جيش شعبي وجمهوري في خدمة الوطن¹."

- وأوكلت لخلايا الاتصال المهام التالية²:
- إقتراح كل عمل يتعين مباشرته في مادة الاتصال.
- تحضير وتنظيم المؤتمرات الصحفية.
- جمع، إستغلال، معالجة، متابعة وبث الأخبار التي تهم الدفاع الوطني لفئدة القيادة والإطارات.
- تجسيد كل عمل من شأنه المساهمة في معرفة صورة أفضل للوظيفة العسكرية وللقات المسلحة وتحسين صورتها لدى الجمهور.

¹التكوين في الجيش الوطني الشعبي مأخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 2017/04/12

http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

² التكوين في الجيش الوطني الشعبي ، مرجع سابق

- تنسيق أعمال الإتصال التي تخص أوتهم الدفاع الوطني.
 - ترقية وضمان إعداد وإنجاز وتوزيع المنشورات والوثائق السمعية البصرية الموجهة للإتصال الداخلي والخارجي على هياكل وزارة الدفاع الوطني.
 - المبادرة بإقامة علاقات مفيدة ودائمة مع الأجهزة الإعلامية الوطنية.
- ونظرا للأهمية التي يكتسيها ميدان المعلوماتية وتميزه بالآنية والفورية وسهولة الوصول إلى الخبر ارتأت القيادة استحداث موقع (WEB) على شبكة الأنترنت، وذلك حتى يشغل حيزا إعلاميا ويتم تزويد المتصفح بأكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية.
- و هذا يبين مدى أهمية بناء علاقة اتصالية ما بين هذه المؤسسة و مختلف فئات الشعب من خلال تنظيم أبواب مفتوحة على مختلف هياكل الجيش إلى جانب ابراز و توظيف عمل الاتصالي لتعزيز اللحمة الوطنية و التكاتف ما بين الجيش و الشعب و يقوى توجهات و خيارات صانعي القرار خاصة في القضايا الداخلية و الإقليمية كما حدث مع حادثة تقننورين التي لقيت استحسان مختلف شرائح المجتمع لفعالية الجيش و حسمه للأمر و حماية الامن الوطني الجزائري¹.
- هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن القومي الجزائري و كيفية صياغة الجيش الشعبي الوطني وفق هذه الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و دول الجوار بشكل عام و هما المدرسة الاستراتيجية و المدرسة المعاصرة التنموية حيث يقومان على استراتيجيات تتمثل فيما يلي :

استراتيجية البركان valcans strategy²:

تطلق تسمية استراتيجية البركان على الحروب المعاصرة الحرة غير المقيدة و التي لا تراعي الضحايا و الخسائر بقدر ما تراعي القدرة على توجيه الضربات و تحطيم الأهداف و هذا تقوم عليه النخبة الفكرية الجزائرية كما حدث في تقننورين.

يستوجب لتحقيق ديناميكية هذا النوع من الحروب المعاصرة وجود قيادات حرفية متطورة و مرنة قادرة على تهيئة المتطلبات الأساسية للحرب و القدرة على اتخاذ القرار الصائب لتحقيق غايات الحرب و هذه الحروب تنتهج نظرية الجيش الذكي smart army فالجزائر تنتهج هذه السياسة خاصة أن كلفة السلاح تقدر ب15 مليار دولار ما بين 2013م/2015م .

¹ التكوين في الجيش الوطني الشعبي ، مرجع سابق

² بلهول نسيم، المقاربات النظرية في تداول مفهوم الأمن القومي الجزائري، دار حامد، عمان 2015م. ص 117

تعتمد القيادة الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات على نظرية التحول إلى الجيش الصغير الذكي بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي في ضمان أمن بلدها. فنجد مثلا أن مرسيليا تبعد عن الجزائر 714 كم فأناييب الغاز تحت التهديد فنجد أن الجزائر لا تعتمد على أسطول بحري بقدر ما تقوم بتزويد هذا السلاح بأسلحة أخرى متطورة مثل طائرات سوخوي 24 قدم قتالي على علو منخفض 600 م متميزة بصواريخ 50 كم أي أن التغطية النارية تصل 900 كم بدون تزويد جوي بالوقود قادرة على توفير الحماية اللازمة للأنابيب.

و هذا ما تطمح اليه الجزائر بأن تكون قوية اقليمية في الفضاء الافريقي و خاصة منطقة الساحل الافريقي بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

نظرية الجيش الصغير الذكي:¹

هي أحدث النظريات الحربية و التي تتجه لها أغلب الجيوش في وقتنا الحاضر، تركز هذه النظرية على تقليص دور القوات البرية لصالح القوات الجوية التي يكون لها دور رئيسي و محوري حيث يجب على سلاح الجو أن يمتلك قدرات على تنفيذ الضربات وقائية و ضد النقاط الحساسة للعدو، أما القوات البرية فتركز على القوات الخاصة بشكل كبير و امدادها بأحدث الأجهزة بالاضافة وسائل الدفاع الجوي أما بحرا فهو امتلاك قطع بحرية صاروخية سريعة و صغيرة الحجم يصعب كشفها.

نظرية الحرب المركبة: أطلق توماس هوبر هذا الاسم المزج بين أساليب القتال التقليدي و غير النظامي و الجزائر تعتمد على ذلك من خلال الجيش النظامي و جنود الاحتياط في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة خاصة خلال الازمة الأمنية.²

كما كشف تقرير أصدره العهد الأمريكي للاقتصادات و السلام أن الجزائر تأتي في مقدمة الدول التي حققت أحسن تقدم خلال العشرية الأخيرة في مجال مكافحة الارهاب و خفض أثاره الاقتصادية و الاجتماعية حيث أشار التقرير إلى أن الجزائر عرفت انخفاضا من 109 عملية سنة 2002م إلى 15 عملية 2011م و هذا ما يشير بوضوح إلى تحكم قوات الجيش و مصالح الأمن في الوضع الأمني في المنطقة من 500 ضحية 2002م إلى 25 قتيلا في 2011م و القضاء على 220 سنة 2013م.³

من خلال ما سبق نجد ان العقيدة الأمنية الجزائرية و بعدها العسكري هو نتاج مراحل و تطورات عديدة مر بها الجيش الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا ، كما اثرت الثورة الجزائرية و الدور الذي لعبه

¹ بهلول نسيم، مرجع سابق، ص 121

² مرجع نفسه، ص 123

³ رايح زوي: الصراع الأمني الجزائري مع الارهاب، دار الحامد، عمان، 2015م. ص 430

جيش التحرير الوطني في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية بما هي عليه الان اين تم توثيقها قانونيا و دستوريا من خلال تحديد مهام الجيش الشعبي الوطني ، إلى جانب الروح القتالية للجيش في ظل التهديدات الأمنية الراهنة.

المبحث الثاني: دور الجيش الشعبي الوطني في دعم القرار الخارجي اتجاه الازمة الليبية

تلعب المؤسسة الأمنية دورا مهما في بلورة السياسة العامة لأي دولة ضمن ما يعرف بامننة الدولة على الصعيد الداخلي و الخارجي و الجزائر واحدة من هذا النظام اين تركز على تأثير مزدوج و متبادل يقوم على صنع سياسة خارجية مع السياسة الداخلية من خلال الامن كمتغير أساسي .

تعتبر عملية التغير و التغيير في السياسة الخارجية من بين الخصائص التي تميزها عن باقي السياسات الأخرى المنتهجة من طرف الدولة ، بحكم التغير الدائم في البيئة الخارجية و النظام الدولي و منه تؤثر على عملية رسم السياسة الخارجية للدولة اما ان تكون هي مؤثرا او تكون متأثرا في البيئة الدولية.

المطلب الأول : أسباب الازمة الليبية

أولا/ ملامح النظام السياسي الليبي.

إن الأصول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع أول ما ترجع إلى جملة المكونات الداخلية التي تتميز بها بيئة الأزمة، والسمات التي تتوافر بها ولا توجد في غيرها مما أهلها لتكون محلا ومحضنا مناسباً للأزمة، وبناء عليه ولأجل فهم عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة الليبية فلا بد من استجلاء وتشخيص عناصر البيئة الداخلية للدولة الليبية.

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية وراдикаلية، فمنذ الثاني من مارس 1977، ثم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب". ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها"¹. وحسب تصورات وأفكار النظرية العالمية الثالثة المصاغة في الكتاب الأخضر، فإن الجماهيرية تكون بمثابة أساس لإزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية. ففي النصف الأول من السبعينات صدر الجزء الأول من الكتاب الأخضر حول مشكلة الديمقراطية.

¹ نقلا عن موقع: أمانة مؤتمر الشعب. <http://lyrcc.wordpress.com/page-4/page/>. تاريخ الدخول:

ولقد رفض الكتاب الأخضر الأحزاب السياسية والديمقراطية النيابية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثروة الفردية، بدلا من ذلك، يرى الكتاب الأخضر تسليم السلطة للشعب في نظام ديمقراطي حقيقي، كما دعا إلى التوزيع العادل للثروة وسيطرة المجتمع على الصناعة والخدمات، والقضاء على الاستغلال والفساد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.¹

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والإفريقية، إلا أنّ تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تتل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بموقف معين، ويمكن تقسيم مكونات طبيعة النظام السياسي الليبي إلى:

أ- النظام السياسي الرسمي: يتكون نظام الجماهيرية من جملة من المؤسسات السياسية والهيئات الرقابية التي تكون الآليات الرسمية للحكومة، وعلى رأس هذه الهرمية نجد:

1- اللجنة السياسية العامة² "أي الحكومة": هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام "البرلمان"، تتكون من مجموعة من الأمانة "الوزراء" الذين يتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي، التي دأب على إحداث وإلغاء الأمانات "الوزارات" حسب رغباته، ويمثل منصب الأمين العام "رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلية السياسية الرسمية، غير أنه لا يشكل ثقلا كبيرا على الإطلاق.

2- المؤتمر الشعبي العام: وهو بمثابة البرلمان، مسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب، كما تعبر عنها المؤتمرات الشعبية الأساسية، وقد كان مؤتمر الشعب العام دائما مرتعا للحرس القديم، المكون من الدعامات الأساسية للنظام والموالين للقذافي والجماهيرية والمقاومين للتغيير.

ورغم تعقيد هذه الهيكلية السياسية الرسمية إلا أنها ليست ذات صلة كبيرة بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلا واجهة فقد كان القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به دائما يسكون

¹ امانة المؤتمر الشعبي ، مرجع سابق

² رغم أنّ التعيينات في اللجنة الشعبية العامة تتم رسميا من قبل مؤتمر الشعب العام، ففي الواقع كان القذافي دائما يحدد من يستلم أي منصب وفي أي وقت. انظر: المرجع نفسه.

بالمفاصل الرئيسية للسلطة، وعليه أصبحت المؤسسات الرسمية للدولة التي لا تتمتع بأي سلطة أو نفوذ، مجرد أدوات ومركبات للفساد.¹

ب- شبيكات السلطة غير الرسمية: كانت السلطة الحقيقية في ليبيا بيد القذافي وعائلته، وشبكة تتكون من الأشخاص الذين يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتكون هذه الدوائر مما يلي:

1. رجال الخيمة: وهي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة، هذه الحلقة الداخلية تتكون من أعضاء أسرة القذافي نفسه وفرعه الخاص من قبيلة القذافة، كما تضم عددا من الشخصيات الرئيسية التي قامت بالثورة مع القذافي وكانت في عضوية مجلس قيادة الثورة الأصلي، إضافة إلى أشخاص تربطهم علاقات شخصية بالقذافي، هذه الشخصيات تمثل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي.

2. حركة اللجان الثورية: تم تأسيسها في أواخر السبعينات من أجل "حماية الثورة"، ويتكون أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام، كما اعتبرت ابتداء من عام 1979 جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية، كما لعبت دورا داخل المؤسسات الرسمية.

3. القبائل و"القيادات الشعبية الاجتماعية": يقدر بأن هناك حوالي من 20 إلى 30 قبيلة من جملة القبائل الليبية تتمتع بنفوذ حقيقي، أوكلت للقيادات الشعبية الاجتماعية مهمة نشر الثورة و "محاربة الفساد"، والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة فإن هذه الهيئة صُممت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، وفي السنوات الأخيرة استعملت القيادات الشعبية الاجتماعية بشكل أكثر وضوحا كهيئات وسيطة تم استدعاؤها لمحاولة تسوية قضايا حساسة.

4. عائلة القذافي: وضع القذافي دائما عائلته وقبيلته في مركز نظامه، وبمرور الوقت أصبح أبناءه يلعبون دورا محوريا بشكل متزايد، ويقتطعون لأنفسهم فضاءات مختلفة في الميادين السياسية، الأمنية، والاقتصادية، بما في ذلك في قطاع النفط. كما أنهم استفادوا من عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي.

¹ تقرير الشرق الأوسط 107 حول، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا، (مجموعة الأزمات الدولية)، 06 جوان 2011، ص ص 8، 9.

5. دور شبكات الرعاية والمحسوبية: عند استلامه السلطة، شرع القذافي بتفكيك شبكات الرعاية والمحسوبية التي كان قد أسسها الملك إدريس، مؤكداً بأنه سيخلص البلاد من مثل تلك الممارسات المتخلفة، لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ النظام بتتويح أعطيائه، بفضل التدفق المستمر للدخل الناجم عن النفط، وبالتالي إنشاء شبكات رعاية ومحسوبية خاصة به.¹

ثانيا/ الطبيعة التكوينية للمجتمع الليبي.

1- التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

مرت التركيبة القبليّة في ليبيا خلال التاريخ الحديث بتطورات متعددة، منذ عام 1853 وظهور السنوسية كحركة دينية إصلاحية، في إقليم برقة، حيث سعت هذه الحركة إلى القضاء على بعض النزاعات القبليّة عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح، ثمّ توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو الإيطالي عام 1911، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال.

هكذا، تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبليّة، إما بين القبائل وإما بينها وبين الدول التي عرفتھا، وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أنّ دراسة وممارسة السلطة غير ممكنة، بمعزل عن إيلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبليّة، التي كان لها حضور فعّال ومؤثر في الأحداث، لذا كان نظام القذافي يتصرّف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدّم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وهمّش بعضها الآخر، مثيرة الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وضمّان ولائها.²

إنّ استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكّنه، في ظلّ تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميميّة الداخلية، وأهمها العلاقات القبليّة، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرةً على احتضان الأفراد، والتحكم في مساراتهم السياسية، في غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

ففي عام 1977 تأسس ما يسمى ما يُسمى " النوادي القبليّة " بُغية " محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي يمكن لها، إذا تراكمت، أن تتحوّل إلى حركات احتجاجية". تهدف هذه

¹ تقرير الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 9-12.

² محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ط1، 2012، ص59.

الأخيرة إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبليّة واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي الأهداف نفسها التي وُضعت لتنظيمات " القيادات الشعبية والاجتماعية" التي كانت بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها، في مقابل "روابط الشباب" أنشئ تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يتكوّن من شبان القبائل وقتيانها الذين تطوعوا لحمل السلاح والدفاع عن النظام. ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسّخت العلاقات الزبونيّة. وقد تابع القذافي هذه التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، بزيارات إلى المناطق والجهات بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة، والتعرف إلى خصائص الجماعة القبليّة وتاريخها، وتقضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، ويكون الهدف الأساسي من الزيارة.¹

خلال التسعينيات، ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحها فرض العقوبات الدولية، ازداد اعتماد النظام على البنى القبليّة واستغلاله لها مرة أخرى، ففي مارس 1997 على سبيل المثال، أحدث القذافي قانون العقاب الجماعي، "ميثاق الشرف"، والذي يمكن بموجبه حرمان عائلة أو قبيلة المجرم من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية بسبب عدم إدانتها للأنشطة غير القانونية لأحد أعضائها. كما يمكن للعقوبات أن تتضمن قطع المياه والكهرباء، إضافة إلى حرمان العائلات أو القبائل من الأغذية، والمشتقات البترولية والخدمات العامة المدعومة حكومياً ونقل المشاريع التنموية إلى أجزاء أخرى من البلاد. وفي عام 1993، أسس القذافي أيضاً "القيادات الشعبية والاجتماعية" وهي مؤسسة تجمع بين زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سيطرة النظام أوكلت لها مهمة نشر الثورة و "محاربة الفساد والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة". غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم، على سبيل المثال، من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة النهائية فإنّ هذه الهيئة صممت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، فقد حولت القبيلة من مؤسسة غير رسمية إلى شريك رسمي في العملية السياسية، من خلال اختيار الأشخاص الذين ينبغي تعيينهم داخل الإدارة، وهو ما يعرضها لمخاطر الفساد.²

¹ محمد نجيب بوطالب ، مرجع سابق ، ص ص 66-67.

² تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. فهم الصراع في ليبيا ، 6 يونيو 2011، ص ص، 10-11.

أهم القبائل الليبية: ¹

◀ **قبيلة القذاذفة:** صغيرة العدد بما لا يتجاوز 100.000 فردا، استمدت قوتها من انتماء "المعمر القذافي" لها.

◀ **قبيلة ورفلة:** تستوطن طرابلس وضواحيها، تعتبر أكبر القبائل الليبية عددا بما يربو عن مليون شخص، وتعتبر أول القبائل المنظمة للمعارضة لنظام القذافي.

◀ **قبيلة المقارحة:** تستوطن منطقة فزان، وهي ثاني أكبر القبائل الليبية عددا ومن أكثرها اندماجا و نفوذا في نظام حكم القذافي، من أبرز أبنائها المتنفذين "عبد الله السنوسي": رئيس جهاز الاستخبارات.

◀ **قبيلة ترهونة:** يزيد عدد أبنائها على 350.000 شخص ما يمثل ثلث عدد السكان.

◀ **قبيلة الزنتان:** لها نفوذ اجتماعي كبير، ومن أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.

◀ **قبيلة مصراته:** أكبر قبائل شرق ليبيا، وهي من أشد القبائل عداء للنظام القائم.

◀ **قبيلة أزوية:** المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا.

◀ **قبيلة الطوارق والتبو:** وهم رُحّل أساسا يستوطنون المناطق الصحراوية.

2- تجذر الولاءات القبلية والدينية والعائلية:

إضافة إلى ذلك، فقد كانت العناصر القبلية والدينية والعائلية العشائرية المبنية على نظام علاقات القرابة التقليدية القبلية تشكل الأغلبية العظمى من النخب القيادية في المجتمع، وذلك منذ أزمة النظام الاستبدادي للقرماليين حتى أواخر سنة 1969، مما جعلها تهيمن على النظام السياسي والاقتصادي للدولة وتطبعه بطابعها، وقد اكتسبت تلك العناصر أهميتها فيما يبدو من خلال الدور البارز الذي كانت تؤديه في المجتمع ومؤسساته من الحكومة نفسها التي استندت إلى الدعائم القبليّة في تسيير النظام الإداري، لكونها كانت أداة مهمة معينة على تكييف المجتمع وضبطه في الاتجاهات المنشودة للنظام السياسي القائم، وهو ما دفع بالنظام إلى المحافظة عليها وضمان استمراريتها من خلال تأييد بقاء الحالة القائمة.

ونظرا لكون هذه القيادات القبلية التقليدية تمثل في أغلبها مصالح إقليمية وجهوية، فقد ظهرت صراعات بين هذه المصالح عندما دخلت الآلية القبليّة في تركيبة النظام الإداري للدولة، حيث أصبحت الإدارة الرسمية ممثلة للزعامات القبلية الأسرية، وتطبق أحكاما وإجراءات أجنبية مستوردة، وضاعفت من

¹ منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم التنظيمات الإدارية. 2012-2013. ص.431.

أزمة تعقيدها هياكل الإدارة الحكومية، كما ساهمت في توسيع الهوة بين السلطة الحاكمة والمواطنين إلى الحد الذي جعل المجتمع فيما يبدو وكأنه منقسم إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة لا رابط بينهما سوى الولاء المفترض من الأولى نحو الثانية.¹

المطلب الثاني : البعد الأمني للمبادرة الجزائرية لحل الازمة الليبية

بالنسبة على الصعيد الخارجي نجد ان السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر بشكل أساسي على مستوى بناء سياسة خارجية في ظل تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة او ما يعرف بالنسق الدولي و الإقليمي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية الجزائرية .

حيث تعتبر ليبيا بعد سقوط نظام القذافي منطقة تمدد لعدم الاستقرار و نموذج للدولة الفاشلة في ظل غياب الحكم الراشد بمنطقة الساحل الافريقي مما انعكس على المنطقة ككل ،² فضعف الدولة في ليبيا امتد إلى الدول الاخر في منطقة الساحل الافريقي و عقد من وضعيته بشكل كبير .

فحسب باري بوزان و إلى ويفر فان مركب الامن يعتبر الاطار الأمثل لفهم انعكاسات انهيار الدولة في ليبيا على منطقة الساحل الافريقي و بتالي انتشار التهديدات الأمنية بشكل اسرع فيها من منطلق الامنة فبالنسبة لهم فان مركب الامن في منطقة الساحل هي عبر وطنية و قطاعية أيضا أي تمس العديد من القطاعات و المجالات الأمنية في المنطقة.³

فليبيا تعرف مظاهر الفوضى الناشئة state emerging anarchic⁴ حيث يشير هذا المصطلح إلى الدولة التي تسودها الفوضى في ظل غياب سلطة مركزية فعالة إلى جانب اعتبار ليبيا في عهد القذافي دولة تسلطية مثلت الدولة الفاشلة كما جاء اعلان برقة الذي اعلن عن قيام اتحاد فيدرالي و هذا الوضع يؤدي ارجاع ليبيا إلى النظام الملكي أي قيام ليبيا وفق ثلاث مقاطعات برقة و طرابلس و فزان .

جاء قرار التدخل العسكري في ليبيا وفقا لمبررات إنسانية و لدوافع سياسية على اعتبار ان نظام القذافي معادي للغرب و انه يأوي العديد من المنظمات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة الامريكية مما دفع بمجلس الامن إلى اصدر قرار 1970 في 26 فيفري 2011 و الذي ينص على ادانة نظام القذافي

¹ عز الدين عبد السلام مختار العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي. ليبيا: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (سلسلة الدراسات المعاصرة)، 2000، ص ص95، 96.

²Mohamed hamechi , Libya as collapsed state and security in the Sahel more fuel to the fire , Algerian review of security and development , n3 July 2012 , batna , p 234

³Mohamed hamechi ; op cit ; p 238

⁴Ibid , p 237

و حظر الأسلحة على ليبيا ثم جاء القرار الثاني المطابق للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و هو القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 و القاضي بالتدخل العسكري في ليبيا حيث جاء هذا القرار بدعم بعض الدول العربية خاصة ان القرار جاء بعد شهر من بداية الازمة في ليبيا.¹

اما في ما يخص تأثير انهيار الدولة في ليبيا فان هذا الانهيار زاد من حدة التهديدات في منطقة الساحل الافريقي و يمكن ان نلخص تأثير هذا الانهيار كما يلي على منطقة الساحل الافريقي:²

أولا ليبيا حتى في ظل حكم القذافي كانت قد لعبت دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعمها التاريخي لطموحات التوارق في تأسيس كيان سياسي خاص بهم و الذي عرف بإمبراطورية التوارق .

ثانيا الادراكات الأمنية للجزائر في حد ذاتها إزاء الازمة الأخيرة في ليبيا لا تعطي الانطباع بانها تصرفت كما لو ان فشل الدولة او انهيارها في جوارها القريب قد يشكل تهديدا امنيا لحدودها الجنوبية احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في ازمة داخلية رغم كونها ذات انعكاسات إقليمية و حافظت الجزائر على هذا الوضع حتى بعد سقوط نظام القذافي و تأسيس المجلس الانتقالي الليبي .

نتائج انهيار النظام الليبي:³

- غياب السلطة و انتشار الفوضى و الميلشيات المسلحة في كافة البلاد.
- انتشار الأسلحة و عبورها عبر الحدود.
- التحاق ما يزيد عن 3000 مقاتل من تنظيم داعش إلى ليبيا عبر تونس و دول الساحل قادمين من سوريا و العراق حسب تقرير وزارة الخارجية الامريكية.
- طول الحدود الليبية مع جيرانها التي تصل إلى أقصاها مع الجزائر ب 1200 كم على فضاءات صحراوية يصعب مراقبتها.

مع انهيار نظام القذافي في ليبيا عاد الطوارق من ليبيا إلى بلدانهم الاصلية حيث دخل حوالي 450 شخص إلى مالي و 150 شخص إلى النيجر و تشاد محملين بالأسلحة⁴ اين فرضت كل من حكومة

¹ فاروق العربي ، تهاوي قدسية الحدود السياسية و السيادة الوطنية زمن العولمة الازمة الليبية نموذجا ، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص 508

² محمد حمشي ، مرجع سابق ، ص 12

³ فاروق العربي ، مرجع سابق ، ص 510

⁴ فكري شهرزاد ، الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي ، بيروت : دار الزاوية الثقافية ،

النيجر و تشاد على العائدين تسليم أسلحتهم و كان لهم ذلك في حين مالي لم تقم بذلك و هذا ما شجعهم الانخراط في الحركات الموجودة في شمال مالي مما زاد من تأزم الوضع.

و من بين نتائج النظام الليبي انه ركز على سياسة اضعاف المؤسسات العسكرية و تعزيز الكتائب الثورية من منطلق مبادئ الثورة الليبية التي قامت على أساس نشاط الشعب و المنظمات الشعبية و إعطاء السلاح لهذه الكتائب و هذا خوفا من حدوث انقلاب عسكري ضده و مع سقوط نظامه اصبح السلاح منتشرا في يد مختلف التيارات السياسية في البلاد و منه انتشر العمل الإرهابي الذي وجد وسطا ملائما لهذا النشاط في ظل بيئة امنية منهارة.

كما تحول شرق ليبيا إلى مكان تخرج منه الجماعات الإرهابية التي استتسخت فكر القاعدة و كان ابرزها كتيبة الشهداء أبو سليم ، جماعة انصار الشريعة ، و الوية الشيخ عمر عبد الرحمان ، جماعة التوحيد و الجهاد .

كما عملت الجماعات الإرهابية في ليبيا على توطيد علاقاتها في سوريا من خلال تنظيم داعش و هذا ما صرح به هذا التنظيم في مواقع التواصل الاجتماعي يوم 13 نوفمبر 2014 عندما صرح بانه هو المسؤول على هجمات السفارة المصرية و سفارة الامارات بليبيا¹ ، و هذا ما أكده قائد الافريكوم دافيد رودريغاز في تصريح شهر ديسمبر 2014 ان تنظيم داعش له معسكرات في ليبيا و هو ما سيجعل منها معسكر خارجي لهذا التنظيم .

*تهريب السلاح الليبي و تداعياته على الامن الإقليمي الجزائري :

عند الإطاحة بنظام القذافي قدرت الأمم المتحدة وجود ما بين 250 الف إلى 700 الف قطعة سلاح و ما يقارب مليون طن من الأسلحة انتشرت في كافة البلاد مما جعلها تغرق بالأسلحة الخفيفة و المتوسطة و الثقيلة بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة و الصواريخ المضادة للدبابات و صواريخ غراد.²

لم يتوقف استعمال السلاح على الداخل الليبي فقد تمكنت شبكات التهريب من تحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات تهريبه إلى دول المنطقة اين ظهرت العديد من المراكز الداخلية لتجارة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و كان اشهرها سوق الأسلحة النارية الليبي الذي انشا صفحة على فايس بوك ليروج

¹ فكيري شهرزاد مرجع سابق ، ص 169

² مرجع نفسه، ص 172

من خلالها لبيع الأسلحة المتاحة و حسب الأمم المتحدة فهذه الأسلحة انتقلت إلى 14 دولة من بينها الجزائر و مالي و النيجر .

اما عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر بحكم الحدود المشتركة ما بين الجزائر و ليبيا اين استغلت الجماعات الإرهابية الفضاء الصحراوي الممتد بين البلدين و الفوضى التي تعيشها ليبيا من اجل ممارسة عمليات التهريب خاصة الذخيرة لدى مالكي الأسلحة الفردية خاصة عبر ولايتي اليزي ورقلة و الوادي و تهريبها إلى العمق الجزائري حيث بلغت قيمة قطعة واحدة من سلاح كلاشينكوف 10 ملايين سنتيم و الصاروخ ب 100 مليون سنتيم اين يتم تهريب هذه الأسلحة في المناطق الحدودية بالجنوب اين يتم تهريبها إلى شمال مالي و إعادة تهريبها في ما بعد إلى معازل الإرهابيين في شمال الجزائر¹.

كما اشارت العديد من التقارير إلى ان تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تحصل عام 2011 على العشرات الصواريخ المضادة للطائرات التي استعملت في محاربة القوات المالية من إقليم الازواد . بالنسبة للجزائر فالموقعة الحدودية على الجبهة الشرقية أي الحدود الجزائرية الليبية حيث تتميز هذه الموقعة بالعمق الكبير مما يجعل انتشار القوات على طول الحدود و جعلها في حالة تأهب كبير ، كما اعادت قيادة اركان القوات المسلحة الجزائرية تقدير نتائج الموقعة الحدودية اخذة بعين الاعتبار بان الحرب على الإرهاب ككل قد انتهت و لم يبقى سوى مطاردة خلايا الإرهاب ،² كانت الميزة الأساسية للموقعات الجزائرية هي استخدام الطيران الشامل بغية الاخلال بأعمال النقل العملياتي و الانتشار الحركي للجماعات الإرهابية و استخدام الفرق الالية الخفيفة من اجل خرق دفاع التجمعات الحدودية و التقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي او ما تعرف باستراتيجية الفتح الحدودي³.

مؤشرات العملية الأمنية الجزائرية:⁴

1- الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر و التي أضحت لزاما ادراكها في التعاطي مع الفضاء الافريقي الهش و المأزوم و لذلك فان التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الافريقية تكتيكية و اجرائيا انما يتأتى في اللحظة الراهنة و المدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية

¹فكري شهرزاد ، مرجع سابق ، ص 178

² بهلول نسيم ، مرجع سابق ، ص 181

³مرجع نفسه ، ص 182

⁴قوي بوحنية، الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي،

عمان : دار الحامد، 2015م. ص 482

على المقاربة الاقتصادية اذ تشير الاحصائيات إلى ضآلة و ضعف التبادل الاقتصادي الافريقي الافريقي و الجزائري الافريقي.

2- و ضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهاجا قوامه تأمين الأمن بالية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة خاصة بعد سقوط نظام القذافي و انتشار الجماعات المسلمة في شمال مالي.

3- فالجزائر تفضل في هذا الاطار الدبلوماسية الفعلية خاصة مع الفضاء الجوي و الافريقي من خلال تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي ¹.

اعتمدت الجزائر على استراتيجية التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة تهريب السلاح في المنطقة اين قامت الجزائر و النيجر بإمضاء اتفاقية امنية مشتركة لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة عام 2010 ثم انضمت ليبيا و بعدها انضمت مصر و تونس تشاد و نيجيريا و بوركينافاسو لهذه الاتفاقية بهدف مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من الفضاء الليبي .

و على اثر هذه الاتفاقية جاءت مبادرة انشاء افريبول على هامش الندوة الجهوية الافريقية 22 المنعقدة بوهان من 10-12 ديسمبر 2013 بحضور 41 قائد شرطة افريقي تبناوا هذا المشروع و تتمثل مهمة افريبول في دعم التعاون الشرطي بين الدول الافريقية بهدف مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب و دعم القدرات التقنية و العملياتية لأجهزة الشرطة ².

اما الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لمواجهة الوضع في ليبيا قامت الجزائر بغلق الحدود مع ليبيا مع السماح للعائلات الجزائرية الموجودة في ليبيا بالدخول للجزائر و الاسر الليبية التي تربطها علاقات قرابة باسر الجزائرية بمغادرة التراب الجزائري و السماح للحالات الإنسانية المرور عبر الحدود و تكتيف عمليات المراقبة عبر الحدود الجزائرية الليبية من خلال وضع أسلحة الثقيلة و تعزيزها بأكثر من 50 الف جندي و دركي على الحدود لمنع أي تسللات للجماعات الإرهابية.

و يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات، تكمن الأولى في تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صده، وهو ما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، أما الفئة الثانية فتكمن في مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الأزمة الليبية من

¹ عادل جرش ، مرجع سابق ، ص 149

² شهرزاد فيكري ، مرجع سابق ، ص 183 .

تهريب للأسلحة، وتوسع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى شبح الهجرة غير الشرعية عبر وصول لاجئين ليبيين إلى الأراضي الجزائرية وما قد تتحمله الجزائر من تبعات اقتصادية واجتماعية كنتيجة لهذه الظاهرة، في حين تتمحور **الفئة الثالثة** حول التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر، أما **الفئة الرابعة** فتكمن في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.¹

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية التي تعد أرضية صياغة مبادرة الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس **أمني استراتيجي** يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، **ويعيد سياسي** أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.²

3- تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفها العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014، واعتبار أن المؤتمر العام وحكومة الإنقاذ الوطنية برئاسة "عمر الحاسي" منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما، ومع تأسيس حكومة الوفاق الوطني المتمخضة عن الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الموقع في 17 ديسمبر 2015 واجتماع المجلس الرئاسي وبنود أخرى، يقودها "فايز السراج" وجاءت زيارة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية "عبد القادر

¹ بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، **تقارير**، شبكة الجزيرة، ص4. نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf>

² هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، نقلا عن:

<http://www.noonpost.net/content/3848> تاريخ التصفح: 2014/12/24، التوقيت: 13:25.

مساهل"، كدعم من الجزائر للجهود المستمرة للسلطات الليبية الرامية إلى استتباب السلم و الأمن و الاستقرار في ليبيا". وكانت الجزائر -التي دعت بقوة إلى صون سيادة هذا البلد ووحدته الوطنية والترابية- قد أيدت كليا منذ بداية الأزمة في ليبيا المسار الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل البحث عن حل سياسي.

وكانت قد شجعت كل الليبيين إلى مباشرة حوار صريح ودون إقصاء وأيدت تشكيل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس (العاصمة الليبية) لمواجهة التحديات المؤسساتية والسياسية والأمنية و الاقتصادية و تحديات مكافحة الإرهاب التي تواجهها و التي تستدعي تعاون كافة شركائها الدوليين و الإقليميين.¹

4- ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمين إرهابيين، وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين أحدهم يكفر الآخر سياسيا.²

5- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب، في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2013 مع جريدة «الوسط» الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض «الدول الصديقة» لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

6- وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على «جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد الية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لالية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة

¹ عبد القادر مساهل في زيارة إلى ليبيا هذا الأربعة لتجديد دعم الجزائر لجهود السلام هناك، 2016/04/19، نقلا عن:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160419/75141.html>

تاريخ التصفح: 2016/04/20. التوقيت: 21:00.

² المرجع نفسه.

تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات»¹.

وتسعى الجزائر من خلالها مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

• تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

• بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.²

• قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

• إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).

• تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل: ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبر دولة إفريقية مما يكلف ميزانية ضخمة.³

يمكن ان نلخص اهم مستويات التأثير بين السياسة الأمنية و السياسة الخارجية الجزائرية في ما يلي :

*اعتبار البعد الجيوستراتيجي للجزائر و عمقها في منطقة الساحل و المغرب العربي من بين اهم التحديات التي يجب وضعها في الحسبان لدى صانع القرار الجزائري على مستوى السياسة الخارجية و المتمثلة في تامين الحدود بالشراكة مع دول الجوار و من هنا نجد ان الدور الذي

¹ أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، نقلا عن:

<http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx> تاريخ التصفح:

2015/01/17. التوقيت: 20:00.

² زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4> تاريخ التصفح: 2014/12/14.

التوقيت: 13:45.

³ المرجع نفسه.

تلعبه الجزائر في حل المسألة الليبية يقوم على المخاوف الجزائرية الأمنية من تمدد التهديدات الأمنية على الجزائر مباشرة او عبر التهديدات الاتية من الساحل الافريقي .
*التركيز على مسببات اللااستقرار في دول المنطقة خاصة الساحل الافريقي من اجل القضاء على التهديدات الأمنية من جذورها فنجد ان صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعتمد على مقاربة تنموية في صياغة الأهداف المحددة لتحقيقها في السياسة الخارجية و هذا ما قامت به الجزائر عبر هندسة اتفاق السلام بمالي.

*من جهة أخرى يقوم صانع القرار الجزائري في تقديم الدعم اللوجستيكي لدول الجوار و التنسيق الأمني من خلال بعث حركية دبلوماسية في هذا الشق في اطار اما الاتحاد الافريقي و ما قمت به الجزائر من احتضان للمركز الافريقي لمحاربة الإرهاب او الافريبول و هذا يبين مدي تأثير العقيدة الأمنية و المحددات الأمنية في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر عملية بناء أي سياسة امنية في أي دولة إلى مجموعة من القواعد التي تضبط هذه السياسة وفق مجموعة من المتغيرات التي تعطي في النهاية محصلة لهذه السياسة الأمنية اين نجد عملية تأثير متبادل ما بين السياسة الأمنية و السياسة الخارجية لانهما متغيرين يعملان على التأثير في بعضهم البعض و هذا ما سنتطرق اليه من الناحية الداخلية و على راسها دور الجيش في عملية البناء و اليات التصدي لمواجهة الإرهاب و بالتالي تعتبر كمحدد أساسي في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

و لاعتبارات قانونية و سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية و ذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة امنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى ، و من هنا يتضح ان البعد الأمني سواء اكان في شكل عقيدة امنية او سياسة امنية يعتبر مستوى من مستويات السياسة الخارجية خاصة الجزائرية التي تعتبر دولة محورية في المنطقة بحكم الحدود المترامية مع دول الجوار و التهديدات التي تأتي من هذه الدول تضع في ذهنية صانع القرار ان عملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية لا بد ان تراعي البعد الأمني و هذا ما جعل الجزائر تتعرض إلى انتقادات حادة في مسألة التدخل في ليبيا او تونس عسكريا لكن العقيدة الأمنية الجزائرية تحتم على صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية احترام مبدأ عدم التدخل العسكري الخارجي كمبدأ تصاغ منه السياسة الخارجية و العكس أيضا ان السياسة الخارجية

الجزائرية من بين مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هذا يدفع بصناع القرار في السياسة الأمنية إلى عدم المشاركة في أي نشاط عسكري مهما كانت طبيعته .¹

¹ محمد السنوسي ، مرجع سابق

المبحث الثالث : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية كألية لحل الازمة المالية

مع بداية الازمة في مالي و سيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي دفع بالحكومة المالية إلى التحرك بهدف انقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل تزايد التهديدات منها سقوط الجمهورية و هذا ما جعل مالي تعرف تحولات داخلية و خارجية كالانقلاب العسكري و التدخل الفرنسي مما جعل الطرف الجزائري يتحرك من اجل إيجاد حلول لهذه المشاكل و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول : اسباب الازمة المالية

الأوضاع في مالي¹

تتميز مالي بعدة خصائص أهمها مشكلة الامن الإنساني بتفرعاته كنقص الغذاء والامية وانعدام حاجات الأساسية وغياب مشاركة إيجابية للأفراد والجماعات وفي هذا الصدد فإن مشكلة الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية والإدارية تتضمن سوء تدبير العلاقة بين البنيات القبلية وانماط البنية الاجتماعية حيث تعكس الولاء القبلي في غلاف حكومي حيث اغلبية السود وتحت البامبارا تبحث في إقامة دولة- امة مقارنة تقيدهم.

وتوجد أهم الجماعات الديمغرافية مثل المنديغ نسبة 40 % منهم 36 % من البامبارا حيث يتركزون في أهم المناطق البلاد.

ورغم التنوع الاثني إلا أن مالي لم تشهد نزاعات داخلية وذلك لمحدودية التوارق وكذا تمركزهم بعيدا عن الجنوب حتى طبيعة النزاع بين التوارق والحكومة هو نزاع سياسي مسلح وليس اثني عرقي مثل السودان او سيراليون حيث في مالي النزاع موجه نحو الحكومة لتغيير الوضع وليس ضد جماعات معينة.

رصدت العديد من التقارير الأممية أن مالي من بين النماذج الديمقراطية في افريقيا كتقرير الامم المتحدة عام 2004 في عهد الرئيس أمادو توماني توري الذي قاد الموجة الثالثة للديمقراطية حيث قادة الجنرال توري انقلابا عسكريا عام 1991 واشرف على تحول ديمقراطي في بلاده سلم السلطة عام 1992 للرئيس المنتخب الفا عمر كوناري ثم عاد بعد ذلك بعد انتهاء فترة كوناري ليفوز بالانتخابات رئيسا مدنيا عام 2002 ويعاد انتخابه. 2007²

¹Abdoulaye Tamboura, le conflit touareg et ses enjeux géopolitique au mali , paris : harmattan ; 2016 ; p 56

²كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 254

فمشكلة الازواد او الطوارق تعتبر من بين اهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الازمة المالية ففي سنة 1958 صوت الطوارق بالانضمام إلى مالي و النيجر حتى لا تقسم الصحراء و تصان حقوقهم في التعايش مع الافارقة و تحفظ عقيدتهم الإسلامية لكن ما ان استقلت مالي سنة 1963 حتى حدثت تحولات و تغييرات أدت إلى حركة الزواد للمطالبة بجملة من المطالب ثم تحولت بعد ذلك إلى حركات تمرد إلى غاية 2011 تاريخ انشاء الحركة الوطنية لتحرير الازواد¹.

الازواد هو إقليم يجمع الثلاث مناطق في شمال مالي و هي منطقة كيدال و تيبوكتو و منطقة قاو ، و الازواد تعني بلغة حسان الوادي المنبسط او الوادي الوفير و فيها قبائل عدة منها كنته و البرابيش العرب و الطوارق و تجكنت و السنغاي غير ان المكون الأساسي لمنطقة الازواد هم الطوارق و هم يمثلون 35 بالمئة من المجتمع الازوادي².

كما كانت صحراء الازواد تعرف بهذا الاسم منذ القديم و في عام 1325 م انضمت صحراء ازواد إلى مملكة مالي الإسلامية و احتفظت بحكم ذاتي و في عام 1433 م تخلت مملكة مالي الإسلامية على صحراء الازواد و في عام 1893 وصل الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة بعد احتلاله للجزائر حيث دخلت بعدها مالي ككل تحت الحكم الفرنسي بداية من عام 1893 م و في عام 1904 سميت بالسودان الفرنسي³.

مع قيام حركة الاستقلال ما بين 1957-1958 طلبت فرنسا من السلاطين ان يوافقوا على جعل منطقة ازواد محمية فرنسية إلى ان يتم تطير أهلها الا ان اهل ازواد رفضوا العرض الفرنسي لاعتقادهم ان ستهدف محاصرة الثورة الجزائرية كما كانوا يعتقدون ان التعايش مع البامبار وهي قبيلة من الزنوج تسلمت الحكم في مالي من الفرنسيين أمر ممكن و انهم جميعا مسلمون سيتعايشون معا.

¹ ابوازديّة جمال ، الساحل البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي ، مجلة المفكر ، العدد

9 ، د س ن ، جامعة بسكرة ، ص 539

² بن طالب عبد الكريم ، الظاهرة القبلية و ظهور الحركات الانفصالية و اثرها على امن الحدود الجزائرية ، بيروت : دار

الراوفد الثقافية ، 2018 ، ص 194

³ عايذة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 34

فهناك من يقول بان الحكومة المالية قامت عام 1962 بتسليم الابار و قتل قطعان المواشي عقوبة على تمرد التوارق في منطقة شمال مالي¹، و هذا يعتبر أسلوب اخر زاد من ثورات و تمر الازواد في الشمال خاصة ان هذا العمل يهدف إلى القضاء على مصدر حياة و عيش التوارق.

وفي عام 1983 عادت القبائل في إقليم الازواد للمطالبة بالاستقلال مجددا والتي قادها احمد ولد سيدي محمد ولد بدة. أحد أعيان قبائل البرابيش العربية "الأمين العام للحركة العربية الازوادية" واياذ أغ أغالي من القبائل التارقية والذي مثل حركة انصار الدين في الوقت الرفض تحت اسم " الحركة الشعبية لتحرير أزواد" لكنها انشقت القبائل العربية عام 1990 والتي أسست " الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد " بقيادة احمد ولد سيدي محمد لكن بعد ستة اشهر من التمرد وقع اياذ اغ اغالي اتفاقية في مدينة تمنراست بالجزائر مع الحكومة المالية.

عرفت منطقة الازواد ثورات عديدة ضد الحكومة المركزية يمكن ان نلخصها في ما يلي :²

أ- الثورة الأولى " ثورة كيدال " عام 1962 استمرت هذه الثورة لمدة سنتين إلى غاية 1964 و تسمى أيضا بثورة الفلاحة اين تعود أسبابها إلى الرئيس مالي " موديبو كيتا " الذي حاول ان يقيم الاشتراكية في البلاد فارسل الجيش لإحصاء المواشي في شمال البلاد فأذاع إشاعة حقن المواشي تجنباً لأمراضها و اخذ السكان المواشي إلى أماكن التجمعات و بدا بختها بختم الدولة اعلان عن انها أصبحت ملكا للدولة و عندم علم السكان بالخبر قاموا بثورتهم.

ب- ثورة الطوارق الثانية 1990-1996 : عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير ازواد حيث بدأت ثورتها في 1990 و انتهت 1996 حيث تم حل الحركة و سلمت أسلحتها و هاجر العديد من السكان إلى دول الجوار.³

بدأت الهجمات سجن عسكري للجيش المالي في الشمال و هنا تدخلت اطراف عديدة لوقف النشاط المسلح بالمنطقة حيث تدخل الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران و اجبر الحكومة المالية للجلوس على طاولة المفاوضات كما تدخلت الجزائر لدفع بطرفي النزاع إلى التحاور اين عقد اجتماع بمدينة تمنراست تم توقيع اتفاق بينهما عام 1991 انتهى هذا الاتفاق بإسقاط الرئيس المالي موسى تراوري من طرف الجيش المالي الذي الغي اتفاقية تمنراست و عادت المواجهات من جديد بين الطرفين ، و بعد الانتخابات

¹ فريدوم اونوها ، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة" ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 13 فيفري 2013 ، ص 3

² عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص ص 38-47

³Abdoulaye Tamboura ;op.cit. p 167

الرئاسية و التي فاز بها عمر كوناري و اصبح رئيسا للبلاد و كان اول قرار اتخذه انهاء الحرب مع التوارق و بالفعل تم توقيع على هذه المعاهدة اين اعطي للازواد حكم ذاتي مقابل التخلي على فكرة الاستقلال و انتهت اتفاقية السلام عام 1992 عرفت بشعلة السلام .

ب- ثورة الطوارق الثالثة 2006 : هذه الثورة قادها ضباط من الطوارق من الجيش المالي انشقوا عنه إلى جانب نخبة من المثقفين و السياسيين في المجتمع الازوادي اين اسسوا ما يعرف ب " التحالف الديمقراطي من اجل التغيير " نتيجة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة دفعهم إلى حمل السلاح و القيام بهجمات عسكرية ضد قواعد عسكرية في كيدال و لكن تدخلت الجزائر اين قامت بالوساطة انتهت بإنهاء الحرب و تنمية شمال مالي ¹.

وانتهت الحكومة المالية الحرب مع الحركات المسلحة بالتوقيع على اتفاقية سلام عرفت باسم " شعلة السلام" في مدينة تمبكتو سنة 1996 حيث سلموا أسلحتهم لكن عادت حركة التمرد ثانية ما بين 2005 و 2006 متهمين الحكومة المالية بالتمتكر للاتفاقيات السابقة حيث قاد التمرد " العقيد إبراهيم أغ باها نغا والعقيد حسن أغ فغاغا واحمد اغ بيبي والتي عرفت باسم التحالف الديمقراطي لـ 23 مالي من اجل التغيير في الشمال مالي وانتهى القتال بواسطة جزائرية وضغوط ليبية ، بعد انهاء الحرب غادر إبراهيم باها نغا ورجاله إلى ليبيا إلى غاية سقوط النظام الليبي عام 2011 أين عملوا في كتائب القذافي ضمن قوات المغاوير اين بلغ عددهم بالآلاف اين عادوا إلى أزواد بقيادة العقيد محمد أغ ناجم وانظم اليهم ضابط من الجيش المالي من بينهم أغ ناجم أين شكلوا النواة الأولى للحركة الوطنية لتحرير ازواد والتي استأنفت التمرد عام 2012 مع انتشار الفكر السلفي الجهادي.

ث- ثورة طوارق الرابعة 2012 : بدأت هذه الثورة بعد عودة المقاتلين إلى جانب معمر القذافي في ليبيا بعد سقوط نظامه حاملين معهم الأسلحة و انضموا إلى الحركة الوطنية لتحرير ازواد و في مارس 2012 حدث انقلاب عسكري أدى إلى الإطاحة بالرئيس امادو توماني توري بسبب تراجع الجيش المالي في شمال البلاد و حتى وسطها و أعلنت في 16 افريل 2012 استقلال البلاد لكن رفض هذا الإعلان دوليا و بدا بعدها التدخل الأجنبي و على راسها فرنسا ².

¹ عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 47

² مرجع نفسه ، ص 50

و يمكن ان نلخص أسباب الازمة في مالي كما يلي :

انتشر الفساد في البلاد بشكل غير مسبوق ما دفع بالكابتن امادو هايا سانوغو في الجيش المالي بقيام بإنقلاب عسكري على الرئيس توري وهذا ما حدث من قبل في عهد الرئيس موديبو كايتا (1960-1968) حيث قاد حربا ضد طوارق بوصفهم جزءا في المشكلة التي تعوق بناء مالي واسهمت حرب عام 1991 حدوث انقلاب من قبل امادو توماني على موسى تراوري ونفس عام 2012 أي انقلاب امادو هايا سانوغو على امادو توري على (1968-1991-2012).¹

وهذه الانقلابات تعتبر مؤشرا على عدم تماسك دولة مالي كما اعتبر غياب التنمية في منطقة الساحل إلى زيادة مثل هذه المشاكل خاصة وان مالي تصنف ضمن المراتب الأخيرة في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وهذا ما زاد حالة البلاد سوءا .

كما أن دور الجيش في مالي ضعيف لعدم قدرته على حماية المجالات الإقليمية له حيث لا يتعدى عدد افراده 7750 فردا مقارنة ب 14 مليون نسمة وهذا إلى جانب غياب الثروة مركزية التي يمكن ان توظفها كعنصر تثبيت استقرار أمني على عكس النيجر التي توزع اليورانيوم على طوارق الشمال مما أعطاهم وضع احسن في مالي.²

رغم ان الكثير كان يعتبر مالي تمثل الموجة الثالثة من الديمقراطية في افريقيا قبل عام 2012 خاصة انها كانت تحضر للانتخابات الرئاسية في افريل 2012 و تخلي الرئيس توري عن السلطة طوعيا³ و لكن تغيرت المجريات و تطورت رغم الخصائص التي ذكرناها سابق لحالة الفشل الدولاتي بمالي.

ونجد ان منطقة الساحل الافريقي تعكس بعدين اساسين من خلال حالة مالي وهي التنمية عبر الاستقرار والتنمية عبر استثمار سمات الساحل والصحراء اذ لا يمكن تحديد نوعية التنمية والتطوير من دون مؤشر نوعية الإنتاج الملائم الذي تضي عليه الجغرافيا صعوبة لا تقدر بأي حال. فنجد أن مقارنة التنمية عبر الاستقرار فهو يدفع تقدير الرعاة من خلال تشجيع رحل على الاستقرار في نطاقات تساعدهم في ممارسة نشاطات مثل الزراعة وهذا الاستقرار وهذا الاستقرار يخلق مشكلة مع ملاك الأراضي وهذا يدفعهم إلى تخلص أهم ما يملكون دون ان يجدوا بديلا مناسباً و الانتقال إلى غاو و تمبكتو وهذا يلزم توطيد بنى لازمة لاستقبال السكان .

¹Abdoulaye Tamboura , op.cit. , p 168

²كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 260

³فريديم اونوها ، مرجع سابق ، ص 2

اما المقاربة الثانية وهي التنمية عبر استثمار لسمات الساحل الصحراء هذا من خلال تطوير بعض النشاطات الاقتصادية الإنتاجية المحلية من خلال تطوير الواحات لخلق استقرار بشري فيه وهذا بتوفير 03 شروط أساسية: ¹

- الموارد المائية الكافية.

- الشروط المناخية بالإضافة إلى جودة التربة.

- توفر وسائل التقنية.

هذه من صعب توفرها في بيئة الساحل الافريقي لأسباب عديدة اهمها عدم الاهتمام بالجانب التنموي في هذه المنطقة غير أن الاطروحات التنموية اعتمدت على البديل وهو الطاقة من خلال تعميم الاستفادة بين دول التنمية والدول الأخرى المستهلكة للطاقة.

كما تتميز مالي بانها دولة حبيسة تقوم بتبادلها التجارية عبر دول الأطلسي و هذه الوضعية تزيد عبئ الدولة خاصة مع تواضع قدراتها الاستراتيجية و المالية، فمالي تتصل بخمس نقاط مهمة و هي موريتانيا و السينغال عبر سكة حديدية و عبر غينيا و ساحل العاج و كذا الجزائر عبر الطرق البرية و هذا يجعل مالي قطعة ضمن مجموعة غرب افريقيا مما يضع شمال مالي البعيد عن خليج غينيا .

بعد الاستقلال جمهورية مالي التي سيطر الجنوبيون على مقاليد الحكم فيها واجه الشمال " الازواد" اهمالا كبيرا حيث غابت المشاريع التنموية والتعليمية والصحية كما غيب أبناءه عن مراكز صنع القرار وهذا ما دفع بأهالي هذا الإقليم إلى التمرد في العديد من المرات واتسع النشاط غير القانوني كالرشوة والفساد وكذا النشاط العصابات المسلحة وتحويل الإقليم إلى مخابئ التخزين للأسلحة والمخدرات بل وصل الامر إلى هبوط طائرات شحن قادمة من أمريكا الجنوبية دون موافقة الحكومة المالية حيث هبطت طائرة شحن بوينغ 727 في أكتوبر 2009 في منطقة تاركنت على بعد 200 كم شمال مدينة غاو حيث تبين انها قادمة من فنزويلا حاملة 10 أطنان من الكوكايين والتي أحرقت بعدها مباشرة عمدا . و يعتبر إقليم من بين اهم الإقليم التي يمر عبرها الممرات إلى شمال افريقيا ثم إلى اوربا بالإضافة إلى تهريب السلاح والسجائر والمواد الغذائية بالإضافة إلى انتشار الجماعات الإرهابية حيث توجد السيارات رباعية الدفع مركونة في مدينتي غاو وتميكتو مستعدة للتهريب على السلطات المالية.

¹ فريدم اونوها، مرجع سابق ، ص 262

النشاط الإرهابي في إقليم - الأزواد -

فالجماعات الإرهابية استطاعت تركيز على نشاط خطف الرهائن و العمل على تهريب المخدرات و الذي اصبح يدر أرباح تجاوزت 100 مليون دولار في السنة في ظل تزايد الفقر و الجفاف في المنطقة الذي اثر على المستوى المعيشي للسكان.¹

كما عمد بلمختار على ربط علاقات عند ابرام صفقات معهم لتوفير السلاح والدواء وتوفير الأخبار بالإضافة إلى أنه اعتمد على توزيع المساعدات على السكان المحليين لكسب تأييدهم بحكم الامية والجهل والفقر هذا إلى جانب عدم وجود وحدة داخل الجيش المالي الذي دخل في صراع لانتمائهم الفعلية -عرب-توارق و استقر بلمختار في منطقة الازواد عام 2005 .

قام بلمختار بتنفيذ هجوم في جوان 2005 على مركز عسكري للجيش الموريتاني قتل فيه 17 عسكريا واستولوا على الأسلحة والسيارات وتوالت العمليات العسكرية ضد موريتانيا منها اختطاف وقتل السياح إلا أن الجيش الموريتاني قام بعمليات عسكرية من خلال توغله داخل الأراضي المالية عام 2011 أين قام بطرد عناصر التنظيم من غاية و أفادوا ضرب الحدود الموريتانية - المالية²

كما قام بلمختار بربط علاقات مع جماعة بوكو حرام في نيجيريا حيث كان يشرف على عمليات اختطاف الرهائن الغربيين في نيجيريا كما حدث مع الرهنيتين البريطاني كريستوف ما كمانوس الإيطالي فرانكو لامولينارا في 2011/05/12 وهذا يدل على نفوذه في منطقة الساحل الافريقي وبدأ يتزايد عدد المنظمين لهذا التنظيم حيث بلغ اواخر عام 2010 حيث تشكل من أبناء الازواد والموريتانيون والجزائريون.

فيعد انهيار الدولة في مالي بعد سقوط قاعدة " امشش " العسكرية قرب مدينة تسالين في الازواد يوم 2012/03/10 بيد جماعة أنصار الدين بداية انهيار الجيش المالي ثم جاء الانقلاب العسكري الذي قادة النقيب أمادو سونغو ضد الرئيس امادو توماني في 2012/03/21 ليوجه ضربة لمعنويات الجيش المالي المنهارة هنا شكل كل جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد بغرب افريقيا غرفه عمليات مشتركة لرسم خطط السيطرة على كبرى مدن مالي أين هاجموا مدينة كيدال في شمال مالي وسيطروا عليها.³

¹فريدم اونوها، مرجع سابق ، ص 4

²محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 55

³المرجع نفسه ، ص 123

كما قامت القوات المشتركة للجماعات الإرهابية في 31 مارس 2012 بالهجوم على مدينة غاوا عاصمة إقليم ازواد وسيطروا عليها دون مقاومة كبيرة من الجيش المالي اين قاموا في 05 افريل 2013 بهجوم على القنصلية الجزائرية بمدينة غاوا والتي كانت تحرسها قوات من الحركة الوطنية لتحرير أزواد أين اختطفوا القنصل الجزائري وستة من الدبلوماسيين و رفعوا علم جماعة التوحيد والجهاد على مبنى القنصلية .

بعد انسحاب القوات المالية من مدينة تمبكتو بدأت عمليات النهب والسلب والتخريب إلى ان دخلت سرية الفرقان التابعة للقاعدة للقاعدة أفريل 2012 حيث سيطروا على المدينة دون قتال.

ونجد أن عملية السيطرة على المدن الثلاث في إقليم ازواد يوضع مدى التنسيق والتنظيم الذي جمع التنظيمات الإرهابية الثلاث وبتالي أصبح إياد أغ عالي سيدا على المنطقة.

هذا الوضع دفع بالحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الدخول في اتفاق مع أنصار الدين في أواخر ماي عام 2012 من خلال تشكيل جهة واحد مع تشكيل مجلس ثوري لتسيير فترة انتقالية وتطبيق الشريعة الإسلامية لكن قيادات الحركة الازوادية خارج الإقليم سارعت إلى رفضه وتعثر الاتفاق بعد 24 ساعة من ابرامه.¹

بعد هذه السيطرة دخلت جماعة انصار الدين في طرح حوار سياسي داخلي ومع دول الجوار " الجزائر" بوركينا فاسو" حيث كلفت الرئيس البوركينابي بليز كومباري بالتفاوض مع ممثلي انصار الدين على امل اقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و القبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية و كان هناك وفد اخر من انصار الدين في الجزائر للتفاوض على نفس السياق²

و في 12 أكتوبر اصدر مجلس الامن القرار 2071 و الذي يفوض مجموعة الايكواس و الاتحاد الافريقي وضع خطة للتدخل العسكري في مالي ، الا انها في الوقت نفسه كانت تتقدم نحو الجنوب حيث قام في 10 جانفي 2013 بشن حملة عسكرية على مدينة كونا وسيطروا عليها بالإضافة إلى منطقة جبالي هذا ما حرك الحكومة المالية مع السلطات الفرنسية إلى التدخل سريعا في مالي عسكريا .³

و يمكن ان نلخص أسباب الازمة في مالي :⁴

¹محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 127

²فريدوم اونوها، مرجع سابق ، ص 7

³Robin Edward Poulton, a peace of Timbuktu, new York : unidir press, 1998,p 6

⁴Anton bebler , military rule in Africa , new York : Praeger publishers, 2014 ; p98

- الهجومات التي قادها التوارق في شمال مالي مارس 2012
 - ضعف الجيش المالي وعدم سيطرته على الأراضي.
 - انتشار الجماعات المسلحة الجهادية.
 - الانقلاب العسكري بقيادة أمادو سانجو ضد حكومة الرئيس أمادو توماني توري.
 - تنازل المجلس العسكري عن السلطة وتسليمها إلى حكومة مدينة في 12 افريل 2012.
- و هنا بدا يتشكل الخطر الحقيقي مع تقدم الحركات الجهادية و الإرهابية على جنوب مالي و بتالي يمثل انهيار تام لدولة و ما يمثله افغنة جديدة للمنطقة مما دفع بالقوى الكبرى على راسهم فرنسا إلى التدخل لوقف تقدم الجماعات الإرهابية نحو الجنوب.



وثيقة رقم 03 : خريطة لإقليم الازواد بشمال مالي

المصدر الجزيرة نت www.aljazeera.net

المطلب الثاني : فعالية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتجاه الازمة المالية

قامت المقاربة الجزائرية على بعدين اساسين احدهما سياسي في اطار حل النزاعات الدولية بطرق دبلوماسية و الثاني امني في طار محاربة الإرهاب و مواجهة التهديدات الأمنية و يمكن ان نستشف ذلك بشكل واضح من خلال ازمة مالي .

تقوم المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المتغيرات تحكم هذه الاستراتيجية خاصة و أن السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي كانت تقوم على مراعاة خصوصية المنطقة و كذا وفق المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

فالتدخل الفرنسي في مالي حسب العديد من الخبراء كان احاديا و جاء وفق معطيات فرنسية فقط لم تأخذ بعين الاعتبار الحثيات المحيطة بالظروف الكلية في مالي فحسب الكاتب الكسندر مزيانف و الذي اعتبر عملية التدخل عبارة عن استعمار افريقيا بوسائل مختلفة و لكن بنتيجة واحدة خاصة البحث عن الموارد الطاقوية و السيطرة عليها¹.
الازمة المالية وفق اللوائح الأممية :

اللائحة رقم 2071² حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي و الجزائر اعتبرت إيجابية كونها تشمل المقاربات المطروحة و تتضمن كثير من العناصر التي ارتكزت عليها المقاربة الجزائرية ، حيث اكدت اللائحة على عناصر التسوية السياسية إلى جانب الاعداد للتدخل العسكري كما اشترطت على الجماعات المتمردة قطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية.
اللائحة رقم 2085³ و تتضمن تحديد اجل قدره سنة لتنفيذ العمل العسكري إلى جانب استمرار تشجيع مساعي التسوية السياسية بين الفرقاء الماليين.

في 25 افريل 2013 أنشئت البعثة الأممية لمالي مینوسما MINUSMA من طرف الأمم المتحدة مكونة من 2100 فرد من القبعات الزرقاء لحفظ الامن و السلم في مالي خاصة محور غاو-انفيس - كيدال⁴.

بعد امضاء اتفاقية السلام بين الفصائل الازوادية و الحكومة المالية بالجزائر في 15 ماي 2015 و الذي صودق عليه في 22 و 23 جويلية 2015 بالجزائر العاصمة اين نصت هذه الاتفاقية على جملة من المواد و أهمها تخلي حركة الازواد عن مطلب الاستقلال عن الحكومة المركزية في باماكو ، إلى جانب ادماج الهوية الازوادية في المجتمع المالي ككل ، كما نصت المادة 16 من هذه الاتفاقية على دمج و توظيف المواطنين من حركة الازواد في التوظيف العمومي و تنمية المناطق المحلية خاصة في الشمال⁵.

¹ غضبان مبروك ، التدخل العسكري في مالي و مدى شرعيته ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 11 ، جوان 2014 ، ص 67 ،

² ساحل مخلوف ، مرجع سابق ، ص 6

³ مرجع نفسه ، ص 6

⁴ Mohamed saleh benteboula ; la diplomatie algérienne a deux têtes ; Alger : dar el oumma ; 2017; p 14

⁵ibid ;p94

تعد مشكلة مالي بالنسبة للجزائر من ضمن مشكلات الامر الواقع فبرغم من تمسكها بالحل السلمي لا انها استجابت لواقع القرار الفرنسي و هذا من خلال عملية تقننورين و تنسيق العمل مع فرنسا و قيادة الافريكوم بعد ذلك ، و على مستوى اخر فتح المغرب مجاله الجوي للطيران الفرنسي و اياض التنسيق الاماراتي الفرنسي في المنطقة على عكس قطر و مصر اللاتان رفضتا العملية في مالي و اسهام البحرين بمبلغ 10 ملايين دولار في اطار قرار الأمم المتحدة المتعلق بإنشاء صندوق ائتماني لمالي " 2012/2071 .

فمنطقة الساحل الإفريقي عرفت مشاكل عديدة و اهتزازات على مر العقود الماضية و هذا بسبب جملة من المتغيرات و الأسباب المنتجة لعدم الاستقرار و هشاشة المنطقة مما جعل الجزائر تتبنى سياسة خارجية تراعي هذه الأبعاد و هي ليست وليدة هذه المرحلة بل امتدت على مدار سنوات عديدة خاصة مع بداية مشكلة التوارق في شمال مالي و كذا في النيجر حيث قامت الجزائر بتسوية المشكل بين الحكومة المالية و حركة الأزواد في التسعينات من القرن الماضي أين تم عقد قمة جمعت الحكومة المالية و جماعات التوارق في جانتي بولاية اليزي في 8-9 سبتمبر 1990 و ضمت كل من الجزائر و النيجر و مالي و ليبيا حيث هدفت إلى استقرار المنطقة و تنمية المناطق الحدودية، و أهم نقطة توصلوا إليها هي عدم استخدام القوة لحل المشكل التارقي و كل النقاط السابقة قوبلت بالرضا و القبول¹ ، و هنا نجد أن الجزائر اعتمدت على اختيار مدينة جانتي و من بعدها مدينة تمنراست التي عرفت بهذه الاتفاقية أي اتفاقية تمنراست 1991 بهدف إطلاع أعيان التوارق في الجنوب الجزائري و كذا في شمال مالي على كل التطورات الموجودة بهذا الملف.

و تواصلت بعد هذه الاتفاقية سلسلة من المفاوضات كلما تأزم الوضع بين طرفي النزاع منها اتفاقية باماكو 1992 و بعدها اتفاقية الجزائر 2006 بطلب رسمي من الحكومة المالية،² و كانت كل مرة تلمي الجزائر الدعوة و تدعو الأطراف لمناقشة الوضع، في مقابل ذلك نجد أن التدخل الجزائري في تسوية النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي عرفت تحولا بعد ما يعرف بالربيع العربي و خاصة التحولات السياسية في ليبيا، حيث أثر انهيار النظام السياسي الليبي على منطقة الساحل الإفريقي، إذ تقاطعت العديد من المتغيرات تتجاوز البعد الإقليمي للجزائر من خلال تزايد التدخل الأجنبي الإقليمي و الدولي، و

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 120

² المرجع نفسه ، ص 121

حتى في منطقة الساحل من حيث التحول في تمدد الجماعات الإرهابية في وقت سقوط النظام السياسي المالي بعد الانقلاب العسكري .

ويمكن أن نلخص أهم خصائص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بعد الانقلاب العسكري في مالي في مايلي¹ :

- تتميز الجزائر بقدرتها العالية على معرفة ديناميكية الصراع في مالي خاصة من خلال الشخصيات النافذة في حركة الأزواد و من بينها الأغا غالي.
- اعتمدت الجزائر في بداية التوتر في المنطقة جانفي 2012 على مقاربة " انتظار و ترقب " مع الالتزام بالحذر بهدف حماية أهدافها الاستراتيجية .
- قامت الجزائر بسحب خبرائها العسكريين و التوقف عن الإمداد بالأسلحة للحكومة المالية في مارس 2012 مبررة موقفها بأنها ضد استخدامها باتجاه حركة الأزواد و الهدف الأساسي منها هو الجماعات الإرهابية .

و الملاحظ بعد هذه الفترة تزايد التدخل الفرنسي بالدرجة الأولى في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة من بينها أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ استراتيجية لفرنسا، و كذا مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في مناطقها التقليدية مما جعلها تسارع في عمليات تحركها في هذه المناطق أين بدأت تطرح المقاربة الخاصة بها و القائمة على الية التدخل العسكري للحد من تمدد الجماعات الإرهابية خاصة في الشمال المالي أين بدأت تقترب من العاصمة المالية باماكو خاصة مع إصدار مجلس الأمن قرار 2085 في 20 ديسمبر يسمح بتشكيل قوة من 3 آلاف جندي لمحاربة الجماعات الإرهابية بعد سقوط النظام المالي في مارس 2011²، لكن الجزائر تحفظت في البداية حول مسألة التدخل العسكري خاصة و أن فرنسا خلقت حلفا في المنطقة يتكون من المغرب و مجموعة الايكواس، تعمل على خلق قوة عسكرية لضرب الجماعات الإرهابية و لكن تحفظ الجزائر كان مبنيا على عدم الخط ما بين حركة الأزواد و الجماعات الإرهابية لأن حركة الأزواد تربطها اتفاقيات مع الحكومة المالية و لهذا تحفظت الجزائر في البداية، لكنها تراجعت مع الشرط الذي وضعته و هو عدم ضرب حركة الأزواد ، و رغم هذا فالجزائر لم تشارك بأي قوة عسكرية في إطار مبادئها الراسخة في سياستها الخارجية ، و بالنسبة للحالة المالية فالجزائر لا تريد أن تستنسخ التجربة الباكستانية أين تدخلت باكستان في ضرب حركة طالبان

¹ عبد القوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 15

² كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 142

بأفغانستان، مما سبب لها مشاكل داخلية أدت إلى إسقاط نظامها و دخولها في متاهات و عدم الاستقرار السياسي في الداخل¹.

و هذا ما تريد الجزائر تجنبه بل و تحملت الجزائر تبعات هذا التدخل من خلال فتح مخيمات للاجئين الماليين و تقديم مساعدات مالية للاجئين و حتى دول الجوار كالنيجر و موريطانيا لمساعدة المهاجرين و اللاجئين، وقد عملت الجزائر على تجديد دعمها للأطراف المتنازعة لأجل إيجاد حلول نهائية و دائمة لمنطقة الساحل و خاصة مالي، حيث تحولت مواقف دول الساحل الإفريقي في دعم الجزائر للجهود الرامية لدعم السلم المالي و هذا ما تؤكد في لائحة مجلس الأمن 2100 التي تدعم الأمن في مالي مع الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي.

و بعدها انطلقت مفاوضات بين الأطراف المتنازعة في 22 أبريل 2014 و بدعم مجلس الأمن و الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في الجزائر، حيث توجت باتفاقية وقف الاقتتال بين الأطراف و الالتزام بالجهود السلمية و اعتبرت الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية و العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت اشراف الجزائر و يشارك في هذه الجولة من الحوار المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروفة بالايكواس و الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي و منظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوروبي إلى جانب بوركينا فاسو و نيجيريا² و التي انتهت بابرام اتفاق وقف الاطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014 الموقع بالجزائر في 24 جويلية 2014 و هذه الجولة مهدت إلى ابرام الاتفاق النهائي و الذي تم التوقيع عليه يوم 5 جوان 2015 بالجزائر العاصمة أو ما عرف بأرضية الجزائر تشمل الترتيبات الأمنية و التنموية مما أعطى بعدا آخر للسياسة الخارجية الجزائرية.

و لم تكتفي الجزائر بمسألة دعم الأطراف المتنازعة في مالي إلى ابرام اتفاق السلام في الجزائر بل تبنت استراتيجية المتابعة و التقييم لهذا الاتفاق و كذا عقد اجتماعات دورية بين الجزائر و مالي في اطار اللقاءات الثنائية حيث أجرى وزير الخارجية الأسبق رمضان لعمامرة زيارة إلى باماكو عاصمة مالي في

كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 143

² الحوار المالي الشامل الجولة الثالثة من الحوار تنطلق بالجزائر ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية

www.mae.gov.dz/news-article/2692 بتاريخ 2017/08/16 على 9.30

الذكري الاولي لاتفاق السلام المبرم بالجزائر في 2016/06/21 حيث صرح من بماكو بان الظروف تؤكد على عودة البلاد إلى حالتها الطبيعية¹.

بل اكثر من ذلك اعتبرت الجزائر اتفاق السلام المبرم في الجزائر بين الأطراف المالية اهم انجاز للدبلوماسية الجزائرية اين صرح وزير الخارجية الجزائرية رمضان لعمامرة خلال القمة الجزائرية المالية 2016 " انها الفريدة التي شهدتها التجربة الدبلوماسية الجزائرية " و يتعلق الامر على حد قوله بتجربة تمت المبادرة بها منذ ان طلب الرئيس المالي من الرئيس الجزائري مباشرة هذا الحوار من اجل السلام و المصالحة في مالي².

و لا يمكن ان تنجح المبادرة الجزائرية و دبلوماسيتها دون توفر جملة من الشروط تعزز الدور الجزائري في حل القضية المالية و الامن و السلم في منطقة الساحل بشكل عام :

- فحسب الجزائر ان عملية السلام في الساحل الافريقي لا بد ان يكون مدعوما بمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة فلا استقرار في المنطقة و في مالي دون محاربة جذور الإرهاب و التطرف الذي يغذي الصراع في المنطقة.

- دعمت الجزائر التوجه إلى انشاء قوة افريقية تعمل على الحفاظ على الامن و السلم في افريقيا و هذا ما تضمنه البيان النهائي الموقع عقب اختتام اشغال اللجنة التي ترأسها مناصفة وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي السابق رمضان لعمامرة و نظيره المالي عبدو الله ديوب " تمسك الطرفين بتطبيق قرار رؤساء دول و حكومات الاتحاد الافريقي وضع قوة افريقية لمكافحة الإرهاب في الساحل"³

- و هذا توجه جديد للسياسة الخارجية الجزائرية على ضرورة تبني القوة المشتركة من اجل الحفاظ على السلام خارج التدخلات الأجنبية.

- مشاركة الأمم المتحدة في مسارات السلام و التنمية في افريقيا و الساحل الافريقي لان الجزائر ترى ضرورة الدعم الدولي لاتفاق السلام من خلال الأطر الدولية التي تكون في الغالب هي الضامن لتنفيذ القرار الخاص باتفاق السلام و المصالحة بمالي، و عملت الجزائر على تنظيم ملتقي " مبادرات

¹ تنفيذ اتفاق السلام في مالي بوادر امل ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية -www.mae.gov.dz/news/article4123 بتاريخ 2017/07/14 على الساعة 14.30

²مرجع نفسه.

³ الجزائر مالي تكثيف التعاون في مجال محاربة اللامن و الإرهاب و الاجرام ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية

www.mae.gov.dz/news-article/4125 بتاريخ 2017/07/19 على 19.00

التنمية للاتحاد الافريقي في الساحل و افاق تفعيل اتفاق السلم و المصالحة في مالي " ¹ هذا الملتي الذي نظّمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الاتحاد الافريقي في 2015/12/03 اين اكد هذا الملتي على أهمية دور الجزائر المحوري في دعم الامن و السلم في مالي و الساحل من خلال دعم المشاريع التنموية و الاقتصادية من جهة و تدعيم مكانة الجزائر من جهة أخرى حيث تتراس لجنة متابعة تنفيذ اتفاق المصالحة و السلم في مالي .

و تركز الجزائر في المقام الأول على ضرورة تبني المقاربة التنموية في شمال المالي لتحقيق الامن و الاستقرار في الساحل الافريقي لان الاستقرار لا يكون فقط بالسلح بل من خلال إحساس المواطن المالي بتحسن وضعه الاقتصادي و الاجتماعي .

¹ ملتي التنمية في الساحل و مالي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية
www.mae.gov.dz/news_article4114 بتاريخ 20.15 2017/07/19

خلاصة الفصل:

يتضح لنا مما سبق ان التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي و في الفضاء الجيو استراتيجي له الأثر الكبير في رسم سياسة امنية جزائرية اتجاه التهديدات الأمنية المنتشرة في هذا الفضاء الحيوي الذي يحيط بالجزائر خاصة منطقة الساحل الافريقي .

كما ان العقيدة الأمنية الجزائرية و السياسة الأمنية الجزائرية تبلورت منذ فترة الثورة الجزائرية إلى غاية مرحلة التسعينات اين عانت الجزائر من الإرهاب و ما خلفه من اثار على البلاد بحيث اصبح الجزائر لها تقاليد في محاربة الإرهاب في الداخل و الخارج و هذه السياسة انعكست أيضا على القرار الخارجي الجزائري اتجاه القضايا الإقليمية التي تحيط بالبلاد.

و نجد ان الجزائر تركز في الأساس على البعد الدبلوماسي التنموي في حل الازمات من جهة و رسم استراتيجية بعيدة لتحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي في المنطقة و تحاول ان تجد حلول لهذه التهديدات و المخاطر التي تحيط بالجزائر .

و تجربة مالي خير دليل على ان المقاربة الجزائرية اثبتت صحتها خاصة في ظل المقاربات الفرنسية لحل مثل هذه الازمات فالجزائر تعتمد على الحل سلمي إلى جانب تقوية القدرات العسكرية لمحاربة أي تهديد يواجهها في المنطقة.

الفصل الخامس:

تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على ضوء
التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة

تعتبر السياسة الخارجية لأي بلد هي نتاج محصلة التفاعلات الداخلية و الخارجية بهدف حماية المصالح و تحقيق الأهداف ، و بطبيعة الحال فان منطقة الساحل الافريقي تعرف تنافسا دوليا و إقليميا بهدف الهيمنة و التغلغل في هذه المنطقة بحيث رسمت القوى الكبرى خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية مقاربات لخدم مصالحهما في هذه المنطقة ، دون اغفال المنظمات الإقليمية في القارة التي تلعب دورا مكملا لدور الدول الكبرى بحكم الترابط المتعدد بينهما .

و لهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية تجد نفسها في مواجهة هذه الاستراتيجيات و السياسات التي تنتهجها هذه الدول و المنظمات في سياق تنافسي يحتم على الجزائر تبني مقاربات و سياسة الخارجية ذات فعالية لمواجهةها ، و هنا تطرح الإشكالية أي مستقبل للسياسة الخارجية الجزائرية على ضوء هذا التنافس ؟ بمعنى هل ستتجه الجزائر مقاربات جديدة ام انها ستبقي على نفس المبادئ و الاستراتيجيات التقليدية في سياستها الخارجية و هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل .

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية و التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية بالنسبة لفرنسا فهذه المنطقة تقوم على ابعاد حيوية خاصة مع تواجد اهم مناجم اليورانيوم في النيجر الذي يعتبر منطقة استراتيجية بالنسبة لفرنسا هذا إلى جانب اعتبار هذه المنطقة عمقا استراتيجيا بالنسبة لفرنسا و احد الفضاءات الاستعمارية القديمة و بتالي فهي تعتمد على مقاربات لإبقاء تواجدها في المنطقة باي حال ممكن.

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة لفرنسا

تعتبر افريقيا جنوب الصحراء و الساحل من بين افقر الدول في العالم و في هذا الصدد صرح ليستر ثرو صاحب كتاب " الصراع على القمة " و حامل جائزة نوبل للاقتصاد عام 1994 عن الوضع الاقتصادي لافريقيا جنوب الصحراء ما يلي " افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تمثل سلة العالم الاقتصادية فاذا ما وهبك الله إياها و جعلك الله قيما اقتصاديا عليها فان الخطوة الذكية الوحيدة امامك هي ان تعيدها اليك ، ان الحدود في غير موضعها الذي يسمح بتقليل العدوات الاثنية كما ان الثورة الخضراء لا تزال بعيدة المنال عن الواقع الافريقي اصف إلى ذلك فان الحكومات الكفؤة لا وجود لها و على صعيد اخر فان مستويات التعليم و المهارات تقف عند ادنى حد و الديون ..."¹

من خلال هذا القول لأكبر اقتصادي عالمي يوضح اهم أسباب تخلف دول الساحل الافريقي لخصها في ضعف التنمية الاقتصادية التي تركز على عدم استغلال الأمثل للقدرات و فشل الحكومات التي تفتقد إلى الرؤية الواضحة و الاستراتيجية في ظل التكيف مع المعطيات الحالية لبناء اقتصاديات خضراء مستدامة و الاستثمار في الراس مال البشري من خلال التعليم و التدريب خاصة ان هذه المنطقة رغم انها صحراء الا انها منطقة غنية بالموارد البشرية و الطبيعية .

بالنسبة للاهتمامات الدولية والإقليمية لهذه المنطقة يمكن تلخيصها كما يلي :²

اهتمام بتعميق الروابط الإفريقية في غرب القارة وخاصة الروابط الاقتصادية وذلك بإحداث المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

- انضمام بعض الدول بتأدية أدوار حيوية في السياسات الإقليمية نظر لأهمية سلامتها سواء من حيث قواتها أو أسلحتها أو مساحتها مثل نيجريا والجزائر وليبيا بينما ينهج المغرب لسياسة افريقية مستجدة

¹ منير محمودي ، مرجع سابق ، ص 60

² كزيم مصلوح ، مرجع نفسه ، ص ص 40 - 41

- بعض الشيء وترتكز على تنوع شبكة علاقاته الاقتصادية والتجارية وتوسيعها في غرب إفريقيا خصوصا والاستفادة من بعض روابط الثقافية والتاريخية
- أما من الناحية الدولية فقط ارتبط الانجذاب الدولي إلى منطقة بسمات جديدة رافقه الحسابات الكثيرة للدول الكبرى منذ العقد الأخيرة في القرن 20:
- الاهتمام بدول محورية الجزائر ونيجيريا فهذه الدول تساعد على تعويض بعض الحلفاء من الصنف ذاته ليس في إفريقيا فحسب ولكن في مناطق أخرى من العالم أيضا بالنظر إلى مواردها وموقعها الجغرافي .
 - الاهتمام مجموعة المنطقة في ظل حسابات جيو سياسية عامة مثل كونها الأقرب إلى أوروبا واعتبارها مجالا أساسيا للأمريكيين لاستباق انفراد بعض القوى الأخرى كالصين.
- تتميز منطقة الساحل الإفريقي بأهمية استراتيجية خاصة للدول الكبرى وليس كلها فالأهمية الكبرى ترتكز على فرنسا على اعتبارات تاريخية واستعمارية وكذا أميركية في إطار التحولات الجديدة ما بعد إحداث 11 سبتمبر 2001.

فرنسا تنظر لإفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا على أنها امتداد حيوي لمصالح فرنسا بل تمثل العمود الأساسي للقوة الدولية الفرنسية ولهذا الاعتبار عديدة أهمها الاستعمار والنفوذ الفرنسي برغم مدن هذا الدور عرف تراجعاً بعد نهاية الحرب الباردة مقابل الدور الصيني والأمريكي وهذا ما يؤكد الطرح الرسمي الفرنسي عندما صرح الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا مثيران في القمة الفرنسية الإفريقية 1 نوفمبر 1994 بفرنسا ،حيث أكد بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ يتم في القرن الحادي والعشرين فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنا ومنطقة نفوذها التاريخية لذا فمن الصعب تحتل قيام رئيسي أو حكومة فرنسية أيما كانت توجهاتها التخلي عن إفريقيا¹

جاء في تقرير الاستخبارات الفرنسية في التسعينات من القرن الماضي حول الإرهاب ما يلي " ستكون هناك دول معينة من الجنوب تستخدم الإرهاب بفعالية أكثر و بمزيد من التأثير على انه آلة حرب عسكرية و سياسية و هذه الدول هي : ليبيا و سوريا ، ايران و العراق و هؤلاء الدول هم

¹جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الإفريقي ، عمان: حامد

المساندون الاساسيون لهذا النوع من الحرب ، ان الحملات الصليبية القديمة كانت اعمال غزو لأجل الغرب و ستكون الحملات الصليبية القادمة اعمال دفاع عن الغرب ..."¹

قامت فرنسا بتطبيق نظرية الامتصاص و الاستيعاب عن طريق فرض الثقافة الفرنسية في المناطق و الدول الافريقية من اجل جعل الافارقة يفكرون مثل الفرنسيين و الاعتماد على الحكم المباشر للإدارة الفرنسية في الدول الافريقية ، و لهذا كانت تسمى الدول الايكواس الان ب افريقيا الغربية الفرنسية و التي تضم مالي غينيا ، ساحل العاج ، كوت ديفوار ، النيجر ، موريتانيا و سينغال .²

ويمكن أن نلخص الأهمية الاستراتيجية عموما لمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا وإفريقيا عموما من المنظور الفرنسي لأن الأهمية الاستراتيجية تختلف من دولة إلى أخرى ولهذا سنركز على الإقليمية الاستراتيجية تختلف من دولة إلى أخرى ولهذا سنركز على الأهمية الإقليمية و الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا.

ويمكن أن نقدم تصورا اخر لأهمية هذه المنطقة وإعادة تقويم الساحل والصحراء كما يلي:

- أصبحت منطقة الساحل قلب يتجدد لإفريقيا ومركز للحدود البحرية العالمية من الشرق والغرب والشمال .
- لا يبدو أن الإرهاب في الساحل والصحراء سيظل محددًا ديناميكيا في التحليل الجيو استراتيجي والدبلوماسي في المنطقة إذ كثير ما تقل أهميته مقارنة بعناصر أخر أكثر ديناميكية لنزاعات حول أقسام المجال في الصحراء
- ترى الدول الكبرى أن منطقة الساحل الإفريقية مقسمة على النحو التالي³ :
- أولا ، الجزائر-نيجيريا-مصر وتسمى بالدول الصحراوية الإفريقية المحورية
- ثانيا ، المغرب-ليبيا والسودان هذه الدول لها قدرات مهمة لكنها تعاني مشكلات في نواحي أخرى
- ثالثا: الصحراوية الساحلية الثانوية وحي موريتانيا-مالي والنيجر وتشاد لكن يمكن أن تعيد ترتيب هذه لتصنيف حسب التحولات الحالية فمصر ونيجيريا ليست لها اهتمامات كبيرة كمنطقة الساحل الإفريقي ويمكن أن نضع النيجر ومالي ضمنا الدول الساحلية الصحراوية المحورية لأهمية الدول لدى العينة مع

¹ كونت دي مارينشز ، دافيد اندلمان ، الحرب العالمية الرابعة : دبلوماسية و التجسس في عمر الإرهاب ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993 ، ص 40

² عبدالله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، القاهرة : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1997 ، ص 237

³ كريم مصلوح ، مرجع سابق، ص52

الدول الجمهورية من خلال عنصرين وهما تكثيف التعاون ويمتن الروابط مع الدول الحورية خاصة الجزائر وألمانيا عبر توحيد سياسات المنطقة المرتبطة بالمسائل المشتركة لهجرة والثروات .

أ/البعد الحيوبي لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

منطقة الساحل الإفريقي تمثل 30% من مساحة إفريقيا فكل دول الساحل الإفريقي هي دول مستعمرة لفرنسا باستثناء السودان بل لا تزال فيها قواعد عسكرية كتشاد ومالي وسنغال وبتالي هذه المناطق تعتبر تابعة لفرنسا ضمن دوائر السياسة الخارجية الفرنسية ولهذا كانت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا على أنها شريك لا تابع للدول الأوروبية كما صرح الرئيس كلينتون سابقا.¹

كما تعتبر فرنسا منطقة الساحل الإفريقي و ليبيا منطقة رمادية² zone grise و التي اعلنها وزير الدفاع الفرنسي جون ايفاس دريان في العاصمة التشادية نجامينا في 1 جانفي 2014 اين اعتبرت هذه المناطق مناطق ليس للدول تأثير عليها و لا سلطة إلى جانب الفشل و الهشاشة الموجودة بها و لهذا اعتبرت فرنسا مناطق يجب ان تعود فيها الدولة و القانون و الا تصبح مناطق تهديد للعالم.³

اما الأهمية الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي تمثل سوقا حقيقيا لفرنسا عل اعتبار أن هذه الدول ضعيفة اقتصاديا ولا تملك القدرة على تغطية الحاجيات الداخلية لأسواقها مما يجعلها سوقا أساسيا للاقتصاد الفرنسي حيث تبلغ صادرات فرنسا سنويا 13.5 مليار دولار سنويا بالإضافة للاستثمارات الكبيرة في السنغال مجال الاتصالات والنقل والطاقة في النيجر ومالي وهذه السياسة ما هي إلا تطبيق لمشروع وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1997 والمعروف باسم "مشروع إفريقيا".⁴

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة غنية بالمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا تحديدا أو الدول المصنعة عموما كالبترول واليورانيوم المتواجد بكثافة في النيجر أين يتم استغلاله من طرف الشركات الفرنسية فالطاقة الفرنسية تعتمد على اليورانيوم الذي ينتج ربع إنتاج الطاقة الكهربائية.⁵

كما للمنطقة أهمية أمنية خاصة في ظل تزايد التهديد الذي تمكنه الجماعات الإسلامية خاصة أن نسب المسلمين في منطقة الساحل الإفريقي كبيرة فسينغال 90% مسلمين وتشاد 58% وبتالي ترى

¹كريم مصلوح، مرجع سابق، ص54

² تعريف المنطقة الرمادية و هي المناطق التي لا سلطة لدولة فيها اين تكثر فيها الجريمة المنظمة و الإرهاب و تصيح

هذا التهديدات هي السلطة الفعلية في هذه المناطق (انظر إلى محمد الصالح بن تبولة ، مرجع سابق ، ص 19)

³Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p19

⁴جمال محمد السيد ضلع ، مرجع سابق، ص120

⁵مرجع نفسه، ص124

بأن على المنطقة وعلى حساب المصالح الفرنسية في المنطقة خاصة المناطق المتميزة بتواجد موارد الطاقة كاليورانيوم والبتروول.

كما لعبت فرنسا دورا كبيرا في فرنسا الجيوش القائمة في المستعمرات الفرنسية حيث ميزتهم حيث ميزت الجنود المنتمين اليها بميزات تختلف عن المدنيين كحق الانتخاب و الاعفاء من الضرائب و سكن مما يعطيهم ظروف اجتماعية احسن تشجعهم على الانخراط في الجيوش الفرنسية بهذه المستعمرات.¹

كما تفنقر الدول الافريقية لسياسة الضبط و الرقابة الحقيقية على المؤسسات العسكرية بالإضافة إلى غياب التنشئة السياسية للمواطنين بل تعتمد على التوازن القبلي و الثقافي و الديني في مسألة هيكله المؤسسات العسكرية و السياسية في الدول الافريقية إلى جانب الحزب الواحد² ، و هذا ما جعل فرنسا تقوم بإبرام اتفاقيات تعاون مع الدول الافريقية خاصة في المجال العسكري وهذا ما جعل فرنسا تقوم بإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية بينها وبين دول الإفريقية تضم 21 دولة تقيم اكثرها بمنطقة الساحل الإفريقي .

التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013 دليل على أهمية هذه المنطقة أمنيا وحيويا لفرنسا وكذا الأهمية الاستراتيجية عموما بالإضافة الأهمية السياسة فهذه المنطقة تضم أكبر جالية افريقية في فرنسا مما يمثل رقما سياسيا في الحملات الانتخابية لحسم المناصب السيادية في فرنسا مما يجعل تأثير السياسي كبير داخل فرنسا وخارجها خاصة من خلال استخدام المنظمة الفرنكوفونية هذا من جهة ومن جهة أخرى فالسياسة الفرنسية اتجاه المنطقة تؤثر على توجهات المواطن الفرنسي فمثل التدخل الفرنسي في مالي 2013 كان مؤشرا ايجابيا لسياسة هولاند وهذا مازاد بين شعبيته.

المطلب الثاني : الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي

يعتبر التدخل الفرنسي في مالي هو نتاج ثابت إقليمي لم يتغير منذ الفترة الاستعمارية ويقوم هذا الثابت على عناصر جيو استراتيجية تعكس بدورها البنية النفسية لقوة فرنسا المتوسطة دوليا .
ما يمكن ملاحظته حول التدخل الفرنسي في مالي ان الكتابات الغربية حول هذا الموضوع جاءت في اطار ان ما يحدث هو نزاع اما الدراسات و الكتابات العربية و اعتبرته حربا و بالتالي فانه من الناحية

¹ محمد عبود الفرج ، دور العسكريين في افريقيا ، دكتوراه علوم سياسية (معهد البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ،

1988) ، ص 17

² مرجع نفسه ، ص 30

القانونية الحرب تختلف عن النزاع و هذا ما يؤكدّه الأستاذ الفرنسي برتراند دي بادي " حرب فرنسا بمالي تذكى نزاعات قديمة " ¹.

لتفسير التدخل العسكري في افريقيا توجد مدرستين وهما : ²

- مدرسة جانو وتيز : يضع مجموعة من العوامل يسميها بالتمايزات الداخلية .
 - صامويل هنتغتون : يميل في تفسير التدخل إلى تأكيد ضعف الهياكل الاجتماعية و هشاشة المؤسسات السياسية و المستويات الثقافية و انخفاض الشرعية و التدهور الاقتصادي .
- كما تتأثر المؤسسات العسكرية في افريقيا بالأيديولوجيات التي يتلقونها في فترة التدريبات في الدول الغربية كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية فنجد انه كل سنة يتم تكوين حوالي 1500 جندي افريقي في الكليات العسكرية و الفرنسية حيث يجعل هؤلاء يتلقون أساليب و طرق تخدم مصالح الدول الغربية. ³

كما ان القرار الاممي 2085 بني على وقائع و حيثيات و معطيات تلقاها المجلس من الحكومة الانقلابية بمالي و المنظمة الاقتصادية لغرب افريقيا الايكواس و الاستناد على الفصل السابع المتعلق باستعمال التدابير المختلفة بما في ذلك استعمال القوة طبقا للمادة 51 و بتالي فان هذا القرار يجب ان يحل وفق الكثير من الدارسين من زاوية قانونية و ليس سياسية. ⁴

كما قامت استراتيجية التدخل الدولي على عناصر التالية في مالي: ⁵

1. محاصر ازمة انهيار البعد الأمني فيها.
2. منع تسريب العدوى عبر الحدود .
3. محاصرة الاعداء ومهاجمتهم واضعاف قوتهم.
4. البحث في صيغ اتفاق بينهم.
5. منهجية للتحويل الديمقراطي والاعمار .

¹ غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 62

² محمد عبود الفرج ، مرجع سابق ، ص 42

³ مرجع نفسه ، ص 67

⁴ غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 63

⁵ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 250

فالتدخل الفرنسي في مالي ليس فقط لإيقاف التهديد الإرهابي في المنطقة بل أيضا لحماية فرنسا داخليا نتيجة لتزايد الجماعات المسلحة فيها وهذا ما يدفع بفرنسا إلى اعتبار منطقة الساحل منطقة جيو استراتيجية لفرنسا.

جاءت الوثيقة الخاصة بتدخل فرنسا لحسابات أمنها القومي في عام 2013 عقب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011 ثم في مالي في بداية 2013 في عهد الرئيس فرانسوا هولاند فهذه الوثيقة جاءت في أكثر من 130 صفحة تضمنت شرحا وافيا لطبيعة المخاطر و التهديدات و كذا الاليات و استراتيجيات الاستجابة لها و مواجهتها ، حيث سبق وفرنسا أن أصدرت وثيقتين للدفاع والامن القومي عام 2007-2013 وقد سبقتها وثقتين عام 1972 و 1994 بالنسبة 1972 جاءت في اطار الردع النووي اما 1994 فجاءت عقب نهاية الحرب الباردة¹.

ربط الوثيقة التي صدرت 2013 على هشاشة الدولة وفشلها في الاضطلاع بهذه الوظائف المسندة لها وقدرتها على ممارسة سيادتها فهذه الدول تمثل تهديدا مباشرا لفرنسا وبتالي كلما كانت الدولة ضعيفة كلما أدى ذلك إلى هشاشتها وبتالي زيادة تمدد الجماعات الإرهابية والاجرامية وركزت هذه الوثيقة على افريقيا من نقطتين الاولى : المصالح الفرنسية والثانية التهديدات التي تمثلها.²

فالكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع الفرنسية عام 2013 في شكل وثيقة رسمية ركز على ما يلي:³

- دور القوات الفرنسية خارج الحدود الوطنية يقوم على حماية الامن الوطني وفق اربع استراتيجيات فعالة لزيادة قدرة الجيش الفرنسي لحماية التراب الوطني الفرنسي من أي تهديد في حدود 15 سنة ، فالاستراتيجية الاولى تعرف باستراتيجية التحرك الذاتي و تهدف إلى حرية اتخاذ القرار و الفعل في حال أي تهديد امني للأمن الوطني الفرنسي .
- ربط النموذج العسكري مع السيناريوهات المحتملة و هذا يجعل من القوات الفرنسية في مستويات من القدرات لمواجهة أي تهديد خارجي.
- المبدأ الثالث و هو تطوير القدرات و القوات الفرنسية وفقا للمهام الموكلة لها .

¹رانيا حسين خفاجة ، فرنسا جهود مكافحة الإرهاب في افريقيا : مقاطعات الداخل والخارج ، القاهرة دار الاتحاد للطباعة

2016 ، ص 153

² مرجع نفسه ، ص 155

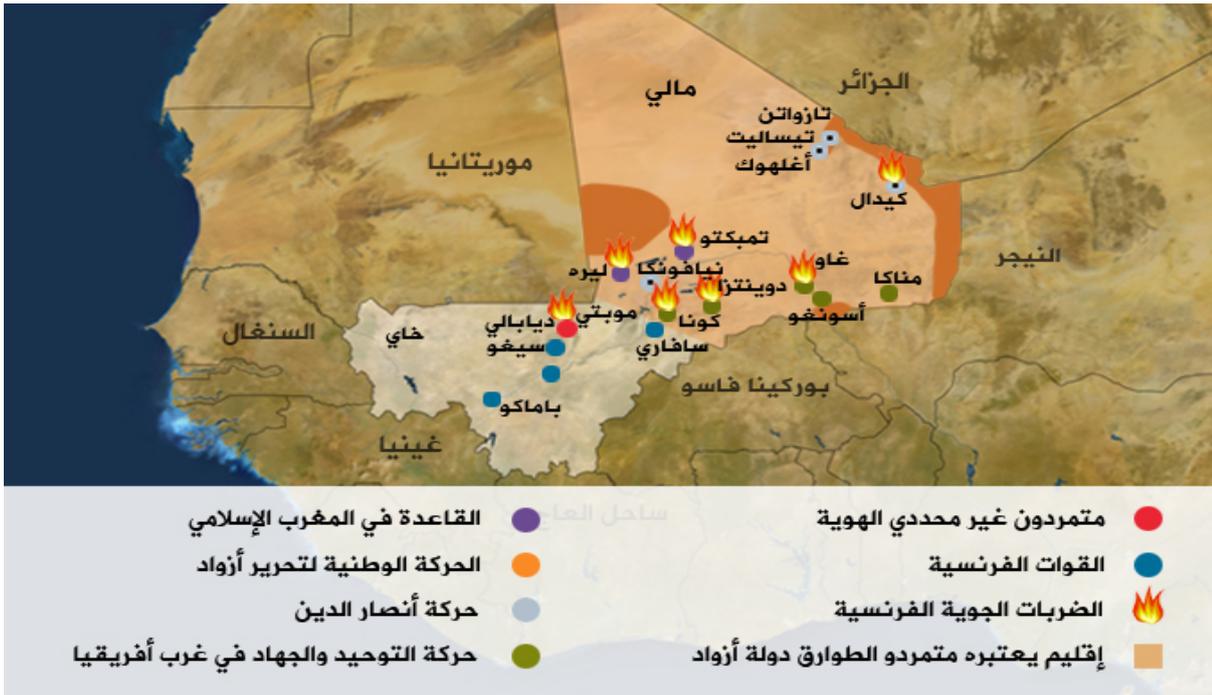
³Livre blanc , Op.cit. p 88

- و اخر مبدا هو التعاون و التضامن الداخلي للقوات الأمنية المشتركة و كذا على مستوى الحلفاء من الحلف الأطلسي و القوات الأوروبية لمواجهة أي تهديد خارجي للأمن الفرنسي او الأوروبي. و نلاحظ ان فرنسا تركز على منطقة الساحل الافريقي بشكل أساسي باعتبارها منطقة نفوذ فرنسية و حتى افريقيا قاطبة بحسب الكتاب الأبيض الذي يصنف افريقيا احد اهم المناطق الناطقة باللغة الفرنسية و عددهم 270 مليون شخص يتركزون في الأساس بإفريقيا و بتالي التدخل الفرنسي لا يحمي فقط المصالح الفرنسية الاقتصادية و السياسية بل حتى الثقافية و التي صنفها على أولوية في حماية الامن الوطني الفرنسي.

و هذه الخريطة تبين مناطق العمليات العسكرية في مالي من طرف القوات العسكرية الفرنسية

وثيقة: تمثل خريطة للعمليات العسكرية الفرنسية في مالي

المصدر الجزيرة نت www.aljazeera.net



و جاءت العمليات العسكرية الفرنسية وفق ما يلي :

عملية سيرفال" دعم نظام أم محاربة الإرهاب"

تعتبر حالة التدخل في مالي تطبيقا للاستراتيجية الخامسة من استراتيجيات تنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية والمتمثلة في التدخل الخارجي (الاستراتيجيات الأربع هي المعرفة والتنبؤ الردع والحماية) وهذا التدخل يهدف إلى :¹

1- حماية المواطنين الفرنسيين في الخارج.

2- الدفاع عن المصالح الاستراتيجية لفرنسا وحلفائها .

3- ممارسة فرنسا مسؤوليتها الدولية.

بدأ التدخل الفرنسي العسكري في مالي في 11 جانفي 2013 بطلب من الرئيس المؤقت ديكوندا تاروري بعد أن نجحت فرنسا في استخدام نفوذها في مجلس الامن لاستصدار القرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012² يخول للقوات الفرنسية التدخل بهدف الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي سيطر عليها المتمردون.

في البداية فرنسا سعت إلى استصدار قرار اممي تقوم فيه بعمل لوجستيكي ومخابراتي لقوات الايكواس قوة قوامها 3000 جندي لاسيما قرار 2071³ الا أن الوم أ اعترضت على اعتبار أن عدد القوات الخاصة الايكواس قليل وهذا ما أجل القرار إلى 20 ديسمبر 2012 ، فقد كان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 2012/11/28 و الذي دعي فيه إلى مواصلة العمل السياسي و إيجاد حل شامل للازمة في مالي .

في ديسمبر 2012 وصل التوارق إلى مدينة دونيترا الاستراتيجية وبالتالي لم يبقى أمامهم سوى العاصمة باماكو.

- 10 جانفي 2013 هاجم التوارق مدينة كونا.

- 11 جانفي 2013 التدخل الفرنسي - الافريقي.

حيث جاء تصريح وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس كمايلي " لا بد من وقف عدوان المتمردين والا تسقط مالي في أيديهم مما يمثل تهديدا لأوروبا و هذا التدخل بدا بتوجيه ضربات عسكرية

¹رانيا حسن خفاجة ، مرجع سابق ، ص 157

²غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 66

³مرجع نفسه، ص 67

على معازل الإسلاميين يمتد من غاو و يمر بكيدال في شمال شرق مالي على مقربة من الحدود الجزائرية و إلى غاية بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع مويتانيا¹ ، حيث تمكنت القوات المشتركة من استرجاع العديد من المدن كغاو و تومبكتو و كيدال و غطت هذه العمليات مساحة 2000 كم . و شارك في هذه العمليات العديد من الدول كسينغال و النيجر و طوغو و نيجيريا و البنين إلى جانب دول اخري افريقية تعهدت بالتدخل و المساعدة ليصل عدد القوات في نهاية المطاف إلى 8000 جندي افريقي .

عملية بارخان opertation Barkhane

تعتبر هذه العملية عبارة عن إعادة ترتيب القوات الفرنسية في المنطقة القائمة على استراتيجية " المنع" حيث صرح الرئيس الفرنسي " فرانسوا هولاند " مرحلة جديدة في الحرب على الإرهاب الإسلامي الراديكالي" في ديسمبر 2014 عند زيارته نيامي بالنيجر.² بدأت هذه العملية في اوت 2014 والتي تمثل في إعادة نشر قوة قوامها 3000 جندي فرنسي في مجموعة دول الساحل الخمس وتحديدا مالي-موريتانيا- بوركينا فاسو- تشاد- النيجر وتجهيزها بطائرات مقاتلة وعربات مصنعة في اطار التحرك عبر الحدود كما تم انشاء أربعة قواعد دائمة وهي قاعدة جوية ومركز للقيادة في العاصمة التشادية نجامينا قاعدة إقليمية في غاو بمالي قاعدة للقوات الخاصة في بوركينا فاسو، قاعدة للاستخبارات في نيامي نيامي عاصمة النيجر .

و جاءت هذه الاستراتيجية الفرنسية إلى تحقيق الأهداف التالية :³

- تأمين حماية الرعايا الفرنسيين حيث تشير الدراسات إلى ان عدد الفرنسيين المقيمين في الخارج بلغ عام 2012 نحو مليونين و 611 الف منهم 7 % في افريقيا و 6 % في شمال افريقيا (98 ألف مواطن) ولهذا فهم أكثر عرضة للاختطاف في هذه المناطق .
- تعتبر الطاقة أحد أهم الموضوعات التي تركز عليها فرنسا ف 90% من الطاقة الكهربائية في فرنسا تنتجها المفاعلات النووية التي تقوم على اليورانيوم المستخرج من النيجر وهو خامس أكبر دولة منتجة اذ تدير شركة اريفا الفرنسية منجمين لليورانيوم في

¹ فريدوم اونوها ، مرجع سابق ، ص 8

² رانيا حسين خفاجة ، مرجع سابق ، ص 161

³ مرجع نفسه ، ص 164

ارليت وايمورارن في الشمال الغربي من النيجر قرب الحدود المالية حيث تنتشر فرنسا قوات خاصة لحماية هذا المواقع.

- تركز فرنسا على الصعيد الخارجي على العمل الجماعي حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي على أن فرنسا " لن تنزع الحياد في سياستها الخارجية " وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي هولاند عند تقديم وثيقة 2013 أن فرنسا طالما كانت منخرطة على الساحة الدولية بما يتناسب مع قيمها ومصالحها " كما قامت بتنظيم مؤتمر في أوروبا من اجل مالي " معا من اجل مالي " وارسال مبعوث اوروبي لمنطقة الساحل الأفريقي وهو فرنسي أصلا " مايكل ريفيواند دو مينتون "

سبق لفرنسا ان تبنت استراتيجية غير عسكرية في منطقة الساحل الافريقي مع الاتحاد الأوروبي حيث نشر الاتحاد الأوروبي مع فرنسا في سبتمبر 2011 وثيقة والتي حملت عنوان " استراتيجية التنمية والامن في الساحل " والتي ركزت على العناصر التالية:¹

- التنمية والحكم الرشيد.
- حل الصراعات الداخلية
- سيادة القانون
- مواجهة الإرهاب والتطرف والعنف.

و بعد هذه العملية وضعت فرنسا حسب الكتاب الأبيض قوة متخصصة في التدخل الخارجي و منطقة الساحل خاصة تتكون من 5000 رجل يكونون قوة نخبة تعرف ب FIRI و التي هي اختصار ل

Force interarmées de réaction immédiates و التي تقوم على 2300 رجل يكون تدخلهم في دائرة قطرها 3000 كم من الحدود الفرنسية مكونة من قوات خاصة و مجهزة بوسائل حديثة و طائرة هيلوكوبتر و طائرات مقاتلة و الداعمة و أجهزة مراقبة في اطار ما يعرف بالوقاية و الحماية و التدخل وفق العقيدة الأمنية الفرنسية.²

¹رانيا حسين خفاجة ، مرجع نفسه ، ص 167

²Livre blanc , OpCit p 91

الا ان مسالة التدخل الفرنسي في مالي ارتبط بمؤشرات كثيرة خاصة المعارضين لهذا التدخل من طرف بعض الباحثين مثل مزاياثف و الذي لخص اهم القراءات الاستراتيجية للتدخل الفرنسي في مالي كما يلي :¹

- ان الجماعات الإرهابية لم تظهر في مالي في 2011-2012 و انما بسنوات عديدة من قبل .

- ان الوضع انفجر لان الأسلحة الليبية قد تم الاستلاء عليها بعد سقوط نظام القذافي .

- تورط فرنسا في نقل و تسهيل دخول الأسلحة إلى منطقة الساحل الافريقي .

- تمهيد الراي العام الفرنسي و الدولي بحتمية التدخل العسكري في مالي .

- تنظيم الانقلاب العسكري ضد الرئيس امدو توماني توري و الذي لم مرشحا للعهدة اخري

و هو من بين المعارضين لأي تدخل خارجي في مالي و بتالي وضع مجموعة موالية

لفكرة التدخل الفرنسي في مالي و في الساحل الافريقي ككل .

قامت فرنسا في جويلية 2014 بتشكيل قوة جديدة لمحاربة الإرهاب في الساحل و الصحراء و اطلقت

عملية عرفت " برخان" و هو اسم تل رملي على شكل هلال في العاصمة التشادية حيث تضم هذه القوة

3 الاف جندي بهدف التدخل بشكل سريع في المنطقة لمواجهة أي تهديد إرهابي إلى جانب الشراكة مع

موريتانيا و مالي و بوركينا فاسو و النيجر و تشاد .²

و يمكن ان نلخص اهداف فرنسا من خلال حريها في مالي ما يلي :³

• انحسار النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط و تباطؤ الحضور الصيني في القارة الافريقية دفع فرنسا لإعادة حساباتها في المنطقة .

• علاقة فرنسا الاخذة بالتحسن مع الدول الافريقية المحاذية لمالي عزز قبولها للعب دور ريادي خاصة المغرب .

• توقيف تمدد التنظيمات الإرهابية في المنطقة .

• تتاغم الموقف العربي خاصة الخليجي الامارات و السعودية مع الموقف الفرنسي بشأن الملف

المالي .

¹ غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 67

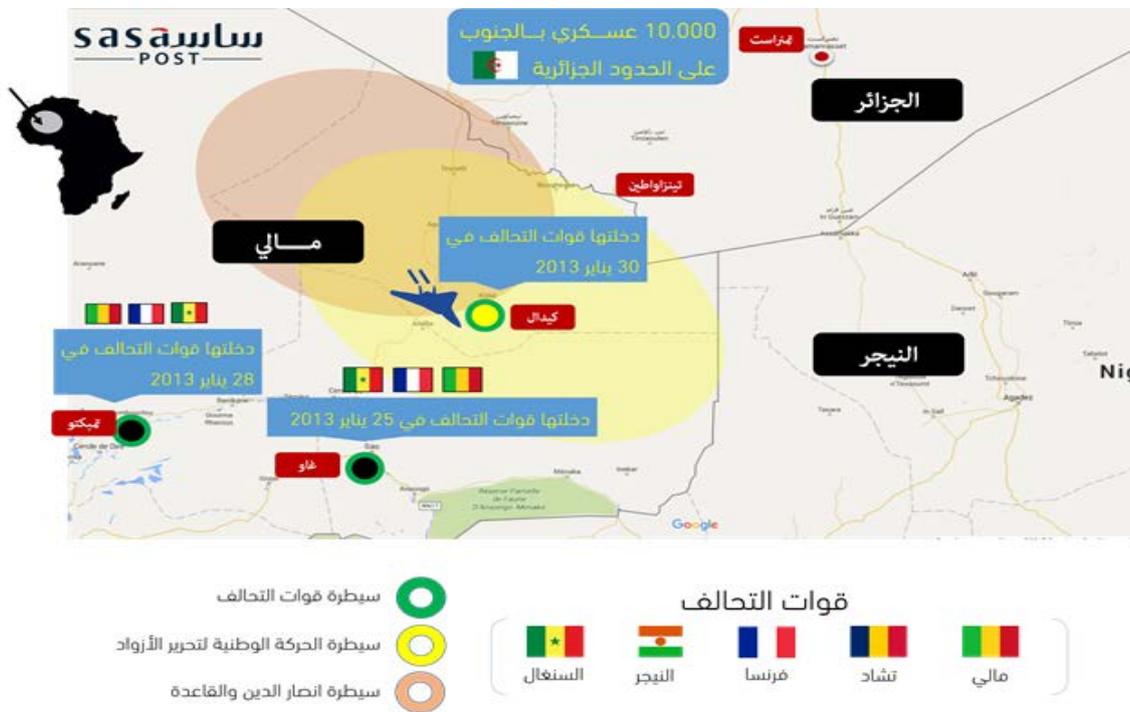
² عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 60

³ مرجع نفسه ، ص 62

- محاربة المخدرات و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي .
- محاصرة تنظيم بوكو حرام و قطع الاتصال مع التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

و الخريطة التالية تمثل انتشار القوات الفرنسية و الدولية المشاركة في العمليات العسكرية في

مالي.



المصدر الساسة بوست www.sassapost.net

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية لمرحلة ما بعد التدخل الفرنسي في الساحل الافريقي
منطقة الساحل الافريقي لها أهمية بالغة للجزائر لأنها تمثل امتداد حيوي و جغرافي لأمنها الحيوي
و مصالحها لاعتبارات جيواستراتيجية و ديمغرافية و غيرها ، و لهذا فان الجزائر اعتمدت على مقاربة و
اليات تختلف عن الطرح الفرنسي لمعالجة التهديدات و التحولات في المنطقة .

اين صرح وزير الخارجية عبد القادر مساهل خلال زيارته إلى باريس بان الجزائر لديها تجربتها في مكافحة الإرهاب لان مكافحة الإرهاب تتحقق عندما تكون التجربة محلية و ليس عبر التدخل الخارجي ، و تختلف الجزائر مع فرنسا في مسألة الحل العسكري في منطقة الساحل الافريقي خاصة بعد انشاء فرنسا قوة الساحل 5 حيث تعتبر الجزائر ان هناك طرق أخرى لمحاربة الإرهاب و ليس بالضرورة العمليات العسكرية الخارجية.¹

كما التقى وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل وفدا عن الكونغرس الأمريكي و هذا يوم الأربعاء 4 افريل 2018 لمناقشة قضايا ثنائية إلى جانب مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي اين تم التركيز على قضايا الإرهاب و كيفية محاربتها من خلال خبرة الجزائر في هذا المجال حيث اكد وزير الخارجية الجزائري رفض الجزائر التدخل الأجنبي في ليبيا و مالي خاصة محاولات فرنسا التدخل بعد انشائها لمجموعة 5 ساحل و هذا التدخل سيعمل على توسيع رقعة الإرهاب في المنطقة.²

تقوم المقاربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب على ثلاث مستويات أساسية و هي :³

- المستوى الوطني : ان السياسة الخارجية الجزائرية مبنية على ثوابت وطنية و هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هذا ما لوحظ على غرار تونس و ليبيا و اليمن فقد التزمت الجزائر بالحياد الإيجابي إلى جانب رفض الجزائر التدخل الأجنبي في شؤون هذه الدول كما حدث مع قاعدة الافريكوم.

- المستوى الإقليمي : اقتنعت دول الساحل الافريقي بضرورة التعاون و التنسيق الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب التي لا تعرف لا حدود و لا جغرافيا لان هذه الظاهرة تتطلب تعاون دولي و إقليمي لمواجهتها ، و هنا الجزائر تسعى إلى تغليب المقاربة التنموية في دول الساحل لضمان استقرار الدول في هذه المنطقة.

- المستوى الدولي : برزت التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعد احداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة للمجتمع الدولي خاصة من طرف الولايات المتحدة الامريكية و تزايد تأزم الوضع الدولي في منطقة الساحل و الصحراء.

¹ محمد سيدمو ، كل يتحمل مسؤولية تامين بلده ، جريدة الخبر ، العدد 8836 ، 11 افريل 2018 ، ص 3

² جلال بوعاتي ، مساهل يجدد رفض الجزائر التدخل الأجنبي في ليبيا و مالي ، جريدة الخبر ، العدد ، 8830 ، 5 افريل 2018 ، ص 3

³ بن خليف عبد الوهاب ، جيو سياسية العلاقات الدولية ، الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2016 ، ص 22

من ناحية أخرى ترى الجزائر بان لمواجهة هذه التهديدات في منطقة الساحل الافريقي لا يقوم فقط على المواجهة العسكرية و التدخل الأجنبي بل على مقاربة سلمية اين تركز مقاربة "بناء السلام" ¹peacebuilding التي تعتمد عليها الجزائر أيضا في سياستها اتجاه الساحل الافريقي على خمسة نقاط أساسية من منطلق كيفية النجاح في بلوغ حالة الامن في دول مميزة و ذلك بدمج العناصر المحلية و المساعدة و النهج العسكري و الامن العالمي فالجزائر تعتمد بشكل أساسي على هذه المقاربة و ان لم تكن تصرحها في اطارها الرسمي الا ان النهج يصب في هذه المقاربة التي تعتمد على الارتكاز في العمل التنموي اكثر من العمل العسكري ونجد ان الباحثون في هذه المقاربة يركزون على العناصر التالية :

عدم الخلط بين المدى القصير للعمل العسكري و المدى الطويل للتنمية و تنظر الجزائر إلى عدم التدخل العسكري في منطقة الساحل الافريقي لان العمل العسكري في اغلبه لا يؤدي إلى حلول جذرية للمشكلات التي تعاني منها دول الساحل الافريقي فالأمر يقوم على إيجاد حلول جذرية خاصة ان مناطق الساحل تطالب بالمزيد من التنمية لتحقيق الاستقرار.

القيام بتطوير التحليلات الخاصة بمنطقة الساحل الافريقي ليس فقط التحليلات العسكرية او الدراسات الاكاديمية المدينة بشكل منفصل بل بمشاركة العسكريين و المدنيين و هذا يصب في اطار عدم حل المقاربات وفق تصور عسكري بل فتح المجال لإشراك المدنيين من خبراء و متخصصين في شتى المجالات لتقديم تصورات ففعالة لتحقيق الاستقرار و الأمن في المنطقة.

فهم افضل للتاريخ و الثقافة المحلية و في هذه النقطة نجد ان الجزائر ركزت على اخذ بخصائص المجتمعات في منطقة الساحل الافريقي خاصة مشكلة التوارق او الازواد حيث تربط الجزائر هنا بين مراعاة خصوصية المجتمعات و التكوين القبلي لهذه الدول و ضرورة اشراكهم في عملية بناء السلام القائمة على عدم الاقصاء و وضع اطر الادمج و الاندماج الفعلي في بناء المؤسسات الرسمية للدولة.

استحداث فرص للعمل خاصة في مناطق النزاع لان الاستقرار من خلال العمل يساهم في تغيير ملامح المنطقة و تشكيلها الاقتصادي و بتالي التركيز على عوامل الاستقرار الإنساني و الحياة الكريمة.

الدمج بين فوائد السلام و اصلاح الدولة في علاقتها بالمجتمع هذه المعادلة التي تربط ما بين إعادة هيكلة المؤسسات و الاستقرار الذي يتطلب عامل الوقت و بالتالي الانتقال الديمقراطي السلس و الذي يعطي نتائج جيدة في بناء دولة الحق و القانون.

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 159

نقل تجارب الحوكمة من الدول الصناعية القوية إلى الدول الضعيفة و اشراك الفاعلين المدنيين بقوة في هذه العمليات يمكن القول بان مبادرة النيباد التي تقدمت بها مجموعة من الدول الافريقية و من بينها الجزائر تصب في عملية نقل الدول الافريقية إلى مستوى من الفعل السياسي و الاقتصادي المرتبط بالحوكمة و الرشادة في عقلنة الاقتصاد و اخضاع الفاعلين إلى القانون و هذا لا يكون الا بمحاكاة نماذج ناجحة في هذا المجال.

و من خلال هذه العناصر يتم الوصول إلى ما يعرف حالة بناء الدولة من خلال المشروعية و تكمن الصعوبات الأساسية لادماج البعد الأمني في بناء الدولة و الابتعاد عن نموذج معياري مع اخذ الخاصية الهجينة للدول و المجتمعات في الحسبان.

كما تعارض الجزائر أي تواجد اجنبي في منطقة الساحل الافريقي بحيث بادرت إلى انشاء لجنة مشتركة للقيادة العليا في سنة 2010 حيث عرفت بدول CEMOC مقرها تمارست بهدف تنسيق الجهود الدول المعنية بمواجهة الإرهاب و التهديدات في المنطقة و هي الجزائر ، مالي ، موريتانيا ، النيجر و هذه السياسة تصب في استراتيجية الجزائر ان تستعين بالدول المجاورة لمواجهة التهديدات من خلال مساندة القوى المتواجدة في دول الجوار بحكم عدم السماح للجيش الوطني الشعبي التحرك خارج الحدود ، و في ديسمبر 2014 تم انشاء تشكيل جديد عرف بمجموعة الخمسة اين توسعت المجموعة إلى ضم بوركينافاسو لدول سابقة الذكر في اطار تعزيز التنمية و الامن في المنطقة لكن فرنسا تدخلت على الخط و أعلنت عن مبادرة عرفت بمبادرة تحديث قوات الخاصة بالامن و السلام في 27 ماي 2015 من طرف وزير الدفاع الفرنسي من اجل استقطاب الدول في هذه المنطقة.¹

للتعامل مع منطقة الساحل الافريقي كمركب امن إقليمي سيكون من الضروري ان نبدي بعض الملاحظات التكميلية التي من خلالها يفترض لهذا المفهوم ان يساعدنا بشكل افضل في فهم تداعيات التهديدات الأمنية في ليبيا على منطقة الساحل الافريقي:²

أولا لا يمكن الادعاء بان مستوى التحليل الإقليمي اكثر أهمية من المستويين الاخرين المحلي و العالمي فاحيانا يمكن للمحلي ان يصبح اكثر أهمية من الإقليمي في حد ذاته مثلا في حالة ظهور دولة اخذة في الانهيار داخل المركب سيكون من غير المفيد الاستمرار في تحليل على المستوى الإقليمي لان العناصر المحلية الفواعل الطائفية و الدينية و المليشيات المسلحة ستصبح ذات قيمة تحليلية اكبر.

¹ Mohamed saleh benteboula ; op cit ;p22

²Mohamed hemchi , op cit , p 239

ثانياً ينبغي ان ننظر إلى الامن في الساحل كمركب للامن الإقليمي كظاهرة عبر قطاعية بدلاً من النظر اليه كمجموعة من قطاعات الامن المنفصلة عن بعضها البعض كما عرفها بوزان و ويفر بدون القيام بهذه الخطوة سيبقي من غير الواضح الاستمرار في الحديث بشكل منفصل عن القطاع السياسي للامن الذي ينطوي على التهديدات التي تطال سيادة الدولة و بناها السياسية و ايدولوجياتها في الوقت الذي تكون فيه الدولة في حد ذاتها عرضة لمظاهر الانهيار فان قطاعات الامن المستهدفة تبقى غير ثابتة و غير منفصلة تماماً عن بعضها البعض.

ثالثاً يمكن الحديث عن حالة حادة من اللانظام في الكيفية التي تحدث فيها التفاعلات الأمنية داخل مركب الامن الإقليمي في منطقة الساحل و هو ما يعطي معنى اعمق للتعقيد و هنا يمكن التطرق إلى حالتين أساسيتين الأولى باستثناء الجزائر مالي و النيجر يبدو ديناميكيات الامنة لدى دول أخرى تلعب دوراً في تأكيد حالة اللانظام التي اثرتنا اليه ليبيا مثلاً في ظل حكم معمر القذافي اتجهت إلى تغذية نزعة التمرد لدى التوارق الطامحين لبناء امبراطورية عابرة للحدود و مع انهيار الدولة في ليبيا سيؤدي إلى تفاقم خطورة هذه المطالب.

و سبق للجزائر في عهد علي بن فليس عندما كان رئيساً للحكومة ان قدم مشروع من اجل انشاء مركز افريقي للدراسات و البحث في الإرهاب و الذي عرف ب CAERT اين امتد النشاط الدبلوماسي الجزائري من اجل هذا المشروع من اوت 2000 إلى افريل 2003 ، و اقترح هذا المشروع على القمة الافريقية في 2002 بحيث اعتمد في قمة الجزائر في سبتمبر 2002 ، و اختير مقر له بالجزائر العاصمة بسبب ان الجهود الجزائرية هي التي دعمت هذا المشروع من اجل مكافحة الإرهاب بافريقيا .¹ وضع اول لبنة في مشروع هذا المركز في 12 نوفمبر 2001 اين تم تحديد اهداف هذا المركز كما يلي:²

- محاربة الإرهاب

- وضع قوانين و اطر لمحاربة الإرهاب وفق المعايير و القيم الإنسانية.

- التضامن بين الدول الافريقية لمواجهة هذه الظاهرة.

دور الجزائر في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية :

مفهوم تمويل الإرهاب في القانون الجزائري : عرف القانون 05/01 الصادر في فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها جريمة تمويل الإرهاب في مفهوم هذا القانون بانها كل فعل يقوم به شخص بأية وسيلة كانت مباشرة او غير مباشرة او بشكل مشروع و باردة

¹Mohamed saleh benteboula ; op . cit ; p 15

² ibid ; p 16

الفاعل من خلال تقديم او جمع الأموال بنية استخدامها كليا او جزئيا من اجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية او تخريبية.¹

نصت الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لعام 1999 على انه " يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية " كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة او غير مباشرة و بشكل غير مشروع و بإرادته بتقديم او جمع أموال بنية استخدامها بينة استخدامها و هو يعلم انها ستستخدم كليا او جزئيا للقيام بعمل يشكل جريمة او عمل يهدف إلى موت شخص مدني او اصابته بجروح".²

و تتنوع المصادر التي تعتمدها التنظيمات الإرهابية و هي :

- عمليات غسل الأموال
 - الجريمة المنظمة
 - المخدرات و التي تمثل 10 بالمئة من مصادر تمويل الإرهاب سواء بسبب كسب اتاوات او تقاسم الأرباح في المناطق الجغرافية التي تسيطر عليها .
 - العمل الخيري الذي تستغله الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطاتها.
 - اختطاف و احتجاز الرهائن و دفع الفدية و هذه معروفة في منطقة الساحل الافريقي .
- تضمنت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي بدا سريانها في جانفي 2002 عدة نصوص خاصة بالتعاون الدولي في مجال المساعدات القانونية المتبادلة و تسليم المجرمين و تبادل المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب من خلال المواد 12-19 و قد اعتبرت المادة الثانية من هذه الاتفاقية مرتكبا جريمة تمويل الإرهاب كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة او غير مباشرة ، كما أعطت الاتفاقية في مادتها الأولى مفهوما واسعا للأموال التي تشمل " أي نوع من الأموال المادية او غير المادية المنقولة او غير المنقولة التي تحصل عليها باي وسيلة كانت".³

¹ كروشي فريدة ، بوحنية قوي ، دور الجزائر الدولي و الإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم

دفع الفدية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 16 ، جانفي 2017 ، ص 52

² حرزي السعيد ، دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية كالية تكميلية لقرار مجلس الامن 1373 ، مجلة المفكر ،

جامعة بسكرة ، العدد 14 ، جانفي 2017 ، ص 353

³ كروشي فريدة ، بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 60

صادقت الجزائر على قرار مجلس الامن 1373 في 28 سبتمبر 2001 و الذي الزم جميع الدول بمكافحة تمويل الإرهاب و تجميد الاعتمادات المالية و الأصول الأخرى و الموارد الاقتصادية التي تصنع الإرهاب او تشجع الإرهاب او تسهل ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة و هذا باتباع الخطوات التالية¹ :

- منع و وقف تمويل الاعمال الإرهابية و تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال او جمعها بأية وسيلة بصورة مباشرة او غير مباشرة في أراضيها لكي تستخدم في اعمال إرهابية.
- القيام بدون تأخير بتجميد الأموال و أي أصول مالية او موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون اعمالا إرهابية و من يرتبط بهم من اشخاص و كيانات او الأموال التي تدرها هذه الممتلكات و دعم تبادل المعلومات بين الدول بخصوص الإرهاب كما رفض القرار إعطاء حق اللجوء السياسي للمشتبه في تورطهم في اعمال إرهابية .

هناك من يرى من الدول ان انقاذ الرهائن تفوق في أهميتها على أي اعتبارات أخرى لكونها مسألة إنسانية قبل ان تكون مسألة مادية و هذا النهج الذي تنتهجه الدول الأوروبية باستثناء بريطانيا ، فنجد مثلا فرنسا تبنت جمعيتها الوطنية في جويلية 2010 مشروع قانون يجيز دفع الفديات المالية بغرض تحرير الرهائن الموجودين في حالة خطر و ينص القانون الذي تقادى استعمال كلمة فدية على انه يحق للدولة الفرنسية ان تطلب تسديد جميع النفقات التي صرفتها من اجل انقاذ اشخاص بالخارج يوجدون في حالة خطر و يشير النص ان الأشخاص الذين تم انقاضيهم بتسديد النفقات التي صرفتها الدولة الفرنسية عليهم²، فالجزائر رفضت ان تتعامل بهذا المنطق مع الجماعات الإرهابية كما حدث مع اختطاف الدبلوماسيين في مالي رغم الوساطة القطرية للحلول مكان الجزائر في دفع الفدية للخاطفين الا ان الجزائر أصرت على موقفها الراض لدفع الفدية .

و تلقت الجزائر دعما بريطانيا في هذا المجال خلال الاجتماع الثنائي للتعاون الجزائري البريطاني في مجال مكافحة الإرهاب ، كما ساندت الولايات المتحدة الامريكية على لسان نائب وزير دفاعها الذي اكد ان واشنطن تدعم موقف الجزائر الراض لدفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن . و قد تم تنظيم ورشة لمناقشة لائحة الجزائر حول الوقاية من الاختطاف و تجريم دفع الفدية بالتعاون بين وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية و الولايات المتحدة الامريكية و المعهد الدولي للعدالة اين شارك في هذه الورشة العديد من الدول مثل كندا و فرنسا و مالي و موريتانيا و النيجر ، تونس ، جنوب افريقيا ،

¹ كروشي فريدة ، مرجع سابق ، ص 61

² حرزي السعيد ، مرجع سابق ، ص 355

المغرب العائدات المادية و المالية التي جنتها الجماعات الإرهابية منذ 2004 إلى غاية اليوم ما يقارب 120 مليون دولار في منطقة الساحل الافريقي و وصل في بعض التقارير إلى 220 مليون دولار سمحت بتجنيد اكثر من 18333 عنصرا خلال سنة واحدة و هذا يبين مدى خطورة تقديم الفدية للجماعات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل الافريقي .¹

و قد سبق لمجلس الامن ان قدم مقترحات و قرارات أولية لإدانة الفدية التي تأتي من عمليات الاختطاف كما يلي :

- قرار مجلس الامن رقم 1904 بتاريخ 1 ديسمبر 2009 و هذا القرار جاء لادانة تنظيم الدولة الإسلامية في الشام و العراق و ادانة الاختطاف و دفع الفدية .

- قرار مجلس الامن رقم 2014/2133 في 27 جانفي 2014 و هذا القرار ادان حوادث الاختطاف أي كان غرضها إلى جانب منع تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق الفدية كما شار المجلس إلى مذكرة الجزائر بشأن عمليات الاختطاف .²

- الجزائر و الاتحاد الافريقي لتجريم دفع الفدية :ركزت الجزائر في نطاقها الإقليمي على الاتحاد الافريقي لمحاربة هذه الظاهرة حتى تعزز من دورها و تفعل مبادرتها على الصعيد الإقليمي و الدولي اين اعتمدت الدورة العادية 13 للاتحاد الافريقي عام 2009 بمدينة سرت الليبية قرار رقم 256 .^{3*}

نجد مما سبق ان الجزائر اعتمدت على مجموعة من الاليات لمواجهة نتائج التدخل الفرنسي في مالي خاصة و ان الجزائر عارضت هذا التدخل بسبب عدم تحديد المعيار الذي تقوم على أساسه فرانس بضررب المناطق الشمالية من خلال الخط بين حركة الازواد و الجماعات الإرهابية ، فالضغوطات التي تعرضت لها الجزائر في هذه العملية دفع بها إلى الاعتماد على مجموعة من الاليات لمواجهة نتائج هذا التدخل بعيدا عن استخدام القوة خاصة تجريم الفدية التي تعتبر مصدر أساسي في تمويل الجماعات الإرهابية و تقديم مقاربات تنموية لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

¹ حرزي السعيد ، مرجع سابق ، ص 358

² مرجع نفسه، ص 362

- *الذي ينص على ان دفع الفدية يشكل احد اهم طرق تمويل الإرهاب الدولي إلى جان الإدانة بشدة دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية ، كما قدمت نداء إلى مجلس الامن لاعتماد هذا القرار .³

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية و التوغل الامريكى في الساحل الافريقي

لا تقل أهمية منطقة الساحل الافريقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية عن أهميتها بالنسبة لفرنسا فهي تحاول ان تجد مكانا لها في المنطقة من خلال البحث عن أسباب متنوعة خاصة الأمنية منها في ظل تزايد التهديدات رغم انها لا تمس مصالحها بشكل مباشر و لكن للرؤية الجزائرية مقارنة أخرى و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث .

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي جاء بعد نهاية الحرب الباردة في إطار إعادة التوجه نحو افريقيا عموما خاصة مع عهدة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ، فافريقيا لم تحظي بالاهتمام الكافي من طرف الولايات المتحدة الامريكية و هذا ما جعلها تبرمج هذه المنطقة ضمن الأولويات الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة.

الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة تقوم أولا على اعتبار المنطقة مصدرا للثروات الطبيعية خاصة البترول واليورانيوم في إطار سعى الولايات المتحدة الخروج من المناطق التقليدية لدول الخليج ، كما اعتبرت سوقا مهما للاقتصاد الأمريكي حيث صرح وزير التجارة الأمريكي عام 1998 خلال جولة الإفريقية إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمّن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسنا من الأوروبيين .¹

وبتالي أصبحت تنتظر لهذه المنطقة كسوق لها مهم خاصة في ظل تزايد التنافس الصيني الأوروبي وإسرائيل إلا أن التواجد الأمريكي لم يرقى إلى ما تريد الوصول اليه عمليا .

لكن الأهمية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير من القوى الكبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانتشار الجماعات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي وتهديد المصالح الكبرى في إطار محاربة الإرهاب وتزايد هذا الاهتمام الأمريكي بعد التدخل العسكري في ليبيا وسقوط نظام القذافي و بروز ما يعرف بداعش التي تمثل تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة فهي تركز على الأداء الاستخباراتي مع الدول المنطقة ودول الجوار على رأسها الجزائر، بل كانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تدعو لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة أو ما تعرف بقوة أفريكوم التي عارضتها الجزائر عام 2007 وقد سبقها برامج مثل برنامج بان ساحل الذي يهدف إلى

¹جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص151

تعزيز الأمن ومحاربة الارهاب مع أربع دول وهي مالي-تشاد-النيجر-موريتانيا عام 2002 وتحول هذا البرنامج إلى ترانس صحراء عام 2005 وضم بعدها الجزائر- بوركينا فاسو، المغرب- نيجريا والسنگال وتونس بميزانية تقدر 100 مليون دولار والتي وصلت إلى 33 مليون دولار عام 2012 لمحاربة الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي خاصة أن منطقة الساحل عرفت موجة من الاختطافات للأجانب بهدف الاستفادة من الفدية التي تعتبر أهم مصدر تمويل للجماعات الإرهابية في المنطقة، و تزايد هذا الاهتمام بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية ببناغازي عام 2012¹

وركزت الو م أ على التعاون الأمن مع الدول الساحل عبر برنامجين هما شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP والشراكة الإقليمية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا (PREACT)

وفي نهاية عام 2002 أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة عموم الساحل PSI غير فيه قدرها 7.75 مليون دولار لمحاربة الإرهاب مع كل من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ، وهذا الأخير تطور إلى برنامج TSCTP في باين 2005 حيث تضم التدريبات دولا أخرى كندا واسبانيا وألمانيا وهذا إن دل فإنما يدل على الأهمية الاستراتيجية من جميع النواحي اقتصاديا وأمنيا وسياسيا لجميع الدول وخاصة الدول الكبرى²

عند اعلان عن قيام الافريكوم في 2015 وضحت الولايات المتحدة الامريكية الأهمية البالغة لافريقيا في ظل هذا المشروع الأمريكي ، حيث اعتبرت أفريقيا من بين الاقتصاديات الناشئة و التي ستعرف تطورات مستقبلية حيث ستصبح الدول فيها تحتل المراتب المتقدمة عالميا في نسب النمو العالمية ، كما ان عدد الشباب اقل من 15 سنة يمثلون ما نسبته 41 بالمئة من سكان هذه القارة كما اعتبرت افريكوم الجزائر دولة جيواستراتيجية في الفضاء الافريقي ، دون اغفال على إمكانية تمدد تنظيم داعش إلى الفضاء الصحراوي في منطقة الساحل الافريقي مما يشكل تهديد فعلي للمنطقة³.

كما تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية من الناحية الاقتصادية و التي تقوم على ربط الامدادات النفطية من منطقة خليج غينيا بدول شمال افريقيا و خاصة الجزائر و بالتالي تصنيف المنطقة كمنطقة عبور و خط امداد استراتيجي اذا ما تحققت المشاريع المسطرة في المنطقة ، اين قامت الجزائر و نيجيريا بتوقيع اتفاقية تفاهم في سبتمبر 2001 على انشاء أنبوب نقل الغاز عبر الصحراء

¹جمال السيد الضلع، مرجع نفسه، ص 186

²أمير محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص 365

³Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p 17

بقيمة تقدر 21 مليار دولار على مسافة 4128 كم خاصة انه يصب ضمن مبادرة النيباد لتنمية افريقيا اين اعتبر ذو أولوية للقارة الافريقية ، و جاء هذا المشروع مع تنامي الهجمات العسكرية و المسلحة على اليات النفط برا و القرصنة بحرا خاصة مع بروز ما يعرف بحركة تحرير دلتا النيجر التي تعتبر خزان نيجيريا من الغاز و النفط سنة 2006 التي تمتلك عتادا متطورا عسكريا لا تمتلكه الجماعات المسلحة الأخرى¹ ، هذه الأخيرة هددت صراحة بانها ستهاجم أنبوب الغاز العابر للصحراء و هذا ما تم في فيفري 2009 إلى جانب نشاط جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا .

اما خليج غينيا الذي يعتبر اهم منطقة في غرب افريقيا يان يضم حقول استخراج النفط بسعة 5 مليون برميل يوميا تشترك فيه 7 دول افريقية الا ان القرصنة عطلت تدفق النفط بشكل سلس عبر هذا الخليج خاصة ان المنطقة تعرضت في سنة 2010 إلى 47 عملية قرصنة تمت اغلبها في سواحل نيجيريا ، و هذا ما اعطي لأنبوب الصحراء أهمية بالغة في إيجاد حلول لتصدير مختلف المنتجات النفطية الموجودة في هذا الخليج خاصة انه سيمر بالنيجر اين يوجد حقل اغاديم الغني بالنفط ثم إلى الجزائر .

و في المقابل يعتبر الاتحاد الأوروبي هذا الانبوب احد الخيارات الطاقوية بعيدا عن روسيا التي تتزود منها ما يقارب 50 بالمئة من حاجياتها الغازية ، مما دفع بروسيا للتحرك نحو افريقيا لاحتواء المشاريع الطاقوية هنا اين أرسلت روسيا وفدا إلى نيجيريا و قمت بإنشاء شركة مختلطة تعرف بشركة بيغاز عام 2008 كما اقترحت مساهمتها في تمويل أنبوب الغاز الصحراوي² ، و من هذا المنطلق تصبح روسيا شريكة في كل العمليات الخاصة بتمويل الاتحاد الأوروبي من المواد الطاقوية القادمة من افريقيا.

كما تشير الشركات الأمريكية على مسافة الجزائر-ليبيا-نيجيريا ومشروع القرن الذي يربط الغاز مابين نيجيريا والجزائر مما يعطيها أهمية مجال الطاقة خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية زادت وارداتها الطاقوية من إفريقيا عام 2015 ب 25% بالإضافة إلى الصحراء والسودان دليل على هذه الأهمية خاصة بعد تقسيم السودان والصراع على حقول النفط فيها.³

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 203

² مرجع نفسه، ص 205

³ أمير محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 350

ولا تتوقف الأهمية الاستراتيجية على هذا الجانب بل يمتد كذلك إلى محاربة النفوذ الصيني الذي وصل رقم مبادلاته 200 مليار دولار مع القارة بأكملها والذي ينشط في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني لي كي تشاينغ عام 2014 عن زيادة استثماره إلى 100 مليار دولار.

كما تستورد الصين 22% من الطاقة في إفريقيا وتعمل على الفئتين عن اليورانيوم مع النيجر كما تملك النير احتياجا من النفط يقدر ب 324 مليون برميل أعطت حقه إتباع به الصين منذ عام 2008 كما تعتبر النيجر خامس منتج لليورانيوم في العالم الذي تحتكره الشركة الفرنسية أريفا حيث تصارع الصين لاستخراجه حيث قدمت عام 2014 قرض قدره مليار دولار لتمويل المشاريع في النيجر¹. كما قام الصين ببناء مصفاة نفطية عام 2011 في تشاد وعدة 99 عاما يواقع 60% للصين و20% للتشاد، كما ساهمت حيث في مشاريع في سينغال أهمها مطار العاصمة وفاقتم قيم التبادل في 633 مليون دولار كما تصدر السينغال المواد الأولية بصفر تعريفه جمركية وهذا ما يمثل سوقا هاما وناميا بالنسبة للدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي لهذه الأهمية الاستراتيجية².

المطلب الثاني : المشاريع الامريكية في منطقة الساحل الافريقي

لم تهتم الو.م.أ بإفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة وازداد تهميش القارة بعد فشل تجربة التدخل الأمريكي في الصومال أكتوبر 1993 فجاء قرار سحب القوات الامريكية 31 مارس 1994 وهذا ما ترجم في عدم تدخلها أمام مجازر روندا 1994.

واعتمد صانع القرار في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه افريقيا على العناصر التالية³:

- عدم انفاق الكثير من الأموال على افريقيا حيث انخفضت المساعدات الامريكية من 279.2 مليون دولار عام 1985 إلى 3.8 مليون دولار عام 1994 باستثناء مصر التي تستفيد من 2 مليار دولار سنويا.
- عدم اتخاذ مواقف في افريقيا قد تخلق خلافات سياسية داخل الو.م.أ.
- التركيز على مناطق أكثر أهمية من افريقيا.

¹أمير محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ،ص357

²مرجع نفسه ،ص354

³سامي السيد احمد ، سياسات الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الإرهاب في افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، القاهرة :

دار الاتحاد للطباعة 2017 ، ص 179

في عهد بن كلينتون أصدرت وزارة الدفاع الامريكية في جويلية 1995 تحت عنوان " الاستراتيجية الأمنية الامريكية لافريقيا جنوب الصحراء " حيث أوضح التقرير بأن الوم.أ ليس لديها مصالح أمنية حيوية مباشرة في المنطقة وعلى الافارقة أن يأخذوا زمام المبادرة وكما اعتبرت ان الحركات الإرهابية تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي والمصالح الامريكية في افريقيا منذ 1993¹

قامت الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة الساحل الافريقي على ثلاث مستويات و هي :²

• وقفت الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب قائد الانقلاب العسكري امدو سانغو في المقابل دعت للحفاظ على حقوق الازواد.

هذا التدخل جاء في إطار التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي خاصة مع فرنسا في ظل تزايد الاهتمام الاقتصادي بثروات المنطقة ووقف العمليات الإرهابية من جهة أخرى.

• الوقوف إلى جانب فرنسا في حربها على الإرهاب حيث دعمت التدخل الفرنسي في مالي و قدمت الدعم اللوجستي لها .

• انشاء قاعدة افريكوم وتقديم المساعدات العسكرية لدول الساحل الافريقي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

وقدمت الوم.أ مبادرة أسمتها " مبادرة الاستجابة للأزمات الافريقية (ACRI) والتي بدأت في أكتوبر 1996 خلال زيارة وزير الخارجية وارين كريستوفر للقارة الافريقية والتي تبلورت نهائيا 1997 ومساعدات قدرها مليار دولار .

كما قامت الوم.أ بتدريب 07 دول افريقية عسكريا في عام 1997 وهي مالاوي، مالي ، السنغال، تونس، أوغندا، غانا، اثيوبيا و تم عقد مؤتمر دكار حول الإرهاب الذي عقد بمبادرة من الرئيس السينغالي عبدالله واد في 17 أكتوبر 2001 بمشاركة 27 دولة افريقية في اطار التضامن مع الوم.أ لمحاربة الإرهاب.³

كما جاءت استراتيجية الامن القومي الأمريكي عام 2002 حيث ركزت على متابع الإرهاب في افريقيا حيث جاءت مبادرة الساحل الافريقي pan sahal initiative في نوفمبر 2002 بعد زيارات إلى كل من تشاد - مالي - نيجر موريتانيا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ثم جاءت مبادرة مكافحة

¹سامي السيد احمد ، مرجع سابق ، ص 180

² عايدة العزب موسى ، مرجع سابق ، ص 66

³مرجع نفسه، ص 189

الإرهاب عبر الصحراء إلى جانب أربع دول ضمت الجزائر -المغرب- السنغال - تونس-نيجيريا عام 2005 .

منذ 2011 انفتحت الولايات المتحدة الامريكية حوالي 220 مليون دولار إلى غاية 2015 كمساعدات موجهة لدول الساحل الافريقي لحماية حدودها و هذا في اطار التحالف ما بين دول الساحل و الولايات المتحدة الامريكية و لم تتوقف التحالفات على دول الساحل بل اضافت تونس و اعطتها صفة حليف متقدم في الحلف الأطلسي في 2015 و نفس الشيء بالنسبة للمغرب باستثناء الجزائر التي لها علاقات ثنائية في اطار محاربة الإرهاب.¹

كما قررت الو.م.أ انشاء قيادة عسكرية موحدة لافريقيا "افريكوم في عام 2007 من ألمانيا بهدف :²

- مراقبة النفط الافريقي (24% من النفط العالمي)

- إدارة التنافس مع الصين

- محاربة الإرهاب

كما اصدر البيت الأبيض جوان 2012 " استراتيجية الو.م.أ نحو افريقيا جنوب الصحراء " قائمة على أربعة ركائز وهي :³

• دعم المؤسسات الديمقراطية

• دفع النمو الاقتصادي في التجارة والاستثمار

• تحسين السلم والامن

• تعزيز الفرص والتنمية.

و ركزت هذه الاستراتيجية على اصلاح الامن وتعميق الشراكة الأمنية مع الدول والمنظمات الإقليمية وقواتها كما جاء في تقرير الخارجية الامريكية عن الإرهاب عام 2013 هناك ثلاث مناطق امنية للإرهابيين وهي الصومال و منطقة عبر الصحراء من خلال كتيبة الملتهمين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و مالي بحركة انصار الدين.

¹Mohamed saleh benteboula ; op cit ;p20

² عايدة العزب موسي ،مرجع سابق ، ص 193

³مرجع نفسه ، ص 198

يؤكد فيل ويليامز استاذ الامن الدولي في كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة بتسبيرغ ان الو.م.أ امامها ثلاث تحديات في افريقيا: ¹

- خيار التدخل لدعم نظام الدولة واحتواء الفوضى
- خيار الابتعاد عن هذه المنطقة
- خيار التدخل الانتقائي اي تختار الدول التي تشكل لها تهديد مباشر .

و في هذا السياق قدمت الولايات المتحدة الامريكية اليات للتدخل في منطقة الساحل الافريقي و افريقيا عموما فجاءت فكرة أفريكوم كتصور لخطه وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة أثناء حكم الرئيس بوش الابن للقوات الخمس الأخرى وهي ²:

- قوة نورديكوم: أمريكا الشمالية.
- قوة ثاوثكوم: أمريكا الجنوبية.
- قوة سنككوم: الشرق الأدنى والأوسط وأفغانستان وآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً.
- قوة باكوم: في المحيط الباسفيكي والصين.
- قوة أيكوم: في قارة أوروبا.
- قوة أفريكوم: قارة افريقيا.

يقوم مشروع أفريكوم على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش العسكرية الافريقية على مواجهة الكوارث والإرهاب وتم اختيار مدينة شتوتغارت الألمانية مقراً للقيادة الأمريكية لقارة افريقيا حيث عين الجنرال وليام وارد قائداً لها، حيث يعتبرها الكثير استراتيجية لمواجهة التواجد الصيني في افريقيا، بالإضافة إلى مراقبة ضغوط الامداد النفطي في افريقيا.

تم الإعلان عن قيام قيادة عسكرية لافريقيا بتاريخ 07 /02 /2007 US AFRICO COMMAND و التي اعلن عليها الرئيس الأمريكي بوش الابن بهدف تقوية الروابط مع الدول الافريقية و الامن و تحقيق السلام و الديمقراطية وبدأت في العمل أكتوبر 2008 ³ كما خصص كونغرس

¹ سامي السيد احمد ، مرجع سابق ، ص 201

² عبد القادر رزيق المخادمي ، قيادة أفريكوم الأمريكية، حرب باردة ام سياق للتسلح، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 51

³ مرجع نفسه ، ص 47

الأمريكي مبلغ 50 مليون دولار لمدة ست سنوات 2011-2016 لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الأفريقية بالإضافة إلى ميزانية سنوية ثابتة قدرت ما بين 80-90 مليون دولار لكن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت لهذه القوة صفة مدة سنة حيث عينت السيدة ماري كارلين ياتر Mary Carelén Yatér دبلوماسية في الجهاز جهوي.

تعتبر الأفريكوم تصور جديد للإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا ضمن التحولات التي عرفتها المقاربة الأمريكية لإفريقيا مع بداية القرن 21 م خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فهذه القيادة التي أطلقها كل من ديك تشيني و دونالد رامسفيلد في إطار محاربة الإسلام الجهادي بالمنطقة¹ و تجدر الإشارة هنا إلى الدارسين لهذه القيادة انقسموا إلى صنفين :

- فالصنف الأول يعتبر قيادة الأفريكوم تعبير الولايات المتحدة الأمريكية عن ارادتها في إقامة قيادة عسكرية في القارة الأفريقية .

- اما الصنف الثاني فيعتبرها دعماً أمريكياً لتقوية القدرات الأفريقية لحفظ السلام التي بدأت عام 1996 .
و نجد في هذا الإطار ان الدول الأفريقية في اغلبها كان مشككا لنوايا الولايات المتحدة الأمريكية لدور هذه القوة في المنطقة خاصة الجزائر و جنوب أفريقيا غير ان هناك دول ارادت ان تكون مقر وقيادة هذه القوة في بلدانها من بينها ليبيريا اين لم تأخذها الولايات المتحدة الأمريكية بالحسبان و المغرب أيضا الا ان هذا البلد لم يدخل في البعد الاستراتيجي لهذه القوة من حيث التسيير و لهذا تم نقل مقرها إلى شتوتغارت بألمانيا في ظل تزايد الرفض خاصة من طرف الجزائر لهذه القوة سواء على أراضيها او الدول المحيطة بها.

و عبرت العديد من الدول عن رفضها لهذه القيادة مثل تجمع دول الساحل و الصحراء و كذا مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية و كذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

لقيادة الأفريكوم مهام أساسية و هي تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و كل الدول الأفريقية باستثناء مصر بالنظر إلى وضعيتها الجيوستراتيجية الخاصة رغم ان هذه القيادة ليست من مهامها خوض الحروب الا ان التنسيق بين هذه القيادة و القيادة الأمريكية في أوروبا أكد أهمية مشاركتها في انجاز العمليات العسكرية و ابرزها ليبيا 2011 رغم ان دورها لم يبرز للعيان الا انه كان حقيقيا².

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 246

² مرجع نفسه ، ص 247

و للقيادة افريكوم مهام أخرى كما عبر عنها قائدها كارتر هام في تصريح له في مارس 2013 امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي " ان العمليات الإرهابية في شمال افريقيا و نيجيريا و الصومال تشكل اهم انشغالات القيادة " كما تقوم بإبرام عقود مع الشركات الأمنية لتدريب القوات الافريقية مثل ما يحدث مع جيش ليبيريا¹.

و بصفة عامة تعد السياسة الأمنية و الاستراتيجية الامريكية اهم سياسة خارجية في افريقيا كلها في العقدين الأخيرين كما تشكل سياستها الأمنية في افريقيا الصحراوية اهم سياسة امنية و عسكرية في هذه المنطقة فقد حشدت قدرات و إمكانيات كبيرة لهذه السياسة كما رافقتها دبلوماسية إنسانية و اقتصادية على جانب اخر.²

و لقد سخرت لهذه السياسة أيضا جوانب استراتيجية فدمجت بين شبه الجزيرة العربية و القرن الافريقي في اطار برنامج خاصة بهذه المنطقة و وضعت منطقة الساحل و الصحراء ضمن برنامج امني خاصة دمجت فيه بين شمال القارة و غربها.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار المشروع ذا طابع مدني أكثر مما هو عسكري فألحقته بوزارة الخارجية بدلا من وزارة الدفاع و تهدف من خلاله:³

- مساعدة الدول الافريقية لاستشراف الأخطار المهددة أمنها و الوقاية منها.
- المساعدة في بناء قواتها المتماسكة.
- تعزيز التعاون.
- تقديم المساعدات الانسانية و الاغاثية في حالة الكوارث.

و هناك من يعتبر ان هذه المبادرة في الأصل جاءت لمواجهة النفوذ الصيني في افريقيا بالإضافة إلى مراقبة امدادات النفط من خليج غينيا التي تصنفه الولايات المتحدة الامريكية على انه مستقبل امدادات النفط بما يقارب 25 بالمئة من حاجياتها النفطية .

رغم ان قائد الافريكوم الجنرال وليام وارد نفى ذلك في تصريح لوكالة الانباء الفرنسية عندما " لا ننوي عسكرة القارة و الاستحواذ على مواردها " ¹ كرد على رغبة الولايات المتحدة التدخل في منطقة كالساحل الافريقي .

¹ كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 248

² مرجع نفسه ، ص 249

³ منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 52

قام يوم 7 جوان 2015 قائد قوات الافريكوم الجنرال دارلي وليامس بزيارة للجزائر التقى مع قائد الدرك الوطني احمد بوسطيلة بهدف التباحث حول استراتيجيات و اليات مواجهة الإرهاب في الساحل الافريقي إلى جانب تعزيز التعاون الثنائي²، خاصة ان الجزائر دولة محورية في هذا المجال لا يمكن باي حال من الأحوال تجاوزها او عدم وضعها في سياق التطورات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية.

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية في اطار صياغة سياستها بمنطقة الساحل الافريقي هو تنويع الشراكة مع الدول الفاعلة في المنطقة و من بينها الجزائر حيث قامت بتنظيم الملتقى الدولي لمحاربة الإرهاب GCTF :

تم انشاء هذا الملتقى الدولي بنيويورك بالولايات المتحدة الامريكية في 22 سبتمبر 2011 يضم 30 دولة من بينها الجزائر و المغرب اين يضم هذا الفضاء الدولي ستة مجموعات عمل من بينها الساحل الافريقي و القرن الافريقي بالإضافة إلى العدالة و العنف و التطرف و غيرها من المواضيع التي تهم المجتمع الدولي ، حيث تراسمت الجزائر و كندا المجموعة الخاصة بدعم دول الساحل الافريقي ، لكن هذه المبادرة لم تلقى الاجماع من طرف دول الساحل الافريقي³.

و بالتالي نجد ان التوجه الأمريكي لمنطقة الساحل الافريقي قائم على اعتبارات مصلحة بالأساس خاصة في مجال النفط و الغاز و الحفاظ على استقرار المنطقة حتى لا تنتقل التهديدات الأمنية إلى الدول الأوروبية التي تعد شريك رئيسي للولايات المتحدة الامريكية ، لكن الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هو البعد الاقتصادي من خلال المنافسة مع الصين على الفضاء الافريقي و هذا ما سعت له الولايات المتحدة الامريكية من خلال البرامج السابقة الذكر و التي تسعى إلى تحقيقها و تجسيدها سواء عن طريق الشراكة مع دول الجوار كالجزائر و المغرب و مصر او من خلال الدعم العسكري لدول الساحل الافريقي بواسطة المبادرات العسكرية و انشاء قيادة متخصصة في هذا المجال او من خلال دعم التدخلات الغربية كفرنسا.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 47

² Mohamed saleh benteboula ; op cit ; p 17

³ ibid ;p42

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المشاريع الامريكية بالساحل الافريقي

تعتبر الجزائر الولايات المتحدة الامريكية شريكا أساسيا في العديد من القطاعات سواء اقتصادية او امنية ، الا ان الجزائر تتعامل مع المبادرات الامريكية حسب نوعها و هدفها فهي لا ترفضها كلها و لا تقبلها بشكل عام فهي تصنفها حسب أهدافها و الدليل على ذلك انخراطها في مشاريع اقترحتها الولايات المتحدة الامريكية كالحلف الأطلسي كما رفضت في المقابل مثلا مشروع الافريكوم .

ف نجد ان الجزائر امضت في أكتوبر 2014 اتفاقية تعاون ثنائي مع الحلف الأطلسي في اطار الحوار السياسي و العلمي للحلف مع الدول الأخرى ، إلى جانب تعزيز التعاون بين الجزائر و القوى الأخرى لدعم الامن و الاستقرار بالمنطقة ، خاصة ان الحلف الأطلسي اطلق برنامج الحوار الأطلسي و دعي الجزائر للمشاركة فيه في 14 مارس 2000 حيث لا يقتصر الامر على الحوار السياسي بل كذلك إلى التعاون العسكري و الدفاع و تطوير القدرات العسكرية و العلمية اين تمت برمجت ما بين 2007 إلى 2012 حوالي 30 تمرين مفتوح بين الدول المشاركة في هذا الحوار المشترك من بينها الجزائر.¹

فهذا احد المشاريع التي شاركت فيها الجزائر مع الحلف الأطلسي و من ورائها الولايات المتحدة الامريكية كخيار استراتيجي بين الجزائر و الو م ا خاص في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر في محيطها الإقليمي .

و في المقابل رفضت الجزائر وجنوب افريقيا وليبيا استضافة قوة الافريكوم حيث أكدت الجزائر أنها تفضل أن يطلع الأفارقة أنفسهم بالقضايا الأمنية والدفاعية ومحاربة الإرهاب و ذلك بواسطة هيكل الاتحاد الافريقي لأن التواجد الأمريكي في منظمة الساحل الافريقي سيعطي مبررا للمجموعات الإرهابية أن تقوم بمحاربة هذا التواجد على غرار العراق وأفغانستان في اطار الجهاد.²

و جاءت المقاربة الجزائرية ضد التواجد الأجنبي خاصة الولايات المتحدة الامريكية من خلال إعادة رسكلة استراتيجية الجيش الجزائري ضد أي تهديد و من خلال مشاركة لوجستكية فقط للولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال مع التركيز على عدم نشر أي قوة اجنبية داخل الشريط الازموي للساحل الافريقي ، و يمكن ان نلخص هذه الاستراتيجية الجزائرية كما يلي:³

¹ Mohamed saleh benteboula ; op cit ;p80

² عبد الرزاق مخادمي ، مرجع نفسه ، ص 65

³ محمد بن أحمد " الجيش يعتمد ثلاث أولويات إلى غاية ، 2013 جريدة الخبر الأربعاء 15 مارس 2017 العدد 8450

الاستراتيجية وفق أولويات الجيش الوطني الشعبي على الفترة 2013-2023

جاءت وفق ثلاث أولويات : حماية الحدود /القضاء على بقايا الإرهاب / تطوير الصناعة العسكرية من أجل الوصول إلى اكتفاء ذاتي في أغلب أنواع السلاح.

كشفت ورقة طريق تمت المصادقة عليها حول أولويات السياسة الدفاعية في الجزائر عن تراجع خطرا لتهديد الإرهابي على الأمن الوطني وتحول حماية الحدود البرية للجزائر إلى أولوية قصوى بالنسبة للجيش حيث ناقشت قبل أربع سنوات القيادة العليا للقوات المسلحة ملف الأولويات الأمنية والدفاعية في السنوات القادمة بناء على تقارير استخباراتية ودراسات استراتيجية .

ان التحقيقات التي تمت بعد هجوم عين امناس أكدت أن العملية الإرهابية لم كانت تتجح لولا وجود قوة إرهابية كبيرة في منطقة خارج الحدود الإقليمية للجزائر وبتالي تم تغلب مبدأ حماية الحدود البرية التي تمتد على مسافة 700 كم على مبدأ مكافحة الإرهاب الذي تحول إلى تهديد عابر للوطان والتي تظم إلى ثلاث مستويات الجماعات الإرهابية الموجودة في ليبيا وفي شمالي مالي والنيجر ، مخاطر تهريب السلاح من ليبيا ومالي وأخيرا تهريب المخدرات والجريمة المنظمة.

وعلى هذا الأساس تقرر في اطار السياسة الدفاعية الجديدة حماية الحدود البرية بطرق تسهل تنقل الدوريات العسكرية و نشر المئات من نقاط المراقبة المتقدمة .

لكن تواجه الجزائر مشكلة أخرى تتمثل في الدور المغربي على مستوى النشاط في الساحل الافريقي حيث كان المغرب من بين المرشحين لاستضافة القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا إلى جانب لوزوتو رغم ان سياسة الاتحاد المغاربي و الافريقي تقوم على محاربة أي تدخل الأجنبي خاصة الأمريكي لان تواجد قوات أمريكية على هذه الأراضي سيعطي مبررات للحركات الإرهابية للقيام بمهام و عمليات ضدها و بتالي المزيد من عدم الاستقرار ، فجيوتي مثلا حاولت استمالة الولايات المتحدة الامريكية في استضافة الافريكوم رغم وجود قاعدة عسكرية بها استخدمتها في 2006 لضرب الحركات الجهادية في الصومال¹.

لكن رفض استضافة قيادة الافريكوم الا ان هذا لا يعني عدم التنسيق الاستخباراتي و العملياتي مع الولايات المتحدة الامريكية من طرف الدول الافريقية و كذا الجزائر ، فلقد تم تنظيم العديد من المناورات العسكرية مع دول الساحل الافريقي و حتى المغرب بهدف تعزيز جهوزية القوات الافريقية لمواجهة التهديدات الإرهابية .

¹ عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 67

فالجزائر شاركت في 2007/02/07 في الندوة الدولية المنعقدة بالسينغال " الشراكة العابرة للصحراء و من اجل مكافحة الإرهاب " إلى جانب المغرب و تونس و موريتانيا و النيجر و مالي و التشاد و السينغال و نيجيريا من اجل رسمي سياسة مشتركة لمواجهة التهديدات في الساحل الافريقي¹.

فرغم معارضة الجزائر لهذا التواجد الأمريكي الا ان تصريحات المسؤولين الأمريكيين منهم اللواء ديفيد هوغ في تصريح له بالسفارة الامريكية بالجزائر بان الجزائر تلعب دور محوري في المنطقة كما ثمن دور الجيش الجزائري و احترافية و تجربته في محاربة الإرهاب و لابد من تبادل التجارب مع الجزائر .

فالجزائر ارادت ان تتحرك إقليميا في اطار إيجاد حلول لمشكلات المنطقة من خلال دول الساحل او أصحاب القضايا فالمغرب حاول و لا يزال يبحث عن موضع قدم له في المنطقة بشكل مباشر عبر تنظيم دول الساحل و الصحراء او عبر الولايات المتحدة الامريكية اين تربطها اتفاقية منذ سنة 1982 للتعاون العسكري و الأمني في المقابل العلاقات الجزائرية الامريكية بدأت متأخرة في جويلية 2006 بعد زيارة قائد الاسطول السادس للجزائر² ، فالمغرب ينظم سنويا مناورات عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية في اطار ما يعرف بمناورات الأسد الافريقي فحسب الدبلوماسي الجزائري حليم بن عطاالله فان المقلق بالنسبة للجزائر من هذه المناورات هو مشاركة عدد كبير من الدول الافريقية بما فيها تونس و مصر في افريل 2017 و هذا ما يجعل المغرب نقطة ارتكاز للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة³ ، و تعتمد الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة هذا الوضع عبر دعم العلاقات مع دول الساحل الافريقي و رفض أي تواجد غربي في المنطقة و هذا ما صرح به الوزير الأول السابق عبد المالك سلال عند زيارته لمدينة تمراست في افريل 2017 عندما قال " افريقيا هي عمقنا الاستراتيجي و ليس أوروبا او أمريكا و ان تمراست هي بوابة الجزائر نحو الساحل الافريقي و نحن نتعاطف مع جيراننا فامننا من امنهم و استقرارنا من استقرارهم و سيكون لنا مشروع تغطية كل حدودنا الجنوبية عبر الأقمار الاصطناعية"⁴.

و هنا نجد ان الجزائر تعمل على إيجاد اطر بعيدة عن التواجد الأمريكي المباشر في المنطقة او عبر وكلائها كالمغرب لأنها تدرك مدى خطورة هذا الوضع على الامن الجزائري و المنطقة ككل من جهة

¹ عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 70

² عمار حميد ياسين ، توجه الولايات المتحدة اتجاه إقليم شمال افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان : دار امجد للنشر ، 2017 ، ص 248 ،

³ محمد سيدمو ، المغرب يريد ان يكون نقطة ارتكاز عسكرية لأمريكا في الساحل ، جريدة الخبر ، 2017/04/29 ، ص 3

3

⁴ خالد بوبية ، افريقيا هي عمقنا الاستراتيجي ، " جريدة الخبر ، 2017/04/29 ص 3

و من جهة أخرى فهي لا تعارض التعاون اللوجيستيكي و الاستخباراتي مع الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية مؤثرة في المشهد الإقليمي و الدولي لا مفر من التعاون معه و لكن وفق الثوابت السيادية للجزائر التي تعمل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض أي قواعد عسكرية في المنطقة قد يخل بأمن المنطقة و استقرارها.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية و المنظمات الإقليمية في الساحل الافريقي

تعرف منطقة الساحل الافريقي تزايد عدد المنظمات و التكتلات الإقليمية المتواجدة بهذه المنطقة كمنظمة الساحل و الصحراء و منظمة الايكواس التي تمثل دول غرب افريقيا التي انتشرت بشكل ملفت في السنوات الأخيرة رغم ان اهتمامات دول المنطقة واحدة الا انها توزعت عبر هذه المنطقة التي لم تشارك فيها الجزائر لاعتبارات عديدة و سنتناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى هذين المنظمين و اليات تعامل الجزائر معها.

المطلب الأول : دور منظمة الساحل و الصحراء في منطقة الساحل الافريقي

يشكل " تجمع دول الساحل و الصحراء " المعروف اختصارا ب (س ص) احد التجمعات الإقليمية و يعود اصل تأسيس هذا التجمع إلى دعوة ليبيا اربع دول خليجية لا سواحل بحرية لها و التي تمثل الظهر الخلفي للدول العربية الافريقية في شمال الصحراء حيث في جويلية سنة 1997 اجتمع زعماء كل من ليبيا و تشاد و النيجر و مالي و بوركينافاسو اين اتفقوا على تشجيع هذا التكتل الإقليمي من حيث الأهمية الاقتصادية و كذا تعزيز اليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي و الأمني و ان يكون التجمع مفتوحا امام دول نيجيريا و الجزائر و المغرب و تونس.¹

اهداف انشاء تنظيم تجمع الساحل و الصحراء حيث بدأت الفكرة سنة 1997 من طرف معمر القذافي و اعلن اهداف هذا التنظيم كما يلي:²

- كسر العزلة الدولية المفروضة على الدولة الليبية اثر صدور قرار مجلس الامن عقب ازمة لوكاربي و البحث عن بيئة اقتصادية إقليمية كبديل للبيئة الدولية و من ثم عملية التمهيد لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة.
- أراد معمر القذافي ان يكون صمام الأمان في منطقة الساحل الافريقي و ان أي تسوية يجب ان تكون عبره و بدعم منه و ذلك باحتضان جميع حركات التمرد الموجودة في منطقة الساحل الافريقي و دعمها بالأخص حركات الطوارق في كل من مالي و النيجر و كذا حركات التمرد بالسودان.

¹ عبد الرزاق رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 99

² مبروك كاهي ، منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة ، مداخلة القيت في الملتقي المغاربي حول التهديدات في المنطقة المغاربية ، جامعة ورقلة ، 2016 ، ص 4

استغل معمر القذافي قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في الجزائر سنة 1999 من اجل الترويج لتجمع الساحل و الصحراء و دعما لمواقفه اتجاه القضايا الافريقية و يعلن عن وجوده على الساحة السياسية الافريقية .

- بدا تجمع الساحل و الصحراء بست دول ثم اتسعت الا ان الجزائر فضلت عدم الانضمام لهذا التكتل رغم وجود حدود مع دول الساحل الافريقي .

لكن قبل هذا التاريخ كان مبادرات أخرى حيث في الأسبوع الأول من فيفري 1998 و تحديدا يوم 4 فيفري جرى الاتفاق على انشاء ما يعرف ب " تجمع دول الساحل و الصحراء " بحضور كل من ليبيا و تشاد و النيجر و مالي و بوركينا فاسو و السودان كدول مؤسسة و مصر كمراقب ، و جاءت معاهدة انشاء هذا التجمع من 11 مادة جاءت لتنظيم هذا التجمع و أهدافه اين يهدف هذا التجمع إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي و الاستراتيجي و تشجيع التبادل التجاري ¹.

و لو رجعنا إلى الخلفية التي قام عليها هذا التجمع سنجد ان معمر القذافي اعتمد على سياسة التوجه الافريقي من خلال دعم إقامة امبراطورية للتوارق في الصحراء و هذا ما رفضته الجزائر اين اقام مؤتمر في العاصمة الليبية سنة 1997 حضرته جميع الدول المجاورة للجزائر ما عدا موريتانيا اين مهد فيه القذافي لمؤتمر الساحل و الصحراء كما قام بفتح قنصلية في كيدال مع العلم انه لا توجد جالية ليبية في مالي و انما لمنافسة الجزائر في المنطقة ثم قرر بعد ذلك نقل قنصليته إلى بماكو في اطار تهدئة الأوضاع مع الجزائر ².

وقد توسعت عضويته بعد ثماني سنوات من تكوينه ليضم حتى الآن 23 دولة عربية وأفريقية، وهي: إريتريا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وتونس والتوغو وجمهورية وسط أفريقيا وجيبوتي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيا وليبيريا ومصر ومالي والمغرب والنيجر ونيجيريا.

¹ عبد الرزاق مخادمي ، مرجع سابق، ص 104

² مبروك كاهي ، مرجع سابق ، ص 6

و يمكن ان نلخص اهم اهداف هذا التجمع كما يلي :¹

* إقامة اتحاد اقتصادي ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة.
* إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي:

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء.
 - حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.
 - تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.
 - زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.
 - موافقة الدول أعضاء التجمع على إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والامتيازات المعترف بها لمواطنيها وفقاً لدستور كل دولة.
 - تنسيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.
- كما يوجد هدف سياسي و امني من وراء إقامة هذا التجمع و يتضح ذلك من مضمون الميثاق الأمني الذي صدر لاحقاً للمعاهدة و مكمل لها .

و يمكن ان نحدد أجهزة هذا التجمع كما يلي :²

• مجلس الرئاسة:

هو السلطة العليا للتجمع، ويتكون من قادة ورؤساء الدول الأعضاء وينعقد في عواصم الدول الأعضاء مرة في العام وبالتناوب، كما يتخذ القرارات واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف وبرامج التجمع.

¹تجمع الساحل و الصحراء من موقع الجزيرة للدراسات

<http://www.aljazeera.net/news/international/2006/6/1/%>

بتاريخ 2017/08/10 على الساعة 17.30

²تجمع دول الساحل و الصحراء الجزيرة نت ، مرجع سابق

- **المجلس التنفيذي:**
- ويتكون من الأمناء والوزراء المكلفين بقطاعات العلاقات الخارجية والتعاون، قطاع الاقتصاد والمالية والتخطيط، قطاع الداخلية والأمن العام. ويعقد اجماعا كل ستة أشهر.
- **الأمانة العامة:**
- مقرها بمدينة طرابلس في ليبيا، والأمين العام الحالي هو محمد المدني الأزهرى.
- **مصرف "س.ص" للتنمية والتجارة**
- يكلف بالقيام بالأعمال التنموية داخل دول التجمع بالإضافة إلى ممارسة أي نشاط مصرفي مالي أو تجاري وإعطاء الأولوية في ذلك للدول الأعضاء. ومقره المؤقت مدينة طرابلس.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**
- وهو ذو مهمة استشارية تتمثل في مساعدة أجهزة "س.ص" وإعداد سياسات وخطط وبرامج التنمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويضم خمسة أعضاء مختارين عن كل دولة عضو، وله أربع لجان ومقره: مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالي¹.

العضوية

اعترف بتجمع دول الساحل والصحراء "س.ص" كتجمع اقتصادي إقليمي تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ 4 إلى 12 يوليو/تموز 2000. كما منح صفة مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن ان نحلل اهم نشاطات هذا التجمع فهو يرتكز على ليبيا من خلال استخدام الموانئ الليبية في عمليات التجارة الخارجية بدلا من استخدام خليج غينيا بيساو البعيد نسبيا مقارنة مع الموانئ الليبية ، و من جهة أخرى تريد ليبيا ان تتحكم بشكل غير مباشر في حركة التصدير خاصة اليورانيوم علما بان اليورانيوم يذهب إلى فرنسا عبر المحيط الأطلسي مما يسهل عملية إعادة التمويع لليبيا مع أوروبا و هذا ما حدث فعليا بعد رفع العقوبات الامريكية على ليبيا و كذا في عهد الرئيس ساركوزي.

كما تريد ليبيا خلق فضاء موازي للاتفاقيات التي ابرمتها الولايات المتحدة الامريكية مع كل من تونس و الجزائر و المغرب عام 1998 مع استبعاد ليبيا و هذا التجمع يسمح لليبيا بخلق فضاء قوي للتأثير في المنطقة و مواجهة الضغوطات الامريكية من جهة اخري².

¹ عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 1116

² طه احمد على ، دراسة عن تجمع دول الساحل و الصحراء مأخوذ من

<https://www.scribd.com/doc/95270282> بتاريخ 2017/9/12 على الساعة 21.30

و هذا يصب في اطار مبادئ التجمع الذي يهدف إلى التزام الدول الأعضاء بضمان الامن على حدودها و عدم الاعتداء ما بين الدول و دعم الامن و الاستقرار ، و نجد ان هذا التجمع كان يتحرك تحت اهداف سياسية للزعيم الليبي السابق معمر القذافي اين حاول استغلال المشكلات التنموية و الأمنية في هذه المنطقة التي تعتبر امتداد حيوي لليبيا و كذا تحول توجهاته السياسية من المنطقة العربية إلى الافريقية في الوقت الذي كانت الجزائر لا تزال تعاني من النواحي الأمنية و السياسية و الاقتصادية بفعل الازمة الأمنية التي ضربت البلاد في تلك الفترة.

كما تم تنظيم مناورات سنة 1998 في المنطقة المشتركة ما بين مالي و موريتانيا و السينغال بنأطير فرنسي و امريكي حيث وصل عدد القوات المشتركة إلى 3500 مقاتل من عشر دول افريقية¹.
كما استطاع هذا التجمع ان يحقق اتفاقية ما بين الحكومة التشادية و المعارضة مما اعطي وزنا لهذا التكتل الإقليمي في حل القضايا الخاصة به لكن من زاوية ليبية في المقام الأول .

و في قمة مالي 2004 ركزت هذه القمة على محاربة الإرهاب في المقام الأول ضم برتوكول لاتفاقية محاربة الإرهاب² التي رحبت بها دول عربية في هذا الصدد خاصة مع تمدد الجماعات الإرهابية في المنطقة ، هذا رغم وجود اتفاقيات تجمع دول الساحل مع الجزائر في هذا المجال الا ان التدخل الليبي عبر هذا التكتل كان له الأثر في توجيه السياسات الداخلية و الخارجية لدول الساحل و التي ظهرت في ما بعد مع انهيار الحكومة المركزية في مالي في عام 2013 و ان كان هذا التجمع في نفس السنة لعب دورا مهما في دعم التدخل الفرنسي في مالي و الوقوف إلى جانب الحكومة المالية .

المطلب الثاني : دول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا CEDEAO و دورها في الساحل

الافريقي .

من بين المنظمات و التكتلات الإقليمية التي لها أهمية في منطقة الساحل الافريقي نجد المنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا و في اللغة الإنجليزية تعرف بالايكواس ، هذه المنظمة التي تعتبر من بين المنظمات التي لعبت دورا كبيرا في مالي خاصة بعد مشاركتها في العمليات العسكرية إلى جانب فرنسا لضرب الجماعات الإرهابية ، فدورها لا يستهان به .

¹ عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 122

² طه على احمد ، مرجع سابق

جاءت هذه المنظمة في اطار بحث سبل استقرار المنطقة خاصة ان المنطقة - غرب افريقيا - عرفت 37 انقلابا عسكريا 32 منها ناجحا و هذا مؤشر على عدم استقرار هذه المنطقة و لهذا كان لازما على دول غرب افريقيا إيجاد اليات سياسية و امنية للحد من هذه الوضعية في غرب افريقيا ، و من جانب اخر أراد الافارقة في غرب افريقيا تبني سياسة تنموية خاصة بهم تراعي خصوصية هذه المنطقة خاصة انها تعاني من الديون و الاعتماد على السلع الأولية في اقتصادها .¹

نشأت هذه المنظمة في عام 1975 لتضم الدول الواقعة غرب افريقيا من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و تعزيز التنمية بالمنطقة ، و انتقلت هذه المنظمة من الاطار الاقتصادي إلى انشاء برتوكول اتفاق بين الدول الأعضاء للدفاع المشترك في 9 جوان 1977 بأبيدجان و سنة بعدها تم الاتفاق و الامضاء على برتوكول ثاني حول عدم الاعتداء بلاغوس بنيجيريا في 22 افريل 1978 .²

و يمكن القول بان اصل فكرة انشاء هذا التكتل الاقتصادي تعود إلى الرئيس الليبيري السابق ويليام توبمان الذي بإنشاء جماعة اقتصادية خاصة بدول غرب افريقيا في ماي 1975 .³

و هذا التنظيم عرف اضطرابات نتيجة للخلافات السياسية بين أعضائه الا ان التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة و تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي دفع بهذه الدول إلى الاعتماد على استراتيجيات جديدة في هذا المجال خاصة تعزيز الامن و السلم في المنطقة و كيفية مواجهتها .

و اهم الاستراتيجيات التي اعتمدها هذه المنظمة نذكر منها :⁴

- التعاون القضائي و الأمني بين دول الأعضاء خاصة في الشق المتعلق بتسليم المطلوبين و تفعيل جهاز الشرطة و مكافحة الجريمة المنظمة و العابرة للأوطان .
- انشاء قوة عسكرية صغيرة سنة 2006 تقوم على التنسيق و التدخل للقضاء على أي تهديد امني في المنطقة و تعتبر او منظمة إقليمية تعمل على خلق مثل هذه القوى العسكرية في المنطقة .
- تعزيز العمل السياسي و تنشيط التشاور المستمر في مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة .

¹ هالة جمال ثابت ، الجماعات الاقتصادية لدول غرب افريقيا و إدارة الصراع في المنطقة ، ورقة بحثية ، القيت في مؤتمر التكامل الإقليمي في افريقيا ، 2005 جامعة القاهرة ، ص 411

²Lassina Diarra , la CEDEAO face au terrorisme transitionnel , paris : harmattan , 2016 , p

³ هالة جمال ثابت ، مرجع سابق ، ص 415

⁴Lassina Diarra.Op.cit. , p 86

- دعم الفعل الديمقراطي في دول المنطقة و تشجيع التداول السلمي على السلطة و تحقيق انتخابات نزيهة و شفافة.

قامت هذه المنظمة بإنشاء قوة عسكرية بهدف تحقيق الامن و السلم في المنطقة و التي تعرف اختصارا ب ECOMOG هذه القوة سبق و ان تدخلت في اربع دول و هي ليبيريا ما بين 1990-1998 و في سيراليون 1997-2000 و غينيا بيساو ما بين 1998-1999 و في كوت ديفوار 2003-2004.¹

كما قامت هذه المنظمة بإنشاء قوة اخري في سنة 2008 قوامها 2700 جندي مكونة من مختلف دول المنطقة ، هذه القوة تتكون من ثلاث فرق اين تتكون من القيادة العليا و مقرها ابوجا بنيجيريا و فرقة الغرب تقودها السنغال و فرقة الشرق تقودها نيجيريا و الفرقة الثالثة عبارة عن فرقة دعم لوجستكية تقودها مالي.²

هاتين القوتين تعملان بالتنسيق مع بعض في مسالة تامين المنطقة و التنسيق لمحاربة الإرهاب فهذه المجموعة العسكرية تمثل النشاط المسلح الا انها تقوم بعمل سياسي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة فهي تقدم دعوات إلى الحوار ما بين الأطراف المتنازعة في مالي بدل اللجوء إلى استخدام القوة في حل النزاع المالي .

و يجب التأكيد هنا ان هذه المنظمة تمتلك اهم جهاز في تركيبة هذه المنظمة و هو مجلس الامن و الوساطة الذي تأسس عام 2000 بهدف منع و إدارة الصراع و حفظ السلام و الامن في المنطقة مكون من تسعة أعضاء لمدة عامين ، و يتخذ قراراته بالأغلبية الثلثين و له سلطة اصدار قرارات التدخل السياسي و العسكري لكن نجد هذا المجلس يقوم على فكرة التدخل العسكري اكثر منه التدخل السياسي ، كما توجد الية أخرى لهذه المنظمة و هي نظام الرقابة على الامن و يتكون من ثماني نقاط للمراقبة في بوركينا فاسو و ليبيريا و بنين بهدف جمع البيانات عن أي صراع محتمل و ترسل إلى مركز المراقبة في نيجيريا لتحليلها في اطار الإنذار المبكر³، و هذا أيضا لم تكن الفعالية في الازمات كما حدث مع مالي.

¹Lassina DiarraOp.cit., p 91

²ibid ; p 92

³ هالة جمال ثابت ، مرجع سابق ، ص 419

و رغم هذا نجد ان هذه المجموعة لم تستطع تنفيذ الا 50 بالمئة من البرامج و الخطط التي وضعتها و لم تطبق الا 25 برتوكولا من 128 برتوكول تم توقيعه من قبل مما يؤكد على عدم وجود التزام فعلي بهذه الاتفاقيات لأسباب عديدة منها ما هو موضوعي و يتجاوز الإمكانيات التي تمتلكها هذه الدول و منها ما هو متعلق بطبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول التي تعرف عدم الاستقرار و الثبات في سياستها و تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية.¹

يرتبط أعضاء الإكواس ببروتوكول لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تم توقيعه عام 1978، ونص على إمكانية نشر قوة للفصل بين القوات المتحاربة في حال حصول صراع بين بلدين عضوين. كما أقر قادة المنظمة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1999، البروتوكول المتعلق بوضع النية للوقاية والتدبير وحل الصراعات، الذي أسس لإنشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات وعُرفت باسم "قوة الإكوموك"، والتي تدخلت قبل توقيع البروتوكول المتعلق بها في غينيا بيساو عام 1997، ثم في سيراليون عام 1998، وبعد ذلك في ساحل العاج عام 2002.

وفي عام 2004، قررت قمة الإكواس تحويل الإكوموك إلى "قوة الردع التابعة للمنظمة"، وذلك في إطار تشكيل قوة التدخل والردع التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أوكلت اليها مهمة التدخل لحفظ الأمن والاستقرار في أي بلد في القارة يشهد اضطرابات مسلحة.

اما الصعوبات التي تواجه هذه المنظمة في نشاطها هي رغم طموحها الكبير في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول أفريقيا الغربية، ظلت الأكواس عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تُعيق المسار التنموي لدول المنطقة، إلى جانب النفوذ الأجنبي في منطقة غرب أفريقيا الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة، وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تُعيق جهود الاندماج لاقتصادي البيني لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية التقليدية.

ويضاف إلى ما سبق ضعفُ البنى الاقتصادية للدول الأعضاء وشيوع الفساد الإداري والمالي وتوالي موجات الجفاف مع ما يترتب عليها من موجات نزوح واسعة إلى المدن غالبا، وما تُنتج من مشاكل اقتصادية واجتماعية تُقاوم الإشكالات البنوية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

وعلى الرغم من ذلك نجحت منظمة الإكواس في إقامة جسورٍ للتبادل بين دول المنطقة، ولجم فوضى الانقلابات العسكرية، وكانت لها مواقف مشهودة في حالاتٍ بعينها كما تعاطت بحزم مع بعض

¹ محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في افريقيا الضرورات و المعوقات ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الافريقية ،

الأزمات مثل أزمة مالي في 2012، وساحل العاج في 2011، وإن ظلت مواقفها في الغالب متأثرة بموقف القوى الاستعمارية التقليدية، خاصة فرنسا.¹

يمكن القول بان هذه المنظمة " الايكواس " تعتمد على أساليب تقليدية لمواجهة التحديات في المنطقة سواء كانت سياسية او امنية او حتى اقتصادية رغم الاليات التي تملكها خاصة ان هذه الدول تابعة لفرنسا بشكل كبير في مسالة الصراع الإقليمي .

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لمواجهة سياسات المنظمات و التكتلات الإقليمية في منطقة

الساحل الأفريقي

اعتمدت الجزائر على مقاطعة الاجتماعات التي تدعو لتأسيس مثل هذه التنظيمات الإقليمية التي تعتبرها بعيدة عن مبادئ السياسة الخارجية و هي في الأساس مسالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هذه التجمعات تعمل على المشاركة في حل الازمات من خلال التدخل في حل النزاعات الداخلية كما حدث مع مالي .

من جانب اخر نجد ان فترة تأسيس تجمع دول الساحل و الصحراء جاء في فترة التي كانت لا تزال تعاني الجزائر فيها من الازمة الأمنية و ان كانت في عام 1998 بدأت تتعافي الجزائر من ازماتها الا انها لم تكن لها الدوافع للدخول في مثل هذه التكتلات من جهة و من جهة أخرى نجد ان ليبيا فضلت ترك الجزائر و المغرب و تونس خارج دائرة هذا التجمع و ان تركته مفتوحا مستقبلا لها و هنا لم تعر الجزائر أهمية في الدخول بقدر ما ركزت على التعاون مع دول هذا التجمع في ميدان محاربة الإرهاب سواء عبر التنسيق الاستخباراتي او عبر التنسيق الثنائي او من خلال المشاركة عبر في مناورات جماعية تنظمها الولايات المتحدة الامريكية.

فالجزائر بادرت إلى انشاء تكتلات صغيرة تضم الدول المعنية بالمنطقة كما هو الحال بما يعرف بدول الميدان و تفعيل الاتفاقيات و تعزيز التعاون من خلال انشائها لجنة الأركان العملية في اوت 2009 و مقرها تمنراست حيث تم عقد اجتماع بين دول الساحل الخمس موريتانيا و مالي و النيجر و تشاد و بوركينا فاسو إلى جانب الجزائر في 12 اوت 2009 بمدينة تمنراست بمقر قيادة الناحية العسكرية السادسة² و الذي ضم القادة العسكريين اين تم انشاء ما يعرف بدول الميدان حيز التنفيذ في

¹ المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ماخوذة من موقع الجزيرة

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/27/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9->

² جرش عادل ، مرجع سابق 151

سبتمبر 2009 تم من خلاله اعتماد قوة عسكرية بتفويض من مجلس الامن و السلم الافريقي لمواجهة أي تهديد في المنطقة .

ف نجد ان الجزائر تحاول ان تبتعد عن هذه التكتلات الإقليمية التي تري فيها عدم استقلالية القرار خاصة الدور الفرنسي و الأمريكي في المنطقة و الدور المغربي من جهة اخري مما يجعل التعاون الجزائري في هذه التكتلات غير مجدي. من جهة اخري فتجمع دول الاكواس تعتبره الجزائر لا يعينها أيضا لان هذا التجمع موجه لدول غرب افريقيا و الجزائر جغرافيا لا تنتمي إلى هذا الفضاء الجغرافي و بالتالي لا داعي للدخول فيه باي شكل من الاشكال إلى جانب ان هذه الدول تعتمد على مقاربة التدخلات العسكرية و هذا ما يتنافي مع المقاربة و مبادئ الجزائر في مسالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية و مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية.

كما قدمت الجزائر مبررات في اطار عدم رغبتها في الانضمام إلى هذا التجمع بانه اصبح يشكل تجمعا موازي للاتحاد الافريقي رغم ان تأسيسه جاء باسم دول الساحل و الصحراء أي محدود جغرافيا كما هو الايكواس و كوميسا لكن ضم دول لا علاقة لها بمنطقة الساحل كالمغرب و تونس و حتى مصر و بالتالي اصبح هذا التجمع في نظر الجزائر لا معنى له من حيث الأهمية الاستراتيجية لان الدول المعنية بهذا التجمع تتواصل معها الجزائر بشكل مباشر بدون اللجوء إلى الانخراط في هذا التجمع.

و في ظل الدور الذي تلعبه الجزائر اتجاه هذه التجمعات نجد ان الجزائر قامت بإنشاء ما يعرف بمجموعة الميدان قامت فرنسا بإنشاء تكتل جديد و هو مجموعة 5 ساحل بمبادرة فرنسية و تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، من خلال انشاء قوات قدرها 5 الاف عسكري مكونة من خمس دول في الساحل و هي مالي و النيجر ، التشاد و موريتانيا ، بوركينا فاسو و قدرت ميزانية هذه القوة ب 400 مليون أورو تشارك في دعمها كل من السعودية و الامارات كما يمنح الاتحاد الأوروبي مساهمة قدرها 50 مليون أورو ، و قد انشأت هذه القوة لتخلف القوة الفرنسية برخان التي تتعرض إلى هجمات من حين إلى اخر ، و تتراس هذه القوة دولة النيجر.¹

ف نجد ان هذه المبادرة القائمة على تصورات جديدة للطرف الفرنسي في ظل حكم الرئيس الجديد ماكرون فان هذه المبادرة لم تلقى الدعم اللازم لها ماديا خاصة ان الدول المعنية لا تمتلك الإمكانيات

¹ ح سليمان ، مجموعة قوات 5 ساحل رهينة مساعدات لم تأت ، جريدة الخبر ، العدد 8853 ، 28 افريل 2018 ،

الكافية لذلك و هنا جاء رد فعل الجزائر بانها غير معنية بهذه المبادرة و اكدت على لسان الوزير الأول احمد أويحيى بان الأمور تحل بالطرق السلمية .

فالجزائر لم تشارك في هذه القوة رغم دعوة فرنسا لها لأنها تترك بانها لا تتماشى و مبادئها و سياستها الخارجية لكن في الوقت نفسه عبرت الجزائر عن مراجعتها لاتفاقية دول الميدان مع نفس الدول خاصة ان المبادرة الجزائرية التي انشأت سنة 2011 قامت على فكرة التنسيق و التشاور و القيام بمناورات صغيرة إنشاء تجمع "دول الميدان" المكون من أربع دول، هي: الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر . وأفضت تدابير مذكرة التعاون وتنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والموقعة بتمنراست في 13 اوت 2009 بين الدول الأربع إلى تكوين "قيادة أركان الجيوش المشتركة" لدول الميدان في تمنراست عام 2010 لشن حملات والقيام بعمليات عسكرية ضد معاقل الإرهاب بالمنطقة مع أنها فعلياً لم تشارك في أي مجهود حربي على الأرض ضد الإرهابيين حتى الآن! إضافة إلى إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر العاصمة والذي غدا في بحر سنوات قليلة بيت خبرة ومركزاً استخباراتياً مهماً فيما يتعلق بشأن المجموعات الجهادية في دول الساحل.

هذا بالإضافة إلى "وحدة الربط والدمج" التي تضم مصالح استخبارات البلدان الأربعة ومهمتها إعداد تقارير دورية عن نشاط الإرهابيين واقتراح إجراءات ميدانية لمواجهةهم¹. في حين ان القوة الجديدة التي استحدثت عام 2016 فهي تقوم على فكرة التدخل العسكري و هنا لا توافق الجزائر على هذه المشاريع و لا تشارك فيها مما دفعها إلى تبني خيار مراجعة الاتفاق كتهديد اولي .

فالجزائر لتفعيل دورها بشكل اكثر فعالية فإنها ملزمة على ان تشارك بشكل مباشر او غير مباشر في التكتلات الإقليمية خاصة تجمع الساحل و الصحراء اذا تعذر عليها المشاركة المباشرة فإنها ملزمة فاطر الدفع و توجيه افضل للإمكانيات الموجودة لمحاربة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي من خلال تقديم المساعدات و الدعم اللوجستيكي و التقني رغم ان الجزائر تدرك تشارك العديد من الدول غير المعنية بالساحل الافريقي بهذا التكتل كمصر و المغرب و تونس .

¹الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سابق .

المبحث الرابع : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

من خلال ما سبق لا بد من الوقوف على تقييم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي وفق التحديات التي تواجهها في المنطقة مع تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة و انعكاسها على الجزائر ، فالجزائر تعرضت إلى انتقادات كثيرة اتجاه سياستها الخارجية في حين يرى آخرون بان السياسة الخارجية الجزائرية فعالة ، و لتحليل و تقييم هذه السياسة الخارجية نقوم بتخصيص مطلبين نتطرق فيهما إلى مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية و الثوابت السيادية في اطار البقاء او التغيير .

المطلب الأول : السياسة الخارجية الجزائرية و مبدأ البقاء و الثبات

للسياسة الخارجية الجزائرية مبادئ تتميز بها عن غيرها من السياسات الأخرى و التي حافظت عليها منذ الثورة الجزائرية فالسياسة الخارجية الحالية ما هي إلا امتداد للدبلوماسية الثورية التي تبنتها في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي و يمكن أن نلخص محددات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية و الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي كما يلي :

ترتبط المبادئ السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية بشقين الأول متعلق بالبنية القانونية و الدستورية التي حددت معالم و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية و الثانية مرتبطة بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تبنتها الجزائر خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، فالدستور الجزائري حدد معالم السياسة الخارجية من خلال المبادئ التي جاءت في المادة 86 من دستور 1996 " تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية."¹

أين نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على المبادئ التي جاءت في ميثاق و مبادئ الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي، و في ما يخص الأمم المتحدة فإنها تركز على هذه المبادئ كموجه أساسي في تعاملها مع المجتمع الدولي خاصة في ما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أين تحرص على هذه الجزئية في إطار المبادئ المتعارف عليها في جميع الميثاق الدولية و كذا حسن الجوار في إطار احترام السيادة الوطنية للدول و هذا ما وضحته المادة 90 من الدستور و التي نصت صراحة " وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تتنازل الجزائر من أجل السلم، و التعايش

¹ -رايح لونيبي ، مرجع سابق ، ص 75

السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول¹ و هنا نجد حرص الجزائر على عدم المساس بسيادة الدول مهما كانت، كما أنها لا تعترف إلا بالدول و ليس بالجماعات أو المجموعات.

و تضيف الجزائر في هذا الإطار مبدأ آخر له أهمية كبيرة في رسم محددات السياسة الخارجية ألا و هو عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية و العمل على إيجاد وسائل سلمية لمعالجتها كما جاء في المادة 89 " تمتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها، و تبذل جهودها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. "²

و هذا ما أعطى للسياسة الخارجية الجزائرية بعدا مهما في معالجة القضايا الدولية خاصة النزاعات الثنائية، وثقة كبيرة في المجتمع الدولي أين توسطت الجزائر في حل العديد من النزاعات الدولية كالنزاع الإيراني العراقي و النزاع الاريتيري الاثيوبي و حتى المشكلة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر فيها بشكل فعال في حلها و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دفعت في هذا الإطار إلى معالجة النزاعات في إطار جماعي كما حدث في الأزمة اللبنانية حيث عملت الجزائر مع جامعة الدول العربية في الوصول إلى اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية في لبنان.

كما تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم شعوب العالم خاصة حركات التحرر و هذا ما نصت عليه المادة 92 من الدستور " يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة"³ حيث نجد أن الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر في العالم و هذا امتداد للثورة الجزائرية التي كافحت لأجل نيل استقلالها، و بتالي فان دعم حركات التحرر يدخل ضمن السياسة الوطنية للجزائر كما جاء في المادة السابقة و تؤكد أيضا على محاربة التمييز العنصري و الامبريالية بكل أنواعها و هذا ما عملت عليه الجزائر خاصة في السبعينات من القرن الماضي عندما ساهمت الجزائر في محاربة نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا و طردها من الجمعية العامة و أيضا ساهمت في تصنيف إسرائيل كنظام تمييز عنصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، و لهذا فان مسالة الكفاح ضد الاستعمار يعتبر محورا أساسيا للثورة الجزائرية فهو امتداد طبيعي

¹ - بوحنية عبد القوي ، مرجع سابق ، ص 107

² -مرجع نفسه ، 107

³ - رابح لونيسي ، مرجع سابق ، ص 75

لمرحلة الكفاح الثوري فالجزائر دعمت جبهة البوليزاريو في كفاحها و لا تزال من اجل تحقيق استقلالها بالإضافة إلى دعم القضية الفلسطينية عبر مراحل الزمن كلها و دعما غير مشروط.

كما تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ مهم و هو التعاون الدولي و حسن الجوار وهذا ما نجده في 93 من الدستور " يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"¹ أين نجد أن تنمية العلاقات الودية بين الدول و خاصة دول الجوار من بين الأهداف التي سعت إلى تحقيقها في إطار تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار كتونس و ليبيا و المغرب و موريتانيا و النيجر و مالي وإن كانت المغرب الاستثناء إلا أن الجزائر عملت على حسن الجوار من خلال ترقية العلاقات الثنائية حيث غالبا ما تتفادى الجزائر التصعيد و الرد على الاستفزات المغربية و التصريحات التي يدلي بها المسؤولون المغربية بالإضافة إلى سعي الجزائر إلى بناء الصرح المغربي في إطار اتحاد المغرب العربي، و رغم العراقيل إلا أن الجزائر دفعت بهذا المشروع إلى الأمام ، و في هذا الإطار سعت الجزائر إلى دعم الاستقرار في دول الجوار خاصة في الأزمة المالية أين قامت و لا تزال الجزائر بوساطة فعالة لاحتواء الأزمة و تحقيق الاستقرار بهذا البلد.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مقاربة أمنية في المقام الأول اين تهيمن التهديدات الأمنية على منطوق و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية حيث تركز على الاستثمار في تعزيز علاقاتها بعد المحدد الطاقوي مع شركائها الذين لا تجمعها بهم علاقات اقتصادية معتبرة خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و هذا إلى جانب التهديدات الأمنية في الحزام الذي يحيط بالجزائر يحتم عليها لعب دور دبلوماسي مهم و هنا نقيم هذا دور الذي يقوم على المحافظة على مبدأ عدم التدخل او المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية . فنجد ان التدخل الفرنسي في مالي اعقبه حادثة الاعتداء على المنشأة النفطية تقننورين بعين امناس في 16 جانفي 2013 من قبل لواء الملتهمين او الموقعين بالدم التي أسسها مختار بلمختار و احتجاز الرهائن غير ان التدخل الجزائري القوي الذي خلف مقتل 37 رعية اجنبية كانوا رهائن و 32 من الإرهابيين² توجهها نحو مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار من خلال تعزيز الحدود و امن و سلامة الأراضي الجزائرية.

¹ بوحنية عبد القوي ، مرجع سابق ، ص 108

² فريدم اونوها ، مرجع سابق ، ص 11

ان التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائر تحكمه مجموعة محركات و عدة مؤشرات يمكن من فهم هذا الدور اتجاه الفضاء الجيو سياسي الافريقي كما تدرك الجزائر جيدا انها تدير عملية بالغة التعقيد وهذه العملية تظهر في ثلاث مؤشرات: ¹

المؤشر الأول : الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لزاما ادارتها في التعاطي مع الفضاء الافريقي الهش و المأزوم ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الافريقية تكتيكا وإجرائيا إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية لأولوية على المقاربة الاقتصادية إذا تشير احصائيات إلى ضالة وضعف التبادل الاقتصادي الافريقي - الافريقي والجزائري الافريقي.

المؤشر الثاني : وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منها انكفائيا على الذات قوامة تأمين الأمن *la sécurisation de la sécurité* بالية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تتبع رائجتها من دول الجوار بعد اسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل وإن على مضمض لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل الافريقي باعتباره ساحل الازمات والتهديدات المختلفة صلبة او كانت لينة وهذا ما يمكن ملاحظته عن تركيز الجزائر على أولوية الداخل على الخارج الافريقي والمتوسطي تحسبا لأي تهديدات تأتي من الخارج.

المؤشر الثالث: في لغة سياسية غير معلنة لا تزال افريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية وهو ما يجعلها وفق الادبيات التنموية دول هشة من خلال ما طرحه كل من ستوربات و براون في الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية.

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع عام 2014 إلى 20 مليار دولار مشكلة 15 % من ميزانية العامة للبلاد وهذا نظرا للتهديدات التي تحيط بالجزائر سواء في منطقة الساحل الافريقي أو في ليبيا وهذا يصب كل في اطار دولة تبحث عن دور لها، كما تواجه

¹ بوحنية عبد قوى ، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، عمان دار الحامد للنشر

الجزائر معضلة في منطقة الساحل الافريقي وهي الموازنة ما بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فلم تجد أمامها سوى¹:

• خلق الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغربي على مستوى وزراء الداخلية في إطار مكافحة الإرهاب.

• الاعتماد على الاجتماعات الثنائية المباشرة سواء مع ليبيا أو تونس أو خلق مبادرات ثلاثية في ظل الاختلاف الجزائري المغربي.

• الاعتماد على الشراكة الأمنية مع الدول الإقليمية تمثل المبادرة 5+5 وفيها اعتمد سنة 2014 على وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب ساحل الافريقي.

• تنوع الشركاء أي مخرج من الدائرة الفرنسية والتوجه نحو بريطانيا الذي بدأ عام 2013 أين كثفت الزيارات والتبادلات في إطار مكافحة الإرهاب واهمها مكافحة دفع الفدية.

كما تركز الجزائر في هذا الإطار على مسألة تأمين الحدود في إطار إعادة هندسة امنها امام التحديات الأمنية الراهنة و ان الدول المحيطة بالجزائر تعاني من هشاشة الأوضاع صعوبة التحكم في حدودها لأسباب جغرافية كالصحراء و شاسعة المساحة او لضعف امكانياتها المادية التي تتطلب مراقبة مستمرة كالأقمار الصناعية و أجهزة الرقابة على الحدود لئلا تكون متطورة لرصد هذه التهديدات ، و من جانب اخر نجد دول الجوار ينسقون في اطر خارجية خاصة مع فرنسا او تكتل دول الساحل و الصحراء و بتالي تجد الجزائر نفسها مضطرة إلى الاعتماد على مقاربات ذاتية لتأمين حدودها في ظل التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

و من بين الاليات التي اعتمدها الجزائر في مسألة ضبط الحدود نجد انشاء قيادة وحدات حرس الحدود بموجب مرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991 إلى جانب الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني.²

فرغم توقيع الجزائر اتفاقيات تعاون مع دول الجوار كما حدث مع ليبيا في افريل 2012 اين تم توقيع اتفاقية الامن المشترك و مراقبة الحدود الا ان المسألة بقيت بدون فعالية خاصة من الطرف الليبي و الذي نجده ان هناك اختراقات عديدة لمهربين و حادثة تقننورين دليل على ذلك و لهذا فان الجزائر

¹بوحنية عبد القوى ، مرجع سابق ، ص 115

² نور الدين دخان ، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية ، مجلة دفاتر السياسة

و القانون ، العدد 14 ، جانفي 2016 ، ص 174

تعتمد على الاعتماد على الذات في مسألة تأمين حدودها لان الامر يتعلق ببعد عملياتي اكثر منه عمل دبلوماسي لان الامر يتعلق بطرف ثاني و الذي في غالب يعاني من ضعف في هذا المجال و هنا نجد ان الجزائر مضطرة إلى الاعتماد على نفسها في مسألة تأمين امنها و تفعيل اتفاقيات ثنائية في نفس الوقت.

و من جانب اخر نجد ان الجزائر تعتمد في الكثير من الأحيان على الأطر الدولية المؤسسية لتمير تصوراتها الخارجية خاصة في ما يخص التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة او العالم كالاتحاد الافريقي او مجموعة 5+5 او الأمم المتحدة في اطار ما يعرف بالالتزام بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و هذا السيناريو الذي تميل اليه الجزائر كثيرا اذا ما قمنا بتحليل الحالات التي تعاملت بها الجزائر سواء التدخل الفرنسي في مالي و كذا الهجوم الإرهابي على تقنورين و المعضلة الأمنية في ليبيا التي تحاول الجزائر إيجاد صيغ لها خارج التدخل الأجنبي .

فالجزائر تقوم بنشاط دولي و إقليمي لمحاربة الإرهاب خاصة مع دخولها في شراكة مع الولايات المتحدة الامريكية في هذه السياسة بشمال افريقيا و منطقة الساحل الافريقي كما يعد التنسيق بين الجزائر و دول الساحل الثلاث المجاورة لها من صميم الدعوة الامريكية مقابل المبدأ الذي تصر عليه الجزائر و هو عدم التدخل الخارجي في المنطقة .

يرى بعض المحللين ان ما تعانيه الجزائر من ضغوط دبلوماسية و استراتيجية تحد من مكانتها الإقليمية و تجعل تأثيرها في التوازنات الإقليمية مسألة قليلة الأهمية و ذلك راجع لأربعة دوافع أساسية و هي¹:

- ان تبعية الجزائر إزاء الريع النفطي و الغازي يضعفها من حيث الاستقلالية الاقتصادية.
- ضعف النسيج الاقتصادي الداخلي و ضعف التوجه نحو الاستثمار و التصدير الخارجي و محدودية انفتاح اغلبية الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين.
- جمود أيديولوجي و سياسي يمنع من القطيعة مع المنطلق الانعزالي اذ تفضل الجزائر العلاقات الثنائية في مقابل محدودية انخراطها في المنتديات الجماعية إقليمية و دوليا فعدم الانخراط في هذه التعدديات الدولية يضعف ن فعاليتها الدولية.
- إعطاء صورة عن الجيش لها قدرات قوية و مجرب ميدانيا لكن لم تفعل خارج البلاد .

¹ كريم مصلوح مرجع سابق ، ص 169

وفق المقاربة الواقعية نجد ان الدبلوماسية الجزائرية تتميز بالتوجس و الحذر باعتبار ان اول هدف تسعى اليه السياسة الخارجية هو تحقيق الامن و هذا ما اعتمدته السياسة الخارجية الجزائرية و بسبب هذه الهواجس الأمنية اندفع صانع القرار الجزائري إلى تشكيل سياسة خارجية تتميز بغلبة بعدها الأمني¹ خاصة اتجاه دول الربيع العربي.

فأطروحات النظرية الواقعية للسياسة الخارجية تعتبر ان مواقف الدبلوماسية الجزائرية من وجهة نظر أمنية محضة قد نجحت في منع انتقال الفوضى إلى داخل حدودها و هكذا حافظت على متطلبات مصحتها الوطنية و هذا يوصف كهدف رئيسي للسياسة الخارجية الواقعية ، فالحالة الليبية مثلا اكدت المقاربة الجزائرية و رؤيتها الاستشرافية لمرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي و التي دعت من قبل عدم التدخل الأجنبي في ليبيا و حل الخلاف الداخلي بطرق سلمية.

و لهذا فمعظم الدراسات تشير إلى ضرورة إعادة تقييم مكانة الجزائر الإقليمية و تأثيرها في الوضع الإقليمي في المنطقة و هذا الوضع يتناقض مع القدرات الكامنة للجزائر التي يمكن تفعيلها بشكل اكثر مما يتيح لها دور فعال بالمنطقة في ظل تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و المنطقة المغاربية.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية و ضروريات التحول و التكيف

للجزائر ثقل استراتيجي في المنطقة بحكم الإمكانيات الاقتصادية و العسكرية الا ان سلوكها اتجاه القضايا الإقليمية خاصة المحايدة جعل منها محل انتقاد من طرف العديد سواء كانت جهات رسمية و او غير رسمية بل أعطاهما صورة متناقضة للهوية الجزائرية الدولية عن قصد او دون قصد كمؤيد للأنظمة التسلطية على حساب خيارات الشعوب² و هذا دفع بالعديد إلى المطالبة بمراجعة المبدأ التقليدي و المتمثل في عدم التدخل لما تتطلبه التحديات الحالية و المستقبلية.

رغم ان هذا المطلب مستبعد في نظر العديد من الباحثين و المختصين بحكم التزام الجزائر في سياستها الخارجية بمجموعة من القوانين التي تفرض تقيد الحركة الجزائرية الا ان السياسة الخارجية الجزائرية قامت بمحاولات لتكون فاعلا في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي و في العالم رغم هيمنة البعد الأمني في هذه الحالة أيضا.

و يمكن ان نستعرض اهم المقاربات التي اعتمدها الجزائر :

¹ رايح زغوني ، "ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين المبادئ و حسابات المصالح ، دراسة حالة الربيع العربي" ، مجلة

سياسات عربية ، الدوحة : المركز العربي لسياسات و الدراسات .، العدد 23 ، نوفمبر 2016 ، ص 11

² مرجع نفسه ، ص 12

ان تحقيق الامن في المحيط الإقليمي الجزائري سيكون من خلال الاعتماد على مقاربات الدبلوماسية و التي تتراهن عليها الجزائر من خلال المبادرة في هذا المجال خاصة الملف الليبي الذي بدأت الجزائر في إيجاد حلول له حتى تستطيع ان توقف حالة اللاستقرار بهذا البلد و بالتالي غلق منفذ مهم بالنسبة للتهديدات الأمنية في الجزائر كالهجرة غير الشرعية و تدفق الأسلحة و انتشار داعش و الجماعات الإرهابية المسلحة بالمنطقة ، فالجزائر تراهن على تحقيق المصالحة رغم تدخل المغرب في هذا الملف من خلال ابرام اتفاقية صخيرات الا ان هذه الاتفاقية لم تعطي ثمارها مما دفع بالجزائر إلى الدخول في مرحلة جديدة من التصورات لحل الازمة الليبية من خلال عقد لقاءات مع دول جوار ليبيا مصر و تونس و مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن في هذا البلد و طبعا هذه المبادرات تأتي في اطار بعد دولي كاشراك الاتحاد الافريقي و الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة في هذا الحل.

و بتالي نجد ان الجزائر مجبرة على الانفتاح و المبادرة و ليس الانتظار في هذا الملف بهدف تحقيق نتائج ذات فعالية تعود على الجزائر بنتائج طيبة و إيجابية تهدف من خلالها إلى تحقيق مسارات سلام في المنطقة ككل.

في اطار البعد الاجرائي العملياتي دافعت الجزائر على تأسيس قوة إقليمية للرد السريع في الازمات والنزاعات الافريقية caric للاتحاد الافريقي وذلك خلال القمة التي انعقدت بأديس أبابا في 30 جانفي 2014 على راسها الجزائر وجنوب افريقيا واثيوبيا والسنگال والتي ستطبق مع 2015¹ تعتمد الجزائر على لقاءات الأمنية متعددة الأطراف حيث عقد بالجزائر حوالي 60 لقاء سنة 2017 ونفس العدد تقريبا في 2013 خاصة حول ليبيا ومنطقة الساحل الافريقي.

التعاون المغربي حيث اتفقت حول الجوار المنعقد في أشغال الدورة الثالثة والثلاثين وزراء الخارجية دول اتحاد المغرب العربي في ماي 2015 بالرباط أين عبر الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية الافريقية عبد القادر مساهل إلى أن الأمن الجهوي يعتبر أهم القضايا المطروحة وهو ما يقتضي تكثيف التشاور حيال هذه القضية " دون دخول في أي مشاركة عسكرية".

الاعتماد على الجيوش النظامية لدول الساحل الافريقي من خلال تزويدهم بالمعلومات والدعم اللوجستيكي حتى تتمكن من ضرب معاقل الإرهاب في المنطقة
تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر .

¹بوحنية عبد القوي ، مرجع سابق ، ص 135

إبرام اتفاقيات تعاون امني دبلوماسي من خلال لجان كاللجنة العليا الجزائرية المصرية واللجنة العليا الجزائرية القطرية.

تعتمد الجزائر على لقاءات الأمنية متعددة الأطراف حيث عقد بالجزائر حوالي 60 لقاء سنة 2017 ونفس العدد تقريبا في 2013 خاصة حول ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي.

و يمكن ان نلخص اهم المبادرات الفاعلة للسياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

دعمت الجزائر الاستراتيجية المدمجة للأمم المتحدة من أجل الساحل التي تشمل الأمن و الحكامة و التنمية و البعد الإنساني في العاصمة المالية بـماكو يوم 5 نوفمبر 2013 في إطار تصور إفريقي وفق مبادئ الأمم المتحدة لمعالجة العمق المسبب للأزمات بمنطقة الساحل الإفريقي و ليس مالي فقط بحضور 20 وزير خارجية إفريقي¹.

و استمر النشاط الجزائري على الصعيد الدولي أين كثفت الجزائر من جهودها خاصة في ما يتعلق بالإطار القانوني حيث سعت إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل في إطار تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة و هذا ما تم بالفعل عند إصدار مجلس الأمن لقرار 1904 في 17/12/2009 حيث تم تبني هذا القرار الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية² و هذا ما التزمت به الجزائر بعد خطف 7 من دبلوماسيينها في مدينة غاو بشمال مالي سنة 2012 .

و في هذا الإطار قامت الجزائر باستضافة المركز الإفريقي للدراسات و البحث في الإرهاب و هذا ما يعزز الدور الفعال للجزائر في عملية السلام بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة و إفريقيا عموما مما يقوم على مقاربة فهم و دراسة الظاهرة الإرهابية داخل بيئتها الإفريقية وفق منطلق علمي مدروس يمكن من إيجاد حلول دائمة لهذه الظاهرة

قانون مكافحة الإرهاب النموذجي 2011 :

صدر هذا القانون عن المؤتمر الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب والذي اعتمد من طرف الاتحاد الإفريقي خلال الدورة العادية 17 في مالابو جويلية 2011 حيث ركز هذا القانون على ادانة الإرهاب مجموع اشكاله وتضمن 66 مادة في عشرة أجزاء.³

¹ -بوحنية عبد القوى ، مرجع سابق ، ص 136

² - مرجع نفسه، ص 136

³ شيماء محي الدين، دور المنظمات القارية و الإقليمية الفرعية في مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، القاهرة دار الاتحاد

للطباعة 2016. ، ص 125

كما ركزت الجزائر على مقارنة التنمية من خلال ما يلي¹:

"الاستراتيجية الإفريقية الخاصة بالساحل" المرتكزة على ثلاث محاور أساسية هي الحكامة و التنمية و الأمن.

نظمت الجزائر من خلال وزارة الشؤون الخارجية مناصفة مع الاتحاد الإفريقي ملتقى افريقي بهدف تحقيق الاستراتيجية الافريقية الخاصة بتنمية الساحل الافريقي ، حيث تكمن أهمية هذا الملتقى في كونه سيساهم في تنفيذ المحور المتعلق بالتنمية الذي تتضمنه "استراتيجية الاتحاد الإفريقي الخاصة بمنطقة الساحل"، والتي تبناها مجلس السلم و الأمن الإفريقي في دورته ال 449 المنعقدة في 11 أغسطس 2014 بمبادرة جزائرية.

وتضع هذه الاستراتيجية في "أولوياتها" دعم التعاون بين بلدان المنطقة و الجوار، لاسيما الجزائر التي تلعب دورا "أساسيا" في استقرار الساحل، بخصوص مشاريع المنشآت و التنمية و الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب و النساء و التنمية الفلاحية و الرعوية و دعم السكان. وعلى هذا الأساس يسعى هذا الملتقى إلى جرد المشاريع التنموية في المنطقة و تسهيل تنفيذها و مباشرة التفكير في فرص التعاون الاقليمي في مجال تطوير المنشآت المشتركة و اجراء تقييم في هذا المجال فضلا عن عرض فرص التعاون الاقليمي المتوفرة و استغلالها لتجسيد مشاريع بنية تحتية مشتركة.

كما يهدف هذا اللقاء إلى تحديد المشاريع التي تحظى بالأولوية و التي يمكن أن تدخل إطار تفعيل اتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر و تشجيع القائمين علي هذه المشاريع بغية الإسراع في تجسيدها على أرض الواقع.

وبوصفه الية تنسيق بين الشركاء الإقليميين و الدوليين المعنيين بالتنمية في منطقة الساحل، فإنه من الأهداف الأساسية لهذا الملتقى خلق انسجام بين هياكل الاتحاد الإفريقي و المنظمات و الهيئات الإقليمية و الدولية من أجل تحقيق تعاون فعال كفيل بتجسيد كل المبادرات التنموية في المنطقة وكذلك معرفة مدى تقدم المشاريع التنموية وتحديد الخطط الكفيلة بتفعيلها.

¹ملتقى التنمية في الساحل و مالي : حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل
03/12/2015 موقع وزارة الخارجية الجزائرية http://www.mae.gov.dz/news_article/3568.aspx

وبالإضافة لدول منطقة الساحل، تشارك في الملتقى العديد من الهيئات الاقتصادية الإفريقية و العربية و الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المنظمة للتنمية الاقتصادية لغرب إفريقيا و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا و البنك الإفريقي للتنمية و اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل و منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب كل من الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي .

وانطلاقاً من العلاقة الطردية بين الأمن و التنمية التي تعتمد عليها الجزائر في المرافعة من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، فقد بادرت الجزائر إلى تقديم مبادرة على مستوى الاتحاد الإفريقي تقيم "علاقة وثيقة" بين الاستقرار و التنمية في منطقة الساحل، و هي المبادرة التي تم تبنيها في أغسطس 2014 لتصبح تسمى "استراتيجية الاتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل".

و تهدف هذه المبادرة الجزائرية إلى حمل منطقة الساحل على تحمل مسؤولياتها و تحديد الأعمال التي يجب على شركائها القيام بها و الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول الساحل. كما تدعو هذه الاستراتيجية إلى "المساهمة في التفكير و التحليل من أجل تفعيل المشاريع التنموية" بالإضافة إلى "دعم فرص الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب والنساء في بلدان الساحل و المساعدة على تجنيد الاموال لاسيما لتمويل مدارس الحرف و تطوير الصناعة التقليدية".

كما تدعو الاستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة "الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي" لسنة 2007 الهادفة إلى مكافحة الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للتصحّر في المنطقة ، فتم اقتراح انشاء مشروع الطريق العابر لصحراء افريقيا و هذا الطريق الذي يربط ستة بلدان و هي الجزائر و تونس و مالي ، النيجر ، تشاد ، نيجيريا حيث يهدف إلى ربط الشعوب ببعضها البعض و تحسين مستوى المعيشة لدول المنطقة و كسر العزلة عن المناطق الصحراوية ، حيث انفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو لانجاح هذا المشروع و بلغت نسبة الاشغال فيه على مستوى الجزائر 95 بالمئة بطول 3400 كم في حين بقي المقطع الخاص بمالي متوقفا بسبب الأوضاع الأمنية رغم انه تم انجاز 50 بالمئة منه على مسافة 200 كم¹.

فالجزائر تراهن على التعاون الإقليمي في مجالات عديدة خاصة التي تقوم على تحقيق التنمية في المنطقة و فتح فرص افضل و هذا من خلال توظيف الجهاز الدبلوماسي في هذا الامر .

¹ نور الدين دخان ، مرجع سابق ، ص 182

كما ركزت الجزائر على مقاربة اخرى و هي تجريم دفع الفدية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب خاصة من طرف الدول الأوروبية و هذا يعتبر مؤشر أساسي في التحول نحو التأثير في البيئة الخارجية حيث انخرطت الجزائر في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لما تملكه من خبرة في هذا المجال، وهو مذهب جديد تبلور في العالم الغربي ما بعد 11 سبتمبر 2011، وقد استطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإيديولوجية الجديدة من خلال محاربة دفع الفدية، ربط الإرهاب بالجرائم المنظمة، وهو ما أعطاه قوة اندماج وتعاون مع واشنطن، لندن وترجمة رؤيتها في مندييات 5 زائد 5 والحوار الأطلسي المتوسطي، واعتبارها شريكا فعالا ووسيطا بين القوى الكبرى ودول الساحل. لكن يبقى الغموض قائما فيما يتعلق بتوظيف الإرهاب من قبل بعض القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الحيوية من بحر قزوين والخليج إلى منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.¹

و توجت مساعي الجزائر لدى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إخلاء سبيل الرهينة المختطفة بتبني مجلس الأمن لمشروع قرار يساهم في تجفيف أهم منبع لتمويل الإرهاب. وصادق مجلس الأمن في دورته 6247 على اللائحة رقم 1904 تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نزولا عند طلب تقدمت به في هذا الشأن ودافعت عنه باستماتة، وقامت بمساعي دبلوماسية كبيرة لدى الأعضاء الدائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة بعدما تبني الاتحاد الإفريقي لائحة في هذا السياق.

و تساهم اللائحة في سد الفراغ في نصوص الأمم المتحدة فيما يخص مكافحة الإرهاب كما سيعزز ذلك الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابع تمويل الجماعات الإجرامية. و يلزم نص القرار الذي تم نشره على موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت جميع الدول باحترام نصها فيما يخص منع دفع الفدية للإرهابيين المصنفين في قائمة الأمم المتحدة ضمن الجماعات الإرهابية منها تنظيم القاعدة وحركة طالبان

وتضمن القرار الذي جاء مكملا لللائحة رقم 1373 المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب ومحاربتة واللائحة 1267 الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية انشغال المجموعة الدولية إزاء تزايد عدد

¹رقاب محمد ، استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، المركز الديمقراطي العربي .

الحوادث التي تنطوي على قيام أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مرتبطة بتنظيم القاعدة أو حركة طالبان باختطاف أشخاص وأخذهم كرهائن بغية جمع الأموال أو انتزاع تنازلات سياسية.

فرغم ان الجزائر لا تساند ارسال قواتها إلى الخارج الا ان مسالة مساهمة الجزائر في حل النزاعات الدولية عبر ما يعرف بالتكتلات و المنظمات الدولية لا يعيق دعم هذه الوحدات الأمنية لتعزيز الامن في مناطق عديدة من افريقيا .

فالجزائر اضطرت في العديد من المرات ان ترسل وحدات عسكرية لمراقبة مناطق النزاعات في اطار التزاماتها أي عناصر مراقبة و ليس وحدات عسكرية مجهزة كما هو الحال في حالة اريتيريا و اثيوبيا و هذا ما جعل الجزائر تتكيف مع التحولات الدولية الراهنة في مسالة سياستها الخارجية اين تجد نفسها ملزمة بالمبادرة في هذا الشأن.

كما ان مشروع الدفاع المشترك و عدم الاعتداء الذي تم اعتماده من طرف الاتحاد الافريقي في المؤتمر الرابع المنعقد بابوجا سنة 2005 و انشاء قوة افريقية جاهزة في اديس بابا سنة 2008 دفع بالجزائر إلى التكيف مع هذه التحولات الراهنة مع المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية و العقيدة الأمنية الجزائرية.¹

و هذا التوجه في السياسة الخارجية الجزائرية جاء مع توجه المملكة المغربية للانضمام إلى الاتحاد الافريقي و الابتعاد عن ما يعرف بالكرسي الفارغ و محاولة فرض وجودها في القارة الافريقية من جميع النواحي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و هنا تعزز التوجه لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إلى ضرورة التكيف مع التحولات الإقليمية خاصة منطقة الساحل الافريقي و في اطار الاتحاد الافريقي .

و نجد ان الجزائر شاركت في اجتماع وزراء دفاع شمال افريقيا المنعقد بطرابلس العاصمة الليبية عام 2010 بدعوة ليبية لاستعراض القضايا المتعلقة بإنشاء لواء شمال افريقيا التابع للاتحاد الافريقي و الوجه لدعم الامن و السلم في افريقيا و إلى هنا بدأت الجزائر تستعد للمشاركة القوية في تشكيل هذه القوة و بدأت تحشد الدعم الخارجي لذلك و هذا ايمانا منها بان المشاكل الافريقية اكبر من ان يستطيع الافارقة معالجتها نظرا لتكاليفها الباهظة²، و هو ما لا تتوفر عليه معظم دول القارة الافريقية بفعل الفقر و

¹ رقاب محمد ، مرجع سابق .

² العايب سليم ، مرجع سابق ، ص 142

انخفاض معدلات التنمية¹ و لذلك نجد الجزائر سارعت إلى حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال دمج الجهد الدبلوماسي بالدعم اللوجستيكي العسكري للدول الافريقية في اطار إقليمي مدعوم بالجهود الدولية. و في اطار تكيف الجزائر مع التحولات الدولية و الإقليمية نجد ان الجزائر أرسلت مجموعة من الضباط الجزائريين إلى الولايات المتحدة الامريكية بهدف التكوين في مجال حفظ السلام و منه تأطير قوات حفظ السلام لواء شمال افريقيا ، و لم تكتفي الجزائر بهذه الخطوة بل ذهبت إلى تخصيص جناحاً في المدرسة الوطنية لتكوين المهندسين بالروبية التابعة للناحية العسكرية الأولى يتم من خلاله تدريب إطارات عسكرية جزائرية و افريقية في مجال حفظ السلام على مستوى القارة الافريقية.

و بالتالي نجد ان الجزائر تتجه على الصعيد الافريقي على الإبقاء تواجدها الفعال في القارة الافريقية من خلال دعم تواجدها في الاتحاد الافريقي و حل النزاعات الدولية بشكل سلمي و تجاوز الحاجز الدستوري الذي يمنع مشاركة الجيش الوطني الشعبي في أي عمل عسكري خارج البلاد في حدود دعم اللوجستيكي و التدريب من اجل التقليل من التدخلات الأجنبية في القارة الافريقية.

و يأتي تحرك الجزائري نحو التكيف مع التحولات الدولية الراهنة خاصة و ان المغرب بدأ يتحرك في اطار مجموعة الساحل و الصحراء (س ص) و تقديمه خدمات لدول غرب افريقيا خاصة في مجال التدريب و الدعم المادي و ارسال مراقبين في مناطق عديدة من افريقيا و خاصة الساحل الافريقي التي تعتبر منطقة جد حساسة بالنسبة للجزائر و عمق استراتيجي لها و بالتالي مسالة التحرك اتجاه هذه التغيرات الحاصلة في محيط الجزائر.²

من جانب اخر قامت الجزائر بتفعيل دور الجيش الجزائري على المستوى الخارجي في اطار دعم القرارات الخارجية الجزائرية اتجاه العديد من الازمات الدولية تحت مبدأ دعم السلام و التنمية في العالم و حل النزاعات بشكل سلمي لكن في اطار اممي محدد ومهام حفظ السلم والأمن الأممي³ كما يلي :

لقد استدعي الجيش الوطني الشعبي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، و في إطار مهام حفظ السلم للمشاركة في عمليات مختلفة في العديد من دول العالم نلخصها فيما يلي :

+البعثة الأممية الأولى للتحقيق في أنغولا

¹ امر بوريشة ، العلاقات الجزائرية الافريقية - جنوب الصحراء - 1999-2014 الواقع و الافاق ، أطروحة دكتوراة تخصص علاقات دولية ، (قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3) ، 2016 ، ص 340

² العايب سليم ، مرجع سابق ، ص 150

³ http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined المهام الخارجية للجيش الجزائري موقع

شارك ممثلوا الجيش الوطني الشعبي في هذه البعثة الأممية ابتداء من جانفي 1989 إلى غاية 25 ماي 1991 بأنغولا.

وقد تمثلت مهمة هذه البعثة في مراقبة إعادة انتشار القوات الكوبية في الشمال وانسحابها بصفة تدريجية وشاملة من التراب الأنغولي وفقا للجدول المتفق عليه بين انغولا وكوبا. وقد وفقت البعثة الأممية الأولى في أداء المهمة الموكلة اليها.

+البعثة الأممية الثانية للتحقيق في أنغولا

شارك ممثلوا الجيش الوطني الشعبي أيضا في هذه البعثة التي امتدت مهمتها من ماي 1991 إلى غاية فيفري 1995.

وتمثلت مهمتها في مراقبة الالتزامات المبرمة بين الأطراف الأنغولية المتصارعة والمتعلقة بوقف إطلاق النار ومراقبة سير الانتخابات بالمنطقة وفقا للاتفاقيات بين الحكومة الأنغولية وحركة يونيتا "الاتحاد الإفريقي من أجل استقلال أنغولا التام.

+البعثة الأممية الثالثة للتحقيق في أنغولا :¹

أدت البعثة المذكورة مهمتها في أنغولا في الفترة ما بين فيفري 1995 إلى جوان 1997، كان هدفها التوسط بين الحكومة الأنغولية وحركة "يونيتا" من أجل ضمان استتباب الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية على أساس اتفاقيات "باز" المبرمة في 31 ماي 1991، وبروتوكول "لوزاكا" المبرم في 20 نوفمبر 1994 وكذا بعض قرارات مجلس الأمن وتتمثل مهام البعثة في النقاط التالية-توفير الدعم والعون للأطراف الأنغولية -لمراقبة والتحقق من انتشار الإدارة العمومية عبر التراب الأنغولي وتدعيم مسار المصالحة الوطنية.

- الإشراف، المراقبة والتحقق من سحب القوات وكذا مراقبة وقف إطلاق النار
- التدقيق في المعلومات المتحصل عليها من طرف الحكومة وحركة "يونيتا" المتعلقة بالقوات وتحركاتها.

- الإشراف على جمع وتخزين الأسلحة الموجودة بحوزة "يونيتا"

- تجريد المدنيين من السلاح

¹ المهام الخارجية للجيش الجزائري موقع وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق

- تتساق وتسهيّل وتدعيم الأعمال الإنسانية المتعلقة مباشرة بمسار السلام

- تدعيم، و مراقبة المسار الانتخابي في أنغولا

-البعثة الأممية بهايّتي

أدت البعثة الأممية مهامها في هايّتي من سبتمبر 1993 إلى غاية جوان 1996 وقد أنشئت هذه البعثة في البداية من أجل المساهمة في تطبيق مضمون الاتفاق المبرم بين الأطراف الهايّتيّة في 3 جويلية 1993

كلّفت هذه البعثة بالمساهمة في عصرنة القوات الهايّتيّة وتوفير الظروف الملائمة لذلك.

+بعثة الدعم الأممي

أدت البعثة مهمتها في هايّتي بين جويلية 1997 قصد تدعيم التزام الحكومة الهايّتيّة بالحفاظ على الأمن و الاستقرار بغية تطوير الكفاءات المهنية للشرطة وتعزيز المؤسسات والنهوض بالاقتصاد الهايّتي

أرسلت البعثة الأممية إلى كمبوديا بين أكتوبر 1991 ومارس 1992 وتمثلت في مساعدة الأطراف الكمبودية الأربعة في المحافظة على وقف إطلاق النار خلال المرحلة التي سبقت إنشاء ونشر السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا، كما باشرت تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المجتمع المدني حول أخطار الألغام + البعثة التحضيرية الأممية بكمبوديا.

- شارك ممثلوا الجيش الوطني الشعبي في هذه البعثة الأممية تمت هذه المهمة في كمبوديا بين فيفري 1992 وسبتمبر 1993 وتمثلت مهامها في ضمان تطبيق الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع الذي أبرم في باريس بتاريخ 23 أكتوبر 1991

كما كلّفت هذه البعثة أيضا بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتنظيم وتسيير انتخابات عامة حرة ونزيهة، وكذا المسائل العسكرية والإدارة المدنية وحفظ النظام

- إعادة المبعدين واللاجئين الكمبوديين إلى الوطن وإسكانهم والنهوض بالمؤسسات الأساسية للبلاد خلال المرحلة الانتقالية¹.

هذه باختصار البعثات الأممية للمحافظة على السلم الأممي التي شارك فيها الجيش الوطني الشعبي، والتي مكنت أفرادها من اكتساب الخبرة في مجال حفظ الأمن وفي المهام الإنسانية التي

¹ المهام الخارجية للجيش الجزائري موقع وزارة الدفاع الوطني ، مرجع سابق

تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة. وأثبتت بما لا يدع مجالاً للشك كفاءة عناصر الجيش الوطني الشعبي وحرصهم على أداء المهام الموكلة اليهم على أكمل وجه.

و هذا النشاط العسكري للجيش الوطني الشعبي و الذي استعرضناه في ما سبق يوضح ان للجيش مرونة في التعامل مع القضايا الخارجية و لكن في اطار اممي و محدد و ذو طبيعة سلمية و ليس قتالية و منه يعطي محفزا لتفعيل هذا الدور بأكثر فعالية .

و من خلال ما سبق يمكن القول بان الجزائر لا تزال تتعامل حسب نوعية الازمة لكي تبادر فيها فكلما كانت اكثر قربا و تهديدا على الامن الجزائري بادرت إلى إيجاد حلول لها و بشكل عملي حتى المشاركة في المهام الأممية و ان كانت بعيدة عن المجال الحيوي للجزائر و امنها تبادر الجزائر في اطار الاممي و الدولي لحلها و لكن ليست ذات اولية.

من جانب اخر قامت الجزائر بتغيير سياستها و خطابها اتجاه قضايا ذات أهمية و بعد حيوي و اممي للجزائر الا و هو ملف الهجرة غير الشرعية حيث تغير موقف الجزائر من الهجرة غير الشرعية في سنة 2017 خاصة تصريحات مدير الديوان الرئاسة احمد اويحي و كذا وزير الداخلية نورالدين بدوي الراضة إلى الهجرة السرية لدول الساحل و جنوب الصحراء ، خاصة ان الجزائر تعاملت مع ملف اللاجئين بعد الربيع العربي بنوع من الليونة و قررت توقيف عمليات الترحيل بعد غلق الحدود البرية بين الجزائر و مالي مع بداية الحرب في شمال مالي ، حيث خرج اللاجئين من مخيمات اللجوء التي أعدتها السلطات في تلك المرحلة بأدرار و تمنراست و انتشروا في جميع ولايات الوطن .

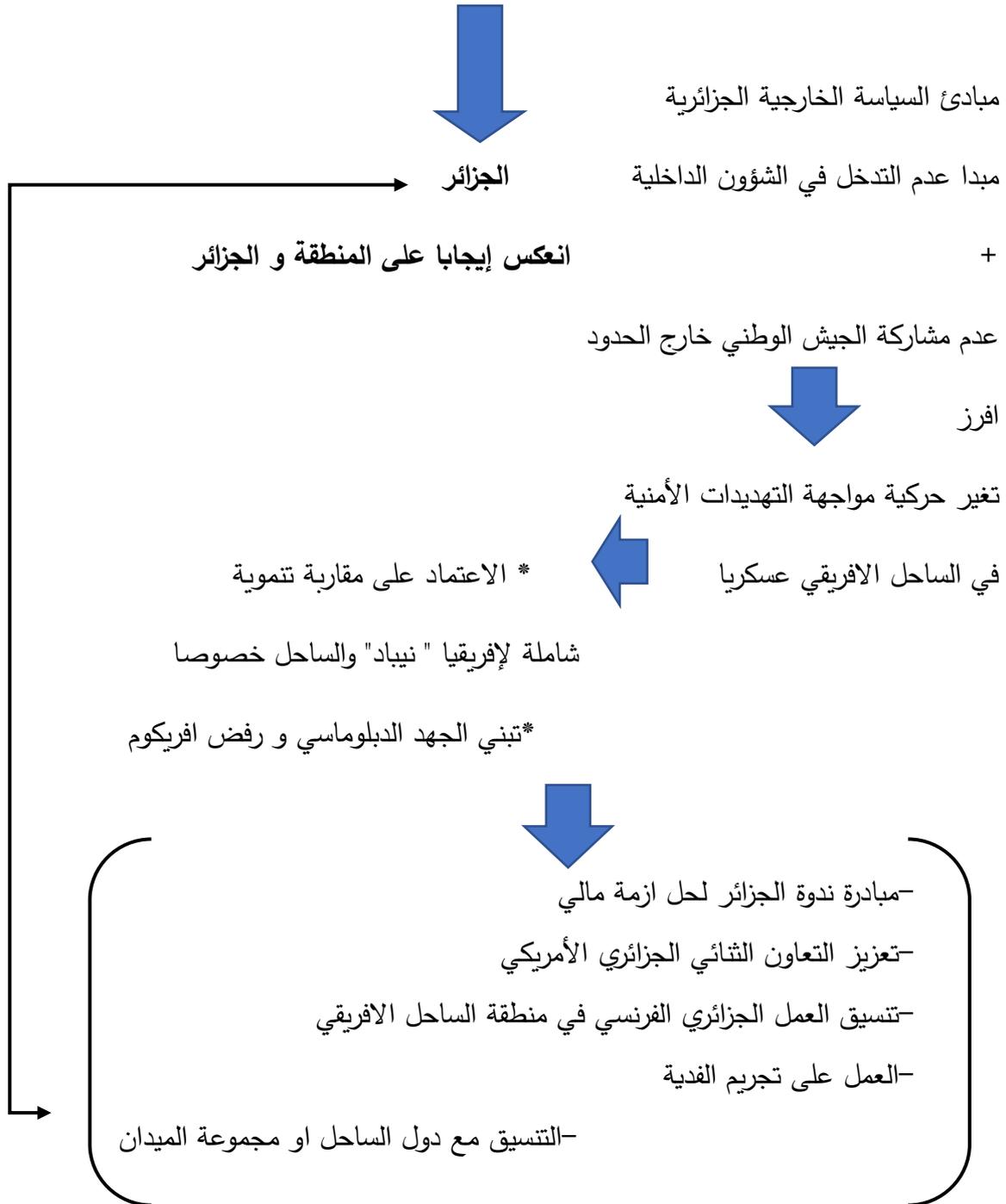
و بالتالي نجد ان سيناريوهات التحول في المواقف الخارجية اتجاه القضايا الأمنية التي تهم امن الجزائر و استقراره حيث ان هذا التحول يعود إلى الأسباب التي ذكرناها إلى ان الجزائر اعتمدت على محدد اممي في تغير موقفها في مسألة خارجية .

و يمكن ان نلخص العلاقة ما بين السياسة الخارجية الجزائرية و الامن من خلال المخطط

التالي:

التحديات الأمنية الخارجية

(الساحل الافريقي)



خلاصة الفصل:

مما سبق نجد ان التحولات التي عرفتها منطقة الساحل الافريقي من خلال الاحداث و التطورات السياسية و الأمنية تحتم على الجزائر بناء استراتيجيات الفعل و ليس فقط الاكتفاء برد الفعل اتجاه السياسات الخارجية للدول الكبرى في المنطقة و على راسها فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية بهدف حماية مصالحها و امنها في المنطقة.

و ان كان موقف الجزائر من انشاء قوات الافريكوم الامريكية يحسب للمواقف الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التدخلات الأجنبية في المنطقة الا ان الفعالية الأكبر لا تزال تنتظر تفعيلها ضد التحركات و السياسات الفرنسية بالتحديد سواء كانت المباشرة او غير المباشرة من خلال المنظمات الإقليمية بالمنطقة او عبر استحداث تكتلات جديدة.

فالجزائر امامها تحديات كبيرة للحفاظ على امن حدودها و حماية مصالحها مما يستوجب عليها التكيف مع المعطيات الحالية بما يتماشى مع المبادئ الثابتة مما يجعل الجدل يبقي قائم ما بين الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل اعتماد مختلف الدول الان على سياسة التدخل و الاستباقية في سياستها كما هو الحال مع السعودية و المغرب و مصر و فرنسا.

الخاتمة:

خلصنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي وصلنا إليها عبر محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية في فصول هذه الدراسة، والتي ليست خاتمة البحث بقدر ما هي مجال لطرح تصورات أخرى ومنطلقات بحثية جديدة من هذا المنظور.

إن أهم نقطة توصلنا إليها في هذه الدراسة وكإجابة على الإشكالية الرئيسية: أن المحدد الأمني يلعب دورا رئيسيا في صنع السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل عدم تعاضد المحددات الأخرى - الاقتصادية أساسا- في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية رغم محاولات الجزائر اعتماد هذا المحدد من أجل الحفاظ على عمقها الاستراتيجي في إفريقيا، إلا أن طبيعة الاقتصاد الريعي الجزائري وضعف إمكانيات التنافس لم يسمح لها بتوظيفه بالشكل الملائم، ومن جهة أخرى تراجع المحدد الأيديولوجي الذي كانت ترتكز عليه الجزائر في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، غير أن التحولات الأمنية و تزايد التهديدات جعل الأمن كمحدد مشترك لكل السياسات الخارجية لدول العالم ولكن بتفاوت نسبي بينهم إلا أن الجزائر مع تجربتها الأمنية التي عاشتها في فترة التسعينات جعلت منها فاعلا ولاعبا أساسيا في الساحة الدولية ومكنها من ربط علاقات قوية مع مختلف الدول والقوى في العالم.

من جهة أخرى، انطلقت السياسة الخارجية الجزائرية أيضا من مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبح الإرهاب والتهديدات اللاتمائية جزءا من منطق الأمن في العالم، في رسم سياستها الاستراتيجية وصنع سياستها الخارجية على ضوء هذه التغيرات خاصة مع القوى الكبرى أين أصبحت شريكا استراتيجيا مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية ، وفي المقابل نجد أن الجزائر حافظت على مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية خاصة نبدأ عدم التدخل مما جعلها أحيانا تتصادم مع هذه القوى وأحيانا أخرى تنتقل إلى موقع الدفاع عن سياستها غير أنها ثابتة مع مبادئها وهذا يتطلب في رأينا أن تتكيف الجزائر مع التحولات الإقليمية في المنطقة بشكل إيجابي عندما يتطلب الأمر ذلك.

فالسلك الخارجي الجزائري طرح إشكالية رئيسية تدخل ضمن كيفية التوفيق ما بين اهداف و مصالح الجزائر الوطنية و ما بين الثوابت الوطنية و السيادة في السياسة الخارجية ضمن مقاربة عقلانية و واقعية اين تظهر للملاحظين و المختصين بان الجزائر متنازلة عن الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي و هذا ما تبرره الخارجية الجزائرية بالثبات في مبادئها الخارجية بعدم التدخل و هذا التوجه ارتبط باشكالية غياب صانع القرار في السياسة الخارجية مع مرض رئيس الجمهورية مما اعطى انطباعا بتراجع الجزائر عن دورها الإقليمي و الدولي .

و يمكن القول بان السياسة الخارجية الجزائرية وفق اطروحات النظرية الواقعية للسياسة الخارجية ان الجزائر استطاعت ان تحقق هدف أساسي هو الحفاظ على الامن الداخلي في بيئة مضطربة و هذا الهدف من وجهة النظر الأمنية يعتبر نجاحا لكن مقارنة بالامكانيات التي تملكها الجزائر و موقعها الحيوي فان مواقفها اتجاه بعض القضايا و التي انحصرت مؤخرا في مجارة الاحداث و عدم المبادرة اضر بصورتها و بضرورة لعب دور فعال في اطار الملائمة ما بين المبادئ و المصالح.

و في الجانب النظري وجدنا أن حقل السياسة الخارجية عرف تحولات من حيث أدوات التحليل و مستوياته خاصة مع بروز جيل جديد من الباحثين في حقل السياسة الخارجية، والذي يعتمد على أدوات جديدة كالإحصاء والدراسات الكمية وتوظيفها في تحليل السياسة الخارجية بدلا من المقاربات التي تقدمها الواقعية والسلوكية في تحليل السياسة الخارجية خاصة مع تغير محددات السياسة الخارجية منها الأمن .
يعتبر الأمن من بين أهم المحددات التي تقوم عليها عملية صنع السياسة الخارجية وكذا عمليات صنع القرار في الوقت الراهن أين أصبحت السياسات الأمنية قطاعا قائما بحد ذاته يوظف أساسا في رسم و صناعة السياسة الخارجية، باعتبار أن تحقيق وحماية الأمن الوطني من بين أهم و أكبر الأهداف التي تسعى اليها الدول لتحقيقها فلا يمكن الحديث عن سياسة خارجية فعالة دون الحفاظ على المصلحة الوطنية و على رأسها الأمن الوطني.

قدمنا في هذه الدراسة أهم ثلاث مدارس تناولت الامن وإن كانت مدرسة باريس الأقرب لهذه الدراسة بحكم أنها تركز على الجانب العملي و الممارساتي للأمن دون إغفال للمقاربة التي تقدمها مدرسة كوبنهاغن في تحليل الدراسات النقدية للأمن، وكانت مقارنة الدول الفاشلة أهم مقارنة لفهم و دراسة التحولات التي تقوم عليها منطقة الساحل الافريقي التي تعتبر فضاء خصبا للتحولات الأمنية في هذه المنطقة بحكم تربع دول المنطقة على مؤشرات الفشل الدولاتي و الذي يؤهلها إلى أن تصبح قابلة للتأثر بالأنساق الأمنية الخارجية والتهديدات الداخلية الأكثر استقطابا للفواعل الإرهابية والظواهر و التهديدات اللاتماثلية في المنطقة وبالتالي تنعكس على أمن المنطقة ككل بل حتى أوروبا و مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

لعبت العوامل التاريخية التي خلفها الاستعمار في افريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا في خلق صراعات إثنية و عرقية لم تكن جلية في فترة من الزمن، أي في مرحلة الحرب الباردة بل أصبحت أكثر وضوحا مع نهاية الحرب الباردة حيث لعبت مشكلة التوارق تهديدا حقيقيا للمنطقة و خاصة مالي والنيجر بحكم وجود أكبر نسبة من التوارق بهذه الدول في ظل عدم وجود دول القانون فيهما

و تحقيق العدالة و المساواة، و بتالي انتشار التهميش الذي يعتبر المعيار الأول الذي أدى بهذه الحركات إلى المطالبة بالانفصال ليس لأجل سبب هوياتي بل بسبب عدم الاهتمام بالمنطقة و تحقيق العدالة التي تعتبر الركيزة الأولى لتحقيق الاستقرار بدول المنطقة.

كما سيطرت النخب العسكرية على مقاليد الحكم في دول الساحل الافريقي أين ساهمت في التركيز على المقاربة الأمنية و توجيه الإمكانيات الموجودة في هذه الدول إلى دعم الحكم العسكري بدل التركيز على التنمية والاستثمار في العنصر البشري مما خلق الكثير من الفساد والفقر وتزايدت معه الجريمة والهجرة التي أصبحت لصيقة بدول الساحل الافريقي وبتالي أضحت منطقة خصبة للجماعات الإرهابية.

قامت فرنسا بدعم وبقاء الأنظمة السياسية الفاسدة في دول الساحل الافريقي منذ استقلالها في إطار ربط هذه الدول بالاقتصاد الفرنسي والذي يعتبرها منطقة نفوذ ومجالا حيويا لمصالح فرنسا و بالتالي فهو يرى بأن تدخل أي قوة أخرى في هذه المنطقة هو مزاحمة لها في مصالحها و تهديد لها، وعليه فقد وضعت فرنسا استراتيجيات عديدة للحفاظ على مصالحها إما بالمحافظة على الأنظمة الموجودة أو بالتواجد الفعلي في هذه الدول عسكريا وسياسيا من خلال نشر قوات لها كما هو الحال في مالي و النيجر أو وضع مؤسسات سياسية و ثقافية بها.

أصبحت منطقة الساحل الافريقي منطقة ذات اهتمام دولي وهذا لسببين رئيسيين هما: أن المنطقة تحولت إلى منطقة أمان للجماعات الإرهابية والمافيا في إطار الجريمة المنظمة فهي منطقة عبور للكوكابين القادم من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط و أوروبا بالإضافة إلى السبب الثاني فهي منطقة خصبة بالثروات الطبيعية التي اكتشفت ولم تكتشف مما جعلها منطقة تنافس حاد بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من جهة وفرنسا من جهة أخرى، فهذه الدول تسعى للحد من وقف المخاطر و التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي حتى لا تنتقل إلى أوروبا خاصة الهجرة غير الشرعية و تدفق المهاجرين مما يزيد من الأعباء و كذا التهديدات الأمنية التي يحملها هؤلاء كما صرح بذلك رئيس الوزراء الإيطالي الذي اعتبر المهاجرين غير الشرعيين بالمجرمين، فتحاول هذه الدول الوصول إما للاتفاق مع دول الجوار كالجائر وليبيا لخلق سياسات أمنية مشتركة أو التدخل المباشر كقوات الافريكوم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أو التواجد عسكريا كما تقوم فرنسا حاليا.

تعتبر الجزائر أكثر الدول تأثرا بالتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي و حتى ليبيا بحكم شساعة المساحة والحدود الرابطة ما بين دول الساحل والصحراء والجزائر والتي تتميز بطبيعة صحراوية

يصعب التحكم فيها لأسباب طبيعية وأسباب تقنية، إضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لهذه الدول و هذا يعطي هامشا للجماعات الإرهابية للمناورة والتغلغل في العمق الجزائري كما حدث مع حادثة تقننورين أين تمت مهاجمة القاعدة النفطية التابعة لسوناطراك بتقننورين بعين امناس من خلال استغلال الفضاء الجغرافي للمنطقة، إلى جانب عدد الهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية تجاه المناطق ومصالح الجزائر، وهذا يضع الجزائر على أهبة الاستعداد الدائم لمواجهة هذه التهديدات الأمنية بشكل يقظ و مستمر و يرفع من تكلفة الامن في الجزائر الموجه لمراقبة الحدود و حمايتها بل حتى إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم كلها تكلف الجزائر ميزانيات كبيرة لمواجهة هذه التحديات الأمنية بالمنطقة .

عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورا من حيث الاستراتيجيات المحددة لمواجهة التهديدات الأمنية لكنها بقيت ثابتة من حيث المبادئ القائمة على عدم التدخل في أي شأن أمني خارجي مهما كان، بل العمل على مواجهة التهديدات الأمنية وفق مقاربة جوارية اقليمية أو دولية كما هو الحال في تجمع دول الميدان الخاصة بدول الساحل الافريقي أو مجموعة 5 + 5 والتي تعمل في إطار مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة غرب المتوسط أو المشاركة في التدريبات و الاستراتيجيات التي ينظمها الحلف الأطلسي لمواجهة التهديدات الدولية الراهنة، فالعقيدة الأمنية الجزائرية أصبحت أكثر فعالية خاصة مع التجربة التي مرت بها الجزائر في مواجهة الإرهاب على المستوى الداخلي على امتداد عقد من الزمن أو يزيد، وهذا أعطى قدرة للسياسة الخارجية الجزائرية على التحكم في بعض الملفات المتعلقة بالمنطقة كالملف المالي و رسم المصالحة الوطنية داخل مالي أو من خلال الرفض الجزائري للتواجد الأجنبي على أراضي دول الجوار كليبيا و مالي و النيجر مثل افريكوم، أي انها استطاعت أن تؤثر في مثل هذه الملفات الحساسة في المنطقة بحكم العقيدة الأمنية الجزائرية.

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتدادا طبيعيا للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال فترة الاستعمار وأثناء الثورة التحريرية ليس هذا فحسب، فالسياسة الخارجية الجزائرية قامت وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام و على إثره رسمت معالم السياسة الخارجية الجزائرية التي استمدت مبادئها من المبادئ الدولية أيضا للأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية، وركزت على الفضاء المغاربي كأولوية لها إلى جانب البعد العربي والافريقي في استراتيجيات عملها أين عرفت الدبلوماسية الجزائرية أوج نشاطها و نجاحها منذ الاستقلال و إلى غاية بداية الازمة الأمنية اين بدأت تتراجع لعوامل عديدة، و ما يميز السياسة الخارجية الجزائرية هو الثبات في المبادئ والمواقف التي لم تتغير رغم الضغوطات الممارسة خاصة بعد ما يعرف بالربيع العربي، و تصدر السعودية للمشهد العربي في منطقة الشرق

الأوسط كتكامل لمواجهة الإرهاب و غيرها ، فالسياسة الخارجية الجزائرية حافظت على مبادئها و إن كانت انتقادات واسعة وجهت لها من أجل التغيير والتكيف في ظل التحولات الراهنة التي تصر الجزائر فيها على البقاء و فية لمبادئها .

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية في الوقت الراهن على الاعتماد بشكل أساسي على الامن كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث اتضحت هذه السياسة بعد العزلة التي كانت تعاني منها بسبب الازمة الأمنية بالبلاد غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قدمت الطرح الجزائري إلى الدول الكبرى كتصور عقلائي بأن الإرهاب لا مكان له مما دفع بالدول الكبرى أن ترسم حدود علاقاتها مع الجزائر وفق المحدد الأمني والذي أصبح في نفس الوقت المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ظل المراهنة على البعد الطاقوي كمجال للتعاون بين الجزائر والدول الأخرى في سياستها الخارجية، والذي لم تستطع الاستثمار فيه بشكل أساسي أين يعود الخلل الرئيسي إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على اقتصاد ريعي و ليس منتج، و هنا لا يمكن لصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أن يضع المحدد الاقتصادي أولوية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية في حين ركز على المحدد الأمني والذي تركز فيه الجزائر بشكل أساسي في دعم علاقاتها الخارجية في ظل البيئة الدولية والاقليمية التي تنتشر فيها التهديدات الأمنية خاصة مع ما يعرف بداعش و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و غيرها من الجماعات الإرهابية.

تعتبر أزمة مالي من بين أهم الازمات التي عرفها الساحل الافريقي و التي جاءت نتيجة لتحولات عديدة، غير أن التدخل الدولي يعتبر أكبر تحد للسياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة و في هذا البلد تحديدا بحكم رغبة الجزائر في عدم وجود أي عمل عسكري تجاه هذا البلد بسبب الخلط ما بين حركة الأزواد التي تدافع على حقوقها المشروعة في إطار العدالة و التنمية، و بين الجماعات الإرهابية كجماعة انصار الدين و القاعدة التي تتخذ من هذه القضية مرجعية لها وهنا جاءت الرؤية الجزائرية في عدم الخلط بين هذين الفصيلين وهو ما حتم على الجزائر تحمل ضغوط و ممارسة ضغوط أيضا خاصة على فرنسا لعدم جر حركة الأزواد ضمن الجماعات الإرهابية وهذا ما تم فعلا أين أعطيت فرصة لدخول هذه الحركة في إطار المصالحة الوطنية بمالي، و يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت إعادة هندسة الامن في المنطقة من خلال توظيف الدبلوماسية في ذلك و ليس العكس أي أن الدبلوماسية هنا جعلت من المصالحة الوطنية في مالي اطارا و مرجعا لتحقيق الامن في مالي و بالتالي منطقة الساحل

الافريقي رغم أن اتفاقية السلام بين الفصائل المالية و الحكومية المالية عرفت اضطرابات و تحديات إلا أنه يمكن اعتباره ناجحا بسبب الدعم السياسي الجزائري لمالي و لحركة الازواد لتحقيق الامن و الاستقرار في المنطقة

حاولت الجزائر خلق فضاءات أمنية في منطقة الساحل الافريقي في إطار الاعتماد على رؤية الدول المعنية بمعالجة تحدياتها بنفسها حيث قامت بتأسيس ما يعرف بدول الميدان و جعلت القيادة العسكرية لهذا التجمع مدينة تمرست بالجنوب الجزائري و تشكيل خلية متابعة تشترك فيها دول الميدان الخمس للتنسيق في ما بينها ووضعت استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة غير أن الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة أمنيا لم تسلم منه المناورات الفرنسية للتدخل في المنطقة أين أضيفت لها دول أخرى خارج المنطقة كالسعودية والامارات المتحدة التي قدمت الدعم للمبادرة الفرنسية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي وهذا يضع تحديا صعبا أمام الجزائر لمواجهة هذه التهديدات و يحتم عليها استخدام خيارات أخرى أكثر عقلانية لمواجهة الضغوط الدولية للتأثير في المنطقة خاصة مع عدم استقرار الأوضاع في ليبيا من جهة و عدم التأسيس لواقع تنموي حقيقي لدول الساحل .

تلعب أطراف أخرى كالمغرب دورا في التأثير على دول المنطقة خاصة أن الدور الاقتصادي لأنبوب الغاز النيجيري لم ير النور مع الجزائر، حيث تسعى هذه الدول و على رأسها المغرب إلى التأثير في المنطقة للاستثمار في هذا المورد الاقتصادي الهام لتمكينه من العبور عبر الأراضي المغربية وصولا إلى أوروبا فمن مصلحتها عدم استقرار منطقة عبور الخط الغازي بالجزائر و هذا يحتم على الجزائر ان تضع خيارات بديلة لتحقيق تقدم في هذا الجانب عمليا سواء كان أمنيا او دبلوماسيا و إن اعتبر إخفاقا للدبلوماسية الجزائرية أن فازت المغرب بهذا المشروع كما خططت له.

كما يمكن أن نصف السياسة الخارجية الجزائرية أنها استطاعت تجاوز أكبر المعوقات التي واجهتها في سبيل تحقيق الرؤية الجزائرية لضمان الاستقرار و السلم بمنطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر عمقا استراتيجيا للجزائر، و صمام أمان للحدود الجنوبية ضد التهديدات الأمنية المتزايدة ، فالملاحظ أن الجزائر رغم اعتمادها على مبدأ الالتزام بمبادئها المستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ الاتحاد الإفريقي إلا أنها منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبنت سياسة براغماتية تقوم على المصلحة في الفضاء المغربي والدولي، لكن في الحالة المالية أبقّت على مبادئها التقليدية مما سبب توترا في العلاقات بينها و بين فرنسا و تحفظا أحيانا مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها واصلت في هذا المنحى و هو ما تحقق لها في إبرام اتفاقية الجزائر 2015 ، لكن لا بد من إعادة النظر في هذه المبادئ وفق

المتغيرات الدولية الراهنة التي تقوم على تراجع السيادة الوطنية و تبني سياسة استباقية لمواجهة التهديدات الأمنية، بل و الأهم التمدد إفريقيا من أجل دعم الجانب الاقتصادي الذي يعد عنصرا مهما في الاستقرار بالمنطقة و كذا بالفائدة على الاقتصاد الوطني في إطار تبادل المنفعة الكلية و لكن يبقى هذا مرتبطا بالفعالية الخاصة للسياسة الخارجية و القدرات المتاحة و المستغلة من طرف الجزائر .

استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية أن تثبت على مبادئها في مواقع كثيرة و هي :

- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية و استخدام القوة في حل النزاعات الدولية رغم الضغوطات الخارجية خاصة الفرنسية أين بقيت الجزائر على هذا النهج إلى أن توصلت لتطبيق الحلول الدبلوماسية في الأخير حيث انتهت بتوقيع أرضية الجزائر .

- الالتزام بعدم دفع الفدية رغم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في القنصلية الجزائرية بغاو و لم تستجب لهذه الضغوط و واصلت العمل الدبلوماسي .

- الجزائر توازن بين الأداء الدبلوماسي و العمل العسكري الاستخباراتي، وهذا ما تجلى في عملية تقنورين أين لم تراع الضغوط الدولية في عملية الاستشارة بل نفذت العملية بما توجهه المصلحة الوطنية .

- استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الإفريقي لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى و منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب مما يعزز أهداف السياسة الخارجية الجزائرية خاصة و أن الجزائر راهنت منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على العودة إلى الساحة الدولية و لكن من متغير مكافحة الإرهاب .

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات تجاه علاقتها بدول الجوار .

- ترى الجزائر في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها لضمان استقرارها .

- ترى بضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية بعيدا عن التدخل الأجنبي .

يمكن القول بأن المقاربة الجزائرية أعطت نتائجها و كانت الأقرب للواقع لأنها تراعي الخصوصية المجتمعية و السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي مع خلق توازنات بين الأطراف المتنازعة و بعيدا عن المصلحة الخاصة بالجزائر بل مصحتها في استقرار المنطقة حتى لا تتمدد إلى الجزائر من جهة، و لا تتزايد التهديدات الأمنية خاصة مع تزايد ما يعرف بتنظيم داعش الموجود في ليبيا وانعدام الاستقرار في هذا البلد و بالتالي فالمقاربة الأنجع هي العمل الدبلوماسي .

و هذا لا يعني أن النظام الليبي السابق قد وقف عائقا في طريق الدبلوماسية الجزائرية و حتى النظام المغربي الذي كان يدخل على خط الجزائر - بماكو لحسابات خاصة به، و تحفظ الجزائر اتجاه التحولات في دول الجوار إلا أن الجزائر استطاعت أن تصل باتفاقية السلام إلى محطتها النهائية.

لهذا على السياسة الخارجية لعب أدوار اكثر فعالية اتجاه القضايا التي تحيط بها من اجل تحقيق الأهداف التي ترسمها في السياسة الخارجية خاصة البعد الأمني.

كما يتضح جيدا أن السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن فصلها عن السياسة الأمنية الجزائرية فنجد أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تقوم على رؤى استراتيجية بعيدة المدى 2030 تركز على دول الساحل و ليبيا و هذا يتوجب عليها أن ترسم مع السياسة الخارجية حيث تعتبر الدبلوماسية هنا جزء أساسي لتنفيذ السياسة الأمنية في إطار مقارنة شاملة.

الملاحق

وثيقة رقم 01 : خريطة لدول الميدان الخمس في الساحل الافريقي

المصدر الجزيرة نت www.aljazeera.net



الولايات المتحدة "توسع" نطاق قواعدها للتجسس في أفريقيا

توسع الولايات المتحدة نطاق شبكتها من القواعد الجوية في مختلف أنحاء الدول الأفريقية بهدف التجسس على مخابئ المسلحين ومعاقلمهم، وفقاً لتقارير نشرته وسائل الإعلام الأمريكية

بيلاتوس PC-12: العنصر الرئيس في أسطول المراقبة التابع للولايات المتحدة - الطائرة التي تتخفى بمظهر طائرة خاصة تحمل أجهزة استشعار ذات تقنية فائقة



القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)	القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP)
حركة "جيش الرب للمقاومة" (LRA)	"الشباب"
"بوكو حرام"	

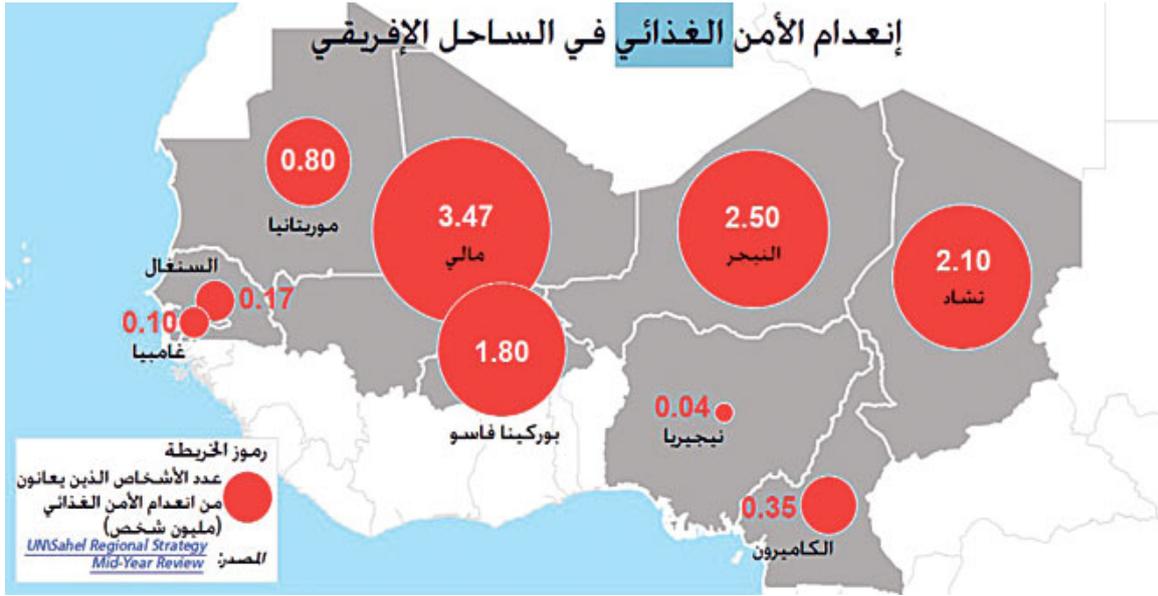
1 كامب ليمونير: قاعدة أمريكية في جيبوتي تستخدم لرحلات طائرات بدون طيار في مهمات ضد متشددين في اليمن والصومال	5 عنيتيبي، أوغندا: تستخدم طائرة PC-12 في طلعات استطلاعية ومهمات للتجسس فوق مناطق يستخدمها متمرّدو "جيش الرب للمقاومة"
2 أريا مينتش، اثيوبيا: استخدمت القاعدة لشن هجمات بطائرات بدون طيار ضد "الشباب" في العام 2011	6 نزارا، جنوب السودان: تعتمد الولايات المتحدة استخدام القاعدة الجوية لمهمات المراقبة والتجسس
3 سيسل: تستخدم الطائرات بدون طيار منذ العام 2009 لرصد حركة الشباب من القاعدة الجوية في الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي	7 واغادوغو، بوركينا فاسو: تقوم طائرات PC-12 بطلعات على شكل دوريات فوق مالي وموريتانيا والصحراء الكبرى
4 خليج ماندا: قاعدة تستخدمها الولايات المتحدة لتنفيذ عملياتها في الصومال	8 موريتانيا: تعمل الولايات المتحدة على تحديث وتطوير القاعدة الجوية الواقعة قرب الحدود مع مالي

© GRAPHIC NEWS
www.aljazeera.com

المصدر: U.S. media reports, OCHA, Global Security

المصدر : غلوبال للأمن www.airlyadh.com

الوثيقة رقم 04 : الامن الغذائي في منطقة الساحل الافريقي



المصدر : ساسة بوست www.sassaposte.net

الوثيقة رقم 05 : رمز تنظيم تجمع الساحل و الصحراء

المصدر الجزيرة نت : www.aljazeera.net



الوثيقة رقم 06 : ارقام حول عدد المهاجرين لأوروبا عبر المتوسط

المصدر : التقرير العالمي حول الهجرة www.al-ain.com



قائمة المراجع:

قائمة المصادر

القرآن الكريم

آية رقم 4 من سورة قريش ، القرآن الكريم

الوثائق الرسمية :

1. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/06/12 ، يتضمن انشاء وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 39 ، الصادرة بتاريخ 2004/06/16 .
2. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 2008/06/02 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 29 ، الصادرة بتاريخ 2008/06/04
3. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26 ، يتضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01
4. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 2002/10/26 ، يحدد صلاحيات السفراء ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01
5. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09-221 مؤرخ في 2009/06/28 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين و القنصلين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 38 ، الصادرة بتاريخ 2009/06/28

القواميس و الموسوعات

1. ابن منظور أبو الفضل ، لسان العرب ، ج6 ، بيروت : دار الصادر ، 2003
2. الموسوعة السياسية ، ج 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1991

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. عبد النور منصوري ، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني و افق الامن الإنساني ، الجزائر : دار التنوير ، 2013
2. معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية و نظام الامن الجماعي ، الجزائر : الديوان المطبوعات الجامعية ، 2005
3. علي عباس مراد ، الامن و الامن القومي مقاربات نظرية ، الجزائر : ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2017
4. جلال حدادي ، معضلة الامن الجزائري في الفضاء المتوسطي ، تلمسان : دار النشر الجامعي الجديد ، 2017
5. جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004
6. محمد نعمان بلال ، الاستراتيجية و الدبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004
7. عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر : المكتبة المصرية، 2005
8. قط سمير ، نظريات الامن في العلاقات الدولية مفاهيم و مقاربات ، بسكرة : دار بن زيد للطباعة و النشر ، 2016
9. زكريا حسين ، الامن القومي ، القاهرة : اكااديمية ناصر العسكرية ، 2007
10. أنور ماجد العشقي ، الاستراتيجية الأمنية العربية و مواجهة العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم ، 2006
11. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 1998،
12. حسين بوقارة ، السياسة الخارجية ، (د د ن) ، (د س ن)
13. حسن بكر احمد ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : كلية التجارة جامعة القاهرة ، 2005
14. روي مكريديس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، (تر: حسن صعب) لبنان دار الكتاب العربي 1966
15. جمال بركات ، الدبلوماسية ، الرياض : (د د ن) ، 1985
16. بيتر مارشال ، الدبلوماسية الفاعلة ، (تر : احمد مختار الجمال) ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2005

17. كارل دوتش ، تحليل العلاقات الدولية ، (تر : محمود نافع) ، القاهرة : مكتبة انجلو مصرية ، 1981
18. حصة عبد الله بن سلمان ، دور دولة الامارات العربية في المنظمات الدولية ، (د م ن) ، (د ن) ، 2009
19. عبد الفتاح شبانة ، الدبلوماسية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002
20. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ط 4 ، 1984
21. علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق ، 2004
22. عبد القادر محمد فقهي ، النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، عمان ، مكتبة الشروق ، 2010
23. حسين بوقارة ، السياسة الخارجية ، (د ، م ، ن) ، (د ، س ، ن)
24. وهيبه دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006 ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2014
25. جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية ، (تر : محمد السيد سليم) ، الرياض : جامعة الملك سعود ، 1989
26. عامر مصباح ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008.
27. عامر مصباح ، الاتجاهات الحديثة في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2006 .
28. عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر : دار هومه للطباعة و النشر ، 2010 .
29. سهيل حسن الفتلاوي ، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2009 .
30. عمر فرحاتي ، مريم ابراهيمي ، الازمة في الساحل الافريقي الخلفيات و الابعاد ، الجزائر : الدار الجزائرية ، 2017 .
31. عباس عالي الحديثي ، نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات ، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2004 .

32. سعيد أبو عباة ، الدبلوماسية تاريخها و مؤسساتها ، القاهرة : دار الشيماء للنشر ، 2002 .
33. زايد عبيد مصباح، السياسة الخارجية ، طرابلس : منشورات ، 1994 ecga ،
34. مبروك غضبان ، مدخل للعلاقات الدولية ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005
35. الكسندر واندت ، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ، (ترجمة عبد الله جبر صالح القيمي)،
السعودية : النشر العلمي ، 2006
36. جندلي عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية، (د م ن) (د س ن).
37. محمد بوبوش ، الامن في منطقة الساحل و الصحراء ، عمان : دار الخليج ، 2017
38. رابح لونيبي ، مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية ، الجزائر : دار المعرفة ، 2015
39. كريم مصلوح ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء افريقيا ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الإستراتيجية، 2004
40. فول مراد، الانفلات الأمني في دول الساحل، عمان : دار الحامد للنشر، 2015
41. محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، القاهرة، دار أمين للنشر ، (د س ن)
42. عبد الودود ولد الشيخ ، القبيلة والدولة في إفريقيا، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013
43. عبير شليغم ، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع
2015،
44. منير محمودي ، مصادر الصراعات في بلدان غرب افريقيا و اليات ادارتها ، تلمسان : دار
النشر الجامعي الجديد ، 2017
45. أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 2001،
46. عبد الله باتيلي ، الدولة في غرب افريقيا من منظور تاريخي ، (تر : صبحى قنصوة) ، القاهرة
: المجلس الاعلي للترجمة ، 2003
47. ديفيد فرانيس ، إفريقيا السلم والنزاع،(تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة المركز القومي
للترجمة، 2010
48. محمد سلامة الراوشدة ، اثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية الشخصية دراسة مقارنة ، عمان
: دار الثقافة ، 2010
49. عبد القادر محمد فهمي ، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق
للنشر و التوزيع ، 2010

50. محمد محمود أبو المعالي ، القاعدة و حلفاؤها في ازواد - نشأة و اسرار التوسع ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2014
51. عابدة العزب موسى ، جذور العنف في الغرب الافريقي حالتا مالي ونيجيريا ، مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2015
52. ملكية فريمش ، واقع نظام السيطرة الجغرافي في المنطقة ، عمان ، دار الحامد للنشر، 2017
53. محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008
54. عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم، القاهرة : (د د ن)، 2009
55. محمد شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة ، دار الشروق ، 2004،
56. طارق الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009،
57. عثمان الحسن ، ياسر عوض، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم للأمنية، 2008
58. إسماعيل دبش ، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر ، 2017
59. منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017
60. مرسي بشير ، الامن السيادي الجزائري و مقارنة الحدود الامنة ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2018
61. صالح بن القبلي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، الجزائر، الوكالة الوطنية للإشهار، 2002م، ص 12.
62. عمر بوضرسة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجزائر : دار الحكمة للنشر، 2014
63. محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية ، بيروت : دار الجيل ، 2004
64. ميلود ولد صديق ، فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2015

65. بهلول نسيم، الدولة المعسكر و هيمنة الاتجاه العسكري على الأمن القومي الجزائري ، عمان : دار الحامد، 2018
66. بهلول نسيم ، مراقبة الحدود و الضبطية الأمنية العسكرية للجغرافيا السيادية ، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، 2018.
67. بهلول نسيم ، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة و الاستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2018 .
68. عادل جرش ، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الامن الجزائري ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2018
69. عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005
70. منصور لخضاري، العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر، عمان : دار حامد للنشر، 2015م
71. منصور لخضاري ، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015
72. بهلول نسيم، الجانب النظري لطبيعة الأمن الفكري، عمان :دار الحامد، 2005م.
73. بهلول نسيم، الأمن القومي المفهوم، و الأركان، عمان :دار حامد، 2015م
74. بهلول نسيم ، المقاربات النظرية في تداول مفهوم الأمن القومي الجزائري، ، عمان :دار حامد 2015م.
75. فاروق العربي ، تهاوي قدسية الحدود السياسية و السيادة الوطنية زمن العولمة الازمة الليبية انموذجا ، عمان : دار حامد ، 2015
76. فكري شهرزاد ، الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي ، بيروت : دار الراوفا الثقافية ، 2018
77. قوي بوحنية، الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي، عمان : دار الحامد، 2015م
78. بن طالب عبد الكريم ، الظاهرة القبلية و ظهور الحركات الانفصالية و اثرها على امن الحدود الجزائرية ، بيروت : دار الراوفا الثقافية ، 2018
79. راجح زوي: الصراع الأمني الجزائري مع الارهاب، ، دار الحامد، عمان، 2015م.

80. جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الإفريقي ، عمان: حامد للنشر، 2015
81. كونت دي مارينشز ، دافيد اندلمان ، الحرب العالمية الرابعة : دبلوماسية و التجسس في عمر الإرهاب ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993
82. عبدالله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل ، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، القاهرة : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1997
83. رانيا حسين خفاجة ، فرنسا جهود مكافحة الإرهاب في افريقيا : مقاطعات الداخل والخارج ، القاهرة دار الاتحاد للطباعة ، 2016
84. بن خليف عبد الوهاب ، جيو سياسية العلاقات الدولية ، الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2016
85. أمير محمد عبد الحليم، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل، عمان، دار الحامد للنشر، 2015
86. ساسي السيد احمد ، سياسات الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الإرهاب في افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، القاهرة : دار الاتحاد للطباعة 2017
87. عبد القادر رزيق المخادمي ، قيادة أفريكوم الأمريكية، حرب باردة ام سباق للتسلح، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2011.
88. عمار حميد ياسين ، توجه الولايات المتحدة اتجاه إقليم شمال افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان : دار امجد للنشر ، 2017 ،
89. محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في افريقيا الضرورات و المعوقات ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، 2007
90. بوحنية عبد قوى ، الجزائر والتحديات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017 ،
91. شيماء محي الدين، دور المنظمات القارية و الإقليمية الفرعية في مكافحة الإرهاب في افريقيا ، القاهرة دار الاتحاد للطباعة 2016.
92. ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011.

93. خالد حنفي على ، اقتصاديات التهريب و تهديدات الحدود في شمال افريقيا ، القاهرة : دار الاتحاد للطباعة ، 2017
94. جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر: وليد عبد الحي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985 .
95. محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
96. عز الدين عبد السلام مختار العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والإجتماعي. ليبيا: مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية (سلسلة الدراسات المعاصرة)، 2000

الدوريات

1. سيدي احمد قوجيلي ، "تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي" ، مجلة دراسات استراتيجية ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 169 ، 2012
2. بخوش صبيحة ، الهجرة غير الشرعية الافريقية في الجزائر دراسة في التداعيات و اليات المكافحة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 42 ، نوفمبر 2015 ، جامعة بسكرة ،
3. عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، جامعة باتنة . العدد 7 جويلية 2017
4. دغبار رضا ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر
5. وهيبة دالع ، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1999-2016 ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد السابع ، جوان 2015 ، جامعة الجزائر 3
6. بوازدية جمال ، الساحل البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي ، مجلة المفكر ، العدد 9 ، د س ن ، جامعة بسكرة
7. غضبان مبروك ، التدخل العسكري في مالي و مدى شرعيته ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 11 ، جوان 2014
8. كروشي فريدة ، بوحنية قوي ، دور الجزائر الدولي و الإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 16 ، جانفي 2017

9. حرزي السعيد ، دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية كالية تكميلية لقرار مجلس الامن 1373 ، مجلة المفكر ، جامعة بسكرة ، العدد 14 ، جانفي 2017
10. مبروك كاهي ، منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة ، مداخلة القيت في الملتقي المغاربي حول التهديدات في المنطقة المغاربية ، جامعة ورقلة ، 2016
11. نور الدين دخان ، مسار تامين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 14 ، جانفي 2016
12. رابح زغوني ، "ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين المبادئ و حسابات المصالح ، دراسة حالة الربيع العربي" ، مجلة سياسات عربية ، الدوحة : المركز العربي لسياسات و الدراسات .، العدد 23 ، نوفمبر 2016
- الدراسات غير المنشورة**
1. وهيبة دالغ ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي 1999 -2014"، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية (جامعة الجزائر 3 .، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، 2014
2. احمد بن فليس ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر) ، 2007
3. محمد عبود الفرج ، دور العسكريين في افريقيا ، دكتوراه علوم سياسية (معهد البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة) ، 1988
4. امر بوريشة ، العلاقات الجزائرية الافريقية - جنوب الصحراء - 1999-2014 الواقع و الافاق ، أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية ، (قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3) ، 2016 .
5. بوزيد عائشة ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثابت السيادية قضية الصحراء الغربية انموذجا ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر) ، 2017
6. منصور لخضاري ، "استراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم التنظيمات الإدارية.) 2012-2013
7. هبة الله إسماعيل فوزي ، الدبلوماسية العامة كأداة للسياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2000-2007 ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية) ، 2010 .

8. قريب بلال ، السياسية الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه التحديات و الرهانات ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية) ، 2011 ،
9. سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014 ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية) ، 2015 .
10. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية) ، 2014 .
11. هقيرا حامد صالح ، تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا حالة تشاد ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم السياسية) ، 2014

الملتقيات و الندوات :

- 1- دبابش عبد الرؤوف ، قطاف تمام أسماء ، الدور الإقليمي في السياسة الخارجية دراسة مفاهيمية نظرية ، مداخلة القيت في اليوم الدراسي حول السياسة الخارجية الجزائرية و التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية ، جامعة بسكرة ، ماي 2016
- 2 هالة جمال ثابت ، الجماعات الاقتصادية لدول غرب افريقيا و إدارة الصراع في المنطقة ، ورقة بحثية ، القيت في مؤتمر التكامل الإقليمي في افريقيا ، 2005 جامعة القاهرة .

المجلات و الجرائد

1. سليمان ح ، حدود الجزائر ستظل مشتتة لسنوات ، جريدة الخبر ، العدد 8825 ، 31 مارس 2018 ، ص 2
2. خالد بودية، ملف المهاجرين القنبلة الموقوتة ، جريدة الخبر ، العدد 8836 ، 11 افريل 2018 ، ص 2
3. خالد ب ، 56 الف مهاجر افريقي محكوم عليهم في جرائم بالجزائر ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ، ص 3
4. سليم ب ، 30 جنسية استقرت بالجزائر ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ، ص 2
5. عثمانى ف ، 33 ضحية للاتجار بالبشر منذ 2017 ، جريدة الخبر ، العدد 8849 ، 24 افريل 2018 ، ص 22
6. عبد الحميد العربي شريف ، هل سيحدد الجيش الوطني الشعبي عن مبادئه و يغير عقيدته العسكرية ؟ جريدة الخبر ، العدد 8830 ، 5 افريل 2018 ، ص 17

7. العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر 1954 ، مجلة الجيش ، الجزائر ، العدد 657 ، افريل 2018 ، ص 8
8. محمد سيدمو ، كل يتحمل مسؤولية تأمين بلده ، جريدة الخبر ، العدد 8836 ، 11 افريل 2018 ، ص 3
9. جلال بوعاتي ، مساهل يحدد رفض الجزائر التدخل الأجنبي في ليبيا و مالي ، جريدة الخبر ، العدد ، 8830 ، 5 افريل 2018 ، ص 3
10. مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، مجلة الجيش ، الجزائر : المركز الوطني للمنشورات العسكرية ، العدد 651 ، أكتوبر 2017 ، ص 25
11. محمد بن أحمد " الجيش يعتمد ثلاث أولويات إلى غاية " ، جريدة الخبر الأربعاء 15 مارس 2017 العدد 8450 ص 2
12. محمد سيدمو ، المغرب يريد ان يكون نقطة ارتكاز عسكرية لامريكا في الساحل ، جريدة الخبر ، 2017/04/29 ، ص 3
13. خالد بوبية ، افريقيا هي عمقنا الاستراتيجي ، " جريدة الخبر ، 2017/04/29 ص 3
14. ح . سليمان ، مجموعة قوات 5 ساحل رهينة مساعدات لم تأت ، جريدة الخبر ، العدد 8853 ، 28 افريل 2018 ، ص 2
15. محمد بن احمد ، 3 أسباب دفعت الجزائر لتغيير موقفها من الهجرة السرية ، جريدة الخبر ، العدد 8854 ، 29 افريل 2018 ، ص 2

التقارير :

1. تقرير حول أسباب الهجرة غير الشرعية في العالم ، المنظمة العالمية للهجرة ، ماخوذ من موقع المنظمة بتاريخ 2018/01/02 <https://www.iom.int/west-and-central-africa>
2. تقرير القادة العامة للدرك الوطني ، حصيلة الهجرة غير الشرعية و الجريمة سنة 2004 .
3. تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة و اللجوء سنة 2006 ، ماخوذ من موقع الأمم المتحدة ، www.un.org/arabic/immigration-2006
4. الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016
5. ديمغرافيا الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2018 ،

6. فريدمون اونوها ، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة" ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 13 فيفري 2013 . ص 2
7. تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط . فهم الصراع في ليبيا ، 6 يونيو 2011، ص ص، 10-11.

مواقع الانترنت :

1. خديجة عرفة محمد " مفهوم الأمن الإنساني " مأخوذة من موقع مجلة التجديد العربي
www.arabeditor nevd .com بتاريخ: 2009/03/02
2. تقرير التنمية البشرية 2004 للأمم المتحدة مأخوذ من موقع : www.un.org/dudp/pdf
22.03.2009
3. مركز ادوارد مورو للدبلوماسية العامة ، مأخوذ من موقع
[/https://sites.tufts.edu/murrowcenter](https://sites.tufts.edu/murrowcenter)
4. نظرية الدور و العلاقات الدولية مأخوذ من <http://political-encyclopedia.org/dictionary/>
5. موريتانيا البعد الجغرافي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie>
بتاريخ 2017/10/13
6. معطيات ديمغرافيا حول موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/10/12
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-1/de-la-mauritanie>
7. مؤشرات اقتصادية حول موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie>
بتاريخ 2017/10/13
8. معطيات حول مالي وزارة الخارجية الفرنسية
9. [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali)
/mali بتاريخ 2017/08/12

10. مالي اجتماعيا ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali>
11. معطيات حول مالي ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali> بتاريخ 2017/08/12
12. الموقع الجغرافي للنيجر ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger> بتاريخ 2017/10/10
13. موسي يوسف عيسي ادريس ، جمهورية تشاد الماضي و الحاضر و المستقبل ، ماخوذ من موقع www.alukah.net بتاريخ 2016/04/07 على 22
14. معطيات حول تشاد ماخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية يوم 2017/10/14
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad>
15. الموقع الجغرافي للنيجر ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger> بتاريخ 2017/10/10
16. مؤشرات اقتصادية حول النيجر مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger> بتاريخ 2017/10/10
17. النيجر مؤشرات اقتصادية مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger>
18. معطيات عامة حول بوركينا فاسو مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso> بتاريخ 2017/12/13 على 13.30

19. معطيات ديمغرافية حول بوركينا فاسو مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 13.12.2017 على 13.30 <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>
20. بوركينا فاسو معطيات عامة مأخوذ من موقع الجزيرة نت بتاريخ 16.12.2017 على 13.30 <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/>
21. مؤشرات اقتصادية حول الاقتصادي البروكيناوي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية 11.12.2017 على 13.50 <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>
22. تاريخ التحولات الداخلية السياسية لموريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie>
23. ثلاث حكومات عسكرية في موريتانيا 1978-1984 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie>
24. الانقلابات العسكرية في موريتانيا مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mauritanie/presentation-de-la-mauritanie>
25. جمهورية مالي مأخوذ من موقع <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali>
26. النظام السياسي في مالي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali>
27. التنظيم السياسي و الإداري في تشاد مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad>

28. تطور السياسة الداخلية في النيجر مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger>
بتاريخ 2017/10/11
29. تطور الحياة السياسية في النيجر مأخوذ من وزارة الخارجية الفرنسية
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/niger/presentation-du-niger>
30. النيجر ، مأخوذ من موقع المعرفة www.maref.arez.index.php بتاريخ 2016/04/12
31. تطور النظام السياسي البوركينابي 1960-1980 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 على 14.00
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>
32. النظام السياسي البروكينابي 1980-1987 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 بتاريخ 14.30
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>
33. التحولات السياسية في بوركينا فاسو بعد 1990 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017.12.16 على 08.00
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>
34. النيجر ، مأخوذ من موقع المعرفة www.maref.arez.index.php بتاريخ 2016/04/12
35. تطور النظام السياسي البوركينابي 1960-1980 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 بتاريخ 14.00
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso>

36. النظام السياسي البروكيناوي 1980-1987 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017/12/12 بتاريخ 14.30 [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-
/pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-/pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso)
37. التحولات السياسية في بوركينا فاسو بعد 1990 مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 2017.12.16 على 08.00 [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-
/pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-/pays/burkina-faso/presentation-du-burkina-faso)
38. الهجوم على عين اميناس ، مأخوذ من موقع الجزيرة على الرابط التالي بتاريخ 2016/7/12 <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016>
39. حادثة تقنورين ، جريدة الخبر مأخوذ من موقع <http://www.elkhabar.com/press/article/17382>
40. الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الافريقي و معبر الموت ، موقع الجزيرة للدراسات [http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.h
tml](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html)
41. www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 الدستور الجزائري موقع المجلس الدستوري بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 12.00
42. الدستور الجزائري 1989 ، موقع المجلس الدستوري 2017/02/17 على 14.30
43. مساحة الجزائر ، مأخوذ من موقع رئاسة الجمهورية www.elmouradia.dz بتاريخ 2017/02/18 على 11.00
44. تضاريس الجزائر من موقع رئاسة الجمهورية [http://www.el-
mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm) بتاريخ 2017/02/20 على 12.30
45. التركيبة السكانية للجزائر من موقع رئاسة الجمهورية [http://www.el-
mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm)
46. الطوارق ، موقع الجزيرة نت ، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/page>
47. نبذة رسمية عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، موقع رئاسة الجمهورية ، <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/presidentar.htm>

48. وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية
<https://www.echoroukonline.com/>
49. محمد سنوسي ، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية ، مقال مأخوذ من
موقع ، [www.elhiwardz.com /p33389](http://www.elhiwardz.com/p33389) بتاريخ 30 نوفمبر 2015 على الساعة 14.30
50. تطور الجيش الشعبي الوطني من خلال الدساتير مأخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني
http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined
51. التكوين في الجيش الوطني الشعبي مأخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني بتاريخ
http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined 2017/04/12
52. التكوين في الجيش الوطني الشعبي مأخوذ من موقع وزارة الدفاع الوطني بتاريخ
http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined 2017/04/12
53. تنفيذ اتفاق السلام في مالي بواحد أمل مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية
www.mae.gov.dz/news-article4123 بتاريخ 2017/07/14 على الساعة 14.30
54. الجزائر مالي تكثيف التعاون في مجال محاربة اللامن و الإرهاب و الاجرام مأخوذ من
موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mae.gov.dz/news-article/4125 بتاريخ
2017/07/19 على 19.00
55. ملتي التنمية في الساحل و مالي مأخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية
www.mae.gov.dz/news_article4114 بتاريخ 2017/07/19 20.15
56. الحوار المالي الشامل الجولة الثالثة من الحوار تنطلق بالجزائر مأخوذ من موقع وزارة
الخارجية الجزائرية www.mae.gov.dz/news-article/2692 بتاريخ 2017/08/16 على
9.30
57. تجمع الساحل و الصحراء من موقع الجزيرة للدراسات
<http://www.aljazeera.net/news/international/2006/6/1/%>
58. طه احمد على ، دراسة عن تجمع دول الساحل و الصحراء مأخوذ من
<https://www.scribd.com/doc/95270282> بتاريخ 2017/9/12 على الساعة 21.30
59. المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا مأخوذة من موقع الجزيرة
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures>

60. ملتقى التنمية في الساحل و مالي : حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية

الخاصة بمنطقة الساحل 03/12/2015 موقع وزارة الخارجية الجزائرية

http://www.mae.gov.dz/news_article/3568.aspx

61. رقاب محمد ، استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، المركز

الديمقراطي العربي .

62. http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined المهام

الخارجية للجيش الجزائري موقع وزارة الدفاع الوطني

63. نقلا عن موقع: أمانة مؤتمر الشعب. [http://lyrcc.wordpress.com/page-](http://lyrcc.wordpress.com/page-4/page/)

[4/page/](http://lyrcc.wordpress.com/page-4/page/) تاريخ الدخول: 2013/09/17. 19:40

المراجع باللغة الأجنبية

باللغة الفرنسية

1. Dario Battistella ; théories des relations internationales , 2 –ème édition ; paris : science po Edition , 2006
2. Livre Blanc ; défense et sécurité nationale , paris : direction de l'information légale et administrative 2013
3. Adrien Burkhalter , definition le terrorism , Genève : centre for security policy, 2016
4. Gregory lewkowicz , le problème de la définition du terrorisme , Belgique : jletd , 2006

5. Ardavan Amir aslani ; l' âge d'or de la diplomatie algérienne , Constantine : media plus ; 2015
6. Abdelkader bouselham , la diplomatie algérienne ; Alger : Edition dahlab , 2015
7. Nicole grimaud, la politique extérieur de l'Algérie , Alger : Rahma édition ; 1984
8. Mohamed saleh benteboula ; la diplomatie algérienne a deux têtes ; Alger : dar el oumma ; 2017;
9. Goukouni Weddeye , temoignage pour l' histoira du Tchad , paris : rfi ; (S.D.E)
10. Lassina Diarra , la CEDEAO face au terrorisme transitionnel , paris : harmattan , 2016
11. Abdoulaye Tamboura , le conflit touareg et ses enjeux géopolitique au mali , paris : harmattan ; 2016
12. Jean jacques roche, théories des relations internationales , 5 - ème édition , paris : Montchrestien ; 2004
13. Ken booth , steve smith ; international relations theory today , Pennsylvania university press; 1995
14. Amina Mernache , "la diplomatie algérienne , la nostalgie d'une gloire perdue", revue dynamique internationales : université de paris est Créteil , n 07 , 2012
15. Ammara Bekkouche ;" la politique africaine de l'Algérie" , revue africaine des livres , V3 N 1 , mars 2007 , p 2
16. Stéphane leman-langlois , ' le terrorisme a motivation religieuse' , papier présent a 72 -ème colloque de religion et violone , ERTA canada , mai 2004 ; <http://www.erta-tcrg.org/analyses/terrorismereligieux.htm>
17. **Quelques caractéristiques du terrorisme jihadiste** , <http://www.afri-ct.org/2006/quelques-caracteristiques-du-> le 12/08/2017

باللغة الإنجليزية

- 1 Barry buzan , leve hansen , international security , v3 ; los angels : sage publication , 2007
- 2 Paul D Williams , security studies, new York : routledge , 2008 ,
- 3 Barbara Von Tigerstrom , Human security and international law , Oregon : hart publishing , 2007,
- 4 K.J.Holsti.restructuring foreign policy , london :george allin and union ; 1982 , p 20
- 5 Raymond duncan ; world politics in the 21 th century ; london : pearson education ; 2010 ;
- 6 Christopher Hill ; the changing politics of foreign policy , london : moemillon ; 2003 ; p 16
- 7 G.r. berridge, Alan janes , dictionary of diplomacy ; newo york : palgrane; 2001 ; p 94
- 8 James Fearon , domestic politicals , foreign policy , and theories of international relations, rev political science , university of Chicago , 1998 , p 297
- 9 William boettcher , adapting prospect theory to the study of foreign policy decision making , paper prepared for the 2004 annual meeting of the international studies , university of Montreal, march 17-20 , 2004 , p 2
- 10 James D Fearon ; domestic politics foriegn policy and theories of international relation ; London : annual reviews . 1998 ; p 289
- 11 Pierre de senclens ; yohan arriffini ; la politique international theories et enjeux contenprains , 5 eme edition ; paris : arnud colin ; 2006 ; p 45
- 12 Barry buzan and others , the logic of neorealism of structure relation ; new York : comlombia university press , 1993 , p 44

- 13 Jain F, Africa south of sahra, 2012, 4^{eme} edition, unitedkingdom :Routledge ;2011,p779
- 14 Harrison church, physical and social geography ; uk : Routledge , 2012 , p 930
- 15 Victoria Haligau .Economy of mali,UK :roteledge,2011. P 52
- 16 Robin Edward Poulton, a peace of Timbuktu, new York : unidir press, 1998.
- 17 Anton bebler , military rule in Africa , new York : Praeger publishers, 2014
- 18 Ethnic Groups In Algeria, <https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html>
- 19 Mohamed hamechi , Libya as collapsed state and security in the Sahel more fuel to the fire , Algerian review of security and development , n3 July 2012 , Algiers , p 234

المخلص

بالعربية :

يعتبر الأمن من بين المواضيع الأكثر تناولا من حيث الدراسة الاكاديمية والبحثية، كما يحظى بالاهتمام الميداني الرسمي والحكومي من طرف دول العالم لما لهذا العنصر من أهمية وفاعلية في العلاقات الدولية.

فالسياسة الخارجية تعتبر من بين التخصصات التي يؤثر فيها الأمن بشكل أساسي في تحديد صياغتها و قراراتها، أي أن صناعة السياسة الخارجية تقوم على محددات عديدة إلا أن الأمن يعتبر هو المحدد الرئيسي في السياسة الخارجية لما عرفه العالم من تحولات في إطار ما يعرف بمنطق الأمانة التي أصبحت فلسفة قائمة بحد ذاتها و فكرا تبنى عليه استراتيجيات الدول في الوقت الراهن.

فالتحديات التي يعرفها العالم ما بين التقليدية وغير التقليدية تؤثر بشكل أساسي في علاقة الدول مع بعضها البعض إما في رسم سياسات ذات شراكة أو سياسات دفاعية بحسب المؤشرات الأمنية الموجودة، فالأمن هو محدد رئيسي وهذا ما تعتمد عليه الجزائر في صناعة سياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية التي تراعي فيها المتغير الأمني بدرجة أساسية لكن وفق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المتوارثة منذ فترة الحرب التحريرية إلى يومنا هذا.

فالتحديات الأمنية فرضت على صانع القرار الخارجي الجزائري أن يتبنى قرارات قد تظهر بأنها انكفائية لكنها في مضامينها لها انعكاسات إيجابية على المدى المتوسط والبعيد خاصة مع قضايا الساحل الافريقي، أين أعطت المقاربة الجزائرية نتائجها بتحقيق اتفاقية السلام في مالي وطريق المصالحة في ليبيا، غير أن هذا لا يعني أن السياسة الخارجية الجزائرية لا يجب أن تتكيف مع المتغيرات الراهنة و المستقبلية في ظل الاعتماد على تطوير المؤسسة العسكرية لمواجهة هذه التحديات و لكي تدعم صانع و متخذ القرار الخارجي الجزائري.

Abstract :

security is one of the most discussed topics in academic studies and research as well as it is given a great international importance by official authorities and governments because of its remarkable value and effectiveness at the level of international relationships .

Foreign policy is considered as one of the specialities that is mainly influenced by security defining its framing and decisions, in other words; producing foreign policy stands on several determinants , yet security is viewed as the main determinant in foreign policy ,because the entire world changes gave birth to the rational security which became a philosophical view by itself and a basic thinking that built many international strategies during the current time.

The traditional and non-traditional world' threats influence the basic mutual international relationships , either in planning policy's copartnership, or developing defensive policy according to the existed security cues, it is the main determinant that Algeria based on when planning its foreign policy towards local and international affaires taking into consideration security as a basic factor in accordance with the Algerian principles of foreign policy since the period of the Algerian Revolution.

security'threats was imposed on the Algerian decision makers of foreign policy; which adopt regressive decisions including positive reflections in a medium and wide range; especially, the African coast' affaires in which the Algerian view contributed to reach a peace treaty in Mali, and a conciliation in Lybia. These do not mean that the Algerian foreign policy has not to adapt present and future changes relying on developing military in order to encounter these threats, and support the Algerian decision maker of foreign policy.

الفهرس:

الصفحة	الموضوع:
/	شكر
أ-د	مقدمة
/	الفصل الاول: التأسيس المفاهيمي و النظري للدراسة
10	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن:
10	المطلب الأول: تحولات في مفهوم الأمن
27	المطلب الثاني : مفهوم السياسة الأمنية
29	المطلب الثالث: المقاربات والمدارس النظرية للأمن
37	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية
37	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية
48	المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية
56	المطلب الثالث: عملية صنع السياسة الخارجية:
66	المبحث الثالث: الامن كمدخل لتفسير السياسة الخارجية
66	المطلب الأول: مستويات تحليل السياسة الخارجية
78	المطلب الثاني : نظرية الدور في السياسة الخارجية
83	المطلب الثالث: النظرية الواقعية كمدخل لتفسير السياسة الخارجية
91	الفصل الثاني:التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الجزائر
92	المبحث الأول: دراسة جيوبولوتيكية لمنطقة الساحل الافريقي
92	المطلب الأول: الموقع الجغرافي والتعريف بمنطقة الساحل الافريقي
103	المطلب الثاني : طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الافريقي

112	المبحث الثاني: العوامل الداخلية للمأزق الأمني في دول الساحل الافريقي
112	المطلب الأول: الصراع القبلي والاثني في منطقة الساحل الافريقي
117	المطلب الثاني: الإشكالية بناء الدولة في افريقيا- الفشل الدولاتي
127	المبحث الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الافريقي وانعكاسها على الجزائر
127	المطلب الأول: الإرهاب الدولي
142	المطلب الثاني: الجريمة المنظمة
155	المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية
167	الفصل الثالث: محددات صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو منطقة الساحل الافريقي
168	المبحث الاول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية
168	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
179	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
193	المطلب الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية
206	المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الافريقي
206	المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية ما قبل الاستقلال
215	المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من 1962 – 1999
225	المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1999
231	المطلب الرابع: تصنيف السياسة الخارجية الجزائرية
237	المبحث الثالث: أدوار السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا
240	المطلب الأول: المساهمة في حل النزاعات الافريقية بطرق سلمية
243	المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية والمقاربة التنموية في افريقيا
248	الفصل الرابع: دور السياسة الأمنية الجزائرية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية بمنطقة الساحل الافريقي
249	المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية

249	المطلب الأول : مبادئ السياسة و العقيدة الأمنية الجزائرية
255	المطلب الثاني : محددات ومجالات السياسة الأمنية الجزائرية
260	المطلب الثالث : هيكلية و عقيدة الجيش الشعبي الوطني
271	المبحث الثاني: دور الجيش الشعبي الوطني في دعم القرار الخارجي اتجاه الازمة الليبية
271	المطلب الأول : أسباب الازمة الليبية
277	المطلب الثاني : البعد الأمني للمبادرة الجزائرية لحل الازمة الليبية
287	المبحث الثالث : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية كالية لحل الازمة المالية
287	المطلب الأول : اسباب الازمة المالية
295	المطلب الثاني : فعالية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتجاه الازمة المالية
303	الفصل الخامس: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة
304	المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية و التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي
304	المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي لفرنسا
308	المطلب الثاني : الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي
316	المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية لمرحلة ما بعد التدخل الفرنسي في الساحل الافريقي
324	المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية و التوغل الأمريكي في الساحل الافريقي
324	المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية
327	المطلب الثاني : المشاريع الامريكية في منطقة الساحل الافريقي
334	المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المشاريع الامريكية بالساحل الافريقي
338	المبحث الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية و المنظمات الإقليمية في الساحل الافريقي
338	المطلب الأول : دور منظمة الساحل و الصحراء في منطقة الساحل الافريقي
342	المطلب الثاني : دول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا CEDEAO و دورها في الساحل الافريقي .
346	المطلب الثالث : المقاربة الجزائرية لمواجهة سياسات المنظمات و التكتلات الإقليمية في منطقة الساحل الافريقي

349	المبحث الرابع : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي
349	المطلب الأول : السياسة الخارجية الجزائرية ومبدأ الانكفاء والثبات
355	المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية و ضروريات التحول والتكيف
368	الخاتمة
376	اللاحق
382	قائمة المراجع
403-402	الملخص
404	الفهرس